

الكتبة القانونية

قرارات

# مَنْظَرُ الْعُجَّةِ الْإِفْئِقِيَّةِ

النظرية والتطبيق  
ودورها في حل مشاكل القارة

د. أحمد نبيل جومر



الناشر: مكتبة دار الفكر  
جلال حزي وشركاه









فترارات  
مَنْظَرُ الْوَحْدَانِ الْأَفْرِقِيَّةِ

النَّظَرِيَّةُ وَالطَّبِيقُ

ودورها في حل مشكلات القارة

دكتور  
أحمد نبيل جوهر

١٩٨٧

مكتبة الانتقارف العنصرية

جلال حنري وشركاه



**اهداء**

**الى أمى ... رجمها الله**

**والى زوجى ... حفظها الله**

**اقدم باكورة مؤلفاتى عرفانا بالفضل**



## تقديم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .. أما بعد ،

فليس من جدل أن علاقات الدول ترسم اليوم في عصر التنظيم ولا مرأ في أن انتقال الدول من عصر التعايش الى عصر التضامن لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة بل لابد له من مراحل ومراتب تبدأ بحلقات ضيقة يتسع اطارها لتعم البسيطة وتنتشر لواءها على الكون وتشغل المنتظمات الاقليمية مركزا وسيطا في هذه النقلة يهيئها لأن تكون الدربة التي تتمرس فيها الدول على نطاق محدود فهي لبنة الأساس للسلم العالمى وحجر الزاوية في الرفاهية الدولية بما تضمه من الأشباه والنظائر وما تدفعه عنها من ظلم جائر وتجاهد ما بينها من تناحر .

وتتميز من بين المنتظمات تلك التي تضم الدول النامية حديثة الاستقلال فهي بحكم حداثة عهدها بالحياة الدولية وقلة خبرتها بالشئون العالمية ووهن عظمها في صراع القوى أجوج ما تكون الى التجمع والترابط وكما كان لتلك العروة أن توثق الا بالقلم الجاد والفكر الحاد ينير لها الطريق ويوضح العلامات فيعوضها بذلك عما تفتقر اليه ويزودها بما تحتاج ويؤهلها لأن تشغل مكانها تحت الشمس في تنظيم اشمل ومنتظم اعم .

ومنتظم الوحدة الأفريقية من بين هذه الفئة من المنتظمات قام في قارة عتيقة التهم الاستعمار خيراتها والتهم البغاه تراثها ثم شامت الأقدار أن يطل عليها عصر وليد وعهد جديد فراحت تتلمس الطريق وتستحث الهم وأصبح لزاما على أبنائها أن يتقدموا الصفوف ويحملوا المشاعل حتى لا تضل بها المسيرة أو تنبو بها المساعي فلا غرو أن يسخر السيد الباحث الدكتور نبيل جوهر قلمه في هذا السبيل وأن يشحذ همته على ذلك الدرب .

واذا كانت المنتظمات قد قامت لتحقيق هدفا وغاية فان خير جهد لبلوغ الهدف وانجاز الغاية هو ما توجه الى ما يصدر عن تلك المنتظمات من قرارات وما تبناه من توصيات فالقرارات والتوصيات هي الثمرة التي تجتعى من الجهد المبذول والجزاء الذي يرتجى وراء الأمل المأمول .



فلا عجب إذن اذا انتهيت الى أن البحث في قرارات المنتظمات الدولية بما يزكى جهودها ويسدد خطاها يجب أن يكون بغية الكتاب المصلحين والفقهاء الجادين فما بال الأمر لو أن هذه السنة قد انصرفت الى منتظم اقليمي تلتئم تحت مظلة جماعة من الدول عانت من الاستعمار ما عانته وانغمست في التخلف على غير هواها ومرادها ومن هنا تأتي الميزة الكبرى للبحث الذي أقلمه فقد أعده صاحبه لمناقشة قرارات منتظم الوحدة الأفريقية وتلك ميزة يعمقها أن الباحث الكريم قد استهوته هذه الدراسة منذ باكورة قيام المنتظم واستولت عليه الرغبة في أن يجعلها موضوعا لرسالته فلما سمحت له مسؤولياته المتعددة قلب الهواية بحثا جسد الرغبة سفرا فأهدى بذلك للمكتبة العربية أولى مؤلف في موضوعه ليسد حاجة ملهوسة ويشبع طلبة محسوسة .

والحق أن الدارس لمنتظم الوحدة الأفريقية لابد أن يستشعر مدى صعوبة الموضوع الذي تعرض له السيد الباحث وأن يلمس للوهلة مدى فقر المكتبة القانونية في مراجعه فكان له لابد أن يستكمل الفراغ بجهده الخاص ويقيم النواقص برأيه الفقهي وهذا ما يذكر لسيادته فيشكر .

كذلك يحمد للسيد الباحث أنه لم يقف عند حد الدراسة الفقهية النظرية بل مزج الفكر بالعمل وقرن النظرية بالتطبيق فجاء البحث متوازنا في عرضه متناسقا في موضوعاته وهنا لم ينس السيد الدكتور نبيل جوهر أن يضمن بحثه جانبا لا غنى عنه لحسن العرض واستجلاء الفكر وسلاسة النظرة ، ذلك هو الجانب السياسي الذي جمع فيه شتات قضايا ومشكلات وأوضح خفايا أمور وعميات على نحو يستاهل الثناء والتقدير وذلك عندما تكلم عن بعض التطبيقات لدور قرارات المنتظم .

ثم انه أضاف الى فصول البحث فصلا يضع منتظم الوحدة الأفريقية في إطاره الحق ازاء المنتظم الأكبر منتظم الأمم المتحدة وانتهى الى تقديم قرارات منتظم الوحدة الأفريقية في تحقيق أهدافه حيث أفرغ السيد الباحث خلاصة دراسته وسكب عصارة جهده .

واني لأحس بسعادة غامرة اذ أقلم هذا السفر للقارئ العربي الكريم واثقا من أنه سوف يلقاه بصدر رحب يتواكب مع ما لقيه السيد الباحث في اعتاده من نصب وما تقصاه من أفكار ومعلومات وما صاغه من آراء ونظريات .

واذا كان منتظم الوحدة الأفريقية يلقي اليوم من عنت أصحابه ما يشبط همته ويكابد من تفاؤل سدننه وما يقعد عزيمته فان ذلك لا يعنى أن ياخذ اليأس بتلابيبنا أو أن تسيطر الهزيمة على عقولنا بل اننا يجب أن نمتشق حسام الفكر ونتسلح بالتصميم والعزيمة لنقيم من المنتظم صرحا تحج اليه الآمال ومنتدى تعرج اليه الأجيال •

وانى لآمل مخلصا أن يكون هذا البحث القيم نبراس أبحاث وحافز دراسات تجلد للمنتظم شبابه وتبعث حيويته حتى نسير قدما نحو الغاية ويعود عوننا لدوله وملادنا وصرحا لشعوبها نيفا أخاذا وما أجمل أن تحتفل مصر مع باقى الدول الأعضاء - كل عام - بيوم افريقيا •

وعلى الله قصد السبيل •

دكتور/محمد طلعت الغنيمى  
أستاذ القانون الدولى العام  
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

الاسكندرية فى ٢٢/٦/١٩٨٧





## خطبة الكتاب

في الفترة من ٢٣ حتى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ اجتمع ملوك ورؤساء ثلاثين دولة أفريقية في أديس أبابا كأول مؤتمر أفريقي ينعقد على هذا المستوى .

وقد أسفر هذا الاجتماع عن التوقيع على ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية وقد بدأ المنتظم في مباشرة نشاطه تحقيقاً لأهدافه التي حددتها المادة الثانية من الميثاق ، في دعم وحدة الدول الأفريقية وتضامنها مع التنسيق بينها ، وتقوية تعاونها وجهودها في سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوبها فضلاً عن الدفاع عن سيادة وسلامة واستقلال الدول الأفريقية ، وكذلك القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله في القارة الأفريقية ، كما تضمنت الأهداف أيضاً قيام هذا المنتظم بتشجيع التعاون الدولي آخذاً في الاعتبار ميثاق هيئة الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وبالرغم من أهمية هذا المنتظم ، لما للدول الأفريقية من أهمية على المستوى العالمي ، حيث تمثل ثقلًا حقيقياً داخل الجماعة الدولية وعلى المستوى الداخلي المصري ، فإن هذا المنتظم لم يحظَ كغيره من المنتظمات الإقليمية بدراسة قانونية متخصصة سواء في الفقه القانوني المصري والعربي أو في الفقه الدولي على عكس ما حظى به من دراسات أخرى في مجالات العلوم المختلفة مثل الدراسات السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية .

وقد كان ذلك حافزاً على تقديم مؤلفي هذا كدراسة قانونية متخصصة في أحد جوانب منتظم الوحدة الأفريقية وهو قراراته .

وانني في هذا المؤلف أحاول تأصيل مفهوم موحد لقرارات المنتظمات الدولية من الناحية القانونية عن طريق دراسة قرارات منتظم الوحدة الأفريقية الذي يعتبر نموذجاً للمنتظمات الإقليمية المكونة من دول نامية معظمها حديث الاستقلال ما زال يحبو في تكوين مؤسساته وأشكاله بعد أن حصل على الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح والسياسي حتى انتزع

نفسه من برائن الاستعمار ، وهو الشيء الذى جعل لمنتظم الوحدة الأفريقية طابعاً فريداً متميزاً انعكست آثاره على وسيلة التعبير عن ارادته وهي القرارات .

واننى أرى أن منتظم الوحدة الأفريقية وهو فى بداية عقده الثالث يعتبر قد حقق الكثير من آمال المعتدلين فيه والأمل ما زال معقوداً على أن يحقق الأكبر والأكثر إذا ما انتبه لما يحاك ضده وخرج من دوائر الصراع العالمى وانتبه لتحقيق أمن ورفاهية ورخاء شعوب القارة ، لتحتل هذه الشعوب مكانها بين شعوب العالم فى محاولة للحاق بهذه الشعوب التى سبقتها قروناً كانت القارة ترزح أثنائها تحت نير مستعمر بغيض .

واننى وأنا أتقدم بمؤلفى هذا ليحلونى الأمل فى أن أكون قد وفيت حق البحث والدراسة ، ويقودنى الطمع فى سماحة القراء ليغفروا لى ما قد أكون قد قصرت فيه بالنسبة لمواضيع الكتاب فلا شك أن الموضوع دقيق ومتشعب ، ومهما حاول الإنسان فلن يصل الى الكمال ، الذى هو صفة من صفات الله .

ولما كان الفضل لا بد أن ينسب الى أهله فاننى أجد لزاماً على - فى هذا المقام - أن أتوجه بالشكر والعرفان الى استاذى الدكتور محمد طلعت الغنيمى الذى مد الى أياديه البيضاء منيراً لى طريقى معيناً لى فى حاجتى سابقاً على من فضل علمه ما جعلنى أسيراً لفضله .

« ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من  
لدنك رحمة انك أنت الوهاب »  
( صلق الله العظيم )

## فصل تمهيدى

### تمهيد :

الجماعة السياسية حقيقة أولية فى كل جماعة انسانية ، اذ لا توجد جماعة دون تنظيم سباسبى ، وقد تختلف صورها من بلد الى بلد ، ومن زمن الى زمن ، ولكن وجودها مرتبط بالحياة البشرية (١) ، وقد اختلف الفقهاء فى نشأة التنظيم السياسى وفى أساس التفرقة بين الحكام والمحكومين ، وبمعنى آخر بين أصل الدول وبين أساس السلطة السياسية فيها (٢) ، وبغض النظر عن هذا الاختلاف ، فان الدول هى حقيقة واقعة فى الحياة الانسانية ، ولم تنشأ أحكام وقواعد تحكم العلاقات بين هذه التنظيمات السياسية فى المجتمعات القديمة الا بعض الأحكام الخاصة لحكم هذه العلاقات فى وقت الحرب ، وقد كانت هذه الأحكام والقواعد هى الأساس للقانون الدولى بمفهومه المعاصر .

وقد رأت الدول أنه من الخير لها أن تصنع القواعد التى تحكم أساليب التعايش بينها ، فبعد أن ظلت العلاقات بين هذه الدول لزمن طويل ذات صفة عارضة لا يحكمها غير بضع قواعد عرفية ، بعضها وليد التقاليد ، وبعضها الآخر مرجعه الاعتبارات الدينية (٣) .

---

(١) الدكتور ثروت بدوى - النظم السياسية - الجزء الاول - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٠ ص ١٧ .

(٢) هناك نظريات كثيرة فى هذا الصدد نكتفى بإيراد خمس نظريات منها :

أ - النظريات التيوقراطية أو نظريات المصدر الالهى للسلطة .

ب - النظريات الديموقراطية ( العقد الاجتماعى ) .

ج - نظرية التطور العائلى .

د - نظرية القوة .

هـ - نظرية التطور التاريخى أو الطبيعى .

الدكتور ثروت بدوى - النظم السياسية - المرجع السابق ص ٩٢ .

(٣) الدكتور على صادق أبو هيف - القانون الدولى العام - مشاة المعارف بالاسكندرية -

الطبعة المباشرة ص ٣٨ .

رأت هذه الدول نتيجة لزيادة العلاقات بينها أن تنشئ قواعد تحكم سبل التعايش بينها ، وهذه القواعد كونت فيما بعد القانون الدولي (٤) .

ونتيجة لتزايد عدد الدول وتشابك مصالحها ظهرت قواعد التنظيم الدولي لتعزيز الأمن السياسي والقومي ، وتوطيد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، فانتحى بالقانون الدولي مناحى جديدة خرجت به عن طوقه التقليدي الذي يقوم على تعايش الدول مع بعضها الآخر الى حقل جديد يتأسس على التعاون الدولي ، وتوطيد الصلات بين الشعوب (٥) .

وقد بدأت قواعد التنظيم الدولي عندما بدأ شعور الدول منذ منتصف القرن التاسع عشر بالحاجة الى بذل الجهود المشتركة لتنظيم الانتفاع بالمرافق الدولية كالبريد أو الأنهار . وفي أوائل القرن العشرين أصبحت فكرة التنظيم الدولي انعكاسا لترايط الدول وبأمل دعمه (٦) .

وقد بدأ التنظيم الدولي بصور متواضعة لتجمعات دولية مؤقتة في شكل مؤتمرات أو لجان دولية مشتركة ، وأنتهت بتكوين منتظمات دولية دائمة في مختلف مجالات الحياة الدولية السياسية والفنية (٧) .

ويقسم أغلب الفقهاء المنتظمات الدولية الى ثلاثة أقسام رئيسية.

---

(٤) الدكتور محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام المجلد الأول - القاعدة الدولية - مؤسسة شباب الجامعة - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢ ص ١٢٧ .  
(٥) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم ودراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامي ( التنظيم الدولي ) - منشأة المعارف بالاسكندرية - سنة ١٩٧١ ص ٥٥ .

(٦) لدكتور مفيد شهاب - المنظمات الدولية - دار النهضة العربية - الطبعة الثانية - سنة ١٩٧٤ ص ١٣ .

(٧) يرى أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي ان استعمال لفظ منتظم اضبط من استعمال لفظ منظمة وذلك لأن منتظم هو المصدر من انتظم وهو اللفظ الأكثر دلالة على الكيان القانوني الذي تشغله هذه الهيئات في الجماعة الدولية ، ويرى كذلك الدكتور محمد السعيد الدقاق منضما في ذلك لرأى الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، ومضيفا بأن لفظ منتظم اصدق في التعبير عن حقيقة هذه التنظيمات ذات الأساس الارادي باعتبار أن فعل انتظم يبرز دافعة الانتظام كنشاط ارادي يأتيه فاعله .

الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم ( التنظيم الدولي ) المرجع السابق ص ١٠ وكذلك الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها في ارساء قواعد القانون الدولي - منشأة المعارف بالاسكندرية - سنة ١٩٧٣ ص ٩ .



ناظرين إليها من ناحية العضوية أو السلطات أو الوظائف ، والمنظمات الدولية اذا نظرنا إليها من ناحية العضوية فيها وجدنا أنها : اما منتظمات عالمية تسمح بانضمام أية دولة إليها ، واما منتظمات اقليمية تقتصر العضوية فيها على جماعة من الدول ، ترتبط برابطة معينة من التضامن ، ومن أمثلة المنتظمات العالمية هيئة الأمم المتحدة ، ومن أمثلة المنتظمات الاقليمية منتظم الوحدة الافريقية .

واذا نظرنا الى المنتظمات من ناحية الاختصاص فهي : اما منتظمات عامة يمتد نشاطها الى مناحى الحياة الدولية المختلفة ، واما منتظمات متخصصة تقتصر نشاطها على موضوع معين أو مرفق دولي محدد ، ومن أمثلة الأولى : عصبة الأمم ، هيئة الأمم المتحدة ، والجامعة العربية ، ومنتظم الوحدة الافريقية . ومن أمثلة النوع الثانى : منتظم الطيران المدنى ، الى غير ذلك من المنتظمات المتخصصة .

أما اذا نظرنا الى تقسيم المنتظمات الدولية من حيث تمتع المنتظم بسلطات تجاه الدول الأعضاء فيه ، نجد أن المنتظمات تتراوح بين عدم التمتع بأى سلطة حقيقية فى مواجهة الدول الأعضاء وبين منتظمات تقترب الى حد كبير من اتحاد فيدرالى بين الدول المشتركة فيه (٨) .

ويرى أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى : أنه لا يجد أن هناك جدوى ذات بال سواء أكانت نظرية أم عملية ، من وراء دراسة أقسام المنتظمات الدولية ، ويرى أنه يمكن تقسيمها على أساس الهدف العام من المنتظم الدولى فى تحقيق الأمن والرفاهية ، وعلى هذا فانه يكون على نطاق عالمى أو فى نطاق اقليمى ، كما أنه قد يتناول كافة نواحي النشاط الدولى ، وقد يقتصر على ناحية أو أكثر (٩) .

وفى هذا الكتاب نتعرض لمنتظم اقليمى ذى اختصاص عام ألا وهو منتظم الوحدة الافريقية ونقتصر فى دراستنا على قراراته ، وهى التى ستوضح لنا سلطة المنتظم على أعضائه ، الا أن طبيعة الأمر تجعل التعرض للتعريف بالمنتظم وهيئاته ونظام العضوية فيه أمرا حتميا حتى نكون قد استكملنا عناصر الموضوع .

(٨) الدكتور مفيد شهاب - المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ٥٢ .

(٩) الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الوجيز فى التنظيم الدولى « النظرية العامة » -

منشأة المعارف بالاسكندرية - الطبعة الرابعة - سنة ١٩٧٧ ص ٩٢ .





## منتظم الوحدة الأفريقية

نتعرض فى دراستنا للمنتظم للخطوات التى سبقت نشأة المنتظم ثم الى نشأة المنتظم ذاته وأهدافه ثم نعرض فى الختام بيان أجهزة المنتظم :

### أولا - الخطوات السابقة لنشأة منتظم الوحدة الأفريقية :

انتهت الحرب العالمية الثانية وليس فى أفريقيا كلها غير ثلاث دول مستقلة بالإضافة الى دولة اتحاد جنوب أفريقيا التى يسيطر عليها الحكم العنصرى وقد كانت أفريقيا فى ذلك الوقت أى بعد الحرب العالمية الثانية وتقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، مقسمة الى خمسين وحدة سياسية ذات حدود سياسية صناعية تم رسمها أو تخطيطها وفقا لاتفاقيات أو مساومات بين الدول الأوروبية (١٠) .

وقد بدأت الدول الأفريقية فى الحصول على استقلالها منذ ذلك الحين حتى أصبحت الآن أغلب دول القارة مستقلة تماما فيما عدا النذر اليسير الذى هو فى طريقه للحصول على الاستقلال ، ولكن الجهاد فى سبيل الاستقلال مر بمراحل عديدة ساهم فى المرحلة الأخيرة منه منتظم الوحدة الأفريقية ذلك أنه عندما اتحدت حكومات الدول التى استقلت وكونت هذا المنتظم ، كان من أغراضه الأساسية القضاء على الاستعمار على جميع أشكاله فى أفريقيا (١١) .

وقد كانت فكرة اتحاد الشعوب الأفريقية من أجل الحصول على استقلالها فكرة تراود الكثير من المفكرين الأوائل السود وقد كان أول

---

(١٠) دكتور- عبد الملك عودة - سنوات الحسم فى أفريقيا - ١٩٦٠ - ١٩٦٩ - مكتبة الأنجلو المصرية - سنة ١٩٦٩ ص ٨ .  
(١١) م ٥/٢ من ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية .

حظهر عملى لها فى رأينا هى الجامعة الأفريقية Pan-Africanism (١٢) .

وقد نادى بفكرة الجامعة الأفريقية الدكتور ديبوا وهو أحد زعماء الزنوج الأمريكيين الذين ظهوروا فى أواخر القرن الماضى ، وتقوم فكرة الجامعة على أساس تضامن الجنس الزنجى فى العالم أجمع للوقوف ضد التفرقة العنصرية ومنحهم حق المساواة والفرص المتساوية مع غيرهم من الأجناس وقد انعقد المؤتمر الأول للجامعة الأفريقية فى لندن عام ١٩٠٠ بفرض تقريب العلاقة بين جميع الشعوب المنحدرة من أصل أفريقى ثم انعقد مؤتمر للجامعة سنة ١٩١٩ تحت شعار أفريقيا للأفريقيين وتوالى بعد ذلك انعقاد مؤتمرات الجامعة الأفريقية التى توقفت خلال الحرب العالمية الثانية وعادت للانعقاد بعدها مباشرة فى سنة ١٩٤٥ وقد حضر هذا المؤتمر بعض الزعماء الأفريقيين الذين قادوا بلادهم الى الاستقلال بعد ذلك ومنهم الدكتور كوامى نكروما وجومو كينياى وغيرهم (١٣) .

وقد كافح الأفريقيون طويلا حتى حصلت دولهم على استقلالها ، وبعد الاستقلال وجد الأفريقيون أن بلادهم فى حاجة للكثير حتى تلحق ركب التقدم وتجنب نفسها الوقوع مرة أخرى فى براثن الاستعمار سواء الظاهر منه أو المستتر ، لذلك ولت كل من هذه الدول وجهتها لغيرها من الدول الأفريقية الأخرى لتحاول أن تساند كل منها الأخرى ، وقد كان من المنطقى أن تلجأ كل دولة من الدول الأفريقية المستقلة الى الدول التى تتقارب فى الثقافة أو الظروف أو الجوار أو بين الدول التى كانت تخضع لنظام استعمارى واحد داخل أفريقيا (١٤) .

(١٢) ظهرت أيضا هذه الفكرة فى وقت معاصر للجامعة الأفريقية فى النشاط الفكرى لجامعة الوجود الأفريقى *Presence-Africaine* وهى تمثل نشاط الأفريقيين الناطقين باللغة الفرنسية .

الدكتور عبد الملك عودة - سنوات الحسم فى أفريقيا - ١٩٦٠ - ١٩٦٩ - المرجع السابق ص ٢٣ .  
(١٣) الدكتور عبد الملك عودة - سنوات الحسم فى أفريقيا - ١٩٦٠ - ١٩٦٩ - المرجع السابق ص ٢٩٠ وما بعدها .

(١٤) تتفاوت نظم الاستعمار فى طريقة معاملتهم للدول المستعمرة فبينما نجد أن سياسة فرنسا تعتمد على الفرنسية الاجتماعية وفرنسة النخبة ونظام الحكم المباشر وتطبيع أوصلال المناطق للوحدة الى كيانات عديدة مبعثرة وامتصاص الطاقات السياسية الأفريقية فى سياسات التروبول الفرنسى ، نجد أن سياسة انجلترا الاستعمارية تعتمد على الحكم غير المباشر واصطفاء الدساتير الناقصة المتتالية والتلويح بالحكم الذاتى وعضوية الكومنولث .

ويمكن تقسيم التنظيمات الدولية التي ظهرت في القارة الأفريقية قبل انشاء منتظم الوحدة الأفريقية الى منتظمات اقليمية أو جزئية وهي التي تربط بين دولتين متجاورتين أو أكثر تتألف منها منطقة جغرافية واحدة ، ومنتظمات أفريقية قارية تتألف من دولتين أو أكثر لمنطقة جغرافية واحدة أو نتيجة لجوار ولا يربطها الا الانتماء للقارة الأفريقية(١٥) .

ونظرا لأن التنظيمات الاقليمية يكون هدفها أساسا الوصول الى اتحاد أو وحدة كاملة بين الدول المشتركة في هذا التنظيم ، الا أنه للأسف الشديد لم تنجح أى محاولة من المحاولات التي بذلت في هذا الصدد مما يجعلنا نفرض الطرف عنها مقتصرين في تعرضنا هنا على المنتظمات القارية ، التي كانت أساسا لظهور منتظم الوحدة الأفريقية التي نتعرض لكل منها على عجلة .

### المنتظمات القارية الأفريقية :

#### ١ - نظرة سريعة على منتظم الدار البيضاء :

يعتبر أول منتظم على مستوى قارى ، وقد تم الاتفاق على ميثاق الدار البيضاء الأفريقى بعد نهاية الاجتماعات التي تمت بين ست دول أفريقية هي جمهوريات : غانا ، غينيا ، مالي ، العربية المتحدة ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية - التي تمت هذه الاجتماعات في عاصمتها في الفترة من ٣ الى ٧ يناير سنة ١٩٦١ - وقد تضمن ميثاق الدار البيضاء عدة مبادئ هامة كانت ذات أثر في المبادئ التي تضمنها فيما بعد ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية ، ومن هذه المبادئ :

( أ ) مبدأ الوحدة الأفريقية ، فقد تضمنت الفقرة الأولى من الميثاق تصميم رؤساء الدول الموقعة عليه على العمل من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية(١٦) .

---

(١٥) هذا التقسيم هو التقسيم الذي أورده الدكتور بطرس بطرس غالى في كتابه منظمة الوحدة الأفريقية - مكتبة الأنجلو المصرية - طبعة ١٩٦٤ ص ١٠ .

(١٦) نحن رؤساء الدول الإفريقية المجتمعون في الدار البيضاء ادراكا منا لمسئوليتنا نحو القارة الأفريقية نعلن تصميمنا على العمل على بصيرة الحرية في جميع أرجاء إفريقيا وتحقيق وحدتها - الفقرة الأولى من ميثاق منتظم الدار البيضاء .

(ب) مبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد والعمل على نصرة اخريه  
فى جميع أرجاء أفريقيا (١٧) .

(ج) مبدأ صيانة وتعزيز وجهات النظر ووحدة العمل فى اشئون  
الدولية بين الدول الأفريقية والمحافظة على استقلالها وسيادتها وسلامه  
أراضيها وتعزيز السلام فى العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز .

( د ) متابعة الجهود لاقامة تعاون فعلى بين الدول الأفريقية فى ميادين  
الاقتصاد والاجتماع والثقافة واتباع سياسة اشتراكية داخل البلاد الواقعة  
على الميثاق (١٨) .

### كلمة موجزة فى تقييم منتظم الدار البيضاء :

قام منتظم الدار البيضاء فى وقت كانت كثير من الدول الأفريقية  
ما زالت تحت الاحتلال ، وقد كانت هناك الكثير من الآمال معقودة عليه ،  
كما أن واضعى الميثاق كانوا يأملون أن ينضم الى المنتظم باقى الدول  
الأفريقية الا أن المنتظم لم يحقق كل الأهداف المرجوة منه ، وان كان قد حقق  
بعضها الذى تجلى فيما يلى :

١ - أسهم فى تكوين الوحدة الأفريقية التى ظهرت فى اجتماع  
أديس أبابا ، الذى كان ثمرته تكوين منتظم الوحدة الأفريقية .

٢ - جمع منتظم الدار البيضاء بين افريقيا العربية وغير العربية .  
مثبتا أن الدول العربية الموجودة فى افريقيا هى دول منتمية للقارة بالرغم  
مما كان يروج له المستعمرون فى محاولة لابعاد افريقيا العربية عن مسرح  
الحوادث عن افريقيا .

٣ - ساعد على منح الشخصية الدولية للجزائر .

---

(١٧) ونعلن عزمنا على تحرير الأقاليم الأفريقية التى لا تزال تحت السيطرة الأجنبية  
بتقديم المعونة والمساعدة اليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صوره - الفقرة  
الثالثة من الميثاق .

(١٨) مبدأ اتباع سياسة اشتراكية فى داخل البلاد الواقعة على الميثاق لم يذكر فى  
كلمة اشتراكية صراحة بل ان ذلك يستفاد من مفهوم الفقرة الرابعة من الميثاق التى تقرر « ونعلن  
أنه من الضرورى أن توجه الدول الأفريقية المستقلة خططها السياسية والاجتماعية نحو استغلال  
ثروتها القومية لصالح شعوبها وضمن توزيع هذه الثروة توزيعا عادلا بين جميع مواطنيها » .



٤ - ساعد على التقريب بين العاملين في الحقول المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في الدول الأفريقية نتيجة لاجتماعات لجانه كما ساعد على التعرف على مشاكل القارة (١٩) .

وأنتى أؤيد القائلين بأن أسباب عدم تحقيق منتظم الدار البيضاء لأهدافه تنحصر فيما يلي :

١ - التباعد الجغرافى بين أعضاء المنتظم مما لم يتح لهم اتصالا مباشرا حقيقيا .

٢ - اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء فيه .

٣ - اشتراك الجزائر فى المنتظم لم يكن بصفة فعلية نظرا لانه حين تكوين المنتظم لم تكن قد حصلت على استقلالها .

٤ - وفاة الملك محمد الخامس ملك المغرب والذي كان له دور هام فى اقامة المنتظم .

٥ - تكوين ثلاث دول من المنتظم وهى « غانا - غينيا - مالى » لاتحاد خاص بينهما أدى فشله لاضعاف المنتظم .

وبأى حال فان هذا المنتظم بسلبياته وإيجابياته كان ولا شك خطوة على الطريق :

٢ - نظرة سريعة على منتظم الاتحاد الأفريقى الملجاشى :

كان من نتيجة ازدياد حركات الاستقلال داخل الدول الأفريقية أن أصدر

---

(١٩) « يرى الدكتور بطرس بطرس غالى أن منتظم الدار البيضاء قد أدخل مبادئ ثورية جديدة فى القارة منها مبدأ مكافحة الاستعمار ومفهوم الاستعمار الجديد » الدكتور بطرس بطرس غالى - منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٢٩ .

واننى أرى أن هذه المبادئ كانت موجودة بالقارة من قبل نشأة هذا المنتظم وهذا نتيجة طبيعية لوقوع أغلب الدول الافريقية فى براثن الاستعمار مما يجعلها بمجرد حصولها على الاستقلال تحاول أن تبتعد عن مجالات الصراع خشية وقوعها مرة أخرى تحت يور الاستعمار فضلا عن أن تخلص الدول القريب من الاستعمار يجعلها دائما فى حرب معه سواء الجديد منه أو القديم .

الجنرال ديغول في ٣ يونية سنة ١٩٥٨ دستوراً جديداً لفرنسا يتضمن القواعد التي تنظم العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها على أساس وضع من ثلاثة :

( أ ) اعتبار هذه المستعمرات مقاطعات لفرنسا أو أقاليم وراء البحار .

( ب ) اعلان استقلال هذه المستعمرات على أن تنضم للجماعة الفرنسية والتي هي أشبه بالكومنولث البريطاني .

( ج ) الاستقلال التام وعدم الانضمام الى الجماعة الفرنسية (٢٠) .

وقد اختارت اثنتا عشرة مستعمرة الوضع الثاني وهو اعلان استقلالها مع انضمامها الى الجماعة الفرنسية (٢١) .

وهذه المستعمرات هي افريقيا الوسطى ، تشاد ، جابون ، داهومي ، ساحل الذهب ، السنغال ، فولتا العليا ، الكونغو برازافيل ، مدغشقر ، النيجر ، موريتانيا ، السودان الفرنسي ، الا انه اعتباراً من أوائل ١٩٥٩ طالبت بعض الدول الأفريقية أعضاء الجماعة بالاستقلال التام مما أجبر فرنسا على تعديل دستورها ومنحها الاستقلال المطلوب ثم قبلت هذه الدول أعضاء في الأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ فيما عدا موريتانيا التي استعمل الاتحاد السوفيتي الفيتو لمنعها من الدخول في المنتظم العالمي (٢٢) .

ثم رأت بعض من هذه الدول مع دول أخرى أفريقية أن تكون فيما بينها مجموعة واحدة أفريقية غير مرتبطة بأي دولة من الدول وقد عقدت هذه الدول أربعة اجتماعات (٢٣) انتهت بتكوين الاتحاد الأفريقي الملجاشي واصدار

---

(٢٠) الدكتور بطرس بطرس غالي - منظمة الوحدة الأفريقية - المرجع السابق ص ٣٠  
(٢١) اختارت المارتنيك واليواد الوب وجيانا ويرونيون البقاء على وضعها باعتبارها مقاطعات كما اختارت خمس مستعمرات اعتبارها أقاليم لفرنسا وراء البحار وهذه المستعمرات هي الصومال الفرنسي ، كومور وخالديونيا الجديدة ، وبولونيزيا الفرنسية وسان بيير وميكولون وكانت غينيا هي الدولة الوحيدة التي فضلت الاستقلال التام وعدم الانضمام للجماعة الفرنسية .  
الدكتور بطرس بطرس غالي - منظمة الوحدة الأفريقية - المرجع السابق ص ٣١ .  
(٢٢) دخلت موريتانيا بعد ذلك هيئة الأمم المتحدة .  
(٢٣) المؤتمر الأول في اينديجان بساحل العاج في أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، والثاني في برازافيل في ديسمبر سنة ١٩٦٠ والثالث في ياوندي بالكاميرون في مارس ١٩٦١ والآخر في تاناناريف في مدغشقر في سبتمبر ١٩٦١ .

ميثاقه وكذلك ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقي الملجاشى وانشاء المنتظم الافريقي الملجاشى للتعاون الاقتصادى ، والاتحاد الافريقي الملجاشى للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية ، وبالنسبة للاتحاد الافريقي الملجاشى فهو يتكون من الدول التى وقعت على ميثاق الاتحاد وهى الكاميرون ، داهومى ، السنغال ، الكونغو برازافيل ، موريتانيا ، جابون ، تشاد ، جمهورية افريقيا الوسطى ، ساحل العاج ، النيجر ، مدغشقر ، فولتا العليا ثم انضمت الكونغو للموبولد فيلد ثم توجو ورواندا (٢٤) .

والاتحاد مفتوح لانضمام كل دولة راغبة فى ذلك ويتم قبولها باجماع آراء الأعضاء المكونين للاتحاد (٢٥) .

والاتحاد الافريقي الملجاشى هو اتحاد بين دول مستقلة ذات سيادة يهدف الى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها والمحافظة على أمنها الجماعى والمساعدة على تقدمها وتثبيت السلام فى افريقيا وملجاشى والعالم (٢٦) .

#### كلمة موجزة فى تقويم الاتحاد الافريقي الملجاشى :

يلاحظ على الاتحاد الافريقي الملجاشى أنه لجأ لإبرام ميثاق عدة لتنظيم التعاون بين الدول أعضائه ، فهناك ميثاق للناحية السياسية ، وآخر للنواحي الاقتصادية ، وثالث للناحية العسكرية ، ورابع للبريد والمواصلات السلوكية . وهذه الميثاق الانضمام اليها اختياري ، فيجوز أن تنضم إحدى الدول لأحد هذه الميثاق دون الأخرى وأن كان الجميع عملاً ، قد انضموا لجميع هذه الميثاق ، وغير واضح السبب فى لجوء هذه الدول لهذا الطريق فقد يكون الغرض منه عدم اجبار دولة ما فى الدخول مع غيرها فى ميثاق بغرض التعاون فى مجال معين قد تفضل هى الاستقلال فيه ، أو قد يكون محاولة لتبسيط الوضع ، على كل حال فإن هذا الاتحاد لم يحقق ما كان مرجواً منه ، بالرغم من أن الدول التى كانت تحت الاحتلال الفرنسي هى دول

---

FR. Borella : Les Regroupements d'Etats dans l'Afrique. (٢٤)  
Indépendante — Annuaire français de droit International 1961  
P.P. 787-807.

(٢٥) الدكتور طلعت الغنيمي - الأحكام العامة فى قانون الأمم - التنظيم الدولى - المرجع السابق ص: ٩٦ .  
(٢٦) المادة الأولى من ميثاق الاتحاد .



متجاورة تشترك مع بعضها في الثقافة واللغة ومع كل فانه يمكن القول بأن مجموعة هذه الدول قد حققت نجاحا بالنسبة للدفاع عن كيائها في مواجهة فرنسا وفي تنظيم العلاقة بين هذه الدول عشية استقلالها .

وحين تكون منتظم الوحدة الافريقية اجتمع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي الملجاش في مارس ١٩٦٤ بمدينة داكار وأعلن تحويل الاتحاد من منتظم سياسة عامة الى منتظم اقتصادي . وأن يقتصر الاتحاد على التعاون الاقتصادي دون غيره من المجالات الأخرى .

### ٣ - نظرة سريعة على مجموعة مونروفا :

في محاولة للتقريب بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة دول برازافيل ، الاتحاد الافريقي الملجاش ، والدول الافريقية المستقلة الأخرى التي لم تنضم لأي من هاتين المجموعتين : انعقد مؤتمر ضم مجموعة برازافيل وسبع دول افريقية غير أعضاء في مجموعة الدار البيضاء ، وانتهت اجتماعات مونروفا بإصدار بيان يتضمن مبادئ ستة هي :

( أ ) المساواة المطلقة في السيادة بين الدول الأفريقية بغض النظر عن حجمها ووزانها .

( ب ) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

( ج ) احترام سيادة كل دولة .

( د ) استنكار قيام الحركات الهدامة الممولة من الخارج .

( هـ ) إقامة تعاون بين الدول الأفريقية يقوم على المساواة ورفض زعامة أي دولة على باقي الدول .

( و ) السعى للوحدة المنشودة التي انحصرت في وقت هذا المؤتمر على وحدة الآمال ووحدة السعى لتحقيق التضامن الاجتماعي والسياسي لأفريقيا .

وأوصى البيان بالعمل على إنشاء منتظم افريقي ذي اختصاص عام شامل يعمل على تحقيق الأهداف السابقة . وقد حاولت نيجيريا بعد ذلك التوفيق بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل ودعت لعقد اجتماع آخر في لاجوس عاصمة نيجيريا للتقريب بين هاتين المجموعتين بغرض اندماجهما في مجموعة واحدة الا أن مجموعة الدار البيضاء لم تحضر هذا الاجتماع الذي

أُنعقد في أوائل يناير سنة ١٩٦٢ وتذرعت بعدم دعوة الجزائر لحضور هذا المؤتمر كسبب لعدم حضورها ، ويرجع سبب عدم دعوة الجزائر لهذا المؤتمر أن مجموعة البرازافيل والتي تمثل الأغلبية أرادت عدم دعوة الجزائر مرضاة لفرنسا .

الا أنه كان من نتيجة مؤتمر لاجوس برغم فشله في التقريب بين مجموعة الدار البيضاء وبرازافيل ، اصدار مشروع لاقامة منتظم دولي افريقي كان المفروض أن يتم التصديق عليه في مؤتمر ينعقد أواخر سنة ١٩٦٢ .

ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد واجتمع بدلا منه مؤتمر لوزراء خارجية هذه الدول وتم في هذا الاجتماع توقيع ١٧ دولة من ٢٢ دولة كانت حاضرة في هذا المؤتمر على مشروع الميثاق المقترح والذي كان مكونا من ٤٣ مادة بخلاف المقدمة (٢٧) كما وافق المجتمعون على وجوب عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول الافريقية .

ويعتبر المشروع الذي انبثق عنه الاجتماع في لاجوس أحد الموائيق التي أخذت في الاعتبار في مؤتمر أديس أبابا عند انشاء منتظم الوحدة الافريقية .

الا أنه يلاحظ على هذا المشروع أنه جعل اهتمامه الأول لتقوية التعاون بين الدول الافريقية في المجالات الاقتصادية والفنية وجعل التعاون السياسي في المرحلة التالية وتاركا التعاون العسكري للمرحلة الأخيرة (٢٨) .

#### كلمة موجزة في تقييم مجموعة مونروfia :

الواقع ان الاجتماع الذي تم في مونروfia ثم بعد ذلك في لاجوس لم يحقق الهدف المرجو منه وهو تحقيق التقارب بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل بل أنه لم يحقق أى تقدم في تكوين مجموعة تستند الى ميثاق موقع منفذ فعلا .

وان كان لا شك أن مشروع الميثاق الذي وضع في اجتماعات لاجوس

---

(٢٧) لم يتم ظهور مشروع الميثاق الى حيز الوجود نتيجة لعدم توقيع باقى الدول أو حتى التصديق عليه .

T.O. Elias — Africa and the Development of International (٢٨)  
law — A.W. Sijthoff — Leiden Oceana Publications Inc —  
Dobbs Ferry, NY 1972 — P. 122.

كان له أثر كبير في ميثاق منتظم الوحدة الافريقية كما أن هذا الميثاق تضمن بين مبادئه مبدأ يقرر تكريس جهود الدول الأعضاء لتحرير بقية دول افريقيا المستعمرة ، مما كان له أثر في التقريب بين دول الدار البيضاء التي لم تحضر هذا الاجتماع وبين مجموعة برازافيل التي حضرت الاجتماع ووافقت ضمنا على هذا المبدأ ، مما كان له الأثر في ظهور منتظم الوحدة الافريقية بعد ذلك .

### ثانيا - منتظم الوحدة الافريقية نشأته وأهدافه :

كان توقيع الميثاق ثمرة لأعمال مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ بدعوة من أثيوبيا (٢٩) . وقد سبق هذا المؤتمر مؤتمر لوزراء خارجية الدول الافريقية في الفترة من ١٦ الى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ واشترك في هذا المؤتمر ثلاثون دولة افريقية مستقلة (٣٠) .

كما اشترك في هذا المؤتمر مراقبون عن أربعة وعشرين حزبا ومنظمة تحرير لبلاد افريقية لم تكن قد استقلت عند انعقاد المؤتمر ، كما حضره أيضا كمراقب ممثل للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، ويلاحظ أن المغرب لم تحضر هذا المؤتمر لاشتراك موريتانيا فيه (٣١) كما لم تشترك توجو لعدم اعتراف كثير من الدول الافريقية بحكومة توجو الجديدة التي وصلت للحكم

---

(٢٩) كان وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي الملجأ قد اتخذوا قرارا في ديسمبر سنة ١٩٦٢ بضرورة عقد مؤتمر يضم كل رؤساء الدول الافريقية المستقلة في أديس أبابا سنة ١٩٦٣ وبعد اتصالات ولقاءات بين رئيس جمهورية غينيا أحمد سيكوتوري وإمبراطور أثيوبيا تبلورت هذه الفكرة في الدعوة التي وجهتها أثيوبيا الى رؤساء وملوك الدول الافريقية المستقلة .

الدكتور محمد الحسيني مصيلحي - منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية دراسة مقارنة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٦ ص ٧ .

(٣٠) هذه الدول مرتبة أبجديا وهي أثيوبيا ، الجزائر - الجمهورية العربية المتحدة ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الكاميرون ، الكونغو برازافيل ، الكونغو ليوبولدفيل ، النيجر ، أوغندا ، بروندي ، تشاد ، تنجانيقا ، تونس ، جابون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، داهومي ، رواندا ، ساحل العاج ، سيراليون ، غانا ، غينيا ، فولتا العليا ، ليبيريا ، ليبيا ، مالي ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيجيريا .

(٣١) وقعت المغرب بعد ذلك على الميثاق بل أصبحت موريتانيا عضوا في الجامعة العربية أيضا .

على أثر اغتيال رئيسها سلفانون أولمبيو (٣٢) وقد بدأ مؤتمر وزراء الخارجية بالموافقة على انتخاب رئيس له والموافقة على جدول أعماله وكانت أهم بنود هذا الجدول هو انشاء منتظم للدول الافريقية (٣٣) .

وقد ظهرت اقتراحات واتجاهات - عديدة بين المؤتمرين يمكن اجمالها في ثلاثة :

**الاول :** هو الوحدة الكاملة بين الدول الافريقية (٣٤) .

**الثاني :** ينحصر في الاتجاه بخطوات تدريجية في سبيل الوحدة وتوثيق التعاون بين الدول الافريقية في شتى المجالات بما فيها الدفاع ، وانشاء مجلس من رؤساء الدول والحكومات وأمانة دائمة لتنسيق الشئون الافريقية (٣٥) .

**الثالث :** ينحصر في مشروعات ومواثيق مشابهة لميثاق الدار البيضاء أو لاجوس ونظرا لعدم اتفاق وزراء الخارجية على رأي موحد ، فقد قاموا بتجميع هذه المقترحات تاركين لمؤتمر القمة اتخاذ القرار فيه ، وعند انعقاد مؤتمر القمة . ظهر أيضا الانقسام حول شكل المنتظم الجديد المزمع انشاؤه فنجد أن كوامي نكروما رئيس غانا يصر على اقتراحه الخاص بتوحيد افريقيا مستندا في ذلك الى بعض الحجج التي يمكن ايجازها في أن اتحاد افريقيا هو السبيل الوحيد لمحاربة الاستعمار وهو الحل الوحيد للمنازعات على الحدود بين الدول وأن مبدأ عدم الانحياز لا يمكن الدفاع عنه الا من موقف قوى والاتحاد هو السبيل الوحيد للوصول الى هذا الموقف القومي (٣٦) . وقد اقترح نكروما أن تكون عاصمة الاتحاد المراد تأسيسه هي أحد أجزاء أواسط افريقيا :

---

(٣٢) وقعت توجو بعد ذلك على ميثاق منتظم الوحدة الافريقية .

(٣٣) كان أمام المؤتمر الاعداد للميثاق الجديد على أساس ميثاق لاجوس ، ميثاق الدار البيضاء ومشروع الميثاق المقدم من اثيوبيا .

T.O. Elias Africa and the development of International Law.

Op. Cit. P. 123.

(٣٤) تبنت هذا الاتجاه غانا .

(٣٥) كان هذا الاتجاه في مشروع الميثاق المقدم من حكومة اثيوبيا .

(٣٦) مضابط مؤتمر القمة - المجلد الثاني رقم ٣٦ البنود أرقام ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١



أى اما فى جمهورية وسط افريقيا واما فى زائير « كونغو ليوبولد فيلد فى ذلك الوقت » .

أما الاتجاه الثانى الذى ظهر أيضا فى مؤتمر القمة فهو الاقتراح باقامة منتظم قارى يحتفظ فى ظله كل دولة بسيادتها كاملة مع تشجيع هذا الاتجاه لتأييد فكرة وجود مجموعة من التنظيمات أو الاتحادات الاقليمية وتعايشها مع بعضها البعض داخل افريقيا أى أن هذا الاتجاه كان يؤيد أن تقوم القارة على عدة تجمعات اقليمية (٣٧) .

أما الاتجاه الثالث فهو اقتراح وسط تبناه الامبراطور هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا الذى رأى أن الوحدة الافريقية لا يمكن أن تأتى طفرة واحدة اذ يجب أن تأتى بالتدرج ، وأن التجمعات الاقليمية داخل القارة ممكن لها أن تبقى خلال الفترة الانتقالية ، حتى يمكن الوصول الى الوحدة الكاملة للدول الافريقية (٣٨) .

وقد استقر رأى المجتمعين على وجوب انشاء منتظم يضم جميع الدول الافريقية تمهيدا لتحقيق الوحدة بينها ، وقد رأى رئيس جمهورية زائير « الكونغو ليوبولد فيلد » أن هذا المنتظم يجب أن يكون على غرار المجلس الأوروبى فى حين رأى البعض أن يكون المنتظم على غرار موانيق المنتظمات الافريقية وحين اشتد الخلاف تقدم الرئيس جمال عبد الناصر باقتراح يناشد فيه الأعضاء بعدم الخلاف وأنه يجب الوصول الى عمل ايجابى فعال بغض النظر عن الشكل الذى قد يكون فى شكل اجتماعات دورية لكل رؤساء الدول الافريقية أو فى شكل جامعة افريقية (٣٩) .

وقد قرر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة من وزراء الخارجية لاعداد مشروع الميثاق المقترح للمنتظم الجديد وعند انتهاء اللجنة من أعمالها بوضع المشروع كان هناك بعض النقاط التفصيلية الصغيرة ، التى تركت للرؤساء ومنها اسم المنتظم (٤٠) ودورات انعقاد اجتماعات - رؤساء الدول التى رأى الرؤساء

---

(٣٧) تبنى هذا الاتجاه كل من مدغشقر وتونس والسنغال - مضابط مؤتمر القمة

المجلد الثانى - بند ٩ ص ٢ .

(٣٨) مضابط مؤتمر القمة - المجلد الثانى ص ٣ .

(٣٩) مضابط مؤتمر القمة الافريقية - المجلد الثانى ص ٤ ، ١٢ .

(٤٠) رأى المؤتمر عدم أهمية ذكر اسم ملجاش فى تسمية المنتظم ، كما رأى أن يكون

أن تكون سنوية بدلا من مرة كل سنتين ، وتم اختيار الرؤساء لحكومة أثيوبيا ، لكي توضع لديها وثائق التصديق مع تكليفها بتسجيل الميثاق في أمانة الأمم المتحدة وتم توقيع رؤساء الدول عليه في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ .

### ميثاق منتظم الوحدة الافريقية :

#### كلمة عامة

يتكون الميثاق من ثلاث وثلاثين مادة مقسمة الى ديباجة ، وعشرين فصلا . الفصول الثلاثة الأولى منه عن اقامة المنتظم وأهدافه ومبادئه ، والفصلين الرابع والخامس عن عضوية المنتظم وحقوق وواجبات الدول أما الفصول من السادس الى الحادي عشر عن ميزانية المنتظم وتحدث الفصول من الثالث عشر حتى السابع عشر عن التوقيع والتسجيل والقبول والانضمام وتفسير الميثاق ويتحدث الفصل الثامن عشر عن الأحكام المختلفة والتاسع عشر عن الانسحاب والعشرون عن تعديل الميثاق .

### أهداف المنتظم ومبادئه :

وقد حددت المادة الثانية من الميثاق أهداف المنتظم في دعم وحدة الدول الافريقية ، وتضامنها ، مع التنسيق بينها ، وتقوية تعاونها وجهودها في سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوبها ، كما نصت هذه المادة على أن من ضمن الأهداف الدفاع عن سيادة وسلامة واستقلال الدول الافريقية، وكذلك القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله في افريقيا ، ونصت الفقرة الأخيرة من تحديد هذه الأهداف على أن المنتظم يقوم على تشجيع التعاون الدولي أخذا في الاعتبار ميثاق هيئة الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وتحقيقا لهذه الأهداف فقد نص الميثاق على أن تنسق الدول الأعضاء

---

اسم المنتظم « منتظم الوحدة الافريقية » حتى يتجنب الخلط الذي قد يحدث اذا ما اطلق على المنتظم الجديد اسم منتظم الدول الافريقية (O.A.S.) Organization of African States والذي قد يختلط باسم منتظم الدول الامريكية Organization of American States (O.A.S.) T.O. Elias Op cit. p. 123.

وكذلك الدكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية - مكتبة الانجلو المصرية - الطبعة الاولى - سنة ١٩٧٤ ص ٥٩ .

حنيهاستها العامة ، وتعمل على التوفيق بينها في ميادين التعاون السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والتربوي والثقافي والصحي والدفاع والأمن .

وقد نصت المادة الثالثة من هذا الميثاق على المبادئ التي تلتزم بها الدول الأعضاء سواء في علاقاتها بعضها ببعض أو في علاقاتها مع الدول الأخرى ، وقد اختارت الدول الأفريقية مبدأ عدم الانحياز تجاه جميع الكتل في علاقاتها مع الدول الأخرى ، أما فيما يتعلق بعلاقاتها بعضها مع البعض الآخر فإنها تقوم على مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها ، وعلى مبدأ التسوية السلمية للنزاع عن طريق التفاوض ، أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم مع الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسي ، أو النشاط الهدام الذي تقوم به دولة مجاورة أو أي دولة أخرى مع التفاتي المطلق في سبيل التحرير التام للأراضي الأفريقية التي ما زالت تابعة للاستعمار .

#### العضوية في المنتظم :

نظمت المادة الرابعة من الميثاق العضوية في المنتظم ، فنصت على أن لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضوا في المنتظم (٤١) .

ويجوز لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة أن تطلب في أي وقت الانضمام للمنتظم ، ويتم قبول الدولة بالمنتظم في حالة موافقة الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء على هذا الطلب (٤٢) .

كما يجوز لأي دولة عضو في المنتظم أن تنسحب منه ، وذلك بأن تقدم تبليغا كتابيا برغبتها هذه الى أمين عام المنتظم ولا تطبق أحكام الميثاق عليها بعد انقضاء سنة من تاريخ التبليغ ما لم تسحب هذه الدولة تبليغها خلال هذا العام ، وبعد انقضاء هذا العام بدون أن تسحب تبليغها بالانسحاب ينتهي انتماء هذه الدولة للمنتظم .

---

(٤١) نصت المادة الأولى من الميثاق على أن المنتظم يضم دول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة .

(٤٢) مادة ٢٨ من الميثاق .



ويلاحظ-أن المنتظم لم يتضمن أى نص يبيع فيه للمنتظم فصل أى عضو من أعضائه من عضوية المنتظم(٤٣) .

### ثالثاً - أجهزة المنتظم وقواعد التصويت فيها :

حدد الميثاق أجهزة المنتظم الرئيسية بأربعة أجهزة هي :

- ( أ ) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
- (ب) مجلس الوزراء .
- (ج) الأمانة العامة .
- ( د ) لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

وذلك بخلاف اللجان المتخصصة :

ونتناول كل جهاز من هذه الأجهزة فيما يلي مشيراً الى المواد الخاصة بها دون أن أورد نصوصها نظراً لأن الميثاق بأكمله مذكور في الملاحق المرفقة بهذا الكتاب .

### مؤتمر رؤساء الدول والحكومات :

وهو الجهاز الأعلى للمنتظم(٤٤) .

ويتكون من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين ، ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام ، وقد ترك الميثاق للمجلس تحديد مكان دوراته العادية ، ويجوز دعوة المجلس للاجتماع فى دورة غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء وبشرط موافقة أغلبية الأعضاء(٤٥) .

ويختص هذا المجلس بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بنية تنسيق السياسة العامة للمنتظم ، ورسم الخطوط العريضة للسياسة العامة التى يسند تنفيذها الى مجلس الوزراء واعتماد قرارات مجلس الوزراء

---

(٤٣) لم يتضمن الميثاق أيضاً أى نصوص تضمن توقيع عقوبات معينة على العضو الذى

يخالف أهداف ومبادئ المنتظم .

(٤٤) مادة ٨ من الميثاق

(٤٥) مادة ٩ من الميثاق

كما يختص مجلس رؤساء الدول والحكومات بإنشاء اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة انشائها (٤٦) .

كما يجوز له إعادة النظر في تكوين جميع أجهزة المنتظم وأوجه نشاطها أو أوجه نشاط أي وكالة متخصصة ، وكذلك يختص بوضع لائحة الداخلية (٤٧) .

وقد نصت المادة العاشرة من الميثاق على أن يكون لكل دولة صوت واحد في هذا المؤتمر على أن تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المنتظم فيما عدا المسائل الاجرائية فيكتفى فيها بالأغلبية المطلقة ، ويتم تحديد المسائل الاجرائية بالأغلبية المطلقة لأعضاء المنتظم .

أما النصاب القانوني اللازم لصحة أي اجتماع يتم للمؤتمر فهو ثلثا أعضاء المنتظم .

#### مجلس الوزراء :

وهو ثاني جهاز بعد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أي وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء ، ولم يحدد الميثاق مكان انعقاد هذا المجلس الا أنه انعقد غالبا في المكان الذي يحدد لانعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهو يجتمع مرتين على الأقل في العام ، كما يجتمع في دورات غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وموافقة ثلثي الأعضاء (٤٨) .

ويختص هذا المجلس بالإضافة لوضع لائحته الداخلية بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الاقليمي طبقا لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات وخاصة في ميادين التعاون السياسي والدبلوماسي ، والتعاون الاقتصادي والتربوي ، والثقافي والصحي ، والدفاعي والأمني .

ومجلس الوزراء مسئول أمام مؤتمر الرؤساء ، وهو يقوم بالأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر (٤٩) .

---

(٤٦) مادة ٢ من الميثاق .

(٤٧) مادة ١١ من الميثاق .

(٤٨) مادة ١٢ من الميثاق .

(٤٩) مادة ١٣ من الميثاق .

وبالنسبة لأحكام التصويت فيه فإنها تختلف عن قواعد التصويت  
ففي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ففي مجلس الوزراء لا يوجد تفريق  
بين المسائل الاجرائية وغيرها من المسائل فجميع المسائل التي تعرض على  
المجلس تصدر فيها قرارات بالأغلبية المطلقة للدول أعضاء المجلس ، ولكل  
دولة صوت واحد ، ونصت المادة ١٤ من الميثاق على أن النصاب القانوني  
لصحة انعقاد المجلس هو حضور ثلثي أعضاء المجلس .

#### الأمانة العامة :

الأمانة العامة هي الجهاز الإداري للمنظم ، ويعين مؤتمر رؤساء الدول  
والحكومات الأمين العام الإداري للمنظم الذي يقوم بإدارة شئونها(٥٠) .

كما يعين المؤتمر أميناً عاماً مساعداً أو أكثر ، وتحدد مهام الأمين  
العام والأمين المساعد ، وشروط خدمتهم وغيرهم من الموظفين المساعدين طبقاً  
لأحكام الميثاق واللوائح التي تصدر في هذا الشأن .

وعلى الأمين العام وهيئة الأمانة العامة ألا يتلقوا أو يطلبوا أية  
تعليمات من أية حكومة أو سلطة خارجة عن المنظم ، وذلك عند قيامهم  
بواجباتهم ، كما عليهم الامتناع عن أي عمل يمس مراكزهم باعتبارهم  
موظفين دوليين مسئولين أمام المنظم وحده وعلى كل عضو في المنظم احترام  
الصفة الدولية البحتة لمسئولية الأمين العام ، وهيئة الأمانة العامة ، وأن  
يمتنع عن التأثير عليهم عند ممارستهم لمسئولياتهم(٥١) .

وقد اختيرت أديس أبابا لتكون مقراً للأمانة العامة للمنظم .

#### لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم :

نصت المادة ١٩ من ميثاق منظم الوحدة الأفريقية على أن تتعهد  
الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل  
السلمية ، وتحقيقاً لهذا قررت إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ،  
وتؤلف هذه اللجنة وتحدد شروط العضوية فيها بمقتضى بروتوكول يوافق  
عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً  
لا يتجزأ من الميثاق .

(٥٠) مادة ١٦ من الميثاق

(٥١) مادة ١٨ من الميثاق

وقد شكل مجلس الوزراء في دورته الأولى التي انعقدت في دكا في أغسطس سنة ١٩٦٣ لجنة من الخبراء لوضع البروتوكول المنصوص عليه في المادة ١٩ من الميثاق وقد وافق المجلس في دورته الثالثة بالقاهرة في يونيو سنة ١٩٦٤ على مشروع البروتوكول الذي وضعت اللجنة التي شكلها ، واعتمد مؤتمر الرؤساء هذا القرار ، وبذا أصبح هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الميثاق تطبيقاً لنص المادة ١٩ منه .

ولكن لم تؤلف لجنة الوساطة والتحكيم ، ولم يعين أعضاؤها الا في اجتماع مؤتمر القمة في « أكرا » سنة ١٩٦٥ والذي أصدر قراراً بتعيين أعضائها ، وعددهم واحد وعشرون عضواً ، ومع ذلك لم تجتمع اللجنة لوضع لائحته الداخلية الا في ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، وتم فعلاً في هذه الاجتماعات وضع اللائحة الداخلية لهذه اللجنة ، الا أن اللجنة لم تجتمع بعد ذلك بالرغم من أن لائحته الداخلية تقضى بوجود اجتماعها مرتين سنوياً على الأقل ، وعلى هذا يكون التعرض لأعمال هذه اللجنة ضرباً من العبث (٥٢) .

#### اللجان المتخصصة :

وفقاً لأحكام المادة عشرين من الميثاق ، فإن على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أن ينشئ اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة انشائها بما في ذلك لجنة اقتصادية واجتماعية ولجنة للتربية والثقافة ، ولجنة للرعاية الصحية والتنفيذية ، ولجنة للدفاع ، ولجنة علمية نفسية وأخرى للأبحاث . وقد نصت المادة ٢١ على أن تتألف كل لجنة من هذه اللجان من الوزراء المعنيين أو وزراء آخرين مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء على أن تباشر هذه اللجان أعمالها طبقاً لأحكام الميثاق ، واللوائح التي يقرها مجلس الوزراء (٥٣) .

وقد اجتمع مجلس الوزراء وقرر خلال اجتماعه في دكا في أغسطس

(٥٢) الدكتور بطرس بطرس غالي - أفريقيا وأزمة الحركة الوطنية - دراسة منشورة

بمجلة السياسة الدولية - العدد ٢٧ - سنة ١٩٧٢ ص ١٠ .

والدكتور عبد الرحمن اسماعيل الصالحى - التسوية السلمية للمنازعات في إطار منظمة

الوحدة الإفريقية - رسالة دكتوراة غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الإفريقية -

جامعة القاهرة - سنة ١٩٨٠ .

(٥٣) مادة ٢٢ من الميثاق .



١٩٦٣ أن تجتمع هذه اللجان قبل نهاية فبراير سنة ١٩٦٤ وحدد مكان انعقاد كل لجنة وفعلا انعقدت هذه اللجان قبل نهاية فبراير سنة ١٩٦٤ وفى الأماكن التى حددها مجلس الوزراء ووضعت لوائحها الداخلية ، وقد قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات انشاء لجنتين أخريين فى اجتماعه بالقاهرة سنة ١٩٦٤ احدهما للشئون القانونية والثانية للنقل والمواصلات .

ثم قرر مؤتمر الرؤساء فى عام ١٩٦٦ ادماج بعض هذه اللجان المتخصصة بحيث أصبحت حاليا على الوجه الآتى :

١ - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية وتهدف الى دعم التعاون الاقتصادى وتنفيذ خطة التنمية ، والعمل على ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الأفريقية ، والعمل على تحرير تجارتها .

٢ - اللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحية وتهدف الى دعم الروابط التعليمية والثقافية بين شعوب القارة ، كما تعمل على تحقيق التعاون فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وتوحيد نظم الصحة والرعاية الصحية ، وحل مشاكل التغذية .

٣ - لجنة الدفاع وتعمل على تنسيق تعاون الدول الأفريقية فى مجال الشئون العسكرية<sup>(٥٤)</sup> ، ولا تصدر هذه اللجان - فى حالة اجتماعها - قرارات بل تصدر توصيات لا تنفذ الا بعد اعتمادها من مجلس الوزراء ، أو مؤتمر الملوك والرؤساء حتى يمكن تنفيذها .

هذا باختصار الهيكل العام لمنظم الوحدة الأفريقية تعرضنا له بصفة مقدمة لابد منها للدخول بعد ذلك فى موضوع كتابنا ، ألا وهو قرارات منتظم الوحدة الأفريقية ، ونقسم هذا المؤلف الى قسمين ، نتعرض فى القسم الأول الى قرارات منتظم الوحدة الأفريقية متعرضين فيه الى قرارات المنتظمات بصفة عامة ، أما القسم الثانى فنتعرض فيه الى بعض التطبيقات العملية لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية لنرى حظ هذه القرارات من الناحية العملية فى التطبيق .

---

(٥٤) الدكتور محمد الحسينى مصيلحى - منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية - دراسة مقارنة - المرجع السابق ص ٣٤٩ .





القسم الأول

قرارات منتظم الوحدة الأفريقية  
من الناحية النظرية



## القسم الأول

### قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من الناحية النظرية

تعرضنا في الباب التمهيدي الى ظروف نشأة منتظم الوحدة الأفريقية وأجهزته الرئيسية وأماناته الفنية .

ونتعرض في هذا القسم الى قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من الناحية النظرية ، ونقطة البداية تستلزم أن نتعرض لتحديد معنى القرار الذي يصدره المنتظم ، ومن وجهة نظري حتى يمكن دراسته بعد ذلك .

وعلى هذا ، فإن هذا القسم يبدأ بفصل تمهيدي أتعرض فيه الى ما هو المقصود بالقرار ، بغض النظر عما يرد في ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية أو موثائق المنتظمات الأخرى من مصطلحات مختلفة له ، فإذا ما انتهيت الى تحديد معنى القرار « من وجهة نظري » انتقل الى التعرض للقرارات ذاتها من ناحية طريقة أشكالها وطريقة إصدارها ، وهذا مجال الفصل الثاني من هذا القسم ، أما الفصل الثالث فأخصصه لتحديد وضع قرارات المنتظم بين الأعمال القانونية الدولية المختلفة ، وأتعرض في الفصل الرابع الى القوة الإلزامية للقرارات ، لأختم هذا القسم في الفصل الخامس بعقد مقارنة بين قرارات منتظم الوحدة الأفريقية وقرارات منتظمات اقليمية كجامعة الدول العربية أو السوق الأوروبية المشتركة .

وعلى هذا فإن هذا القسم ينقسم الى الفصول التالية :

**الفصل الأول :** المقصود بالقرار بصفة عامة .

**الفصل الثاني :** قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من ناحية أشكالها وطريقة الإصدار .

**الفصل الثالث :** قرارات منتظم الوحدة الأفريقية والأعمال القانونية الدولية .

**الفصل الرابع :** قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من ناحية قوتها الملزمة .

**الفصل الخامس :** قرارات منتظم الوحدة الأفريقية ، والقرارات التي تصدرها بعض المنتظمات الإقليمية .

## الفصل الأول

### المقصود من القرارات فى هذا البحث

تعبّر الكائنات عن وجودها بطرق مختلفة تتراوح بين القوة والضعف وتتطابق مع قوة هذه الكائنات وضعفها ، والمنتظمات الدولية بوصفها أحد الكائنات القانونية الجديدة فى الحياة الدولية المعاصرة تعبّر عن وجودها وإرادتها بتعابير مختلفة يطلق عليها اصطلاحات مختلفة طبقا لمعايير مختلفة ومحددة وضعت أو توضع كوسيلة لتعبير المنتظم عن إرادته .

هذه التعابير قد تختلف من منتظم لآخر ، بل إن هناك بعض المنتظمات تطلق اصطلاحا معينا على تعبير معين عن إرادتها ، فى حين نجد أن منتظما آخر يطلق ذات الاصطلاح كتعبير عن إرادته ، وقد يختلف فى خصائصه وملامحه وآثاره عن التعبير عن الإرادة الصادر عن المنتظم الأول ويحمل ذات الاصطلاح ، بل إننا نجد أن بعض موثائق المنتظمات الدولية تطلق اصطلاحا معينا على تعبير يحمل خصائص معينة عن إرادتها ثم نجدها تطلق ذات الاصطلاح على تعبير آخر عن إرادتها ثم نجدها تطلق ذات الاصطلاح على تعبير آخر عن إرادتها يختلف تماما عن التعبير الأول فى خصائصه وآثاره (١) .

وقد ترتب على ذلك أن الفقهاء حاولوا وضع مصطلحات قانونية لتعبير المنتظمات الدولية عن إرادتها ، مطلقين هذه المصطلحات على كل تعبير يتحد فى خصائصه حتى يتجنبوا الخلط الذى تأتى به موثائق المنتظمات .

وفى هذا الفصل أتعرض للآراء المختلفة لبعض الفقهاء لانتهى الى وجهة نظرى فى هذا الصدد .

---

(١) من أمثلتها المادة ١٨ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة والتي تطلق تعبير توصية على قرارات الجمعية العمومية المتعلقة بالعضوية فى المنتظم وهو ما يخالف ما جاء بنص المادة ٤/٥ والمادة ٥ من الميثاق ذاته .



### الرأى التقليدى :

كان كثرة فقهاء القانون الدولى يطلقون لفظة « القرار » على كل ما يصدر عن المنظمات الدولية من تعبيرات عن الارادة .

ونظرا لأن هناك أنواعا تندرج تحت هذا المدلول ويطلق عليها لفظ قرار أيضا وهى ما يصدر عن المنتظم من تعبير ملزم وحتى يمكن التفريق بين لفظ قرار كمدلول لكل ما يصدر عن المنتظم كتعبير عن الارادة ، ولفظ قرار كمدلول عن تعبير ملزم « للارادة » فقد اتجه بعض فقهاء القانون الدولى الى استعمال تعبير « قرار بالمعنى الواسع » ويقصدون به كل ما يصدر عن المنتظم من تعبير عن الارادة ، وقرار بالمعنى الضيق حيث يقصرونه على التعبير عن الارادة الملزمة (٢) . الا أن الفقه فى محاولة للتغلب على اللبس الذى ينتج عن استعمال اصطلاحى القرار بالمعنى الواسع والقرار بالمعنى الضيق ، انتقل خطوة أخرى فأصبح يطلق لفظ القرار على كل ما يصدر عن المنتظم من تعبير عن الارادة وهو ما كان يطلق عليه القرار بالمعنى الواسع . وبالنسبة للقرار بالمعنى الضيق أو ما يصدر كتعبير عن ارادة ملزمة للمنتظم فأصبح يضيف كلمة « ملزم » لكلمة القرار لتكون قرارا ملزما للتعبير عن هذا النوع من القرارات (٣) .

ونظرا لأن استعمال اصطلاح قرار ليدل على كل ما يصدر عن المنتظم من تعبير عن الارادة وقرار ملزم ليدل على التعبير الملزم عن الارادة وليكون فى مقابل التوصية وهو التعبير عن الارادة غير الملزم أصبح أيضا يثير كثيرا من اللبس فى الكتابات الفقهية فى القانون الدولى ، فضلا عن أن موثيق المنظمات الدولية تستعمل لفظ قرار ، وقد تقصد به توصية أو

---

(٢) الدكتور محمد حافظ غانم - المنظمات الدولية دراسة لنظرية التنظيم الدولى ولامه المنظمات الدولية - مطبعة نهضة مصر - الطبعة الأولى - سنة ١٩٥٧ ص ٦١ ، ٦٤ .

(٣) الدكتورة عائشة راتب - المنظمات الدولية دراسة نظرية وتطبيقية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٦٤ ص ٥٥ . والدكتور محمد سامى عبد الحميد - أصول القانون الدولى العام « القاعدة الدولية » - المرجع السابق . - سنة ١٩٧٢ ص ٢٥٧ . والدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى ارساء قواعد القانون الدولى - المرجع السابق ص ١٣٥ - ويبدو أن الدكتور محمد السعيد الدقاق قد عاد عن هذا الرأى طبعاً لما يجيء فيما بعد . ومن هذا الرأى أيضا الدكتور يحيى حلمى رجب - الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنتظم الوحدة الافريقية - دار الفكر العربى - سنة ١٩٧٦ ص ٤٠ .

تستعمل لفظ توصية ، وقد تقصد به قرارا مازما(٤) ، فإن ذلك جعل لفظه يحاول أن يصل الى تحديد واضح لهذه المصطلحات ليبدل كل لفظ أو اصطلاح معين على نوع معين من التعبير عن الارادة ، وذلك ما نحاول توضيحه فيما يلي :

#### الاتجاه الجديد في الفقه :

حاول فقهاء القانون الدولي في الآونة الأخيرة البحث عن اصطلاحات جديدة للتعبير عما يتخذه المنتظم الدولي من تعبيرات عن ارادته . وقد بدأ أثرهم في محاولة لترجمة المعاني التي يقصدها كل تعبير من اللغات الأجنبية الى اللغة العربية ، ويمكن حصر هذا الاتجاه في استعمال تعبيرات ثلاثة :

#### ( أ ) استعمال اصطلاح الوسائل القانونية لممارسة النشاط :

وفي هذا الصدد نجد أن هؤلاء الفقهاء يستعملون اصطلاح الوسائل القانونية لممارسة النشاط للتعبير عن كل ما يصدر من المنتظم من تعبير عن ارادته مقسمين هذه الوسائل الى قرارات وتوصيات جاعلين لفظ القرار للتعبير عن الارادة الملزمة ولفظ توصية للتعبير غير الملزم(٥) .

#### (ب) استعمال اصطلاح السلطات الخارجية للمنظمات الدولية :

ونجد أن هؤلاء الفقهاء يستعملون هذا الاصطلاح للتعبير عن كافة التعبيرات عن الارادة التي يلجأ اليها المنتظم - مدرجين تحته الأنواع المختلفة للتعبير عن الارادة من توصيات ولوائح وقواعد ملزمة أو قرارات(٦) .

ويلاحظ هنا أن هؤلاء الفقهاء قد استعملوا اصطلاح قواعد ملزمة كبديل للفظ القرار وقاصرين ذلك على التعبير الملزم عن الارادة .

---

(٤) مادة ١٨ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وكذلك المادة ١٤ من ميثاق الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والتي تنص على توصيات ولكنها ملزمة فيما يتعلق بالموضوعات التي تحددها .  
(٥) الدكتور محمد السعيد الدقاق - الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية - منشأة المعارف بالإسكندرية - سنة ١٩٧٧ ص ٢٠١ وما بعدها . ويلاحظ في هذا الصدد ان الدكتور محمد السعيد الدقاق كان متبعاً للفظ التقليدي في رسالته ثم استعمل هذا الاصطلاح الجديد بعد ذلك - يراجع هامش ٣ ص ٣٧ .

(٦) دكتور جعفر عبد السلام - المنظمات الدولية - دار نهضة مصر للطبع والنشر ص ١٢٨ وما بعدها بدون تاريخ .

### (ج) استعمال اصطلاح مقررات :

ونجد هنا أن فقهاء القانون الدولي يطلق لفظ مقررات على ما يصدر عن المنتظم من تعبير عن ارادته معرفين المقرر بأنه كل تعبير من جانب ( المنظمة ) عن ارادتها يتم على النحو الذي يحدده الميثاق أو من خلال الاجراءات التي يرسمها الميثاق جاعلين القرار للمقرر الملزم والتوصية في مجالها أي للمقرر غير الملزم (٧) .

### (د) استعمال اصطلاح سلطة المخاطبة :

ويرى أستاذنا الدكتور الغنيمي أن تعبير المخاطبة للتعبير عن سلطة اصدار القرارات والتوصيات (٨) هي الأصلح في هذا الضدد .

ولا تعنى المخاطبة هنا التراسل وإنما تعنى توجيه الخطاب من قبل المنتظم الى الدول الأعضاء ويرى أستاذنا الفاضل أن المخاطبة لغة يمكن أن تشمل ما يوجهه المنتظم الى الدول الأعضاء سواء أكان عن طريق الحث ( التوصية ) أم الالتزام بالقرار وملخص هذا الرأي أن كل ما يصدر عن المنتظم من تعبير عن الارادة هو سلطة مخاطبة يندرج تحتها القرارات وهو التعبير الملزم عن الارادة والتوصية وهو التعبير غير الملزم بالرغم من أنه يرى أن الجدل المثار في التفرقة بين القرار والتوصية هو أقرب الى السفسطة من الجدلية وأن الاهتمام يجب أن ينصرف الى تبين قوة الزام الخطاب أيا كان المسمى الذي يطلق عليه (٩) .

### (هـ) استعمال مصطلحات أخرى :

هناك رأى فريد في نوعه يرى استعمال كلمة قرار باللغة الانجليزية Decision للتعبير عن كل ما يصدره أي منتظم من تعبيرات عن ارادته هذا الرأي لكى يميز بين كلمة قرار بمعنى تعبير عن ارادة المنتظم وكلمة قرار بصفته تعبيراً ملزماً عن الارادة فانه يرى أن يكتب الأخير بالحروف الكبيرة Capital ر واضح مدى عدم الجدلية في مثل هذا الرأي حيث

(٧) دكتور عزيز عارف القاضى - تفسير قرارات المنظمات الدولية - سنة ١٩٧١ ص ٤٧ .

(٨) دكتور محمد طلعت الغنيمي - ( الوجيز في التنظيم الدولى ) - النظرية العامة .

منشأة المعارف - الطبعة الرابعة - سنة ١٩٧٧ ص ١٧٧ .

(٩) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - ( الوجيز في التنظيم الدولى ) - النظرية العامة .

المرجع السابق ص ١٨٢ .

١٠ أنه مقصور فقط على اللغة الانجليزية فضلا عن أنه داخل هذه اللغة يجوز أن تأتي كلمة Decision في بداية جملة مما يوجب أن تكون بالأحرف الكبيرة Capital في حين يكون المقصود منها التعبير عن الإرادة وليس تعبيرا ملزما عن الإرادة (١٠) .

هذا باختصار محاولة لتجميع بعض آراء الفقهاء الجديدة فيما يطلق على التعبير عن ارادة المنتظم .

### رأى الخاص :

وأرى في هذا الصدد أن ما لجأ اليه الفقه التقليدى من اطلاق لفظ قرار بالمعنى الواسع أو قرار بالمعنى الضيق ، أو حتى ما استقر عليه الوضع من اطلاق قرار على تعبير المنتظم عن ارادته مضيفين صفة الالتزام عند ذكر التعبير الملزم عن الإرادة وهو استعمال للفظ واحد مع شرح له في ألفاظ تالية مما يثير اللبس في ذهن القارئ أو الباحث ، ويترتب على ذلك عدم وضوح المعنى بالرغم من غنى لغتنا العربية بالألفاظ والتعبيرات التي تقوم بالتعبير عن المعنى المراد بوضوح وبدون لبس .

ولعل الاتجاه الجديد للفقه من بحث عن ألفاظ واصطلاحات لتدل على المعانى المراد التعبير عنها هو اتجاه حميد ، ولبنة في سبيل توحيد مصطلحاتنا باللغة العربية في الفقه القانوني ، ولكن يلاحظ في هذا الصدد أن هذا الاتجاه بحث عن اصطلاح يجمع ويدل على تعبير المنتظم عن ارادته حتى يمكن اطلاق لفظ القرار للتعبير الملزم عن ارادة المنتظم ، وحتى يمكن الوصول لغرضه ، استعمل اما جملة كاملة في هذا الصدد مثل السلطات الخارجية للمنظمات الدولية ، أو الوسائل القانونية لممارسة النشاط أو سلطة المخاطبة ، أو استعمل كلمة واحدة مثل الرأى الذى يستعمل كلمة مقررات في هذا الصدد .

واننى أرى أن استعمال جملة كاملة كاصطلاح يتنافى مع دقة البحث العلمى في حد ذاته اذ أن الاصطلاح يخرج عن كونه اصطلاحا ليدخل في مدلول شرح التعبير المراد استعمال الاصطلاح له فضلا عن أن استعمال جملة

---

Hensy G. Schermers : International Institutional Law Vol. II. (١٠)  
Functioning and Legal order — A.W. SIJ Thoff Leiden 1972  
P.P. 529 - 530.



كاملة للتعبير عن اصطلاح معين لا يستعمل بصفة دائمة عند التعبير عن المعنى المطلوب ولا أدل على ذلك من أن الفقهاء الذين وضعوا مثل هذه المصطلحات لم يستعملوها بتاتا في كتبهم عند الكلام عما تدل عليه هذه المصطلحات بل استعملوها كعناوين للبحث شارحين لمعناها ثم تاركين لها خورا وذلك لما في استعمالها من صعوبة .

وبالنسبة للرأى القائل باستعمال لفظ مقررات ليدل على التعبير عن ارادة المنتظم ، فأننى أعتقد أن استعمال هذا اللفظ لا يدل على المقصود منه وذلك لأن لفظ مقرر هو الشيء الذى قرر مبنيا للمجهول أى أن «مقررا» هنا هو استعمال لفعل ليدل على أسماء ، هذا من الناحية اللغوية ، فضلا عن أن مقررا اذا استعمل كاسم فهو الشيء الثابت ولعل اللفظ فى اللغة الفرنسية واضح على ايضاح هذا المفهوم اذ أن المقرر باللغة الفرنسية هو *arrêté* ولا يستعمل هذا اللفظ الا لشيء ثابت أو لحكم صادر من محكمة عليا أو قرار من سلطة (١١) .

Jugement d'une cour Souveraine — Décision de l'autorité

ومعنى هذا أن الالتزام واضح هنا عند استعمال لفظ مقرر مما يجعل استعمال هذه الكلمة للتعبير الملزم عن الارادة أصح من استعمالها للتعبير عن ارادة المنتظم بصفة عامة ، فمن المعروف أن سلطة المنتظم ليست فى كل الأحوال سلطة أمرة بل انها قد تصدر توصيات مما يجعل استعمال لفظة مقرر للتعبير عن ارادة المنتظم لا يدل تماما عما يراد به .

واننى أرى أن اطلاق كلمة قرار على كل ما يصدر عن المنتظم من تعبير عن ارادته هو المناسب فى هذا المجال ، اذ أن كل تعبير عن ارادة المنتظم هو قرار .

وقد دفعنى للأخذ بهذا الرأى ما استقر عليه العمل من اطلاق كلمة قرار على كل ما يصدر من المنتظمات من تعبيرات عن ارادتها ، فنجد مثلا أن مجموع ما يصدر عن منتظم الوحدة الأفريقية فى دور انعقاده لمجلس الملوك والرؤساء أو لمجلس الوزراء يطلق عليه قرارات *Resolutions* فإذا ما نظرنا الى معنى القرار لغة لوجدناه فى اللغة العربية هو الرأى يمشيه من يملك امضاءه (١٢) . وفى اللغة الانجليزية هو رغبة أو اتجاه تم

(١١) قاموس الجيب عربى - فرنسى - مترى الياس - الطبعة ٢٧٧ - سنة ١٩٤٥ من ٦٤ .

(١٢) للمعجم الوسيط - الجزء الثانى - طبعة مصر - سنة ١٩٦١ من ٧٣٢ .



نتيجة لأخذ الأصوات في جهاز رسمي أو اجتماع مجموعة (١٣) أو هو إيجاد حل (١٤) ، في اللغة الفرنسية أو هو نتيجة لمشاورة أو مشاور باللغة الألمانية Beschluß (١٥) .

من هذا جميعه يتضح أن كلمة قرار هي كل ما يصدر عن المنتظم من تعبير عن ارادة سواء أكان هذا التعبير ملزم أم غير ملزم في شكل توصية أو لائحة (١٦) ، يصبح علينا بعد ذلك أن نحدد تعريفا للقرار الملزم حتى لا يختلط الوضع بين القرار بالمعنى العام أى كل ما يصدر عن المنتظم من تعبير عن الارادة ، والقرار الملزم ، نسارع أولا بالقول بأن القرار غير الملزم لا يسبب أى صعوبة حيث أن تعبير توصية يطابق تماما للمقصود منه وقد استقر الرأي على استعمالها عند التعبير على شكل من الأشكال وكذلك بالنسبة لكل قرار يصدر غير ملزم .

---

A formal expression of opinion, will or intent voted by an (١٣)  
official body or assembled group — Webster's seventh New  
College Dictionary G & C Meriam Company U.S.A. 1965 p. 731.

• Trouver la solution — Nouveau petit Larousse Illustré, Lib. (١٤)  
rairie Larousse, Paris, 1945, p. 896.

• Resultat einer Beratung — Grosses Deutsches Wörter (١٥)  
Buch G. Wahrig; Verlag für Wissen und Bildung, Rheda W.  
Deutschland 1973 p. 645.

• «Die Satzungen mancher Organisationen, Z.B. auch der (١٦)  
UNO, verwenden das Wort, Entscheidung, bzw Beschluß (de-  
cision) zum Teil als Oberbegriff für alle Willensakte der Or-  
ganisation, also gleichbedeutend mit Entschliebung (resolu-  
tion). Unter, decision, versteht man insoweit also auch die  
grundsätzlich für die Mitgliedstaaten nicht verbindlichen  
Empfehlungen (recommendations) z.B. in Art 18, Abs 2 UNO,  
vgl aber auch 1321. In anderen Artikeln der Satzung z.B. in  
Art. 25 und 39 UNO soll das Wort, decision, dagegen nur  
solche Akte der UNO bezeichnen, die für die Mitgliedstaaten  
verbindlich sind. Ignaz Seidl — Hohenveldern—Dar Recht der  
Internationalen Organisationen einschließlich der Supranatio-  
nalen Gemeinschaften — zweite vermehrte Auflage — Carl  
Heymanns Verlag KG Köln, Berlin, Bonn, München 1971 —  
p. 206.

المشكلة فقط تثار حين البحث عن تعبير يصدق حين اطلاقه على  
«القرارات الملزمة» .

واننى أرى أن اصطلاح عزيمة هو أصدق الألفاظ التى يصح اطلاقها  
على القرارات الملزمة ، فالعزيمة - وجمعها عزائم - لغة هى الارادة  
المؤكدة (١٧) . وعزم على شئ : عقد ضميره على فعله ، وعزيمة الله : فريضته  
، التى افترضها ، والجمع عزائم (١٨) . وهذا اللفظ « عزيمة » ، الذى نرى  
الأخذ به ليقابل اللفظ الانجليزى Decisions حيث ان الملاحظ أن كافة  
قرارات منتظم الوحدة الأفريقية تستعمل فعل Decide حين ترغب فى  
التعبير عن قرار ملزم ولم تستعمل فى أى قرار من قراراتها كلمة  
Resolve وهو الفعل من Resolution ، الذى يستعملها المنتظم  
كعنوان لكافة ما يصدر عنه من قرارات (١٩) تؤيدنا فى أن لفظة Decision  
يقصد به القرار الملزم المعنى اللغوى له فهو التصميم والنتيجة (٢٠) ، كما  
أننا نجد فى اللغة الفرنسية أن decision هى التقرير بصفة  
مسيطرة (٢١) .

وبالنسبة للغة الألمانية فإن المقابل لكلمة decision هى كلمة  
Entscheidung وهو القرار الملزم النهائي (٢٢) .

---

(١٧) المنجد فى اللغة والاعلام - دار الشرق - بيروت - الطبعة ٢٢ - سنة ١٩٧٣  
ص ٥٠٤ .

(١٨) المصباح المنير - المطبعة الأميرية - الطبعة الثامنة - سنة ١٩٣٩ ص ٥٥٨ .

(١٩) يراجع نماذج قرارات منتظم الوحدة الأفريقية والتى سترد فى الفصل الثانى من  
«القسم الثانى من هذا البحث ، وكذلك عزيمة منتظم الأغذية والزراعة بشأن تمثيل الصين فى  
حيث يتضح فيه التأييد لرأينا وقد ورد نص القرار فى كتاب

Fredsrie L. Kirgis Jr — International Organizations in their Legal  
setting. Documents, comments and questions American Casebook Series-  
st Paul minn, West publishing Co. 1977 p. 141-143.

Determination Conclusion — Webster's Dictionary op. cit., (٢٠)  
p. 214.

Disposer en Maître (٢١)

لاروس الصغير المصور - المرجع السابق ص ٢٧١ .

Massgebendes Urteil fallen — Wahrig, Grosses Deutsches (٢٢)  
Worterbuch, op. cit. p. 1098.

ومن هذا يتضح أن العزيمة هي كل قرار ملزم ، ونفضل استعمال هذا اللفظ للدلالة على الالتزام لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه .

وخلاصة ما سبق اننا نرى أن يطلق ( قرار ) على ما يصدر عن المنتظم من تعبيرات عن ارادته مفرقين في داخل هذا المصطاح بين القرارات الملزمة ، لتكون هي العزائم والقرارات الأخرى والتي تبقى على ما يطلق عليها حاليا من اصطلاحات من توصيات(٢٣) ولوائح وغيرها من أشكال قرارات المنتظمات .

واننا لننادى بأن تعدل موثيق المنتظمات الدولية ليطلق لفظ واحد على كل ما يشترك في الخصائص من قرارات ليسهل على الباحث تحديد المفهوم المطلوب بمجرد اطلاقه على الاصطلاح المكتوب .

واننى فى هذا المؤلف سأحاول بقدر الامكان الالتزام بما أرى من اطلاق لفظ قرار أو عزيمة أو توصية أو لائحة على كل نوع من هذه الأنواع والتي تتحد فى أشكالها وآثارها حتى يكون لكل اصطلاح معناه الذى يدل عليه .

ونتعرض فى الفصل الثانى الى قرارات منتظم الوحدة الافريقية بهذا المفهوم .

---

(٢٣) هناك بعض القرارات غير الملزمة تحوى فى طياتها قوة معنوية كبرى تجعل لها قو أكثر من قرارات لا تحوى مثل هذه القوة مثل فتاوى محكمة العدل الدولية الصادرة بناء على طلب فرع الأمم المتحدة ومثل الخطابات التى يصدرها مؤتمر العمل الدولى لأعضائه ذا يلزم الدول الموجهة اليها هذه الخطابات بأن تقوم فى مدة معينة بتقديم الخطوات التى اتخذتها بصدور هذه الخطابات وفى حالة ما اذا رفضتها فعليها توضيح أسباب الرفض أى ان هناك نوعا من الالتزام يزيد عن التوصية ويقل عن العزيمة ، واننى أرى انه لا مجال للبحث عن مصطلحات جديدة للفرقة فى القرارات التى تحوى فى طياتها قوة معنوية معينة حتى لا يصطدم ذلك بالتطبيق العملى ، خاصة ان المنتظمات الدولية تستعمل تعبيرات أخرى لمثل هذه الأنواع من القرارات غير الملزمة مثل letters خطابات أو legal opinion فتاوى وهذا موضوع آخر لا مجال له فى مؤلفنا هذا .

## الفصل الثانى

### قرارات منتظم الوحدة الافريقية بالنسبة لأشكالها وطريقة اصدارها

بعد أن حددنا فى الفصل السابق ما هو المقصود بالقرارات وذكرناه أن القرار هو كل ما يصدر عن المنتظم من افصاح أو تعبير عن ارادته .

نتعرض فى هذا الفصل الى قرارات منتظم الوحدة الأفريقية بالنسبة لأشكالها وطريقة اصدارها فى مبحثين :

**المبحث الأول :** وفى هذا المبحث ندرس القرارات بالنسبة لأشكالها .

**المبحث الثانى :** ونتعرض فيه الى قرارات المنتظم بالنسبة لطريقة اصدارها .

## المبحث الأول

### قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من حيث الشكل

تعرضنا فيما سبق الى المقصود بالقرارات ، ووجهة نظرنا في هذا الصدد (١) : ونتعرض هنا الى القرارات التي يصدرها منتظم الوحدة الأفريقية من ناحية الشكل .

وحتى يأتي البحث مستوفيا لأركانه ، فائنا نتعرض في أول هذا المبحث الى الأشكال المختلفة التي تصدر بها القرارات في المنتظمات الدولية بصفة عامة ، لنعرج منها الى أشكال قرارات منتظم الوحدة الأفريقية .

وعلى هذا ينقسم مبحثنا هذا الى مطلبين :

المطلب الأول : عن أشكال قرارات المنتظمات الدولية .

المطلب الثاني : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من حيث الشكل .

## المطلب الأول

### أشكال قرارات المنتظمات الدولية

يمكن حصر أشكال قرارات المنتظمات الدولية في ثلاثة أشكال رئيسية (٢) هي :

- ( أ ) العزائم
- ( ب ) التوصيات
- ( ج ) اللوائح

---

(١) راجع ص ٤٠ .

(٢) هناك بعض الفقهاء من يزيد على هذه الأشكال ما يطلق عليه سلطة البحث والدراسة - الرغبات Les Voeux الآراء Les avis يراجع فيه تفصيل هذا الرأي الدكتورة عائشة راتب والدكتور صلاح الدين عامر - التنظيم الدولي - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٨ ص ٩٥



## العزائم :

يمكن تمييز العزائم بالنظر الى المجال الذى تصدر فيه ، فهناك من العزائم ما يصدر مقررًا انشاء لجان أو أجهزة يقتضيها قيام المنتظم بوظائفه ، ومثال ذلك ما تقضى به المادة ٢٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة بأن يكون للجمعية العامة الحق فى أن تنشئ من الفروع القانونية ما تراه ضروريا لقيام بوظائفها ، كما أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الحق فى أن ينشئ لجانا للشئون الاقتصادية والاجتماعية وتقرير حقوق الانسان ، كما له أن ينشئ غير ذلك من اللجان التى يحتاج اليها لتأدية وظائفه(٣) .

وقد أصدرت الجمعية العامة عدة عزائم بانشاء أجهزة منها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ، كما أنشأت مجموعة من اللجان والهيئات الفرعية ومنحتها اختصاصات تتصل بحفظ السلم والأمن الدولى ، ومنها قوة الطوارئ الدولية ولجنة التوفيق فى فلسطين(٤) .

كما يوجد مجموعة أخرى من العزائم يتخذها المنتظم نهوضا بالمهام التى ينشأ من أجلها ، ومن أمثلة هذه العزائم العزيمة التى قد يتخذها مجلس الأمن بأن يقوم بعمل ما اذا رأى أن استمرار نزاع دولى من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى(٥) .

ومن ضمن هذه العزائم ما يتخذها أيضا مجلس الأمن من عزائم بصدد ما يتعين اتخاذه من التدابير التى لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ مقرراته ، أو العزيمة التى قد يتخذها بشأن ما يجب اتخاذه من التدابير بطريق اقوات الجوية والبرية والبحرية لحفظ السلم والأمن الدولى ، أو لاعادته الى نصابه(٦) .

---

ويلاحظ على هذا الرأى أنه أدخل سلطة اصدار قرارات كصورة من الصور المختلفة لسلطات المنظمات الدولية .

يراجع أيضا الدكتور عبد الواحد محمد الفار - التنظيم الدولى عالم الكتب - سنة ١٩٧٩

ص ٧٨ .

(٣) مادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٤) الدكتور عزيز عارف القاضى - تفسير قرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق.

ص ٥١ .

(٥) مادة ٣٧ الفقرة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

(٦) مادة ٤١ ، ٤٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

كما قد يكون من حق المنتظم اتخاذ عزيمة لتنفيذ قرار صادر من منتظم آخر ومن الأمثلة على ذلك حق مجلس الأمن في إصدار عزيمة بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة العدل الدولية ويمتنع أحد المتقاضين عن القيام بما يفرضه عليه الحكم (٧) .

ومن العزائم التي تتخذ نهوضا للقيام بأعباء المنتظم الذي أنشئ من أجلها ما يقرره مجلس جامعة الدول العربية لدفع الاعتداء الذي قد يقع على إحدى دول الجامعة (٨) .

ومن العزائم الهامة التي قد تصدرها المنتظمات : العزائم التي تصدر متعلقة بشئون العضوية في المنتظم سواء بالقبول أو الإيقاف أو الطرد ، ومن أمثلة هذه العزائم ما تنص عليه المواد ٤ فقرة ثانية ، ٥ ، ٦ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة (٩) .

ومن أمثلة العزائم التي تصدر متعلقة بشئون العضوية ما ينص عليه ميثاق جامعة الدول العربية من أن لمجلس الجامعة الحق في اعتبار أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة ( بعزيمة ) تصدر بالاجماع فيما عدا الدولة المشار إليها (١٠) .

وهناك عزائم تتخذها المنتظمات متعلقة بشئون موظفيها كالعزيمة التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعيين الأمين العام للمنتظم بناء على توصية مجلس الأمن (١١) .

- 
- (٧) مادة ٩٤ الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة .  
(٨) مادة ٦ فقرة ثانية من ميثاق جامعة الدول العربية .  
(٩) مادة ٢/٤ قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية بناء على توصية مجلس الأمن .  
مادة ٥ يجوز للجمعية العامة أن توقف أى عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملا من أعمال المنع أو القمع من مباشرة حقوق العضوية ومزاياها ، ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الأمن ، لمجلس الأمن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .  
مادة ٦ اذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن .  
(١٠) مادة ١٨ فقرة ثانية من ميثاق جامعة الدول العربية .  
(١١) مادة ٩٧ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

وكما يعين مجلس جامعة الدول العربية أمينها العام بأكثرية ثلثي الأصوات .

كما يعين أمين عام الجامعة العربية الأمناء المساعدين وموظفيها الرئيسيين بموافقة مجلس الجامعة (١٢) .

وهناك طائفة أخرى من العزائم التي قد تصدرها المنتظمات الدولية وهي العزائم المتعلقة بالنواحي المالية للمنتظم ، ومن هذه العزائم ما تصدره الجمعية العامة لهيئة الأمم بشأن التصديق على ميزانية الهيئة وتحميل الأعضاء نفقات الهيئة حسب الأنصبة التي تقرها (١٣) .

كما تنص المادة ١٣ من ميثاق جامعة الدول العربية على أن يعد الأمين العام مشروع الميزانية ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات ويجوز أن يعيد النظر عند الاقتضاء .

وهناك بعض المنتظمات تقرر موافقتها الحق لأجهزتها في إصدار عزائم ليس فقط للدول الأعضاء فيها بل ولرعايا هذه الدول ، وتكاد تكون منتظمات الموادعات الأوروبية هي المثال الوحيد لمثل هذه المنتظمات والتي تعتبر الموادعة الأوروبية للفحم والصلب ، بما لها من سلطة على الدول ووعاياها أنها منظمة فوق الدول (١٤) مثلا لها .

فهذا المنتظم من حق سلطته العليا إصدار عزائم للأفراد بمجرد اعلانهم بها (١٥) .

كما يتمتع موظفو السلطة العليا في أقاليم الدول الأعضاء عند تكليفهم بمهام الرقابة بكل الحقوق والاختصاصات التي تقرها تشريعات هذه الدول

---

(١٢) مادة ١٢ من ميثاق جامعة الدول العربية .

(١٣) مادة ١٧ فترة أولى وثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

(١٤) مادة ٩ من اتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

(١٥) مادة ١٥ من الاتفاقية .

• موظفى ادارتها المالية(٢٠) •

كما تنص المادة ١٢ من هذه الاتفاقية على أن يتم التنفيذ القهرى لعزائم السلطة العليا فى أقاليم كل دولة عضو وفقا للوسائل القانونية المطبقة فى هذه الدولة •

وأخيرا فانه قد يحسن التعرض الى الاتفاقيات التى تبرمها المنظمات باسمها وبصفتها اذ أننى أنضم للرأى الذى يرى أن عقد المنتظم لبعض الاتفاقيات فيه الزام لأعضاء المنتظم مما يجعل القرار بعقد الاتفاق يدخل الى حد ما فى نطاق مجموع العزائم اذ أن إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية قد ارتبط ، فى المفهوم التقليدى بالدول ، وقد كان ذلك مقبولا حينما كانت الجماعة الدولية لا تعرف الا الدول ، أما الآن وقد ظهرت المنظمات الدولية فان المفهوم التقليدى الذى يربط إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية بالدول أصبح لا يكفى اذ أن المنظمات الدولية لها الحق فى إبرام اتفاقات دولية ، طبقا للرأى الغالب ، سواء نص على ذلك فى ميثاقها أو لم ينص عليه(١٧) •

والمنظمات الدولية قد تكلف باعداد مشروع لمعاهدة تبرم بين الدول الأعضاء والمنتظم الدولى لا يكون طرفا فى هذه المعاهدة ، وهو وضع يخرج عن مجال هذا المؤلف •

أما ما نتعرض له هنا فهو الاتفاقات أو المعاهدات التى يبرمها المنتظم بصفته وباسمه(١٨) •

---

(١٦) مادة ٨٦ فقرة رابعة من الاتفاقية •

(١٧) يرى البعض أن المنظمات لها هذا الحق باعتبار أنها تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ويرى البعض أنه يمكن أن يكون للمنتظم الحق فى إبرام المعاهدات أو الاتفاقات الدولية دون أن يكون له هذه الشخصية القانونية • يراجع هذه الآراء الدكتور مفيد محمود شهاب - المنظمات الدولية - المرجع السابق - هامش ٧٧ ص ١١٨ •

ويرى أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - أن المنظمات الدولية ذاتية فقط وليس لها الشخصية الانونية وهو ما نتعرض له تفصيلا فيما بعد •

(١٨) الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الوجيز فى التنظيم الدولى - النظرية العامة

المرجع السابق ص ٢٩١ •

ومن أمثلة هذه الاتفاقات ما توافق عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة للاتفاقات التي يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع أية وكالة من الوكالات المتخصصة محددا للشروط التي بمقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة (١٩) .

كذلك قد يبرم المنتظم اتفاقات مع دولة من الدول كالاتفاقيات المتعلقة بنظام الوصاية التي تعقد بين الأمم المتحدة والدول التي تمارس الاشراف على الأقاليم المشمولة بهذا النظام (٢٠) .

ومن أمثلة هذه الاتفاقيات أيضا اتفاقية المقر للمنتظم كاتفاقية المقر الرئيسى لهيئة الأمم المتحدة المبرمة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقيات الخاصة بمقر اليونسكو بين منتظم اليونسكو وحكومة فرنسا ، والاتفاقية الخاصة بمقر منتظم الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع الحكومة الإيطالية .

وينار التساؤل حول الجهة المختصة فى المنتظمات بإبرام الاتفاقيات فى حالة عدم النص عليها صراحة فى الميثاق المنشئ للمنتظم ، فىرى قلة من الفقهاء أن يكون هذا الاختصاص معقودا للمجلس التنفيذى بالمنتظم ، باعتباره الجهاز الأقوى فى حين يرى بعض الفقهاء وهم ( قلة أيضا ) أن يكون ذلك من اختصاص الجهاز الإدارى ( الأمانة العامة ) باعتباره الجهاز المسئول عن سير العمل اليومى للمنتظم باعتباره يمثل كل الدول الأعضاء وذلك أمثالا للمبدأ الديمقراطى (٢١) .

ونرى فى هذا الصدد أن نفصل بين الموافقة على الاتفاقية وبين التوقيع عليها ، أما الموافقة عليها فيختص بها الجهاز الذى يدخل فى اختصاصه موضوع الاتفاقية حتى ولو لم يكن هو الجهاز الرئيسى على أن يتم التوقيع

---

(١٩) مادة ٦٣ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى إن يضع اتفاقات مع أى وكالة من الوكالات المشار إليها فى المادة السابعة والخمسين من « الوكالات المتخصصة » تحدد الشروط التى على مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة ويعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

(٢٠) مواد ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٢١) الدكتور مفيد محمود شهاب - المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ١١٩ وكذلك استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم - المرجع السابق ص ٢٧٤ .



عليها من الجهاز الإداري ( الأمانة العامة ) لتكون بعد ذلك ملزمة للمنظم ككل (٢٢) .

#### التوصيات (٢٣) :

تصدر نسبة كبيرة من قرارات المنظمات الدولية على شكل توصية والتوصيات بصفة عامة ليست لها قوة الزامية في ذاتها (٢٤) .

ولا تترتب آثارها القانونية الا اذا قبلها من وجهت اليه (٢٥) .

ولكن هناك بعض المنظمات تستعمل لفظ توصية وتقصد به ( العزيمة ) (٢٦) .

---

(٢٢) هذا بالنسبة للاتفاقيات المسماة في دستور المنتظم أو الاتفاقيات غير المسماة في دستور المنتظم ، ولكن تدخل في نشاطه ، أما بالنسبة للاتفاقيات الشارعة فغالبا لا يقوم بها المنتظم ، ولكن تعقد تحت اشرافه دون أن يكون طرفا بها .

يراجع في التفرقة بين هذه الاتفاقيات - الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم ( التنظيم الدولي ) - المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(٢٣) The term recommendation is most often used to describe non binding suggestions of international organs other terms are "Opinion" or advice. Before 1914 the term «Voeu» was more common. Many organization use resolution in the same context as recommendation for non binding invitations to their members only in one constitution used to denote a binding rule of law.

Henry G. Schermers «International Institutional law Vol -II" Functioning and Legal Order» A.W. SIJT hoff Leiden 1972 p. 492.

(٢٤) طبقا لميثاق مودعة الفحم والصلب الأوروبية فان التوصيات ملزمة للوصول الى الغرض المطلوب ، ولكن يترك لمن توجه اليه التوصية الجدية في اتخاذ الطريق المناسب لتنفيذ هذا الغرض . . . . . وحين كونت هذه الدول المجتمع الاقتصادي الأوروبي استعملوا اصطلاح Directive لمثل هذا النوع من القرارات

Henry G. Schermers «International Institutional Law Vol II» «Functioning and Legal Order op. cit. p. 492.

(٢٥) دكتور إبراهيم محمد العناني - التنظيم الدولي - النظرية العامة - الأمم المتحدة - دار الفكر العربي - سنة ١٩٧٥ ص ٩١ .

(٢٦) مستعرض لمثل هذه الأمثلة حين التعرض للقرارات من ناحية قوتها الملزمة .

وفي تعرضنا للتوصيات هنا سنتعرض لكل ما يطلق عليه لفظ  
التوصية دون التعرض للقوة الملزمة لها (٢٧) .

أما بالنسبة لتعريف التوصية فاننا مع القائلين بأن التوصية هي كل  
تعبير عن ارادة المنتظم موجه الى جهة أو عدة جهات متضمنا المبادرة لاتخاذ  
سلوك معين ، أو هي افصاح عنه ولكنه على خلاف الرغبات لها مبررها  
القانوني من حيث أنها تصاغ في شكل قاعدة قانونية والتوصيات التي  
تصدر عن المنتظمات ليست ذات طبيعة قانونية واحدة وقد حاول  
الفقهاء تقسيم التوصيات الى نوعيات معينة فالبعض قسم التوصيات الى  
توصيات محددة وتوصيات غير محددة (٢٨) .

#### التوصيات المحددة :

وهي التي لا يملك المنتظم الا سلطة اصدارها أو الامتناع عن ذلك  
دون سلطة اقتراح حل ثالث . ومثال ذلك سلطة مجلس الأمن في قبول  
أو وقف أو فصل عضو بالأمم المتحدة .

#### التوصيات غير المحددة :

وهي تلك التي يملك المنتظم بصددتها السلطة المطلقة في تقديم المقترحات  
ومثلها سلطة مجلس الأمن في حل المنازعات سلميا وفقا لأحكام الفصل  
السادس من ميثاق الأمم المتحدة .

ويرى فريق آخر من الفقهاء تقسيم التوصيات بالنظر الى ما اذا كانت  
صادرة لأجهزة أعلى أو أدنى من الجهاز الذي أصدر التوصية داخل المنتظم ،  
أو اذا ما كانت صادرة بين أجهزة مستقلة عن بعضها في ذات المنتظم ،

---

(٢٧) هناك من يرى أن لفظ التوصية في القانون الدولي لا يدل على معناه الحقيقي وليس  
هناك تعبير بسيط لهذا الاصطلاح يعتبر مقبولا في التطبيق الدولي .  
Sloan. The binding Force of a «Recommendation» of the General As-  
sembly of the united nations. British Year book of International  
Law Vol. XXV (1948) p. 10.

(٢٨) الدكتور مفيد محمود شهاب - المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ١١٦ وما بعدها  
وهو ذات التقسيم الذي أخذت به محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في ٣٠ مارس  
سنة ١٩٥٠ ردا على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة  
عند امتناع مجلس الأمن عن اصدار توصية .

أو إلى الدول أعضاء المنتظم أو لغير الأجهزة ولغير الأعضاء (٢٩) .

### التوصيات الداخلية :

وتقصد بها التوصيات التي تصدر داخل المنتظم ذاته وهي التوصيات التي قد يصدرها جهاز أعلى إلى جهاز أدنى منه أو العكس ، وكذلك التوصيات التي تصدرها أجهزة مستقلة عن بعضها داخل المنتظم ذاته . والسبب في أنها توصيات داخلية أن الأجهزة سواء المصدرة للتوصية أو الموجهة إليها التوصية تتبع نظاما دستوريا واحدا وتستهدف النشاط الداخلي للمنتظم (٣٠) .

### التوصيات الصادرة من جهاز إلى جهاز أدنى منه :

ومن أمثلة التوصيات التوصية التي تصدرها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالوظائف الداخلية في اختصاصه طبقا لنص المادتين ٦٠ ، ٦٦ فقرة أولى من ميثاق هيئة الأمم المتحدة (٣١) .

وهناك بعض الحالات التي لا يملك فيها الجهاز الأدنى نظر مسألة معينة إلا إذا كانت محالة إليه من الجهاز الرئيسي التابع له . ومن أمثلة هذه الحالة وضع اللجان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا تنظر إلا في المسائل التي تحال إليها من الجمعية العامة .

### التوصيات التي تصدر من جهاز إلى جهاز أعلى منه :

قد تكون للأجهزة الأدنى سلطة المبادأة بإصدار توصيات للأجهزة الأعلى منها ، ومن أمثلة ذلك ما جاء بنص الفقرة الثانية من المادة ٦٣ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة من أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهو في مجال تنسيق أوجه نشاط الوكالات المتخصصة أن يقدم توصياته إلى الجمعية

---

(٢٩) الدكتور عبد العزيز محمد سرحان - التنظيم الدولي - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ص ٦٧ .

والدكتور عزيز عارف القاضي - تفسير قرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ٤٧ وما بعدها .

(٣٠) الدكتور عبد العزيز محمد سرحان - التنظيم الدولي - المرجع السابق ص ٦٧ .

(٣١) مادة ٦٠ مقاصد الهيئة الميينة في هذا الفصل تقع مسئولية تحقيقه على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت اشراف الجمعية العامة . مادة ٦٦ يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التي تدخل في اختصاصه .

للعامة وأعضاء الأمم المتحدة ، وقد يكون تصدى الجهاز الأعلى لمسألة ما مشروطا بصدور توصية من أحد الأجهزة الفرعية ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لاجراءات قبول الأعضاء الجدد فى اليونسكو حيث يتم القبول بموافقة المؤتمر العام بناء على اقتراح مجلس الادارة (٣٢) .

وفى هذه الحالة فان للجهاز الأدنى دورا مساويا تماما لدور الجهاز الأعلى فى اتخاذ مثل هذا القرار ، وتكون توصيته مساوية فى قيمتها القانونية للقرار الذى يتخذه الجهاز الأعلى .

### التوصيات التى تصدر بين الأجهزة المستقلة داخل المنتظم الواحد :

الأجهزة المستقلة هى الأجهزة التى لا تربطها ببعض رابطة تبعية وتكون مستقلة فى مباشرة نشاطها فى مواجهة الأجهزة الأخرى ، ويعطينا ميثاق هيئة الأمم المتحدة الأمثلة العديدة للتوصيات المتبادلة بين أجهزة هذا المنتظم المستقلة . من أمثلته المسائل المتعلقة بعضوية هيئة الأمم المتحدة من ناحية القبول أو الطرد اذ أن كايهما يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن (٣٣) .

وهو الوضع المطلوب أيضا بالنسبة للايقاف اذ تقضى المادة الخامسة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة أن يكون الايقاف من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن (٣٤) .

ويرى بعض الفقهاء أنه فيما عدا التوصيات التى يستلزمها ميثاق بعض المنتظمات لاصدار قرار من جهاز مستقل عن الجهاز الذى أصدر التوصية ، فان التوصيات المتبادلة بين الأجهزة المستقلة لا تكون لها عادة الا قيمة الاقتراحات المجردة من القوة الملزمة ، وهذه الاقتراحات هى الوسيلة التى تلجأ اليها أجهزة المنتظمات من أجل تحقيق التناسق بين أنشطتها (٣٥) .

### التوصيات الخارجية :

وهى التوصيات التى قد يصدرها منتظم الى الدول الأعضاء فيه أو الى دولة أخرى غير عضو فيه ، أو للشعوب بصفة عامة ، أو الى منتظم

(٣٢) مادة ٧ الفقرة السادسة والمادة الحادية عشرة فقرة ثانية من ميثاق اليونسكو .

(٣٣) مادة ٤ فقرة ثانية والمادة السادسة .

(٣٤) فى حالة الرغبة فى رد الحقوق والمزايا مرة أخرى للمضو الموقوف فان ذلك يتم بقرار

من مجلس الأمن بمفرده .

(٣٥) دكتور عبد العزيز محمد سرحان - التنظيم الدولى - المرجع السابق ص ٣٣ .



آخر ، وقد آثرنا استعمال وصف الخارجية لهذه التوصيات فى المقابلة مع التوصيات الداخلية التى تعرضنا لها فيما سبق (٣٦) .

### التوصيات التى تصدر لأحدى الدول الأعضاء فى المنتظم :

يحدد ميثاق أى منتظم العلاقة بينه وبين الدول الأعضاء فيه المكونين له ، ونصوص الميثاق هى التى تحدد القيمة القانونية للتوصيات التى قد يصدرها منتظم الى دولة عضو فيه . ومن أمثلة التوصيات التى قد يصدرها منتظم الى دولة عضو . ما يقضى به ميثاق هيئة الأمم المتحدة من حق الجمعية العامة فى اصدار توصياتها الى أعضاء الهيئة بما تراه فى أية مسألة أو أمر يدخل فى نطاق ميثاق هيئة الأمم أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو بوظائفه (٣٧) .

كذلك ما تقضى به المادة ١١ من ميثاق هيئة الأمم من أن يكون للجمعية العامة الحق فى اصدار توصياتها الى الدول الأعضاء بصدد ما تراه حين نظر المبادئ العامة للتعاون فى حفظ السلام والأمن الدولى ، وكذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح ، وتنظيم التسليح .

وهناك من المنتظمات ما يفترض نشاطه التنسيق بين الدول المختلفة ، وهذه المنتظمات تنص موافيقها على أن تكون توصياتها ملزمة للعضو بأن يعرض على جهاته التى يدخل فى اختصاصها موضوع التوصية خلال فترة محددة ، وذلك بغية صب هذه التوصية فى قانون داخلى ، أو اتخاذ الاجراءات الأخرى التشريعية . ومن أمثلة هذه المنتظمات منتظم العمل الدولى اذ ينص دستوره فى مادته التاسعة عشرة فقرة سادسة على أن تلتزم الدول الأعضاء بعرض توصيات المنتظم خلال فترة محددة على السلطات التى يدخل فيها اختصاص هذه التوصية لاستصدار القانون اللازم أو لاتخاذ الاجراءات التشريعية ، ويجب على هذه الدول اخطار المنتظم بالاجراءات التى اتخذها وبالوضع التشريعى وموقفها بخصوص المسألة التى يهتم بها المنتظم .

وهذه الأصكام نجد شبيها لها فى ميثاق اليونسكو ومنتظم الأغذية والزراعة ، هذا بخلاف ما تقضى به نصوص ميثاق منتظم الدول الأوروبية

---

(٣٦) يراجع ص ٥٤ من هذا البحث .

(٣٧) مادة ١٠ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .



لنفهم والصلب ، والتي تعتبر أنها منتظم فوق الدول المشتركة فيه ، فلها سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء فيه (٣٨) .

### التوصيات التي تصدر لدولة غير عضو في المنتظم :

ان مفهوم السيادة للدول يتعارض مع الزام أى دولة بتوصية صادرة من منتظم هي غير عضو فيه ، وعلى هذا فان التوصيات التي تصدر من منتظم الى دولة غير عضو فيه تكون عبارة عن مجرد اقتراح أو رأى ، أو طلب . ليس له أى صفة الالزام .

ولكن هناك بعض الحالات التي تكون لمثل هذه التوصية قوة معينة قبل الدولة غير العضو وذلك في حالة ما اذا كانت هذه الدولة قد التزمت في اتفاق مسبق بذلك . ومن أمثلة ذلك توصية الجمعية العامة الخاصة بمستقبل المستعمرات الايطالية حيث ان هذه التوصية كانت ملزمة لايطاليا بالرغم من أنها لم تكن عضوا في الأمم المتحدة الا أنها في معاهدة ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ تنازلت للدول الأربع الكبرى عن الحق في تنظيم هذه المسألة ، وقد قبلت هذه الدول الأربع في ذات المعاهدة ما تقرره الجمعية العامة بخصوص المستعمرات (٣٩) .

### التوصيات التي توجه الى منتظم دولي آخر :

وهنا يجب التفرقة بين المنتظمات الصادرة بقرارات من منتظم آخر ، فهذا المنتظم اذا اعتمد دستوره المنتظم الأم فانه يكون منتظما تابعا ويعتبر القرار الصادر منه الى المنتظم المنشئ له أو العكس علاقة داخلية تحكمها الأوضاع التي تعرضنا لها فيما سبق (٤٠) .

أما المنتظمات التي تكونت على استقلال تام كان تكون نشأتها قد تمت بناء على معاهدة مستقلة فهو ما نتعرض للتوصيات الصادرة منها أو اليها من منتظم آخر .

---

(٣٨) يستعمل ميثاق هذا المنتظم اصطلاح عمل وطني Supranational تعبيرا عن وضعه فوق الدول الأعضاء فيه . انظر أستاذنا الدكتور محمد طلعت الفنيمي في شرح اصطلاح العمل الوطني - الأحكام العامة في قانون الأمم « التنظيم الدولي » - المرجع السابق ص ٢٢٤ وما بعدها .

(٣٩) دكتور عبد العزيز سرحان - التنظيم الدولي - المرجع السابق ص ٢٤٠ .

(٤٠) يراجع ص ٥٣ من هذا البحث وما بعدها .

طبقاً لمبدأ السيادة والمساواة فإن هذه التوصيات لا تعدو أن تكون مقترحات أو طلبات ووسيلة للتعاون بين هذه المنظمات . ومن أمثلة هذه التوصيات ما تقدمه الجمعية العامة من توصيات للوكالات المتخصصة بقصد تنسيق سياستها ووجوه نشاطها(٤١) .

والوكالات المتخصصة تعتبر مستقلة عن الجمعية العامة ، إذ أنها تنشأ بمقتضى معاهدات ولا تنشأ بقرار من الجمعية العامة(٤٢) .

وبالطبيعة يختلف الوضع فى حالة ما اذا كان هناك اتفاق بين منطمتين يحدد العلاقة بينهما، ويكون الرجوع لهذا الاتفاق هو المحدد لقيمة التوصيات المتبادلة بينهما ، ومن أمثلة هذه الاتفاقات الاتفاقية المبرمة بين هيئة الأمم ومنتظم الطيران المدنى الدولى ، والتي تلزم هذا المنتظم بأن يعرض على أجهزته المختصة التوصيات التى تتخذها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى للقيام بتنفيذها .

### اللائح :

الشكل الثالث من أشكال قرارات المنظمات الدولية هو اللائح وهناك بعض الفقهاء من يدرج اللائح تحت العزائم باعتبار أن اصدار اللائح أمر ملزم لأعضاء المنتظم(٤٣) .

وذلك على أساس أن مخالفة اللائح الداخلية للمنتظم تصف القرار المتخذ بالمخالفة يعيب البطلان مما تعتبر معه اللائحة عزيمة .

واننى لأنضم لجموع الفقهاء الذين يعتبرون أن اللائح هى شكل من أشكال قرارات المنظمات الدولية إذ أنه كما يوجد لوائح داخلية تنظم سير العمل داخل المنتظم فهناك لوائح تصدرها المنظمات بشأن تنظيم مسألة معينة بين مجموع الدول المشتركة فى المنتظم تستلزم شروطاً معينة . حتى يمكن وصفها بالالزام(٤٤) .

---

(٤١) مادة ٥٨ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

(٤٢) مادة ٥٧ من ميثاق هيئة الأمم .

(٤٣) الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها

فى ارساء قواعد القانون الدولى - المرجع السابق ص ١٣٩ .

(٤٤) ثار خلاف كبير حول طبيعة اللائح التى تصدرها المنظمات وهل تعتبر تصرفات

وعلى هذا فاللوائح أو القرارات التنظيمية هي مجموعة القواعد التي تنظم موضوعا عاما دون أن يكون متعلقا بواقعة بعينها ، واللوائح تظل بطبيعتها سارية ما دامت لم تعدل أو تلغى .

وتكاد كافة المنظمات تعطي لأجهزتها الحق في إصدار لوائح داخلية ، لتنظيم سير العمل داخليا ، بغرض تمكين المنتظم من القيام بواجباته ، إذ أن الموائيق المنشأة للمنظمات تضع فقط القواعد العامة لبيان كيفية عمل أجهزة المنتظم واختصاصاتها والأحكام الأساسية للتصويت تاركة تفاصيل تنظيم العمل داخليا للأجهزة ذاتها(٤٥) .

وهذه اللوائح تماثل في القانون الداخلي اللوائح الداخلية الخاصة في الأجهزة الداخلية المختلفة مثل المكاتب العامة والمجالس النيابية(٤٦) .

ولعل أهم ما تعنى به هذه اللوائح هو بيان الأحكام الخاصة برئاسة الجلسات وكيفية ادارتها وطريقة الكلمة واللفة الجائز استعمالها في الاجتماعات(٤٧) . ووضع جدول الأعمال وقواعد اعداد محاضر الجلسات وبيان الأحكام التفصيلية الخاصة بالتصويت كما تعنى ببيان كيفية عقد

---

قانونية دولية ، أو أنها تحوى قواعد دولية ، ويرى استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي أن باستثناء الموادع الأوربية والموادعات الافريقية التي تسير على نمطها فإن القانون الدولي التقليدى هو الذى يحكم نشاط المنظمات وهو الذى يمكن أن يعتبر قانونا داخليا ، وأما ما استحدث من لوائح وقرارات داخلية فليس له طبيعة القانون ، وهو لا يعدو أن يكون موافقا حكمه في ذلك لحكم القانون الداخل للدول في نظر المحاكم الدولية .

الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الغنيمي الوجيز في التنظيم الدولى - النظرية العامة - المرجع السابق ص ٢٨٥ .

"The constitution can only broadly regulate the functioning of an international organization more detailed provisions must be made by the organization itself, the power of international organization on making rules for their own legal order is generally recognized. Henry G Schermers International Institutional law op. cit. p. 482.

(٤٦) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم و التنظيم الدولى ،

- المرجع السابق ص ٤١٤ .

(٤٧) بالنسبة للغات فإن ميثاق المنتظم ذاته يحدد اللغات الرئيسية للمنتظم ، الا أن

اللوائح تقررها مرة أخرى باعتبارها أحد الأركان الأساسية للتنظيم الداخلى للعمل .

الاجتماعات عادية كانت أو طارئة ، وتحدد تواريخها ، ومددها وأماكن انعقادها ، كما تبين هذه اللوائح عادة كيفية تشكيل الوفود ومواضع جلوسهم في الاجتماعات الى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بتيسير العمل داخل المنتظم (٤٨) .

ومن أمثلة اللوائح الداخلية للمنظمات الدولية اللائحة الصادرة لتنظيم الاجراءات بالجمعية (٤٩) العامة للأمم المتحدة .

وكذلك ما تنص عليه المادة ٣٠ من ميثاق هيئة الأمم من أن يضع مجلس الأمن لائحة اجراءاته . كما تنص المادة ٧٢ على هذا المعنى بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمادة ٩٠ بالنسبة لمجلس الوصاية كما أن ميثاق جامعة الدول العربية رخص لمجلسه في أن يضع نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين (٥٠) .

كما ينص نظام محكمة العدل الدولية على أن تضع المحكمة لائحة تبين كيفية قيامها بوظائفها ، كما تبين بصفة خاصة قواعد الاجراءات (٥١) .

وهناك لوائح الغرض منها أن تسرى على الدول الداخلة في المنتظم بغرض تنظيم نشاط معين يهم جميع أطراف المنتظم .

وهذا النوع من اللوائح نجده في منتظمات العمل الوطنية مثل منتظمات الوحدة الأوروبية وأقواها مثلا المودعة الأوروبية للفحم والصلب، فإن اتفاق الدول في ميثاق انشاء هذه المنتظمات نص على قبولهم لمثل هذه اللوائح في وضع أعلى من التشريعات الداخلية ، وتسرى داخل دول المنتظم بمجرد صدورهما ، وتأكيدا لهذا المعنى جاءت المادة ١٨٩ من المعاهدة المنشئة للمودعة الاقتصادية الأوروبية ، والمادة ١٦١ من المعاهدة المنشئة للمودعة الأوروبية للطاقة الذرية متضمنتين أن اللوائح ذات أثر عام ، وهي ملزمة في كافة عناصرها ، كما أنها تنطبق حالا ومباشرة في كافة الدول الأعضاء .

---

(٤٨) الدكتور عزيز عارف القاضى - تفسير قرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق - ص ٥٤ .

(٤٩) مادة ٢١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

(٥٠) مادة ١٢ من ميثاق جامعة الدول العربية .

(٥١) الفقرة الأولى من المادة الثلاثين من نظام محكمة العدل الدولية .



ومثل هذا النوع من اللوائح قد يكون سريانه معلقا على شرط أو غير معلق على أى شرط ومن أمثلة النوع الأول ما ينص عليه دستور منتظم الصحة العالمية بالنسبة للوائح الصحة الدولية من حق أى دولة أن ترفضها أو تبدي تحفظات عليها فى حين أننا - كما سبق أن أسلفنا - نجد أن المادة ١٦١ من المعاهدة المنشئة للموادعة الأوروبية للطاقة الذرية لا تعلق سريان لوائحها على أى شرط أو قيد (٥٢) .

- 
- (٥٢) حصر الأستاذ شيرمرز اللوائح فى ثمانية مجالات مختلفة على الأقل يمكن للمنتظم أن يضع قواعد تحكم وظيفته وهى :
- ١ - حق كل منتظم فى وضع قواعد اجراءاته .
  - ٢ - فى اطار معين يستطيع المنتظم أن ينشئ فرعا اضافيا يحدد له واجباته .
  - ٣ - اختيار الدول الاعضاء للأجهزة المختلفة للمنتظم .
  - ٤ - للمنتظم قوة كبيرة بالنسبة للعضوية فله الحق فى قبول أو ايقاف أو طرد الاعضاء .
  - ٥ - موافقة المنتظم على الميزانية والقواعد المالية .
  - ٦ - فى وجود المنتظم ( مقرا وموظفين ) خارج أى اختصاص وطني يحتاج لقانون مناسب لتنظيم قانون خاص وادارى للعلاقات المختلفة داخل المنتظم .
  - ٧ - بعض المنتظمات تستطيع أن تغير مجال مسئولياتها وذلك بانقاص التزامات الاعضاء وهذا يقلل من مجال مراقبتهم وتوقيع الجزاءات .
  - ٨ - بعض المواثيق تبيح للمنتظمات الحق فى ممارسة القوة حتى فى الخارج وهذا يستلزم وجود قواعد وتحكم مثل هذه القوة .

Internal rules with external effect. Henry G. Schermers International Institutional law op. cit. p. 482.



## المطلب الثاني

### اشكال قرارات منتظم الوحدة الافريقية

سبق أن ذكرنا أنه يمكن حصر أشكال القرارات التي تصدرها المنتظمات الدولية في أشكال ثلاثة رئيسية هي :

• أولا - العزائم

• ثانيا - التوصيات

• ثالثا - اللوائح

وسنعرض هنا لقرارات منتظم الوحدة الافريقية بذات الطريقة وذلك على النحو التالي :

• أولا - العزائم :

يصدر منتظم الوحدة الافريقية عزائم قاصدا منها احداث آثار معينة ونتائج محددة • الا أن هناك في ميثاق المنتظم ما يطلق عليه لفظ عزيمة وهو غير ملزم •

والعزائم التي يصدرها منتظم الوحدة الافريقية متعددة الأنواع والمجالات ، فهناك عزائم يصدرها المنتظم بانشاء لجان يقتضيها قيام المنتظم بوظائفه فقد نص ميثاق المنتظم على أن ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة انشائها(٥٣) •

وقد أصدر المؤتمر عدة عزائم بانشاء هذه اللجان فأنشأ لجنة تنسيق لتحرير الأقاليم المستعمرة ( لجنة التحرير ) كما أنشأ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته الأولى التي عقدها بالقاهرة في يوليو سنة ١٩٦٤ لجنتين جديدتين متخصصتين هما لجنة الفقهاء القانونيين ولجنة النقل والمواصلات ، كما أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات قرر في دورته الخامسة التي عقدت بالجزائر في سبتمبر سنة ١٩٦٨ تخفيض اللجان المتخصصة الى

---

(٥٣) مادة ٢٠ من الميثاق •

ثلاث لجان هي : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحة ، ولجنة الدفاع بدلا من سبع لجان ، خمس منها كان منصوبا عليها في الميثاق ، ولجنتان أنشأهما المجلس بعد ذلك ، ومن هذا يتضح أن لمجلس رؤساء الدول والحكومات الحق في اصدار عزائم بانشاء لجان أو الغاء لجان ، وهي نتيجة منطقية حيث من يكون له الحق في الانشاء يكون له عادة الحق في الالغاء أيضا (٥٤) .

ويلاحظ أن حق اصدار عزائم بانشاء اللجان المتخصصة هو حق مقصور على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات دون باقي أجهزة المنتظم .

كما أن المنتظم له الحق في أن يصدر مجموعة أخرى من العزائم نهوضا بالمهام التي أنشئ من أجلها ، ومن أمثلتها ما أصدره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في موريشيوس في يوليو ١٩٧٦ بشأن الوضع القانوني الدولي لجنوب افريقيا العنصرية ، اذ قرر تأكيده من جديد باعترافه بالكفاح المشروع لشعب جنوب افريقيا وحركتي تحريره من أجل تقرير المصير القومي (٥٥) .

وهذه العزيمة قد صدرت بالتطبيق لأحد أهداف منتظم الوحدة الافريقية الواردة في المادة الثانية من الميثاق .

كما أصدر المؤتمر أيضا في ذات المؤتمر عزيمة بانشاء صندوق لمنتظم الوحدة الافريقية للمساعدات والتعاون يمول من بند ثابت يعادل ١/١٥ من الميزانية العادية للمنتظم (٥٦) .

وهذه العزيمة هي أيضا قد صدرت تطبيقا لأحد أهداف منتظم الوحدة الافريقية الواردة في المادة الثانية من الميثاق .

---

(٥٤) يلاحظ أن المادة الثامنة من الميثاق قد نصت على أنه يجوز لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات إعادة النظر في تكوين جميع أجهزة المنتظم وأوجه نشاطه ، أو أوجه نشاط أية وكالة متخصصة قد تنشأ وفقا لأحكام هذا الميثاق مادة ٢/٨ .

(٥٥) قرارات مؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة الوحدة الافريقية موريشيوس - يوليو سنة ١٩٧٦ - الجزء الأول - القرارات السياسية - العدد الحادي عشر من السنة الرابعة من النشرة الخاصة التي تصدرها الجمعية الافريقية - سبتمبر سنة ١٩٧٦ .

(٥٦) قرارات مؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة الوحدة الافريقية موريشيوس - يوليو سنة ١٩٧٦ - الجزء الثاني - القرارات الاقتصادية - العدد الثاني عشر من السنة الرابعة من النشرة الخاصة التي تصدرها الجمعية الافريقية - أكتوبر سنة ١٩٧٦ .

كما أن منتظم الوحدة الافريقية يصدر عزائم متعلقة بشئون العضوية فقد نصت المادة الثامنة والعشرون من ميثاقه على أنه « يجوز لكل دولة افريقية مستقلة ذات سيادة أن تخطر الأمين العام الادارى فى أى وقت برغبتها فى الانضمام الى هذا الميثاق » .

يقوم الأمين العام الادارى عند استلام هذا الاخطار بإرسال نسخة منه الى جميع الدول الأعضاء ، وتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ، وتقوم كل دولة عضو بإبلاغ قرارها فى هذا الشأن الى الأمين العام الادارى الذى يقوم بدوره عند تلقى العدد اللازم من الأصوات بإبلاغ القرار الى الدولة المعنية ، ويلاحظ هنا أن هذه العزيمة لا يمكن تحديد الجهة التابعة لمنتظم التى أصدرتها ، اذ أنها تتم بواسطة الاتصال بين الأمين العام الادارى والدول الأعضاء فى المنتظم ويكفى هنا إبلاغ الدولة العضو ، والأمين العام الادارى بموافقتها على انضمام العضو الجديد فاذا ما اكتمل النصاب أصبحت الدولة الجديدة عضوا فى المنتظم ، وهذه العزيمة يلاحظ فيها أنها قرار مبسط من أى تعقيد . وذلك اذا ما وازناه بطلبات الانضمام لهيئة الأمم المتحدة أو للسوق الأوروبية المشتركة ، ولعل السهولة فى قبول الأعضاء الجدد كانت عن رغبة الدول الافريقية فى بداية عهد المنتظم فى الاسراع بقبول كل دولة تحصل على استقلالها فى محاولة منها لتأييد الكفاح ضد المستعمر الا أن هذا الاجراء السهل قد سبب بعض المشاكل فى حالة تعارض مصالح دول افريقية فى قبول دولة أخرى تعارض الدولة الافريقية الأولى فى اعتبارها دولة مستقلة ولعل انضمام جمهورية الصحراء لمنتظم الوحدة الافريقية خير مثال على ذلك (٥٧) .

هذا ويلاحظ بالنسبة لشئون العضوية أن ميثاق المنتظم لم ينظم قواعد الايقاف للعضوية أو الفصل ، كما أنه بالنسبة لانسحاب أى دولة من عضوية المنتظم لم يستلزم صدور قرار بالموافقة بل اكتفى بأن تقوم الدولة بالإبلاغ عن رغبتها فى الانسحاب مما يجعل الميثاق غير نافذ بالنسبة لها بعد انقضاء عام واحد من تاريخ الاخطار ما لم تعدل هذه الدولة عن طلبها

---

(٥٧) أعلنت جبهة البوليساريو استقلال الصحراء الافريقية باسم الجمهورية الصحراوية وتقدمت بطلب انضمام الى منتظم الوحدة الافريقية ، وقام الأمين العام آدم كودجو بإرسال نسخة الى الدول الافريقية وأرسلت أغلبية الدول الأعضاء موافقتها على قبول هذه الدولة بالمنتظم وقد أدى هذا نتيجة لمعارضة المغرب الى انهيار انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي التاسع عشر فى طرابلس حتى انعقد أخيرا فى أديس أبابا - يراجع النزاع المغربى الجزائرى فيما بعد .

خلال العام والا انتهت عضويتها في المنتظم (٥٨) .

ومن العزائم الهامة تلك التي يصدرها المنتظم متعلقة بموظفي المنتظم ،  
فينص ميثاق الوحدة الافريقية على أن يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات  
أميناً عاماً إدارياً للمنتظم يقوم بإدارة شئونه (٥٩) .

كما نص الميثاق أيضاً على أن يكون للمنتظم أمين عام مساعد ، أو أكثر  
يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (٦٠) .

كما يصدر الأمين العام الإداري العزائم الخاصة بتعيين باقى موظفي  
الأمانة العامة طبقاً لقواعد لائحة الأمانة العامة .

كما أن منتظم الوحدة الافريقية يصدر العزائم المتعلقة بالنواحي  
المالية للمنتظم ، فقد نص الميثاق على أن يصدق مجلس الوزراء على ميزانية  
المنتظم التي يعدها الأمين العام الإداري (٦١) .

ويهمنا أن نتعرض هنا لحق المنتظم في إبرام الاتفاقات ، إذ أن عقد  
أى اتفاقية فيه الزام الى حد ما لأعضاء المنتظم مما يجعل القرار بعقد أى  
اتفاق ما مع منتظم آخر أو دولة ، يجب أن يصدر من مؤتمر رؤساء الدول  
والحكومات حيث أنها الجهاز الأعلى للمنتظم ، ويقوم وفقاً لأحكام الميثاق  
بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بغية تنسيق السياسة  
العامة للمنتظم . فمثلاً قام المنتظم بعقد اتفاقية مع هيئة الأمم المتحدة بشأن  
التعاون بين المنتظم واللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للأمم المتحدة (٦٢) .

وكما سبق أن أوضحنا فإننا نرى أن العزيمة بعقد الاتفاق تصدر من  
مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، أما التوقيع على الاتفاقية ذاتها فقد يكون  
من الأمين العام ، أو من يفوضه المؤتمر في التوقيع على هذه الاتفاقية نيابة  
عن المنتظم لتصبح بعد التوقيع ملزمة للمنتظم ككل .

---

(٥٨) مادة ٣٢ من الميثاق

(٥٩) مادة ١٦ من الميثاق

(٦٠) مادة ٢٧ من الميثاق

(٦١) مادة ٢٣ من الميثاق

(٦٢) راجع ص ٦٦



هذه هي بصفة عامة أشكال ومجالات ما قد يصدره منتظم الوحدة الإفريقية من عزائم ، ونعرض فيما يلي الى النوع الثانى من أشكال القرار وهو التوصية .

#### ثانيا - التوصيات Recommendation :

سبق أن تعرضنا الى التوصيات التى تصدرها المنتظمات بصفة عامة ، ومنها أن أغلب القرارات التى تصدرها المنتظمات هي من قبيل التوصيات نظرا لعدم تمتعها بالقوة الإلزامية ، كما ذكرنا أن هناك من العزائم ما يطلق عليه موثيق المنتظمات لفظة التوصيات والعكس صحيح أيضا (٦٣) .

وسنتعرض هنا الى التوصيات التى يصدرها منتظم الوحدة الإفريقية بآجهزته الرئيسية أو لجانه الفنية أو اللجان المعاونة .

وبالنظر الى ميثاق منتظم الوحدة الإفريقية نجد أنه يستعمل لفظ قرار لكل ما يصدر من آجهزته من تعبيرات عن ارادتها ، ولا يستعمل لفظة التوصية فى أى مادة من مواده (٦٤) .

ولكن يلاحظ أنه بالرغم من عدم ذكر لفظ التوصيات فى ميثاق المنتظم إلا أن هناك من القرارات ما يعتبر فى حقيقته توصيات ، كما أن اللجان المتخصصة التابعة للمنتظم لا تصدر الا توصيات يلزم عرضها على مجلس الوزراء قبل تنفيذها ، وسنتعرض الى الأنواع المختلفة للتوصيات كما سبق أن ألمحنا لها باحثين عن هذه الأنواع فيما يصدره منتظم الوحدة الإفريقية من توصيات ، وذلك على النحو التالى :

#### ( أ ) التوصيات المحددة :

وهي التى يتقيد المنتظم فيها بين حالتين لا ثالث لهما : فاما أن يوصى بإصدارها ، واما أن يمتنع عن ذلك دون سلطة اقتراح حل ثالث والتى تعرضنا اليها بالتفصيل عند نظر هذا الموضوع بالنسبة للتوصيات التى تصدرها المنتظمات (٦٥) .

---

(٦٣) راجع ص ٥٢ .

(٦٤) راجع المواد ٢/١٠ ، ٢/٣ ، ٢/٢٤ ، ١٨ ، ٢٨ من ميثاق منتظم الوحدة الإفريقية .

(٦٥) أسنادنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الوجيز فى التنظيم الدولى - النظرية

العامة - المرجع السابق ص ١٩٥ .



وبالنسبة لمنتظم الوحدة الافريقية فانه لا يوجد في ميثاقه مثل هذا النوع من التوصيات الا أنه يمكن اعتبار ما تنتهي اليه اللجنة القانونية من مشروعات اتفاقات تدخل الى حد ما في مثل هذا النوع من التوصيات ، اذ أن مشروعات الاتفاقات تعدها اللجنة القانونية تعرض على مجلس الوزراء ولا يكون لها سوى رفعها الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وله أن يرفعها بما دار فيها من مناقشات بشأن الاتفاقية ولكن ليس له إيقاف هذا المشروع أو اهماله .

#### (ب) التوصيات غير المحددة :

وهي التي تكون سلطة المنتظم فيها غير مقيدة ، بمعنى أن يصدر ما يشاء من تدابير ولا ينحصر في قيود معينة ، واذا رجعنا الى ميثاق منتظم الوحدة الافريقية وجدنا أن التوصيات التي تصدرها اللجان المتخصصة هي توصيات غير محددة تملك فيها اللجان كافة حرياتهما بالنسبة لاقتراحها ومناقشتها وقرارها كما أن مجلس الوزراء له ذات الصلاحيات بالنسبة لهذه التوصيات مما يمكن معه القول بأن كافة التوصيات التي تصدر عن المنتظم أو أجهزته المعاونة هي من نوع التوصيات غير المحددة .

أما بالنسبة لتقسيم التوصيات الى توصيات داخلية وتوصيات خارجية فسنعرض لها فيما يلي :

#### ( أ ) التوصيات الداخلية :

وهي التوصيات التي تصدر داخل المنتظم ذاته بين أجهزته المختلفة وهذه التوصيات قد تكون من أجهزة الى أجهزة أدنى أو من جهاز الى جهاز أعلى منه أو بين أجهزة مستقلة عن بعض .

وبالنسبة للنوع الأول أي التوصيات التي تصدر من جهاز الى جهاز أدنى منه نظرا لأن ما يصدره المنتظم يطلق عليه لفظ القرار ، فأننا لا نجد مثل هذا النوع في منتظم الوحدة الافريقية اذ ان التوصيات التي تصدر هي التوصيات التي تصدر من اللجان المتخصصة أو اللجان المعاونة ، وهي في درجات التسلسل تعتبر في أدنى السلطة ، وعلى هذا فلا يوجد في ميثاق منتظم الوحدة الافريقية من النصوص ما يحدد وجودا لمثل هذا النوع من التوصيات ولكن يلاحظ أن العمل جرى على أنه في بعض الأحيان يصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات توصيات معينة الى مجلس الوزراء .

ومن أمثلة هذه التوصيات ما أصدره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته الثانية عشرة من التوصية بأن يعقد مجلس الوزراء دورة غير عادية في كينشاسا قبل نهاية عام ١٩٧٦ من أجل اتخاذ اجراءات ملموسة لتحقيق التعاون بين الدول الافريقية في المجالات الاقتصادية والمالية والتخطيط (٦٦) .

### التوصيات التي تصدر من جهاز أدنى الى جهاز أعلى منه :

هذا النوع موجود في منتظم الوحدة الافريقية اذ أن توصيات اللجان المتخصصة جميعا تعرض على مجلس الوزراء ، وهذه اللجان في مركز أدنى بالنسبة لمجلس الوزراء ، كما أن هناك من يرى أن جميع قرارات مجلس وزراء المنتظم هي عبارة عن توصيات لا بد من عرضها على مجلس رؤساء الدول والحكومات التي يكون لها سلطة اصدار القرارات (٦٧) .

ولكننا وطبقا لما نراه ، وبالرغم مما في هذا الرأي من صحة ، فاننا لا نعتبر أن ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات هي توصيات من جهاز الى جهاز أعلى منه ، اذ أننا نأخذ هنا بالمعيار الشكلي ، والذي يحدد نوع القرار بما يطلقه عليه الميثاق من تسمية وقد أطلق ميثاق منتظم الوحدة الافريقية على كافة ما يصدره مجلس الوزراء لفظ قرار وليس لفظ توصية (٦٨) .

ومن هذا يتضح أنه لا توجد سوى التوصيات التي تصدرها اللجان المتخصصة وتعرض على مجلس الوزراء تمهيدا لعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالرغم من عدم النص على ذلك في الميثاق ، ومن أمثلة ذلك توصية مجلس الوزراء لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات بأن يقرر انشاء اتحاد هيئات تنشيط التجارة الافريقية والقانون الاساسي للاتحاد ، وأن

... (٦٦) راجع قرار المؤتمر بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية -  
النشرة الخاصة للجمعية الإفريقية - المرجع السابق .

Elias, T.O. The charter of the Organization of African Unity (٦٧)

— American Journal — April 1956 — p.p. 256-257

(٦٨) يلاحظ أن كافة القرارات لمجلس الوزراء تعرض بعد ذلك على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لأقرارها حتى تلك التي يختص بها مجلس الوزراء اختصاصا نهائيا كالتصديق على معياريات المنتظم مثلا (م ٣) ، كما أن قرارات مجلس الوزراء في كلتا دورتيه العادية السنوية أو دوراته غير العادية تعرض على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لأقرارها .

يطلب الى الجهات المتخصصة في الدول الأعضاء والتي لم تقم بعد بالتوقيع أو التصديق على القانون الأساسي أن تتخذ الإجراءات اللازمة للقيام بذلك في أسرع وقت ممكن ، كما أوصى مجلس الوزراء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في ذات القرار بأن يصرح للجهات المختصة بأسهامها في ميزانية الاتحاد التي تعد كل سنتين ( ٧٥/٧٦ ) وكذلك ميزانياته القادمة (٦٩) .

#### التوصيات التي تصدر بين الأجهزة المستقلة داخل المنتظم :

كما سبق أن ذكرنا فإن منتظم الوحدة الافريقية يطلق على كافة ما يصدره لفظ قرار أو لائحة ، ولم يستعمل كلمة « التوصية » الا بالنسبة للجان المتخصصة وبالنسبة لهذه اللجان فإنه ليس ثمة ما يمنع من أن تصدر احدى اللجان توصية الى لجنة أخرى ببحث موضوع معين ، ولكن تطبيقا للمبدأ العام فإن هذه التوصيات الصادرة بين اللجان المختلفة بصفتها أجهزة مستقلة تابعة لمنتظم الوحدة الافريقية لا تكون لها عادة الا قيمة الاقتراحات ، وهذه الاقتراحات هي الوسيلة التي تلجأ اليها هذه اللجان لتحقيق التناسق بين أنشطتها .

#### (ب) التوصيات الخارجية :

وهذه التوصيات هي التي يصدرها المنتظم الى الدول الأعضاء فيه أو الى دولة أخرى غير عضو فيه ، أو لشعوب بصفة عامة أو الى منتظم آخر ، ومنتظم الوحدة الافريقية يصدر مثل هذه التوصيات جميعا ، وهو وأن لم يستعمل لفظ التوصية في مثل هذه التوصيات الا أنه يستعمل ألفاظا متعددة تعطي معنى التوصية (٧٠) .

ويلاحظ أن هذه التوصيات جميعا تصدر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بوصفه الجهاز الأعلى للمنتظم ، كما يلاحظ أن هذه التوصيات تصدر ضمن قرارات يصدرها المؤتمر ، ولكن لكونها صادرة ضمن قرار لا يعنى أنها قرار ، اذ لا يمكن تطبيقا لمبدأ سيادة واستقلال الدول - أن يصدر المنتظم قرار الى دولة أو شعب أو منتظم آخر .

ونجد أن مثل هذه التوصيات غالبا ما تكون في القرارات السياسية فمن أمثلة التوصيات التي أصدرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

---

(٦٩) راجع قرار مجلس الوزراء بشأن اتحاد هيئات تنشيط التجارة الافريقية في دورته العادية رقم ٢٧ المنعقد في بورت لويس مريشيوس من ٦/٢٤ الى ١٩٧٦/٧/٤ .  
(٧٠) غالبا ما يستعمل لفظ الدعوة ( يدعو ) .

موجهة الى الدول الأعضاء في المنتظم قراره بشأن جزيرة مايوت القمرية ،  
١٥ اذ نص في البند (٥) منه الى أن المؤتمر يدعو كافة الدول الأعضاء في منتظم  
الوحدة الافريقية الى تقديم معاونتها الفعالة الفردية أو الجماعية والى التعاون  
مع جمهورية جزر القمر كي تتمكن من الدفاع عن استقلالها وحمايته وعن  
وحدة أراضيها وسيادتها الوطنية(٧١) .

ومن أمثله أيضا توصيته الى الدول الأعضاء في المنتظم لتجمع على  
تأييد قبول عضوية جمهورية أنجولا الشعبية في الأمم المتحدة(٧٢) :

ومن أمثلة القرارات التي يصدرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات  
متضمنة توصيات موجهة الى دول أخرى غير الدول الأعضاء في المنتظم  
ما أصدره المؤتمر أيضا في مسألة عضوية أنجولا في هيئة الأمم المتحدة ،  
اذ أصدر توصية الى جميع الدول ولا سيما الدول الأشقاء في كتلة عدم  
الانحياز الى القيام بدورها في تأييد انضمام جمهورية أنجولا الشعبية الى  
الأمم المتحدة(٧٣) .

ومن أمثلة هذه التوصيات أيضا التوصية التي وجهها مؤتمر رؤساء  
الدول والحكومات الى فرنسا بشأن ساحل الصومال المسمى الفرنسي  
« جيبوتي » اذ نجد المؤتمر في هذا القرار يدعو فرنسا الى أن تتخذ بصفة  
عاجلة الاجراءات اللازمة لتهيئة الجو الملائم لضمان عملية ديموقراطية سليمة  
عادلة تقضي الى الاستقلال الفوري وغير المشروط ، وأن تقبل توصيات بعثة  
تقصي الحقائق التي أقرها مجلس الوزراء من أجل تحقيق ذلك(٧٤) .

كما أن منتظم الوحدة الافريقية يصدر توصيات الى منتظمات أخرى  
ونقصدها هنا المنتظمات المستقلة التي تنشأ بناء على معاهدة أو اتفاق بين  
مجموع من الدول وليس تلك الوكالات المتخصصة التي قد ينشئها منتظم  
الوحدة الافريقية ذاته ، وكما سبق أن ذكرنا فان هذه التوصيات لا تعدو  
الا أن تكون اقتراحا أو طلبات كوسيلة للتعاون بين منتظم الوحدة الافريقية

---

CM/Res 543 (XXVI)

(٧١) القرار رقم

(٧٢) كانت الولايات المتحدة قد استعملت حق الفيتو في مجلس الأمن حين النظر في

طلب أنجولا الانضمام الى عضوية هيئة الأمم المتحدة .

(٧٣) يلاحظ أن المؤتمر استعمل هنا طريقة توجيه النداء الى الدول .

CM/Res 272 XIX

(٧٤) راجع القرار رقم



وهذه المنتظمات ومن أمثلة التوصيات ما أصدره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته الثالثة عشرة بشأن ناميبيا اذ جاء فى البند الحادى عشر من هذا القرار : أن المؤتمر يدعو الجمعية العامة ومجلس الأمن الى أن يبقيا على المسألة فى جدول أعمالها •

ويعتبر من مثل هذه التوصيات ما أصدره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن العلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا من مناشدته للجنة الأولمبية الدولية أن تستبعد نيوزيلاندا من الاشتراك فى الألعاب الأولمبية التى كانت ستقام فى مونتريال بكندا(٧٥) •

وكذلك ما أصدره المؤتمر بشأن جنوب افريقيا اذ جاء فى هذا القرار أن المؤتمر يدعو جميع المنتظمات والحكومات أن تعلن يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٦ وهو الموعد الذى يعتزم فيه نظام جنوب افريقيا اعلان ترانسكى بوصفها أول بانتوستان مستقل ، أن تعلن هذا اليوم يوما للتضامن مع شعبى جنوب افريقيا وناميبيا فى كفاحهما ضد البانتوستانات وفى سبيل وحدة أراضى أمتيهما(٧٦) •

ويصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أيضا توصيات توجه الى الشعوب بصفة عامة هذه التوصيات لا تتعدى أن تكون نداءات حيث لا سلطان للمنتظم على الشعوب الأخرى •

ومن أمثلة هذه التوصيات ما أصدره أيضا فى قراره الخاص بالعلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا اذ ناشد المؤتمر فى هذا القرار مجموع دول العالم بأن تبرهن مرة أخرى عن تضامنها مع افريقيا فى نضالها ضد العنصرية •

مما سبق يتضح أن منتظم الوحدة الافريقية يصدر أنواعا مختلفة

---

CM/Res 488 (XXVII)

(٧٥) القرار رقم

(٧٦) القرار الصادر من الاجتماع غير العادى لمجلس الوزراء التاسع « دار السلام من ٧

الى ١٠ ابريل سنة ١٩٧٥ » •

والبانتوستان هو نظام وضعه الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا بمقتضاه يتم منح بعض الاقاليم الصغيرة استقلالا سوريا مع نوع من الاتحاد مع جنوب افريقيا وذلك ليقتت الكفاح ضد هذا النظام •



من التوصيات بالرغم من عدم النص صراحة في ميثاق المنتظم على حقه في إصدار مثل هذه التوصيات ، وإن كانت هذه التوصيات تصدر على أساس ما استقر عليه العرف الدولي من حق المنتظمات في إصدار مثل هذه التوصيات .

### ثالثا - اللوائح :

يبقى هنا في تعرضنا لأشكال القرارات التي يصدرها منتظم الوحدة الإفريقية بحث اللوائح التي يصدرها هذا المنتظم ، وهو الشكل الثالث من أشكال القرارات ، واللوائح هي قرارات تنظيمية متضمنة مجموعة القواعد التي تنظم موضوعا عاما سواء أكان هذا الموضوع داخليا أم دوليا .  
ونتعرض هنا لكل نوع من هذين النوعين .

### اللوائح الداخلية التي يصدرها منتظم الوحدة الإفريقية :

نص ميثاق منتظم الوحدة الإفريقية على وجوب إصدار لوائح معينة لتنظيم العمل في أجهزته المختلفة ، فقد نصت المادة الحادية عشرة منه على أن يضع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لائحته الداخلية (٧٧) .

وقد تضمنت اللائحة الأحكام التفصيلية لنظام العمل داخل المؤتمر فتضمنت بالإضافة إلى الأحكام الواردة في الميثاق الأحكام التي تتعلق بقواعد انعقاد المؤتمر في أدواره العادية وغير العادية ، وطريقة تشكيل هيئة المكتب وانتخابها وكيفية إعداد جدول الأعمال ونظم التصويت .

ونص الميثاق أيضا على حق مجلس الوزراء في أن يضع لائحته الداخلية ، وقد تم وضع اللائحة فعلا وأقرها مجلس الوزراء وصدق عليها المؤتمر في أول اجتماع له ، ولائحة مجلس الوزراء الداخلية كلائحة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات تضع النظام التفصيلي الداخلي للمجلس وتتضمن بالإضافة إلى الأحكام الواردة في الميثاق المتعلقة بمجلس الوزراء القواعد الخاصة بأدوار الانعقاد ، وتشكيل هيئة المكتب وطريقة انتخابهم وإعداد جداول الأعمال ونظام التصويت .

---

(٧٧) وضعت اللائحة ووافق عليها المؤتمر في أول اجتماع عقد له في القاهرة في يوليو

كما أن الميثاق أعطى لمجلس الوزراء أن يقرر اللوائح التي تبشر على تأسيسها اللجان المتخصصة أعمالها ، وقد قرر المجلس لوائح اللجان في اجتماع المجلس في دورته العادية الأولى التي انعقدت في دكا سنة ١٩٦٣ .

ومن ضمن اللوائح أيضا التي أصدرها منتظم الوحدة الافريقية لائحة الأمانة العامة اذ تنص المادة الثامنة عشرة من الميثاق على أن تحدد مهام الأمين العام الإداري وشروط خدمته وكذلك مهام الأمناء العامين المساعدين ، وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفي الأمانة العامة وفقا لأحكام هذا الميثاق واللوائح التي يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (٧٨) .

وهذه اللوائح كما سبق أن بينا (٧٩) ، تنص عليها موائيق المنتظمات حتى تعطى الحق لأجهزتها العامة في أن تضع تفصيلات طريقة عملها ، اذ أن موائيق المنتظمات تضع فقط القواعد العامة تاركة تفصيلاتها للوائح الداخلية لكل جهاز على حدة ، وهذا هو المسلك الذي اتبعه ميثاق منتظم الوحدة الافريقية ، ولكن يلاحظ هنا أن هناك بعض الأجهزة لم تضع لوائحها بل قامت بذلك أجهزة أخرى في المنتظم ، فمثلا لوائح اللجان المتخصصة قام باقرارها مجلس الوزراء ولوائح الأمانة العامة تم اقرارها بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومن البديهي أن تعديل مثل هذه اللوائح يتم بواسطة السلطات التي أقرتها أولا .

وبهذا نكون قد تعرضنا للأشكال المختلفة للقرارات التي يصدرها منتظم الوحدة الافريقية لننتقل بعد ذلك في المبحث التالي لطريقة اصدار هذه القرارات .

---

(٧٨) وقد صدق المؤتمر على لائحة الأمانة العامة في اجتماعه الثاني .

(٧٩) راجع ص ٥٨ .

## المبحث الثانى

### قرارات منتظم الوحدة الافريقية من حيث طريقة اصدارها

هناك طرق ثلاث تلجأ اليها المنتظمات الدولية فى اصدار القرار وهى  
أما طريقة الاجماع أو طريقة الأغلبية أو طريقة الاتفاق العام ( الاجماع  
السكوتى ) .

وفى تعرضنا لطريقة اصدار قرارات منتظم الوحدة الافريقية ،  
نبدأ بعرض موجز للطرق المختلفة لاصدار القرار بصفة عامة فى المنتظمات  
الدولية لنعرج منها الى طريقة اصدار القرار فى منتظم الوحدة الافريقية ..

## المطلب الأول القرارات من حيث طريقة اصدارها

تعرض هنا لطريقة اصدار قرارات المنظمات الدولية :

**طريقة الاصدار :** هي السبيل الذى اتبعته المنظمات الدولية للتوفيق بين رغبة الدول فى الاحتفاظ بسيادتها ، ومحاولة تقوية المنظمات الدولية وجعلها مستقلة تماما عن الدول المشتركة فيها ، وعلى هذا فان تحقيق ذاتية مستقلة للمنظم مع الأخذ بقاعدة الأغلبية هما الفكرتان اللتان تحققان التعاون بين حقوق الدول الأعضاء وواجباتها(١) .

ويهمنا هنا قبل التعرض للطرق المختلفة لاصدار القرارات داخل المنظم أن نتعرض فى عجلة لطريقة التمثيل فى المنظمات الدولية بصفة عامة ، ولعل التقسيم الذى يصادف هوى فى نفس ذلك التقسيم الذى يفرق فى التمثيل داخل المنظمات الدولية على أساس الطرق الديمقراطية المباشرة والنيابية(٢) .

فبعض أجهزة المنظمات تضم جميع الدول الأعضاء بالمنظم مثل : الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الجامعة العربية ، وهنا يكون المنظم متبعاً طريق الديمقراطية المباشرة التى بمقتضاها يشترك المحكومون بأنفسهم فى الحكم ، وهناك بعض أجهزة المنظمات لا يضم الا عددا محدودا من الأعضاء بالنيابة عن باقى الدول الأعضاء فى المنظم ، ومثال هذه المنظمات - مجلس الأمن ، وعلى هذا فهو يأخذ بالديموقراطية النيابية والتى بمقتضاها يختار المحكومون ممثلهم فى الأجهزة الحاكمة ، ونتيجة لهذا التقسيم فى التمثيل فان طريقة التصويت تختلف من صورة الى أخرى اذ ان الأخذ بالديموقراطية المباشرة يجعل لكل من الحاضرين صوتاً واحداً فى حين ان الأخذ بالديموقراطية النيابية تؤدى الى أن الأصوات توزع بين الأعضاء على حسب قيمة وأعداد من يمثلونهم فى المنظم .

---

(١) أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم - التنظيم

الدولى - المرجع السابق ص ٢٣٦ .

(٢) أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم - التنظيم

الدولى - المرجع السابق ص ٣٢٩ .

وأيا كانت طريقة التمثيل داخل المنتظم ذاته فإن اتخاذ القرار يتم بإحدى هذه الطرق :

( أ ) اجماع الأصوات .

( ب ) أغلبية الأصوات .

( ج ) الاجماع السكوتى .

ونعرض فيما يلى لكل من هذه الطرق :

#### أولا - اجماع الأصوات :

المفهوم الواضح للاجماع هو اجماع الأصوات فى اصدار قرار بحيث انه اذا لم يوافق أى عضو من الأعضاء أو لم يحصل مشروع القرار على موافقة الجميع امتنع على المنتظم اصدار القرار والمفهوم القانونى للاجماع يوحى بأن على الجميع اتخاذ موقف إيجابى تجاه مشروع القرار ، أى يجب أن يحصل هذا المشروع على موافقة الجميع بحيث ، اذا امتنع البعض عن التصويت ومن باب أولى اذا اعترض بعضهم امتنع على المنتظم اصدار القرار .

وأسلوب الاجماع فى اتخاذ القرارات كان هو الأسلوب المتبع عند بدء ظهور التنظيم الدولى ، اذ انه الأسلوب الذى ينسجم مع فكرة السيادة والمساواة ، اذ تصبح الدول الأعضاء بمقتضى هذه الطريقة سواء أمام آثار القرارات بحيث لا ينسنى لاحداها أو لمجموعة منها أن تفرض على دولة أو أخرى التزاما معيناً الا برضاها .

وقد حاول أنصار مبدأ الاجماع تبرير هذا المبدأ فقررروا أن الأخذ بهذا المبدأ يحقق حماية للدول الكبرى من الدول الصغرى التى تمثل دائما الأغلبية فى المنظمات الدولية فضلا عن أنه يحمى الدول الصغرى من الدول الكبرى وعدم تجنيها على حقوقها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأخذ بهذا المبدأ يفرض على الدول البحث عن حلول تقبلها كافة الأطراف مما يفيد فى تطور التعاون الدولى (٣) .

---

(٣) أنظر فى عرض هذه الآراء وما يقابلها الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى أرساء قواعد القانون الدولى - المرجع السابق ص ١١٣ .



وقد ووجه مبدأ الاجماع بانتقادات عنيفة نتيجة لأن مؤدى الأخذ بهذا النظم أن يصبح المنتظم لا كيان له ، ويعتبر أنه مكان لاجتماع الأعضاء بدلاً من اتباع وسائل الاتصالات الثنائية أو الجماعة العادية للوصول الى ذات القرار ، وقد كان نتيجة الأخذ بهذا المبدأ مثلاً في عصبة الأمم أن بقي هذا المنتظم مشاؤلاً لا حول له ولا قوة ، مما أدى الى انهياره بقيام الحزب العالمية الثانية ، وقد أدى ذلك الى أن أدخلت بعض التعديلات على هذا المبدأ أما باتخاذ مبدأ الاجماع النسبى أو بالسماح بالخروج على مبدأ الاجماع واللجوء الى أسلوب الأغلبية فى بعض الحالات وهو ما تتعرض له فيما يلى :

#### أ - الاجماع النسبى :

وبمقتضى هذا النظام لا يمنع من اصدار قرار من المنتظم عدم موافقة بعض الدول عليه أو امتناع بعضها عن التصويت عليه مع عدم التزام الدول بهذا القرار ، وقد أخذ هذا المبدأ لتخفيف الآثار السيئة لمبدأ الاجماع المطلق ، ويدهى أن هذا المبدأ لم يلجأ اليه الا بالنسبة للمنتظمات التى تجعل من نظام الاجماع القاعدة المتبعة لاصدار القرارات فيه .

ومن أمثلة الاجماع النسبى : ما جاءت به المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية والتى تقضى بأن « ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لمن يقبله » . وقد جاء هذا المبدأ توفيقاً بين أولئك الذين أرادوا وحدة أقوى وأولئك الذين أرادوا الدفاع عن السيادة الوطنية (٤) .

ومن أمثلة الاجماع النسبى أيضاً ما قرره ميثاق الأطلنطى المنشأ عام ١٩٤٦ من مبدأ الاجماع مع عدم اعتبار الامتناع عن التصويت حائلاً دون صدور القرار ، وهذا المبدأ أيضاً قد قرره المعاهدة الأوروبية للتعاون الاقتصادى (٥) .

وهنا قد يثار التساؤل عن موقف الدولة الممتنعة عن التصويت هل تلتزم بالقرار فى هذه الحالة أو لا تلتزم به ؟

---

(٤) الدكتور محمد طلعت الفنى - جامعة الدول العربية - منشأة المعارف - سنة ١٩٧٤ ص ٧٥ وفى هذا الصدد نود أن نشير الى ما جاء من دراسة للمقصود باصطلاح الاكثرية غير هذه المادة رأى استنادنا الفاضل فى تأثير هذا النص فى قوة جامعة الدول العربية ذاتها .

(٥) مادة ١٤ من الاتفاقية .

من المنطق في رأينا أن المعاهدة المنشئة للمنظم اذا ما نصت على صدور القرار بالرغم من امتناع احدى الدول عن التصويت عليه فان هذه الدولة لا تلتزم بما جاء بالقرار اذ أنه في حالة ما اذا التزمت به فان موقفها بالامتناع عن التصويت لن يكون له أية فائدة عملية ، وبالتالي يكون امتناعها ضرباً من العبث المفروض ألا تلجأ اليه الدول وهي تعلم أنه ليست هناك نتيجة عملية لهذا الامتناع ، اذ سيصدر القرار وستلتزم به ، وهذا كله في حالة عدم النص عن موقف الدول الممتنعة عن التصويت في المعاهدة المنشئة للمنظم ، أما اذا نص على أن الامتناع عن التصويت لا يمنع من إصدار القرار والزام الدولة الممتنعة به فان مقتضى هذا ألا يكون لأية دولة سوى اللجوء الى الاعتراض على إصدار القرار صراحة حتى لا تلتزم به (٦) .

#### ب - الخروج عن الاجماع واللجوء الى أسلوب الأغلبية في بعض الحالات :

وقد يقضى ميثاق المنتظم بحق المنتظم على الخروج على مبدأ الاجماع المطلق في بعض الحالات واللجوء الى أسلوب الأغلبية لإصدار القرار ، أي أن تقرير اللجوء الى أسلوب الأغلبية يحتاج أولاً الى قرار من المنتظم يقرر الحالات التي سيلجأ فيها الى الأغلبية ، ومن البدهي أن القرار الأول هنا سيكون بالاجماع ، ومثال هذه الحالة ما تقرره المادة ١/٦ من منتظم التعاون الاقتصادي والتنمية ، اذ تقضى بأن للمجلس الحق في الخروج بقرار اجماعي عن قاعدة الاجماع ليتبع قاعدة الأغلبية في بعض الحالات الخاصة .

وازاء غموض اصطلاح الحالات الخاصة فاننا نرى أن المجلس هو صاحب الحق في تحديد هذه الحالات (٧) .

#### ثانياً - مبدأ الأغلبية :

يعد اتباع مبدأ الأغلبية في التصويت من جانب كثير من المنظمات الدولية الحديثة دليلاً على استقرار وصف هدف المنظمات الدولية على أنه

---

(٦) من الأمثلة الواضحة لهذا ما جاء بنص الفترة الخامسة من المادة ٣٢ من المعاهدة المنشئة للرابطة الأوروبية للتبادل الحر ، اذ تقضى على أن . . . القرارات أو التوصيات تعد صادرة بالاجماع اذا لم تعترض أي دولة عضو عليه ، وواضح أن الامتناع عن التصويت لا يكفي لعدم التزام الدولة الممتنعة بالقرار .

(٧) الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها في ارساء قواعد القانون الدولي - المرجع السابق ص ١١٨ .

هدف مشترك يرمى الى تغليب الصالح العام للدول الأعضاء جميعا والذي يقوم المنتظم على أمره ، وهذا ما يقضى بفرض ما تراه الأغلبية على الأقلية (٨) .

ويتم اقرار القرارات بمبدأ الأغلبية باتباع طريق من ثلاثة :

- أ - الأغلبية العادية .
- ب - الأغلبية الخاصة .
- ج - الأغلبية الموصوفة .

ونتعرض لكل طريق من هذه الطرق على التفصيل الآتى :

#### الأغلبية العادية :

وهذه الأغلبية هي أغلبية الأصوات ( النصف + ١ ) ويختلف موقف المنتظمات فى حساب هذه الأغلبية ، فبعضهم يقرر الأغلبية العادية بالنسبة لعدد الأعضاء ، وبعضهم يقصرها على الأغلبية العادية لمجموع الأصوات المشتركة فى عملية التصويت ، وعلى أى حال فإن الأخذ بنظام الأغلبية العادية نجده منصوباً عليه فى أغلب موثيق معاهدات المنتظمات الدولية ، إلا أن هذه الموثيق والمعاهدات لا تأخذ بهذا النظام إلا بالنسبة للمسائل ذات الأهمية الثانوية والتي لا تتعرض فى الغالب الى قضايا تمس سيادة الدول الأعضاء ، وأكبر دليل على ما نقرره هنا هو ما جاءت به المادة ١٨ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة اذ نصت فى فقرتها الأولى على أن « تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت ٠٠٠ ثم نجدها فى فقرتها الثانية تقرر بأن القرارات فى المسائل الأخرى ٠٠٠ تصدر بأغلبية الأعضاء المشتركين فى التصويت » .

ثم اننا نجد أن ميثاق جامعة الدول العربية - وهو الميثاق الذى يأخذ بمبدأ الاجماع بالنسبة لما يقرره المجلس (٩) - يكتفى بالأغلبية العادية بالنسبة لشئون الموظفين ، وقرار الميزانية ، ووضع نظام داخلى للمجلس .

---

(٨) الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنتظمات الدولية ودورها

فى ارساء قواعد القانون الدولى - المرجع السابق ص ١١٨ .

(٩) راجع ص ٧٧ .

موجله وتقرير وفص أدوار لاجتماع (١٠) .

ومن الواضح أنها مسائل ذات أهمية ثانوية بحتة ، وإن كان هذا لا يمنع من وجود بعض المنتظمات التي تأخذ بمبدأ الأغلبية العادية في كافة قراراتها ، ومن هذا ما ينص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة من أن كافة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية تتم بالأغلبية العادية (١١) .

#### الأغلبية الخاصة :

حين التعرض لبعض المسائل ذات الأهمية الخاصة تلجأ المنتظمات إلى الأخذ بمبدأ الأغلبية الخاصة ، والذي تشترطه هذه المواثيق نسبة أكثر من الأغلبية العادية غالباً ما تكون الثلثين لقرار هذه الموضوعات ، واللجوء لهذه الطريقة يتم غالباً لما لهذه المسائل من أهمية خاصة ، وما يترتب عليها من التزامات معينة قبل الدول الأعضاء مما يجعل اللجوء إلى هذه الطريق دليلاً على أن الأغلبية الكبرى من أعضاء المنتظم ، ترضى معالجة مسألة ما على نحو معين (١٢) .

وينص ميثاق الأمم المتحدة على الأغلبية الخاصة في قرارات الجمعية العامة بالنسبة للمسائل الهامة ، إذ يشترط لاتخاذ قرار فيها موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في عملية التصويت على القرار (١٣) .

كما نجد أن ميثاق الجامعة العربية يشترط الحصول على أغلبية ثلثي أصوات دول الجامعة لتعيين أمينها العام (١٤) .

كما أن مجلس الدفاع الأعلى التابع لجامعة الدول العربية يتخذ قراراته

(١٠) مادة ١٦ من ميثاق جامعة الدول العربية .

(١١) الفقرة الثانية من كل من المادتين ٦٧ ، ٨٩ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

(١٢) C. Wilfred Jenks, Unanimity The Veto Weighted Voting, (١٢)

Special and Simple Majorities and Consenses or modes of Decisions in International Organisations», Cambridge Essays in International Law, 1965, p. 63.

(١٣) الفقرة الثانية من المادة ١٨ من الميثاق .

(١٤) الفقرة الثانية من المادة ١٢ من ميثاق جامعة الدول العربية .



#### بأغلبية الثلثين (١٥) .

كما أننا نجد بعض الموادعات الأوروبية قد أخذت بهذه القاعدة .  
ومثال ذلك ما تنص عليه المعاهدة المنشئة للموادعة الأوروبية للفحم  
والصلب ، من أن قرارات السلطة العليا تتم بأغلبية ثلثي الأصوات ، وتأتي  
أهمية هذه القرارات من أنها ملزمة داخليا للدول الأعضاء .

وأخيرا فإننا نجد مثالا لمبدأ الأغلبية الخاصة في الوكالات المتخصصة  
أيضا إذ ينص ميثاق منتظم العمل الدول على أن يكون إصدار مشروعات  
الاتفاقات الخاصة بالتشريعات العمالية والاجتماعية بموافقة ثلثي أعضاء  
المؤتمر العام للمنتظم .

#### الأغلبية الموصوفة :

كان من نتيجة الاعتراض على الحقوق المتساوية للدول في عمليات  
التصويت والتي أثارها بعض الفقهاء والدول الكبرى مطالبين فيها اعطاء  
الدول الكبرى مزايا معينة من حيث التصويت تتناسب مع المسئولية التي  
تتحملها هذه الدول ، وحتى لا تتحكم الدول الصغرى ، وهي صاحبة  
الأغلبية في المنظمات الدولية ، كان من نتيجة هذه الاعتراضات اللجوء الى  
طريقة أو نظام الأغلبية الموصوفة ، ومقتضى هذا النظام أن يتم اتخاذ  
القرارات بطريقة مركبة ، إذ تستلزم هذه الطريقة أن يكون بجانب الأغلبية  
العادية أو الخاصة وصف آخر حتى يمكن صدور هذا القرار ، والمثال الواضح  
لذلك هو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٢٧ فقرة ثالثة منه  
من أن تكون قرارات مجلس الأمن في غير المسائل الاجرائية بأغلبية تسعة  
أصوات من مجموع أعضائه الخمسة عشر ، على أن تتضمن هذه الأصوات  
التسعة موافقة الخمسة الأعضاء الدائمين به ، بحيث إذا عارض أى من  
الدول الخمس الدائمة بالمجلس أى قرار من هذه القرارات امتنع على المجلس  
إصداره .

وهذا تطبيق لمبدأ التمثيل النيابي الذي سبق أن تعرضنا له والذي  
يجعل من أصوات الممثلين على قدر وقوة ما يمثلونه (١٦) .

---

(١٥) الفقرة الثالثة من المادة السادسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي  
بين دول جامعة الدول العربية المنعقدة في يونيو ١٩٥٠ .  
(١٦) راجع ص ٧٥ .



ويتم اللجوء عادة لمثل هذه الطريقة اذا كانت القرارات المراد اتخاذها ذات أهمية خاصة تقوم على ملائمتها سياسية أو اقتصادية ، ومن الأمثلة على ذلك أيضا نظام التصويت في صندوق النقد الدولي ، اذ يتم التصويت في مجلس محافظي الصندوق بطريقة تربط بين عدد الأصوات التي تملكها كل دولة وبين قيمة الحصص التي تملكها في الصندوق ، والقاعدة أن لكل دولة ٢٥٠ صوتا مضافا اليها صوت عن كل مائة ألف دولار من حصتها ، ويزيد عدد الأصوات وينقص تبعا لما اذا كانت الدول قد اشترت أو باعت عملات من السوق ، ولا شك أن تطبيق مثل هذا النظام يعطى ميزة كبرى للدول الدائنة وهو من حقها ، اذ أن مقابل ما تتحمل به من التزامات يجب أن يقابلها حقوق لحماية مصالحها الاقتصادية .

### ثالثا - الاتفاق العام أو الاجماع السكوتى : Consensus

هناك اجراء شاع في دوائر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في السنوات الأخيرة هو ما يطلق عليه « الاتفاق العام أو الاجماع السكوتى » الاقرار بدون معارضة (١٧) .

وهو عبارة عن اقرار من نوع خاص اذ يكفي فيه بعدم الاعتراض على الاتجاه العام لرأى المجتمعين بعد أن تتم صياغته بواسطة رئيس الاجتماع أو لجنة خاصة (١٨) .

والاجماع السكوتى يدور الشك حول معناه الدقيق بل ان هناك من يقاوم هذا الاتجاه على أساس أنه اتجاه متخوف أو مناسب لفرض (١٩) .

ويرى بعض الفقهاء أن الاجماع السكوتى هو مفهوم سياسى أكثر منه

---

(١٧) أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الوجيز فى التنظيم الدولى - المرجع

السابق ص ١٨٨ .

(١٨) There have been a number of security council meetings which have ended by a summary from the chair regarded as an agreed reflection of the consensus of the council. John G. Hadwen and Johan Kaufmann — How United Nations Decisions Are Made — A.W Sythaff-Leyden Netherlands — Second Revised Edition 1962 pp 40-42.

(١٩) John G. Hadwen and Johan Kaufmann — How United Nations Decisions are Made — op. cit., p. 42.

قانونى ومن هنا فهو يختلف عن الاجماع الصريح (٢٠) .

ويجرى العمل بالنسبة للاجماع السكوتى بأنه بعد أن يتداول المجتمعون فى الموضوع يقوم الرئيس بعرض ما انتهى اليه الرأى على أساس الاتجاه العام ، وقد يضع هو أو لجنة خاصة مشروع القرار على هذا الأساس . ويكتفى بعدم الاعتراض حتى يعتبر أن القرار قد تمت الموافقة عليه .

وهذا الطريق تتبعه حالياً أغلبية المنظمات حتى أن بعضها قد عدلت لوائحها بالنص على طريقة الاجماع السكوتى (٢١) .

والسبب فى لجوء المنظمات الدولية الى طريقة الاجماع السكوتى هو محاولة تجنب الفشل فى الوصول الى قرارات تحوز رضا جميع الدول الممثلة فى المنتظم ، فضلاً عن أن بعض المنظمات تلجأ الى مثل هذه الطريقة حتى يمكن التوازن بين أصحاب الثقل القانونى بها مع الأضعف منهم ، إذ أن الدول الأخيرة فى تجهيزها لمثل هذا الطريق ستصل الى حد ما الى مراعاة وجهة نظرها فى القرار والذي اذا عرض لأخذ الموافقة عليه بطريق الأغلبية قد يكون انعكاساً لوجهة نظر الدول الأقوياء وضعاً . ونجد مثال ذلك فى صندوق النقد الدولى حيث أنه بصفته صندوقاً مالياً فإن الدول ذات القوة الاقتصادية ستحاول فرض سيطرتها ، وتجد الدول المعارضة لهذا الاتجاه فى طريق الاجماع السكوتى وسيلة لها لمحاولة مراعاة مصالحها فى القرار (٢٢) .

---

(٢٠) استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الوجيز فى التنظيم الدولى - المرجع

السابق ص ١٨٩ .

The chairman will ordinarily ascertain the sense of the (٢١)  
meeting in lieu of a formal vote. Any Executive Director may  
require a formal vote to be taken with cast as prescribed in  
Article XII section 3 (i).

Rule C-10 of the Rules and Regulations adopted by the Exe-  
cutive Directors of the International Monetary Funds, as early  
as September 25, 1946.

Members of the Fund as a financial institution can tolerate (٢٢)  
the idea of the influence of these among them that have  
greater financial strength. The recognition of this strength  
encourages those who possess it to act with restraint and to

ولكن طريقة الاجماع السكوتى يحوط بها بعض المآخذ ، اذ تشير التساؤل حول ما اذا كان للعضو بعد اصدار القرار الرجوع فيه ، على أساس أنه لم يلق موافقته الصريحة ، فضلا عن أن بعض القرارات قد تأخذ مدة طويلة لأقرارها بهذا الطريق حتى يمكن الوصول الى مفهوم موحد بين الأعضاء ، فنجد مثلا بعض قرارات صندوق النقد الدولي قد استغرق اقرارها أكثر من ستة أشهر وبعضها استمر تسعة أشهر واحتاج لثمانية اجتماعات لإصدار القرار (٢٣) .

وبالرغم مما وجه الى طريق الاجماع السكوتى من اعتراض فهو مازال قائما ويزداد انتشارا بين المنظمات الدولية للمزايا الكامنة فيه .

---

refrain from the exercise of the greater voting power. The result tends to be an equilibrium in which the views of the more powerful members may not prevail but in which decision will not be adopted in opposition to them before some accommodation can be found.

Joseph Gold — Voting and Decisions in the International Monetary Fund — International Monetary Fund, Washington D.C. 1972 pp 195-201.

(٢٣) القرار رقم ١٠٣٤ ( ٦٠ - ٢٧ ) الصادر في أول يولية ١٩٦٠ الخاص ببعض وجهات النظر القانونية والسياسية تطبيقا للمادتين ١٣ ، ١٤ من الميثاق قد استغرق ستة أشهر ونصف شهر لأقراره وكذلك قرار الصندوق أيضا الخاص بالتعويض المالى لعدم ثبات وتقلب التصدير استغرق تسعة أشهر لأقراره في سنة ١٩٦٦ .  
مشار الى هذه القرارات في كتاب الأستاذ جوزيف جولد - التصويت والقرارات في صندوق النقد الدولي - المرجع السابق ص ١٩٧ .

## المطلب الثاني

### طريقة اصدار القرارات في أجهزة منتظم الوحدة الأفريقية

#### أولاً - التمثيل في منتظم الوحدة الأفريقية :

كما سبق أن أوضحنا فإن التمثيل داخل المنتظمات الدولية يتبع إحدى طريقتين إما الطرق الديمقراطية المباشرة أو النيابية .

وعند انشاء منتظم الوحدة الأفريقية ونتيجة لطبيعة المنتظم ذاته ، وللمزاج الخاص للدول الأفريقية في وقت انشاء المنتظم (٢٤) جاء ميثاق المنتظم مقررا في مادته الخامسة تمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية ، أي أن ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية سلك الديمقراطية المباشرة بالرغم من أن هناك صعوبات قابلت المنتظم نتيجة لصغر بعض الدول الأعضاء والتي يصل حجم سكانها إلى أقل من مليون (٢٥) في حين أننا نجد خمس دول فقط هي نيجيريا ، مصر ، أثيوبيا ، زائير ، الجزائر يصل عدد سكانها إلى نصف عدد سكان القارة أجمعها تقريبا (٢٦) .

وبالرغم من هذا فإن المنتظم يقرر المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء ، وتطبيقا لمبدأ المساواة هذا نجد أن جميع الدول أعضاء المنتظم هم أعضاء في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء واللجان المتخصصة ولكل دولة من هذه الدول صوت واحد بغض النظر عن حجمها أو عدد سكانها أو قوتها فالكل سواء في منتظم الوحدة الأفريقية .

---

(٢٤) منستعرض إلى ذلك تفصيلا في القسم الثاني .

(٢٥) يصل عدد غينيا الاستوائية حوالي ٣٠٠.٠٠٠ ، ونيوزيلاندا حوالي ٤٠٠.٠٠٠

والجابون حوالي ٥٠٠.٠٠٠ .

(٢٦) Leslie Rupin and Brian Weinstein, Introduction to African Politics A continental Approach-Second Edition, Praeger Publishers, New York, 1977, p. 251.



وبالرغم من المساواة الكاملة بين الأعضاء ، فان منتظم الوحدة الأفريقية لجأ الى التمثيل النيابي في تشكيل لجنتين : الأولى هي لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، والثانية هي لجنة التحرير ، وذلك على النحو التالي :

#### أ - تشكيل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم :

تنص المادة الثانية من « بروتوكول » لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم والذي وافق عليه مجلس رؤساء الدول والحكومات في اجتماعه الأول (٢٧) على أن تتكون اللجنة من ٢١ عضوا ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات على ألا يكون باللجنة أكثر من عضو من رعايا دولة واحدة ، وأن يكون هؤلاء الأعضاء من ذوي الكفايات المعترف بها ، وفي اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الثاني بأكرا سنة ١٩٦٥ تم انتخاب أعضاء اللجنة من ممثلين عن كل من مصر ، وبورندي ، والكاميرون ، وأثيوبيا ، وكينيا ، وغينيا ، وليبيريا ، وليبيا ، والمغرب ، ومالي ، ورواندا ، والسنگال ، وسيراليون ، والصومال ، والسودان ، وتنزانيا ، وأوغندا ، وزامبيا ، ونيجيريا ، وغانا ، والكنغو .

ويلاحظ على هذا التشكيل أنه راعى أن يمثل فيه الدول الناطقة بالعربية وكل من الدول الناطقة بالانجليزية أو الفرنسية على أساس توزيع عادل بينها (٢٨) .

وبالرغم من أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم هي لجنة قضائية في جوهرها ، وبالرغم أيضا من أن هذه اللجنة قد ولدت ميتة حيث لم يعرض عليها أى نزاع بين الدول الأفريقية بالرغم من نشوء أكثر من نزاع بين هذه الدول وصل بعضه الى حد النزاع المسلح (٢٩) .

---

(٢٧) القرار رقم م/و/٤٢/٣ .

(٢٨) الدكتور محمد الحسيني مصيلحي - منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية « دراسة مقارنة » - المرجع السابق ص ٣١٨ .

(٢٩) الدكتور بطرس غالى - المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية السياسية الدولية - العدد ١٣ يوليو سنة ١٩٦٨ ص ١٢٤ وما بعدها .

وكذلك الدكتور محمد الحسيني مصيلحي - منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية « دراسة مقارنة » - المرجع السابق ص ٣٢٠ .



وبالرغم من كل ذلك فان تشكيل اللجنة وهو ما يهمننا في مجالنا هذا ينبىء عن اتجاه منتظم الوحدة الأفريقية بالتمثيل النيابى فيها ، حقيقة أنه تم بناء على ترشيح الدول الأعضاء وانتخاب تم بواسطة المؤتمر ، لكن كل هذا لا يتفى الطابع النيابى فى تشكيل هذه اللجنة .

#### ب - تشكيل لجنة التحرير :

لعل تشكيل لجنة التحرير هو مثل واضح للتمثيل النيابى فى تشكيل أجهزة منتظم الوحدة الأفريقية ، فبعد أن شكلت اللجنة فى بداية أمرها من تسعة أعضاء (٣٠) ثم زيادتها الى احدى عشرة دولة بضم الصومال وزامبيا ، انتهى اليه مآلها حاليا بتكوينها من سبعة عشر عضوا بقرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته التاسعة بالرباط سنة ١٩٧٢ وكان قرار المؤتمر هذا نتيجة لمهاجمة اللجنة بتشكيلها السابق بحجة عدم فاعليتها ، وعدم تمثيلها للدول الأعضاء ، والمناطق الجغرافية تمثيلا عادلا ، مما أدى لصدور قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته التاسعة بزيادة أعضائها الى سبعة عشر عضوا موزعة على الأقاليم الجغرافية لأفريقيا وذلك على النحو التالى :

#### ١ - شرق ووسط أفريقيا :

وتمثلها الدول الآتية :

اثيوبيا ، أوغندا ، الصومال ، زامبيا ، الكنفو برازافيل ، كينيا ، تنزانيا .

#### ٢ - شمال أفريقيا :

وتمثلها الدول الآتية :

مصر ، الجزائر ، المغرب .

#### ٣ - غرب أفريقيا :

غينيا ، نيجيريا ، السنغال ، الكاميرون ، موريتانيا ، غانا .

---

(٣٠) هذه الدول هي الجزائر واثيوبيا وغينيا وزائير ونيجيريا والسنغال وتنجانيقا (اصبحت

تنزانيا بعد اتحادها مع زنبار ) ومصر وأوغندا .

وبعد استقلال غينيا بيساو سنة ١٩٧٦ انضمت الى هذه اللجنة ضمن الدول الممثلة لغرب أفريقيا(٣١) .

وقد روعى في تشكيل اللجنة على هذا النحو عوامل ثلاثة : جغرافية وسياسية وعسكرية .

فقد تم اختيار الدول ممثلة لجوانب أفريقيا الجغرافية المختلفة ، وكان أكثر الدول من شرق ووسط القارة نتيجة لأن هذه الدول ذات حدود مشتركة مع الدول المراد تحريرها ، أو على الأقل مجاورة لها ، كما روعى أيضا بالنسبة للعامل السياسى أن تكون هذه الدول على تنسيق سياسى مع حركات التحرير المختلفة فى الدول التى كانت أو ما زالت تحت نير الاستعمار ، أما العامل العسكرى فهو الاستفادة من خبرة الدول التى لها ماض فى كفاح المستعمر كفاحا مسلحا ، حيث ان هذه اللجنة تقوم أساسا على الكفاح المسلح ، ولذلك تم اختيار مصر والجزائر فى هذه اللجنة(٣٢) .

فما سبق يتضح أن منتظم الوحدة الأفريقية لجأ الى التمثيل النيابى فى تشكيل هذه اللجنة مراعىا عوامل معينة فى اختيار أعضائها مما يجعل تشكيل هذه اللجنة مثالا تاما من أمثلة الديمقراطية غير المباشرة فى التمثيل داخل المنظمات الدولية .

#### ثانيا - طريقة اصدار القرار داخل أجهزة منتظم الوحدة الأفريقية المختلفة :

ذكرنا فيما سبق أن هناك طرقا ثلاثة لاتخاذ انقرار داخل المنتظم ، هى اجماع الأصوات أو أغلبية الأصوات أو الاجماع السكوتى(٣٣) .

وقد اتخذ منتظم الوحدة الأفريقية منهج الطريق الثانى فى طريقة اتخاذ قراره وهى طريقة أغلبية الأصوات ، ولما كنا خلال دراستنا السابقة لطريقة اصدار القرار فى المنظمات بصفة عامة قسمنا طريق أغلبية الأصوات الى ثلاثة مناح مختلفة هى : الأغلبية العادية أو البسيطة ، أو

---

(٣١) الدكتور محمد الحسينى مصيلحى - منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية

والتطبيقية « دراسة مقارنة » - المرجع السابق ص ٤٢٤ وما بعدها .

(٣٢) راجع فى تفصيل هذه العوامل الدكتور محمد الحسينى مصيلحى - منظمة الوحدة

الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية « دراسة مقارنة » - المرجع السابق ص ٤٣٨، ٤٣٩ .

(٣٣) راجع ص ٧٦ .

الأغلبية الخاصة ، أو الأغلبية الموصوفة فاننا بالنسبة لتعرضنا لطريقة اصدار القرار فى منتظم الوحدة الأفريقية نتعرض لكل من هذه الأنواع كل على حدة .

### الأغلبية العادية :

على عكس الكثير من المنتظمات الدولية لجأ منتظم الوحدة الأفريقية الى هذا الطريق فى أغلب القرارات التى يصدرها بواسطة أجهزته المختلفة ، فنجد الميثاق يقرر فى الفقرة الثالثة من مادته العاشرة أنه يبت فى المسائل الاجرائية بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالأغلبية المطلقة ، ويقرر ما اذا كانت مسألة ما ذات صبغة اجرائية أو لا بأغلبية مطلقة لأعضاء المنتظم .

كما أن الميثاق قرر أن جميع قرارات مجلس الوزراء تصدر بالأغلبية المطلقة لأعضائه ، كما أن توصيات اللجان المتخصصة تصدر أيضا بالأغلبية المطلقة لأعضائها وذلك طبقا للوائح الداخلية لها ، أما بالنسبة لنشاط التحكيم فى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم فانه بالرغم من أن « البروتوكول » لهذه اللجنة لم ينص على الأغلبية المطلوبة لاصدار قرار فى التحكيم بشأن أى نزاع يعرض عليها فاننا نرى أنه نظرا لأن هذا النشاط هو نشاط قضائى بحت ، فإن مقتضى تطبيق القواعد القضائية على هذا النشاط يجعل من المنطقى أن تصدر قرارات التحكيم بالأغلبية العادية. لأصوات لجنة التحكيم مع ملاحظة أن هذه اللجنة لم تباشر أى نشاط منذ انشائها حتى كتابة هذه السطور .

مما سبق يتضح أن أغلب قرارات أجهزة منتظم الوحدة الأفريقية وتوصياته تصدر بالأغلبية المطلقة ، فاذا رجعنا الى ما سبق ذكره من أن اللجوء الى نظام الأغلبية هى تقوية للمنتظم الدولى بصفة عامة ، حيث أن اللجوء الى طريق الاجماع فى اصدار القرار يجعل المنتظم لا شخصية له بل يكون كمكان تجتمع فيه الدول بدلا من اتباع طريق الاتصالات الدبلوماسية الثنائية أو الجماعية العادية للوصول الى مثل هذا القرار (٣٤) .

فإن اتجاه منتظم الوحدة الأفريقية الى الأخذ بقاعدة الأغلبية العادية

فى اتخاذ أغلب قراراته لهو دليل على رغبة الدول فى تقوية هذا المنتظم ومنحه الوسائل الكافية لتحقيق غاياته فقد كان أمامهم الفشل الذى صاحب عصبة الأمم عند اشتراطها الاجماع فى قراراتها وكذلك ضعف الجامعة العربية .

#### الأغلبية الخاصة :

يتم اللجوء الى الأغلبية الخاصة فى حالة اصدار قرارات ذات أهمية خاصة ، ولم يلجأ منتظم الوحدة الافريقية الى الأغلبية الخاصة الا فى نوع واحد من القرارات التى تصدر عنه وهى القرارات الصادرة عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اذ نصت المادة العاشرة منه على أن تصدر جميع قرارات هذا المؤتمر بأغلبية ثلثى أعضاء المنتظم .

ومن هذا يتضح أن المنتظلا لم ياجأ الى طريق الاجماع فى اصدار قراراته ، وأن الأغلبية العظمى من هذه القرارات تصدر بالأغلبية العادية ، أما قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات غير المتعلقة بمسائل اجرائية فتصدر بالأغلبية الخاصة وهى أغلبية الثلثين ، ولكن يهنا هنا قبل أن نترك هذه النقطة أن نتعرض لمشكلة صادفت المنتظم وهى : هل الأغلبية المطلوبة سواء أكانت عادية أم خاصة هى بالنسبة لأعضاء الجهاز « مؤتمر - مجلس الوزراء - اللجان المتخصصة » بأكمله أم بالنسبة للحاضرين أم بالنسبة للمدلين بأصواتهم ، وقد استقر رأى على اعتبار أن الأغلبية المطلوبة تنسب الى مجموع أعضاء الجهاز المعروض عليه الموضوع ، وليس الى مجموع المدلين بأصواتهم حيث ان نصوص الميثاق صريحة فى هذا الخصوص فالمادة العاشرة مثلا تنص على أن « تصدر جميع قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بأغلبية ثلثى الأعضاء للمنتظم ، وتنص المادة الرابعة عشرة على أن تصدر جميع القرارات للوزراء بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء ، وكلا النصين واضح الدلالة على أن المقصود هو جميع الأعضاء وليس مجموعة منهم فقط .

#### الأغلبية الموصوفة :

لم يلجأ منتظم الوحدة الافريقية الى طريق الأغلبية الموصوفة فى اصدار قراراته بل سوى الميثاق بين الدول الأعضاء جميعا ، فأصغر الدول الأعضاء فى المنتظم مثل « جامبيا أو غينيا بيساو أو جزر الرأس الأخضر ، تساوى مع أكبر الدول « كالجزاير ومصر وأثيوبيا » داخل المنتظم من ناحية



قوة صوتها ، وهذا الوضع يتفق مع ميسول ومزاج الدول الافريقية فى تمسكها بحقها فى المساواة ومبدأ السيادة .

### الاجماع السكوتى :

تعرضنا فيما سبق للنصوص التى تحكم طريقة اصدار القرار فى منتظم الوحدة الافريقية بأجهزته المختلفة ، ولكن يلاحظ حاليا أن المنتظم يتبع فى طريق اصدار القرار سبيل الاجماع السكوتى ، الذى سبق أن تعرضنا له فيما سبق مجاريا فى ذلك الطريق الذى تسلكه حاليا أغلب المنتظمات الدولية ، فأصبح حاليا فى اجتماعات المنتظم بأجهزته المختلفة يقوم رئيس الاجتماع أو الدورة اما بتلخيص الآراء التى عرضت أثناء المناقشة. واما يقوم بالصياغة هو شخصا حتى ولو لم يكن هو صاحب الاقتراح الاصلى. ويعلن أنه سوف يعتبر الأمر عند عدم وجود اعتراضات كأنه قد قبل (٣٥) .

ومنتظم الوحدة الافريقية مثله فى ذلك مثل المنتظمات الدولية الأخرى يلجأ الى هذا الطريق حتى يتجنب الخلافات التى قد تثار فى حالة عرض الموضوع للتصويت ، وانى أرى أن منتظم الوحدة الافريقية هو من المنتظمات التى تحتاج لمثل هذا الطريق أكثر من غيرها اذ أن هذا الطريق يناسب المزاج والتكوين الخاص للدول الافريقية ورؤسائها ، بل أنه يؤكد المساواة الكاملة بين الدول الافريقية ، اذ ان تلخيص كافة الآراء أو الخروج بقرار يحوى الرغبات المختلفة ووجهات النظر المتباينة ثم عدم عرض القرار على المجتمعين لأخذ الأصوات عليه واعتبار عدم المعارضة اجازة لمثل هذا القرار ، كل ذلك يؤدى الى شعور كل المجتمعين بتحقيق رغباتهم الخاصة وعدم شعورهم بالخرج فى مواجهة الدول الأخرى وهو شعور هام جدا. بالنسبة للدول الافريقية وممثلها .

---

(٣٥) هذه المعلومات استقيت من أعضاء الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية واعضاء وفودها فى اجتماعات أجهزة المنتظم المختلفة .



## الفصل الثالث

### قرارات منتظم الوحدة الإفريقية بالنسبة للأعمال الدولية

تمهيد :

يرى جمهور الفقهاء أن كل حدث يتم وقوعه في العالم الخارجي يعد من وجهة النظر المجردة واقعة سواء أكان اراديا أم غير ارادى ، طبيعيا أم غير طبيعي ، أى كان من فعل الطبيعة أو من فعل الانسان (١) .

هذه الوقائع قد تكون وقائع مادية لا يرتب عليها القانون أى آثار ، وقد تكون وقائع قانونية يرتب عليها نظام قانونى معين آثارا معينة ، وعلى هذا يمكن تعريف الوقائع القانونية بأنها كل واقعة يرتب عليها القانون أثرا معيناً (٢) .

فإذا ما تعرضنا للوقائع القانونية Les Faits Juridique  
وجدناها أما وقائع طبيعية أى وقائع من فعل الطبيعة ، ومع ذلك يرتب عليها القانون آثارا معينة مثل : حدوث فيضان ، أو نزول صاعقة ، فقد تؤدي مثل هذه الوقائع الى انقضاء التزام معين لاستحالة الوفاء به أو حالات الولادة والوفاة وقد تكون هذه الوقائع من فعل الأشخاص وهي أغلب الوقائع القانونية ، فإذا ما تعرضنا الى الأفعال التى يقوم بها الأشخاص ويرتب عليها نظام قانونى آثارا معينة وجدناها اما أفعالا مادية لم تنصرف ارادة الأشخاص لاحداث آثارها ، كما فى الفعل الضار L'acte illicite ، مثلا ،  
واما وقائع قصد بها نتائجها القانونية وهي التصرفات القانونية (٣) .  
L'acte Juridique

(١) الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى ارساء قواعد القانون الدولى - المرجع السابق ص ١٥٨ .

(٢) الدكتور سليمان مرقص - المدخل للعلوم القانونية - المطبعة العالمية - سنة ١٩٥٣ ص ٣٦٥ .

(٣) الدكتور مصطفى أحمد فؤاد - النظرية العامة للتصرفات الدولية الصادرة عن الارادة المنفردة - رسالة دكتوراة غير منشورة - جامعة الاسكندرية - سنة ١٩٨٢ ص ٢٠ .

فالتصرف القانوني هو مجرد اتجاه الارادة نحو احداث أثر قانوني معين<sup>(٤)</sup> والتصرفات القانونية أما تصرفات تصدر من جانب واحد unilateral لا يلزم لتمامها غير اتجاه ارادة شخص واحد نحو احداث أثر العمل القانوني كالاقرار والوقف والوصية في القانون الداخلي، وكالاعتراف في القانون الدولي .

وأما تصرفات يلزم لتمامها التقاء أكثر من ارادة ، وقد تكون نتيجة لالتقاء ارادتين ، أي ثنائية الأطراف Bilateral أو متعددة الأطراف Multilateral

فاذا ما أردنا أن نحدد طبيعة قرارات المنظمات الدولية وجب علينا أولا أن نتفق على أنها تعد من الوقائع القانونية ، طبقا لما أسلفنا .

يبقى بعد ذلك أن نحدد ما اذا كانت هذه القرارات صادرة من طرف واحد أو نتيجة التقاء ارادتين أو أكثر حتى يمكن ادراج قرارات المنظمات الدولية تحت نوع من هذه الأنواع ، أي أنه يمكن أن نوجه الى أنفسنا في هذا الصدد السؤال الآتي : هل قرارات المنظمات الدولية هي قرارات صادرة من شخص المنتظم ذاته أي صادرة من طرف واحد ، أم هي عبارة عن التقاء ارادات الدول الأعضاء في المنتظم لاحداث أثر قانوني معين ؟ أم هي عبارة عن التقاء ارادة المنتظم مع ارادة كل دولة من الدول الأعضاء فيه كل على حدة ، لتكون هذه القرارات صادرة من التقاء ارادتين ؟

وفي هذا الفصل نتعرض لقرارات منتظم الوحدة الافريقية وتحت أي نوع من التصرفات القانونية تندرج هذه القرارات .

وعلى هذا فاننا نتعرض أولا الى قرارات المنظمات الدولية بصفة عامة لنحاول أن نلتمس رأيا عاما بالنسبة لها لنخرج بعد هذا الى قرارات منتظم الوحدة الافريقية بصفة خاصة . وعلى هذا فان هذا الفصل سينقسم الى مبحثين :

**المبحث الأول :** وفيه نتعرض لقرارات المنظمات الدولية ووضعها بالنسبة للأعمال القانونية .

**المبحث الثاني :** وفيه نتعرض لوضع قرارات منتظم الوحدة الافريقية بالنسبة للأعمال القانونية الدولية .

---

(٤) الدكتور سليمان مرقص - المدخل للعلوم القانونية - المطبعة العالمية - سنة ١٩٥٣

## المبحث الأول

### وضع قرارات المنظمات الدولية من الأعمال القانونية الدولية

كما سبق أن أوضحنا أن العمل القانوني أو التصرف القانوني هو العمل الإرادي الذي يرتب عليه نظام قانوني ما آثار معينة (١) .

ومن الأمور الواضحة أن يكون لكل نطاق قانوني الاختصاص في بيان الشرائط في العمل الإرادي المادي ، ليرقى به إلى مرتبة الأعمال القانونية وأن يكون له الاختصاص في بيان الآثار القانونية. التي تترتب على حصوله (٢) .

وعلى هذا فالأعمال القانونية الدولية هي الأعمال الإرادية التي تعنى بها قواعد القانون الدولي لتوافر شرائط معينة ، فترتب على حصوله آثاراً قانونية معينة (٣) .

وهذا هو التعريف الذي نأخذ به بالنسبة للأعمال القانونية الدولية (٤) .

ويرى بعض الفقهاء المتأثرين في ذلك بفقه القانون الخاص بوجوب توافر شروط أربعة ليتمكن اعتبار الفعل الإرادي المادي عملاً قانونياً دولياً ، وهذه الشروط هي شرائط خاصة بالمصدر والمحل والرضا والشكل (٥) .

(١) يراجع ص ٩٣ .

(٢) أستاذنا الدكتور حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم - دار النهضة

العربية - يناير ١٩٦٢ ص ١٩٩ .

(٣) أستاذنا الدكتور حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم - المرجع

السابق ص ٢٠٠ .

(٤) هناك من يعرف الأعمال القانونية الدولية بالنظر إلى طبيعة العلاقة أو المراكز القانونية

التي ينظمها العمل المذكور - يراجع في عرض النظريتين الدكتور محمد السعيد الدقاق - المرجع

السابق ص ١٦٢ وما بعدها .

(٥) الدكتور حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم - المرجع السابق

ص ٢٠٠ .

كما يرى البعض الآخر أن الطبيعة الخاصة بتنظيم الجماعة الدولية واختلاف بنيتها عن بنية المجتمع الوطني يجعلان من غير المقبول أن تأخذ بذات الأحكام في كل من القانون الوطني والقانون الدولي (٦) .

وإذا أنعمنا النظر في الشروط الأربعة وجدنا أن بعضها لازم للعمل القانوني الدولي وبعضها غير متصور وجوب توافره في مثل هذا العمل (٧) .

أما عن النوع الأول والذي نرى وجوب توافره في العمل القانوني الدولي فهو ما تعلق بالمصدر ، إذ يجب بداهة أن يصدر من شخص قانوني دولي (٨) وحيث أن جميع أشخاص القانون الدولي هم أشخاص معنويون ،

---

(٦) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - قانون السلام - منشأة المعارف بالإسكندرية - سنة ١٩٧٣ ص ٢٦٥ .

(٧) قسم الدكتور أحمد أبو الوفا - شروط صحة السلوك اللاحق لأجهزة المنظمات الدولية ( وهو قانون دولي ) إلى شروط شكلية وموضوعية وزمنية . أما الشروط الشكلية فهي أن يكون صادرا من الجهاز المختص طبقا لقواعده المقررة وطبقا لقواعد التصويت أما الشروط الموضوعية فهي أن يكون صادرا من جهاز له الأهلية القانونية وغير متعارض مع القواعد الآمرة ويمكننا ومشروعا وليس هناك الزام بالتسبيب ، أما الشروط الزمنية فهي أن يكون وقت إصداره خاليا من عيوب الرضا - محاضرة الدكتور أحمد أبو الوفا - في جمعية القانون الدولي يوم ١٦/١/١٩٨٣ عن السلوك اللاحق لأجهزة المنظمات الدولية .

(٨) ثار خلاف كبير حول مدى تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية فهناك من أنكر على المنظمات تمتعها بالشخصية القانونية الدولية ، وهناك من يرى أنها تتمتع بهذه الشخصية والرأي الثالث يرى أن المنظمات في أغلبها لها شخصية ناقصة وتتمتع بذاتية متميزة عن الدول الأعضاء فيها وهناك منظمات تتمتع بشخصية قانونية كاملة ولها أهلية شاذة ولا يرتبط نشاطها بإرادة الدول الأعضاء فيها .

يراجع في شرح الآراء المختلفة :

أسنادنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الوجيز في التنظيم الدولي - المرجع السابق ص ٢٦٤ ، ٢٧٠ وكذا الأحكام العامة في قانون الأمم - التنظيم الدولي - المرجع السابق ص ٢٦٢ .

الدكتور إبراهيم مصطفى مكارم - الشخصية القانونية للمنظمات الدولية - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ص ٣٩ .

الدكتور مفيد شهاب - المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ٩٥ .

الدكتور محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٢٣٧ .

والدكتورة عائشة راتب والدكتور صلاح الدين عامر - التنظيم الدولي - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - سنة ١٩٧٨ ص ٦٤ وما بعدها .



فان العمل هنا يجب أن يصدر ممن يكون له الحق في تمثيل هذا الشخص  
الدولي .

أما فيما يتعلق بالحل فمن غير المتصور أن يكون هناك عمل قانوني  
غير ممكن أو غير معين لطبيعة العلاقات الدولية ذاتها ، كما أن المشروعية  
هنا تختلف عن تعبير المشروعية في القانون الخاص ، فنجد أن الدول عندما  
تخالف الأحكام التي يحرمها القانون الدولي ويعتبرها غير مشروعة لا تخالف  
صراحة بل تحاول أن تسربل أعمالها بلباس من المشروعية الدولية<sup>(٩)</sup> .

كذلك الرضا فان العيب الذي قد يشوب ارادة ممثلي الشخص  
الدولي حتى يمكن اعتبار أن العمل القانوني لم تتوافر أركانه ، وهو وضع  
أصبح من الصعوبة بمكان ويمكن القول أنه أصبح غير جائز في الوقت الحالي  
لانتشار طرق الاتصال بين الدول وتطورها ، فأى فعل يحدث في أى مكان  
في العالم يكون أمام نظر سكان الكرة الأرضية ، أو أغلبهم لحظة وقوعه  
أو بعدها بقليل ، أما الاكراه الواقع على ذات الشخص الدولي فلا يعتبر عيبا  
من عيوب الرضا<sup>(١٠)</sup> .

يرى البعض أن الشرط الثانى الوحيد الواجب توافره فى العمل

---

دكتور عبد الواحد محمد الفار - التنظيم الدولي - المرجع السابق ص ٥٨ وما بعدها .  
The Legal Status of Pan American Union A.J.I.L. Vol 20 — 1962  
p.p. 259 - 262.

Ingo Von Munchen — Völkerrecht in programmierter Form — Walter  
de Gruyter — Berlin — New York 1971, Seite 8

حكم المحكمة العليا الأمريكية سنة ١٩٨١ الدورة التاسعة فى قضية  
International Association of Machinists and Aerospace Workers V.  
OPEC 649 F. 2d 1354.

ومشار إليها فى كتاب الأستاذ  
Richard M. Buxbaum — Transnational Law Background materials —  
1983 Academy of American and International Law, pp. 142 - 147.

(٩) نجد أن اسرائيل بررت عملها غير المشروع بعدوانها سنة ١٩٦٧ بأنه لرد عدوان  
مزمع ، كما بررت كل من انجلترا وفرنسا واسرائيل اتفاقهم على العدوان سنة ١٩٥٦ على مصر  
بمحاولة حماية مصالح باقى الدول بالملاحه فى قناة السويس .

(١٠) اندكتور محمد سامى عبد الحميد - أصول القانون الدولي - المجلد الأول - القاعدة  
الدولية - المرجع السابق ص ٢٢٣ .



القانونى بجانب المصدر هو الشكلية ، فأغلب الأعمال القانونية يجب أن تتخذ شكلا معيناً جرى العرف الدولى على اتباعه بل انه أصبح الآن على الدول أن تقوم بتسجيل أى معاهدة أو اتفاق دولى يعقد فى أمانة منتظم هيئة الأمم المتحدة (١١) .

فى حين يرى البعض ان الشكلية لا تعتبر شرطاً انما هو عنصر للاحتجاج بالعمل القانونى قبل الغير ونحن من وجهة نظرنا نرى أن هناك شرطين أساسيين لاعتبار عمل ما من أعمال القانون الدولى ، هما أن يكون صادراً ممن له حق تمثيل شخص قانونى دولى ، وأن يتم بالشكل المحدد لمثل هذا العمل . أما الشرطان الآخران اللذان يتعلقان بالمحل والرضا فان الطبيعة الخاصة للنظام الدولى تجعل عدم توافرها أو عيوبهما غير متصور (١٢) .

هذه الأعمال القانونية الدولية قد تصدر من جانب واحد ، أو قد تصدر من جانبين فأكثر وسنحاول فى المطلبين التاليين التعرف على كل نوع منهما، لنصل منهما لتحديد طبيعة قرارات المنتظمات بين هذه الأنواع مبتدئين بالتعرض للأعمال القانونية التى تصدر عن جانبين أو أكثر .

---

(١١) المادة ١٠٢ من الميثاق .

(١٢) يرى استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - أن نظرية عيوب الارادة ليست الا مكاء وتصدية وكأنها اعجاز نخل خاوية فما جدوى نظرية يتشدد بها أصحابها قولا ولا نرى لها فى التطبيق حولا - الغنيمى الوسيط فى قانون السلام - منشأة المعارف بالاسكندرية - سنة ١٩٨٢ ص ١٧٢ .

## المطلب الأول

### وضع قرارات المنظمات الدولية والأعمال القانونية الصادرة عن جانبين أو أكثر

الأعمال القانونية الدولية التي تصدر عن جانبين أو أكثر هي الأعمال التي تصدر باتفاق إرادتي شخصين قانونيين دوليين أو أكثر ، وتتوافر فيها بعض الشرائط فيرتب عليها القانون الدولي آثاراً قانونية محددة (١٣) .

ويطلق القانون الدولي على الأعمال القانونية التي تصدر عن جانبين أو أكثر اصطلاحات عدة ، ولكن هذه الاصطلاحات جميعاً هي أسماء متكررة أو مستخرجة من الاصطلاح الأساسي وهو الاتفاق الدولي الذي يمكن تعريفه بأنه كل توافق بين إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام ، ويتم وفقاً لقواعده ما دام هذا التوافق منتجاً لآثار قانونية معينة (١٤) .

ويلاحظ أن هذا التعريف يكاد يتطابق مع التعريف الذي أوردناه سابقاً للأعمال القانونية الصادرة عن جانبين أو أكثر . وسنتعرض هنا إلى شروط وآثار موضوع الاتفاق الدولي لنقارنه بقرارات المنظمات الدولية لنصل منه إلى وضع هذه القرارات من الأعمال القانونية التي تصدر عن جانبين أو أكثر ، وذلك على النحو التالي :

#### أولاً - من حيث الأشخاص :

يستلزم الاتفاق الدولي توافقاً بين إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام ، فإذا ما نظرنا إلى وضع قرارات المنظمات الدولية بالنسبة لهذا الشرط نجد أنه بالرغم من أن القرارات التي تصدر عن المنتظم

---

(١٣) أخذنا بهذا التعريف لاتجاهه المباشر للمقصود ولسلاسته .

يراجع الدكتور حامد سلطان - القانون الدولي - المراجع السابق ص ٢٠٦ .

(١٤) دكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم « قانون السلام » -

المراجع السابق ص ٤٠١ .

تم بتوافق أكثر من ارادتين من ارادة الدول الأعضاء الا أنه يجب أن يلاحظ أن هذا القرار حين صدوره فإنه يصدر عن المنتظم بذاته ملزما لكل أعضائه حتى الذين كانوا معارضين في اتخاذ مثل هذا القرار ، وهذا الوضع يتعارض مع وضع الاتفاقات الدولية والتي لا تتم الا برضاء أطرافها (١٥) ، مما يجعل قرارات المنتظم الدولي تختلف في هذه الحضيصة عن الاتفاقات الدولية . صحيح هناك من يقول من الفقهاء ان الزام المنتظم بارادته المنفردة للدول الأعضاء فيه - يعتمد على رضاء تعاقدى مسبق تشكل في صورة دستور للمنتظم ومن ثم فان صفته الانفرادية ليست صفة خالصة تماما ، فهي مرتبطة الى حد ما بالتصرف الوفاقي الذي أضفى السطة الخالقة على المنتظم (١٦) .

واننى أرى أن الدول بتوقيعها على ميثاق أو معاهدة انشاء المنتظم مقرة فيه للمنتظم بالحق في اصدار عزائم لها ، يصبح بعد ذلك هذا الحق أو السلطة مرتبطا بالمنتظم وغير مرتبط بالموافقة السابقة التي أبدتها الدول الأعضاء ، والا لنجم عن ذلك وضع خطير للغاية هو حق الدول في سحب موافقتها السابقة على اصدار قرارات ملزمة لها في حالة رغبتها في عدم الالتزام بقرار معين ، بل اننا نرى ان بعض المنتظمات لها الحق في توقيع جزاءات معينة على العضو المخالف وهو الوضع الذي نرى معه أن تنقسم العلاقة بين الرضا التعاقدى المسبق وقرارات المنتظمات التي تصدر عن المنتظم بعد ذلك (١٧) .

---

(١٥) دكتور محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٢٩٧ .

عرفت اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات ( مايو ١٩٦٩ ) الاتفاق الدولي المعاهدة بأنه  
An International agreement concluded between states in written form and governed by International law whether embodied in a single instrument or in two more related instruments and whatever its particular designation.

(١٦) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم ( التنظيم الدولي ) - المرجع السابق ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ .

(١٧) عاد أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الى القول بأن صياغة دستور المنتظم منفصلة عن صياغة قرارات المنتظم فضلا عن أن نسبة التصرف الى المنتظم قائمة على حصول القرار على الأصوات اللازمة وليس على أساس حق الدول في التعاقد وعلى هذا فيعتبر قرارا انفراديا ولكن من نوع خاص . يراجع الدكتور محمد طلعت الغنيمي الأحكام العامة في قانون الأمم - التنظيم الدولي - المرجع السابق ص ٤٩٣ .

ومعنى آخر - وتطبيقا لقاعدة الملّزم عبد التزامه - فان الدولة التى توقع على ميثاق أى منتظم تظل مرتبطة بالميثاق وما يفرضه عليها من احترام لقرارات المنتظم ما دامت عضوا فيه ، ملتزمة بأحكامه .

هذا بالنسبة لكافة القرارات التى لا تستلزم اجراء معيناً داخل الدول لنفاذها ، أما اذا كانت تستلزم مثل هذا الاجراء فاننا نميز بين حالتين : الحالة الأولى وهى التى تستلزم مثل هذا ولا يكون للدولة أى نوع من أنواع الخيار ، بل هى ملزمة باتخاذ هذا الاجراء وهنا يعتبر أن القرار ما زال قراراً صادراً بإرادة منفردة ، وان هذا الاجراء هو اجراء شكلى بحث تستلزمه القوانين الداخلية للدولة .

أما اذا كان للدولة الحق فى عدم اتخاذ مثل هذا الاجراء وبالتالي عدم تنفيذ القرار الا بعد صدور هذا الاجراء ، فاننا نكون هنا فى مواجهة قرار معين صادر أيضاً بإرادة المنتظم الا أن تنفيذه معلق على شرط هو « اتخاذ الاجراء المطلوب » .

### ثانياً - من حيث الشكل :

الاتفاق الدولى يمر بمراحل شكلية تسبق مرحلة الاعراب عن ارادة أطرافه ويمكن حصر هذه المراحل المفاوضة ، تحرير المعاهدة والتوقيع عليها ثم التصديق عليها والتسجيل (١٨) .

وسنعقد هنا الموازنة بين قرارات المنتظمات الدولية والاتفاقات الدولية بالنسبة لهذه المسائل الثلاث .

### ( أ ) بالنسبة للمفاوضات :

وهى تبادل وجهات النظر بين ممثلى دولتين أو أكثر بقصد التوصل الى عقد اتفاق دولى بينها أو بينهم ينظم ما تبغى هذه الدول تنظيمه من شئون (١٩) ونلاحظ أن المفاوضة هنا تشبه الى حد ما المناقشات التى تدور داخل اجتماعات المنتظمات الدولية تمهيدا لاصدار قرار معين ، الا أنه

---

(١٨) Osker Savarlien — An Introduction to the law of Nations  
McGraw-Hill Books Co. Inc. New York, 1955 p. 272.

(١٩) الدكتور محمد طلعت الغنيمى - فى قانون السلام - المرجع السابق ص ٢٨٦ .



ما زال هناك فارق كبير بين المفاوضات والمناقشات التي تجرى في قاعات اجتماعات المنظمات الدولية ، اذ أن المفاوضات تكون بغرض الوصول الى هذا الهدف وعلى هذا فان المفاوضات يتوافر فيها حد أدنى من العزم المسبق على اجرائها بغية التوصل لعقد اتفاق (٢٠) وفي حين نجد أنه بالنسبة لقرارات المنظمات فان اجتماعاتها تكون دائما بصفة دورية وأنها قد تتعرض لموضوعات دونما تهيئة أحيانا ودون توافر العزم على الوصول الى اتفاق بالضرورة .

#### (ب) التوقيع :

المفروض في كل من الاتفاق الدولي والقرار أن يكونا بالكتابة (٢١) وأنه وأن كان يمكن تصور أن يكون هناك اتفاق دولي شفوي الا أن « المعاهدة » تشريع والتشريعات قانون مكتوب (٢٢) وتطلب الكتابة في المعاهدات بغرض توخي المزيد من الدقة في اثبات ما جرى عليه اتفاق العاقدين أما التوقيع فهو تسجيل واثبات لما تم عليه الاتفاق (٢٣) ولا يسرى هذا الاتفاق ما لم يكن موقعا من ممثلي الدول ، أما بالنسبة لقرارات المنظمات الدولية ، فانه وأن كان يتم بحضور مندوبي الدول ، الا أن عملية الموافقة على القرارات تتم بدلا من التوقيع عليها بنظام التصويت واثبات ذلك في محاضر الجلسات دون أن يستلزم الأمر توقيع مندوب كل دولة على القرار المتخذ .

#### التصديق (٢٤) :

قد يطالب الأمر تدخل جهاز من أجهزة الدولة لاستكمال المراحل اللازمة

---

(٢٠) يراجع تعريف اتفاقية فيينا للمعاهدات من انها في قالب مكتوب Written form

(٢١) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الغنيمي في قانون السلام - المرجع السابق

ص ٢٨٧ .

(٢٢) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - في الاحكام العامة في قانون الأمم قانون السلام -

منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٠ ص ٤١١ .

George Schwarzenberger — A Manual of International Law (٢٣)

4th Edition Vol. I — p. 144.

(٢٤) يرى استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي - اصطلاح سن المعاهدة في مجال

أخذت عن التصديق ويفرق هنا بين الاجراءات المطولة والاجراءات المختصرة . الدكتور محمد

طلعت الغنيمي - الوسيط في قانون السلام - منشأة المعارف بالاسكندرية - سنة ١٩٨٢

ص ١٨٠ .



كى تصبح المعاهدة قانونا ساريا داخل الدولة ولا يكتفى بتوقيع المفاوضين .  
وهذا الاجراء هو التصديق ، والذي يحدد الجهاز المختص بالتصديق هو  
دستور الدولة أما فى حالة عدم النص فى الدستور على الجهاز المختص  
بالتصديق فان ذلك برغم أنه لا يتصل بالقانون الدولى ، الا أن رأى الراجح  
يجعل لرئيس الدولة هذا الحق باعتباره ضناحب الحق فى تمثيل الدولة  
تمثيلا كاملا (٢٥) .

الا أن الاتجاه حاليا يسير نحو التخفيف من هذا القيد ، ويعتبر  
المعاهدة نافذة وسارية وملزمة داخل الدولة بمجرد التوقيع عليها ودون  
الحاجة الى تدخل جهاز أعلى ، وهى المعاهدات ذات الاجراءات المختصرة التى  
لا تحتاج الى تصديق ما دام لا يوجد نص صريح أو نية قاطعة تتطلب  
التصديق (٢٦) .

ويرى رأى الغالب فى القانون الدولى أن التصديق هنا هو تصرف  
تأثيه الدولة بوصفها هذا فاذا ما قامت الدولة بتصرف فيه معنى القبول  
النهائى للمعاهدة فان ذلك يعتبر تصديقا ضمينا على المعاهدة (٢٧) .

أما بالنسبة لقرارات المنظمات الدولية فان الأمر لا يتطلب التصديق  
على هذه القرارات من سلطة عليا داخل الدولة وذلك ناشئ عن أن القرارات  
تصدر عن المنتظم وبالتالي لا تستلزم مثل هذا الاجراء ، وقد تستلزم  
المعاهدة المنشئة للمنتظم تصديق جهاز آخر على القرار ولكن هذا  
التصديق هو تصديق داخل المنتظم اذ أنه يتم عن طريق استصدار قرار  
من الجهاز الذى يشترط المنتظم الحصول على تصديقه لسريان قرار الجهاز  
الأول .

وبالنسبة للمعاهدات فان ميثاق هيئة الأمم المتحدة قد نص فى  
المادة ١٠٢ منه على عدم جواز التمسك بأى معاهدة أو اتفاق دولى أبرم بعد

---

(٢٥) الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الوسيط فى قانون السلام - المرجع السابق  
ص ١٨٢ .

(٢٦) الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الوسيط فى قانون السلام - المرجع السابق  
ص ١٨١ .

(٢٧) الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم - قانون السلام -  
المرجع السابق ص ٤٣١

العمل بميثاق هيئة الأمم المتحدة أمام أى فرع من فروع الأمم المتحدة ما لم يكن هذا هذا الاتفاق أو هذه المعاهدة قد سجلت فى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة .

ولا نجد أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة قد استلزم مثل هذا الشرط بالنسبة لقرارات المنظمات الدولية ، الأمر الذى نرى معه أنه قد غاب على قرارات المنظمات الدولية أن تنفذ بدون اجراءات أخرى لاحقة لصدورها فى حين أن بعض المعاهدات قد تستلزم التصديق أو قد تستلزم التسجيل مما يجعلها تختلف عن المعاهدات فى هذا الصدد (٢٨) .

### ثالثا - من حيث الموضوع :

يرى جانب من الفقه أن الاتفاق الدولى من ناحية موضوعه يجب أن يكون على محل ممكن ومشروع ، وأن يكون الرضا بأحكامه صحيحا غير معيب .

وهذه الشروط اذا ما نظرنا اليها فى مجال القانون الدولى نجدها ضربا من العبث نتج عما يعتنقه بعض الفقهاء من تطبيق قواعد القانون الخاص على موضوعات القانون الدولى العام وهو الوضع الذى يجب أن يتحرز منه فقهاء القانون الدولى ليكون لهم فقههم الخاص المستند للطبيعة الخاصة للقانون الدولى والطبيعة الخاصة بتنظيم الجماعة الدولية (٢٩) .

وسوف نتعرض فيما يلى الى الامكانية والمشروعية ثم الى الرضا وعيوبه :

---

(٢٨) هناك نوع من المعاهدات يدخل فى طور التنفيذ فور التوقيع عليه أو بعد تأكيد لاحق وهو يسمى بالمعاهدات « الوفاقات » التنفيذية .  
Executive Agreements . وهذا بالرغم من اقترابه من قرارات المنظمات الدولية من ناحية عدم اتخاذ اجراءات شكلية لتنفاذه الا أنه ما زال مختلفا عنها عن كونه يستلزم التوقيع أو تأكيد لاحق . يراجع فى تعريف الوفاقات التنفيذية أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى الأحكام العامة فى قانون الأمم قانون السلام - المرجع السابق ص ٤٠٠ .

(٢٩) انضم فى هذا الرأى الى أستاذى الدكتور محمد طلعت الغنيمى الذى طالما كرره فى أكثر من موقع من مؤلفاته ، يراجع على سبيل المثال الغنيمى فى قانون السلام - المرجع السابق ص ٢٦٥ .

### « ( أ ) الامكانية والمشروعية :

إذا كان شرطا جوهريا من شروط الاتفاقات في القانون الداخلي أن يقع الاتفاق على شيء ممكن ومشروع أى غير مخالف للقانون ولقواعده الآمرة فإن اتفاق بعض أشخاص القانون الدولي على محل غير ممكن لم يحدث إلا في حالات نادرة لا تعتبر في مجال الدراسة .

ويبقى بعد ذلك مشروعية ما يتم الاتفاق عليه - ولكي نحدد ما هي المشروعية يجب أن نعرف أولا بأن المشروعية تتعلق بأن يكون الاتفاق غير مخالف للقواعد القانونية الآمرة في أى نظام قانوني إذ أن القواعد المكملّة أو المفسرة يجوز مخالفتها في أى وقت وطبقا لما تمليه مصالح الأفراد . وفي مجال القانون الدولي فإن البطلان لا يلحق الاتفاق في حالة مخالفته أية قاعدة من قواعد القانون الدولي عام التطبيق وإنما يترتب البطلان في حالة مخالفة القواعد الآمرة ، وهذه القواعد قليلة العدد جدا ويترتب على ذلك أن غالبية قواعد القانون الدولي عامة التطبيق (٣٠) .

وبالتالي يصبح مجال الاحتجاج بالمشروعية ضئيلا للغاية ، فإذا ما كان التمسك بالبطلان لمخالفة القواعد القانونية هو حقا من حقوق الأطراف المتعاقدة فقط طبقا لنص المادتين ٦٥ ، ٦٦ من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات (٣١) لأصبح من غير المتصور أن يتعاقد أشخاص القانون الدولي على محل غير مشروع لأن ذلك سيؤدي الى نتيجة غريبة هي أن يتمسك بمبدأ المشروعية أحد الأطراف ، وعلى هذا يكون له من باب أولى ألا يبرم هذا الاتفاق منذ المبدأ أو يظل الاتفاق ساريا بالرغم من عدم مشروعيته ، ولا يمكن لأى شخص آخر في التمسك بإبطاله لعدم المشروعية . ويظل الاتفاق قائما رغم عدم مشروعيته .

ألا أنه يجب أن نشير في هذا الصدد الى نص المادة ٥٣ من قانون المعاهدات والتي تنص على أن « تعتبر المعاهدة باطلة » إذا تعارضت وقت إبرامها مع نص مبدأ من مبادئ القانون الدولي الشامل ، ومبدأ القانون الدولي الشامل الملزم في أغراض هذا الوفاق - هو المبدأ الذي

---

(٣٠) الدكتور سليمان عبد المجيد - النظرية العامة للقواعد الآمرة في نظام القانون الدولي

- دار النهضة العربية بدون تاريخ ص ٣٥٦ .

(٣١) تراجع الآراء المختلفة في هذا الصدد - الدكتور سليمان عبد المجيد - النظرية

العامة للقواعد الآمرة في نظام القانون الدولي - المرجع السابق ص ٣٥٥ .

تقبله وتقره الجماعة الدولية كمبدأ لا يسمح بالخروج عليه ، والذي لا يمكن تعديله الا بمبدأ قانون دولي شامل لاحق تكون له السمة ذاتها .

و مقتضى هذا النص تقييد حرية أشخاص القانون الدولي في إبرام معاهدات تخالف النظام العام الدولي ، الا أنه اذا عرفنا فكرة النظام العام الدولي ما زالت فكرة في المهد لما تترعرع لعرفنا أى صعوبات صادفت مؤتمر تقنين أحكام المعاهدات ليصلوا الى صياغة المادة ٥٣ فاذا ما كانت هذه المادة تشترط أن يكون من النظام العام المبدأ الشامل للقانون الدولي، وقد عرفت هذا المبدأ بأنه الذي تقبله وتقره الجماعة الدولية كمبدأ لا يسمح بالخروج عليه ، لوصلنا الى أن هذه المبادئ هي من القلة يمكن (٣٢) ، اذ أن الجماعة الدولية قلما تجمع على مبدأ حتى يمكن اعتباره مبدأ شاملا من القانون الدولي ولا يوجد مثيل له الا نص المادة ١٠٣ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة والتي تنص عليه أنه اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق (٣٣) .

وهذا يجعلنا نرى أن ما يشترطه بعض الفقهاء من وجوب أن يكون موضوع الاتفاق الدولي ممكنا ومشروعا هو ضرب من العبث لا مجال لمناقشته .

### (ب) الرضا و عيوبه :

ويرى الفقه الغالب في القانون الدولي أن تصدر ارادة المتعاقدين سليمة غير مشوبة بعيب من عيوب الارادة من خطأ أو غش أو اكراه . وقد سار الفقه الدولي في هذا على ضرب فقهاء القانون الداخلي في نظرية العقد برغم اختلاف وتباعد المجالين والذي يجب أن يتخلص منه فقه القانون الدولي .

فاذا ما تعرضنا الى الخطأ أو الغش كمظهر من مظاهر عيب الارادة لوجدنا أن العمل الدولي لم يكشف عن أن هذا الشرط قد وجد مجالا في

---

(٣٢) تراجع الآراء المختلفة في هذا الصدد - الدكتور سليمان عبد المجيد - النظرية العامة للقواعد الآمرة في النظام الدولي - المرجع السابق ص ٣٥٥ .  
(٣٣) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم قانون السلام - المرجع السابق ص ٥٣٣ .



التطبيق فضلا عن تعذر أو توقيف توافره في المجتمع الدولي ، خاصة أن الإرادة لا تعاب في القانون الداخلي إلا إذا كان الغش أو الخطأ قد بلغ حداً من الجسامة يؤثر فعلاً في إرادة المتعاقدين ، فإذا كان ذلك هو المطلب في القانون الداخلي ، فإن الوضع يصبح من المستحيل تطبيقه في مجال القانون الدولي وبالتالي يصبح أيضاً التعرض لمثل هذا الشرط هو دخول في نقاش نظري دون نفع علمي أو ميزة فعلية .

أما فيما يتعلق بالإكراه فإنه يجب أن ينظر إليه في ظل الطبيعة الخاصة لتنظيم العلاقات الدولية ، إذ أنه لم يحدث أن تمت معاهدة نتيجة لإكراه وقع على مفوضي الدولة فضلاً عن عدم إمكان وقوعه في وقت أصبح العالم كله على اتصال وثيق ببعضه ببعض ، أما المعاهدات التي تقع نتيجة لإكراه يقع على ذات الدولة فهذه المعاهدات غير متصورة إلا أن تكون بند حرب أي معاهدات السلام ، وهذه المعاهدات لم يجاهر أحد ببطالها فضلاً عن أن ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدة العامة لإبطال الحرب تجاهلت أثر الإكراه في إبرام المعاهدات التي يبرمها المنتصر .

مما يجعل الإكراه كسابقة من عيوب الإرادة في مجال القانون الدولي فرضاً نظرياً بحثاً لا فائدة علمية أو عملية في مناقشته (٣٤) .

ولا يؤثر في رأينا من أن اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات قد أخذت بالرأي الغالب في الفقه من وجود آثار لعيوب الإرادة - إذ أنها عبارة عن تقنين لوضع لم يقم ولن يقوم (٣٥) .

هذه هي الشروط المتعلقة بالنسبة للموضوع في الاتفاقيات الدولية ، فإذا ما قارناها بقرارات المنظمات الدولية فأننا نجد أنه من غير المتصور أن تقع القرارات على محل غير ممكن أو غير مشروع .

---

(٣٤) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم قانون السلام -

الرجع السابق ص ٤٣٩ .

(٣٥) تنص المادة ٥١ من هذه الاتفاقية على أنه « لا يكون لتعبير الدولة عن ارتضاها الالتزام بأي معاهدة أي أثر قانوني إذا صدر نتيجة إكراه مثلها بأفعال أو تهديدات موجهة ضدها » .

كما تنص المادة ٥٢ من ذات الاتفاقية على أنه « تعتبر المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا تم إبرامها نتيجة التهديد باستعمال القوة أو باستخدامها بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة » .



كما أن قرارات المنظمات الدولية لا يمكن أن تصدر مخالفة للنظام العام الدولي طبقا لما عرفتته المادة ٥٣ من قانون المعاهدات ، فإذا ما عرفنا أن أغاب المنظمات الدولية قد سجلت موافقتها بأمانة هيئة الأمم المتحدة ، لوصولنا الى أن قرارات هذه المنظمات لا يمكن أن تخالف التزامات الدول الأعضاء طبقا لأحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة والتي تعتبر أحكامه من النظام العام الدولي باعتبارها قواعد قبلها المجتمع الدولي .

أما بالنسبة لفرضا فان عيب الرضا غير متصور أيضا بالنسبة للقرارات وخاصة المنظمات التي لا تستلزم الاجماع لقراراتها حيث أنه في هذه الحالة من غير المتصور أن يلجأ مجموع الدول الى طريق الاكراه على مندوبي الدول المعارضة للحصول على موافقتهم على القرار بل أننا نرى أنه قد تصدر قرارات ضد بعض أعضاء المنتظم ذاته مما يجعل الارادة المعيبة مستبعدة بالنسبة لقرارات المنتظم الدولي فضلا عن أن وضع المناقشات والتصويت داخل المنتظم تجعل من المستبعد لجوء بعض أعضاء المنتظم الى تدخل الغش أو التدليس على الأطراف الأخرى في المنتظم .

كما أنه من غير المتصور أن يقع الاكراه على ذات المنتظم اذ ان شخصية المنتظم أو ذاتيته لا تسمحان بوقوع مثل هذا الاكراه عملا .

#### رابعاً - من حيث القوة الملزمة :

من المسلم به ان المعاهدة مازمة لأطرافها(٣٦) الى أن تنقضي بسبب أو طريقة من طرق الانتهاء ، أو الانقضاء وعلى أفراد المعاهدة أن ينفذوها بحسن نية ، وأن يراعوا أحكامها في العمل وهي التي تحدد القانون الذي يحكم علاقة الأطراف أمام المحاكم الدولية(٣٧) .

والمعاهدة وهي تلزم الدولة الطرف فيها فان الالتزام هنا ينصرف الى كافة أقاليم الدولة ما لم يوجد نص مخالف(٣٨) .

---

(٣٦) دكتور عزيز عارف القاضي - تفسير قرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق

ص ٨٢

(٣٧) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم قانون السلام -

المرجع السابق ص ٤٨٢ .

(٣٨) المادة ٢٩ من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات .

وقد اختلفت مسالك الدول بشأن الأخذ بأحكام المعاهدات ضمن القانون الداخلى ، فهناك قلة من الدول تقدم قواعد المعاهدة على أحكام التشريعات المحلية السابقة أو اللاحقة لها ، وفى حين ترى أكثر الدول انه ليس للمعاهدة أى مركز أعلى من تشريع الدولة وتخضع المعاهدات لقواعد التفسير التى تحكم التشريع عموماً (٣٩) .

أما بالنسبة لقرارات المنظمات الدولية فانه يجب التفرقة بين القرارات المتعلقة بكيان المنتظم والقرارات المتعلقة بنشاط المنتظم والنوع الأخير هو الذى يمكن مقارنته بالمعاهدات بالنسبة لقوتها الملزمة وفى هذا الصدد فان أساس الالتزام فى قرارات المنظمات الدولية فى رأينا يرجع الى الشعور بالالتزام ومدى قوته وأهمية الشعور بالالتزام هنا ترجع الى تأخر صدور قرارات المنظمات الدولية عن تواريخ توقيع موثيقها فاذا ما كان الشعور بالالتزام قويا فان القرارات تكون ذات صفة الزامية لأعضاء المنتظم فضلا عن أن قرارات المنظمات تحوى فى طياتها مصالح الدول المشتركة فى المنتظم مما يجعل تحريك المسؤولية عند مخالفة دولة لقرار ما قد لا يجد من يتبناه فى المنتظم أو فى المجتمع الدولى - فى حين أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية تكون ملزمة لأطرافها وللأطراف الأخرى فرادى أو مجتمعين تحريك دعاوى المسؤولية قبل الدولة التى لا تقى بالتزاماتها مما يجعل المعاهدة فى مركز أقوى من قرارات المنظمات الدولية. ويجعل بالتالى وجود فارق كبير وواضح بين الاتفاقات الدولية وقرارات المنظمات الدولية .

#### خامسا - من حيث الآثار :

رأينا أن نفرد هذا الجزء لتعرض فيه الى المعاهدات من حيث الآثار ولنقارن بينها وبين قرارات المنظمات الدولية قاصدين بالآثار هنا أثر المعاهدات بالنسبة لغير أطرافها ، حيث سبق أن تعرضنا لأثرها بالنسبة لأطرافها حين نظرنا الى المعاهدات من حيث قوتها الملزمة . والسبب فى ذلك هو ما أثاره هذا الموضوع من خلاف بين فقهاء القانون الدولى فبينما يرى أغلب الفقهاء أن الاتفاقات الدولية لا تلزم الا أطرافها ولا يصح أن

---

(٣٩) تراجع الآراء المختلفة فى هذا الصدد استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم ، قانون السلام - المرجع السابق ص ٢٢١ .

تكون مصدرا لحق أو التزاما للغير(٤٠) .

وقد تأثر الفقهاء في رأيهم هذا بالمبدأ المعمول به في القانون الداخلي والذي يقضى بأن العقد لا يمكن أن يضر أو يفيد الغير .  
Pacta tertue nec nocent nec propunt.

ولكن بالنظر الى العمل الدولي نجد أن هناك العديد من المعاهدات التي قد يبدو أنها تصيف حقوقا أو تفرض التزامات على الغير(٤١) .

وقد أدى ذلك الى أن ذهب اتجاه في الفقه الدولي ينادى بإمكان امتداد آثار الاتفاقات الدولية الى غير أعضائها ، ويرى أن الأمثلة التي ساقها هؤلاء الفقهاء لا تجعل لمبدأ نسبية آثار الاتفاق الدولي أن يتحمل استثناء(٤٢) .

وهنا رأى ثالث في الفقه يبنى الآثار القانونية للمعاهدات على الواجب العام الملقى على الدول بأن تحترم التصرفات القانونية التي ترتبط بها الدول الأخرى وأن تعترف بها ما دامت لا تنتهك حقا للدول الأخرى .

ونتيجة هذا الخلاف لم تحسم حتى الآن في التطبيق العملي الدولي فنجد أن بعض أحكام محكمة العدل الدولية الدائمة تؤيد الرأي الأول(٤٣) .

---

(٤٠) الدكتور حسن الحلبي - مركز الأمم المتحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء فيها القانون الدولي العام - الجزء الأول - مطبعة شفيق - بغداد ص ٥٦ ، بدون تاريخ ، وكذلك دكتور عزيز عارف القاضي - تفسير قرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ٨٤ .

(٤١) من أمثلتها معاهدة فرساي حيث منحت بعض الدول التي لم تكن فيها بعض الحقوق كما تضمنت هذه المعاهدة بعض النصوص التي قيدت ألمانيا بها نفسها في احترام المعاهدات التي تبرم مستقبلا بين دول الحلفاء والدول المرتبطة بها - يراجع أستاذنا الدكتور محمد طلعت الفنيمي الأحكام العامة في قانون الأمم - قانون السلام - المرجع السابق ص ٤٨٢ .

(٤٢) يراجع الدكتور محمد سامي عبد الحميد أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٤٣٢ .

(٤٣) قضية بعض المصالح الألمانية في سيليزيا العليا البولندية حيث قررت المحكمة أن المعاهدة تخلق قانونا بين الدول الأطراف ، ولا يمكن أن تستتبط منها في حالة الشك أية حقوق لمصالح دولة أخرى .

مشار الى هذا الحكم في مؤلف أستاذنا الدكتور محمد طلعت الفنيمي الأحكام العامة في قانون الأمم ، قانون السلام - المرجع السابق - هامش ص ٤٨٣ .

ونجد أنها تعود في قضية المناطق الحرة الى الاقرار بإمكانية الحصول على حقوق من معاهدة لم تكن الدولة طرفا فيها(٤٤) .

وقد كان أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي يرى أن المعاهدة ليست عقدا وليست تشريعا ، وإنما هي دليل من أدلة الأحكام ، وأصل من الأصول الشرعية وعلى هذا فان اقتصر حكمها على أطرافها أو انصرف هذا الحكم الى الغير لا تحكمه أحكام القانون الخاص بل ترجع الى التفسير ولا ترجع الى طبيعة المعاهدة بل ترجع الى ما دلت عليه المعاهدة ، فإذا ما دلت الارادة الشارعة للمعاهدة على أنها أرادت أن تنصرف أحكامها الى أطرافها فإن ذلك يرجع الى أن الارادة الشارعة وهي مصدر القانون هي التي رأت ذلك ، وان قام دليل على أن الارادة الشارعة قصدت أن تكون المعاهدة قانونا يعم دائرة أوسع من دائرة عاقيدها . فانها تنصرف في ذلك الى غير عاقيدها(٤٥) الا أن الارادة الشارعة سنتها ولذا يعتمد الحكم على فحص كل حالة على حدة ، فإذا كان ذلك في نطاق اختصاص الارادة الشارعة انصرفت أحكامها الى غير أطرافها وأن لم يكن لم تنصرف . والارادة الشارعة هنا تعتمد على الكيف وليس عدد الدول التي ليست معيارا في رأيه ، وعلى هذا فانه قد يكون من الأوفق أن يتم ذلك في نطاق البحث عن النطاق الشخصي للمعاهدة وليس في نطاق بحث أثر المعاهدة بالنسبة لغير الأطراف(٤٦) .

واننى أرى أن هذا الرأي هو رأى علمى بحث يستند الى أساس علمى سليم ، وان كان لا يقابل الواقع الدولى عملا .

مما سبق يتضح أن الغالبية للفقهاء تؤيد الرأي القائل باقتصار آثار المعاهدات على أطرافها وعدم امتداد هذه الآثار الى الغير ، واننى وان كنت أرى أن هذا الرأي له وجاهته الا أننى أرى أنه يجوز لمعاهدة أن تقرر حقوقا فقط دون التزامات لصالح دولة أخرى غير طرف فيها ، ويؤيد ذلك ما جرى

---

(٤٤) مشار الى هذا الحكم فى مؤلف أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي الأحكام العامة فى قانون الأمم ، قانون السلام - المرجع السابق ص ٤٨٤ .  
(٤٥) يراجع رأى أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي فى مؤلفه الأحكام العامة فى قانون الأمم ، قانون السلام - المرجع السابق ص ٤٩١ .  
(٤٦) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الغنيمي الوسيط فى قانون السلام - المرجع السابق ص ١٦٨ .



عليه العمل الدولي (٤٧) .

فاذا ما قارنا المعاهدة بالنسبة لآثارها وقرارات المنتظمات الدولية نجد أن قرارات المنتظمات الدولية تشترك مع المعاهدة في أنها لا تلزم الا أعضاء المنتظم فقط .

ولكن هذه القرارات تلزم كل دول المنتظم حتى التي رفضتها ما دام القرار قد حصل على الأغلبية المطلوبة مما يجعل القرار يختلف أيضا في هذه الحضيصة اذا اعتبرنا أن الدولة التي أدلت بصوتها ضد قرار ما هي دولة غير بالنسبة للقرار ، اذ نجدها بالرغم من ذلك تلتزم بتنفيذ هذا القرار ، أي أن القرارات يجوز أن تلزم من لم يوافق عليها .

#### سادسا - من حيث التعديل :

يرى الفقه أنه يجوز تعديل المعاهدات باتفاق أطرافها ، حتى ولو لم يرد نص في المعاهدة بجواز هذا التعديل ، وهذا الاجماع يتبع أساسا ، هو أن الأصل ألا تلتزم الدولة الا بإرادتها ، ومقتضى ذلك أن تعديل المعاهدات يجب أن يتم باتفاق جميع الأطراف وقد أيدت هذا المبدأ اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات اذ نصت في المادة ٣٩ على أنه يجوز تعديل أى معاهدة باتفاق بين الأطراف (٤٨) .

كما أن اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات قد نصت في المادة ٤١/١ على أنه يجوز لدولتين أو أكثر من المعاهدات متعددة الأطراف أن يصلحا أو يصلوا الى اتفاق لتعديل الاتفاقية بينهم فقط ، وذلك في الحالات الآتية :

( أ ) اذا كانت المعاهدة ذاتها تسمح بمثل هذا التعديل أو :

(ب) أن هذا التعديل لا تحرمه نصوص المعاهدة وفي ذات الوقت لا يؤثر على تمتع الأطراف الآخرين بحقوقهم أو قيامهم بالتزاماتهم فضلا عن.

---

(٤٧) مثل ذلك الدول التي تنشأ بمقتضى معاهدات فهي حين ابرام المعاهدة لم تكن قد نشأت بعد ، كذلك معاهدات الحصانات والامتيازات للمنتظمات الدولية حيث تبرم وقت انشاء المنتظم حيث أن أغلبها بين الدول الأعضاء دون أن يكون المنتظم طرفا فيها وخاصة تلك التي تبرم وقت انشاء المنتظم .

A treaty may be amended by agreement between the Parties. (٤٨)



عدم كون هذا التعديل متعلقاً بنص مقيد أو متعارض مع التنفيذ الكامل  
لأهداف ونصوص الاتفاقية في مجموعها .

وبنظرة تحليلية لهذا النص نجد أنه لا يبيح التعديل بين بعض  
الأطراف دون باقي الأطراف في المعاهدات المتعددة الأطراف إلا بشروط  
تتخير إلى مبدأ نسبية المعاهدة ما يجعل المبدأ المستقر من وجوب اتفاق  
جميع أطراف المعاهدات على التعديل هو الأساس .

أما بالنسبة لقرارات المنظمات الدولية فإن تعديل أي قرار يتم  
بصورة أبسط من ذلك كثيراً إذ أن تعديل أي قرار أو حتى الغاء يتم  
بواسطة قرار آخر يصدر بذات الأغلبية أي أنه لا يستلزم موافقة جميع  
أعضاء المنتظم بل قد لا يوافق على التعديل من وافق على القرار أصلاً ،  
والعكس صحيح أيضاً أي أن القرار الذي يصدر من منتظم بتعديل قرار ما  
لا يشترط فيه إلا الشروط الواجب توافرها في أي قرار آخر من أغلبية  
معينة موصوفة أو غير موصوفة ، المهم أن تتوافر له هذه الأغلبية .

ومن هذا يتضح أن هناك farkاً جوهرياً آخر بين الاتفاقات الدولية  
وقرارات المنظمات الدولية .

ومن كل ما سبق أن ذكرنا ومن المقارنات التي عقدناها يتضح أنه  
لا مجال للقول بأن قرارات المنظمات الدولية هي أعمال قانونية صادرة من  
أكثر من طرف واحد وبقي لنا أن نتعرض لهذه القرارات بالمقارنة بالأعمال  
القانونية الصادرة من طرف واحد لنعرف هل تدخل في نطاق هذه الأعمال  
من عدمه ، وهو ما نتعرض له في المطلب الثاني .

## المطلب الثاني

### قرارات المنظمات الدولية والأعمال القانونية الصادرة عن الإرادة المنفردة

التصرف القانوني الصادر عن الإرادة المنفردة في مجال العلاقات الدولية هو كل تعبير صريح أو ضمني عن الإرادة المنفردة لشخص واحد بعينه من أشخاص النظام القانوني الدولي متى استهدفت من ورائه ترتيب آثار معينة (٤٩) .

وهناك من الفقهاء من يعرف التصرفات القانونية الصادرة من طرف واحد بأنها تلك الأعمال التي تعد تعبيراً عن إرادة شخص قانوني دولي واحد ، وهي عادة لا ترتب نتائج أو آثار معينة إلا إذا لابتستها ظروف خاصة تبرزها في صورة معينة ، وتجعل منها الإرادة الرئيسية التي تتدخل لاحداث الأثر القانوني (٥٠) .

ويعيب هذا التعريف عدم ترتيب نتائج أو آثار معينة للتصرفات الصادرة عن الإرادة منفردة إلا إذا لابتستها ظروف خاصة ، أو بمعنى آخر إذا سبقتها أو لحقتها إرادات أشخاص دولية أخرى بصفة رئيسية أو بصفة تبعية ، ومن الواضح خلط هذا الرأي إذ أن فيه إهداراً تاماً للإرادة المنفردة للأشخاص الدولية وقدرتها على احداث تصرفات قانونية ، مما يجعلنا نفضل التعريف الذي أخذنا به في بداية هذا المطلب وهو الذي يجعل من الإرادة المنفردة العنصر الأساسي الوحيد في التصرف الذي يصدر منها (٥١) .

ولكن يثار التساؤل : هل يمكن أن يتم الزام الغير بالإرادة المنفردة

---

(٤٩) أخذنا بهذا التعريف لأنه يحوى كافة العناصر التي تحدد هذا التصرف .

(٥٠) راجع دكتور محمد سامى عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية

- المرجع السابق ص ٣٦٣ .

(٥١) الدكتور مصطفى أحمد فؤاد - النظرية العامة للمنظمات الدولية الصادرة عن

الإرادة المنفردة - المرجع السابق ص ٢٣ .

لشخص ما ؟ أو بمعنى آخر هل يمكن لشخص قانوني دولي أن يلزم شخصاً قانونياً دولياً آخر بإرادته المنفردة ؟

انقسم الفقهاء في هذا الصدد إلى فريقين ، يرى الفريق الأول أن الإرادة المنفردة لا تلزم إلا مصدرها دون غيره .

في حين يرى الفريق الآخر أن التصرفات الصادرة من الإرادة المنفردة ترتب التزامات على عاتق مصدرها ، كما أن هناك من التصرفات ما في مكنتها ترتيب الالتزامات على عاتق مصدرها ، كما أن هناك من التصرفات ما في مكنتها ترتيب الالتزامات على عاتق غير الصادر عنه من الأشخاص (٥٢) .

ويكاد يجمع فقهاء القانون الدولي على أن التصرفات الصادرة بالإرادة المنفردة هي :

الابلاغ ، الاعتراف ، الاحتجاج ، التنازل ، الوعد (٥٣) .

ومن المفهوم أنه يستلزم لاتمام هذه الصورة الاشتراطات الواجب توافرها في العمل القانوني الدولي بصفة عامة ، والتي سبق أن تعرضنا لها في بداية هذا المبحث (٥٤) .

ويبقى لنا أن نحدد ما إذا كان قرار المنتظم الدولي يعد تصرفاً صادراً عن إرادة منفردة من عدمه ، وهو ما نتعرض له فيما يلي :

**وضع قرارات المنظمات الدولية والأعمال الصادرة بالإرادة المنفردة :**

سبق أن عرفنا التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة بأنها هي كل تعبير صريح أو ضمني عن الإرادة المنفردة لشخص واحد بعينه من أشخاص النظام القانوني الدولي متى استهدفت من ورائه آثار معينة (٥٥) .

---

(٥٢) الدكتور محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٣٦ .

(٥٣) الدكتور محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٣٦٩ .

(٥٤) يراجع ص ٩٤ .

(٥٥) يراجع ص ١١٣ .

وقد ذكرنا أن بعض الفقهاء يرى أن هذا التصرف الفردي لا يلزم إلا مصدره في حين يرى بعضهم الآخر أنه يجوز لبعض التصرفات أن تلزم غير مصدرها من الأشخاص الدولية الآخرين<sup>(٥٦)</sup> .

ومن جماع ما سبق نجد أن هناك شروطا معينة يجب أن تتوافر بالإضافة للشروط العامة الخاصة بالعمل القانوني الدولي بصفة عامة ، حتى يمكن اعتبار أن تصرفا ما صادرا عن ارادة منفردة وهي :

**أولا :** تعبيره صراحة أو ضمنا عن ارادة شخص قانوني دولي منفردة<sup>(٥٧)</sup> .

**ثانيا :** أن يستهدف ترتيب آثار معينة يلزم بها مصدره باتفاق وقد يلزم بها الغير على خلاف .

وسنحاول أن نتعرض لكل من هذين الشرطين لمعرفة مدى توافرهما في قرارات المنظمات الدولية .

#### **١ - التعبير الصريح أو الضمني عن ارادة المنتظم :**

وكما سبق أن أوضحنا فإن الرأي قد استقر حاليا في فقه القانون الدولي وفي التطبيق العملي على اعتبار المنظمات الدولية إحدى أشخاص القانون الدولي العام<sup>(٥٨)</sup> .

وتأسيسا على هذا فإن المنتظم بصفته أحد أشخاص القانون الدولي يعبر عن ارادته بواسطة القرارات التي يصدرها ، وهنا من غير المتصور أن يكون التعبير عن ارادة المنتظم ضمنا إذ أن القرارات هي عبارة عن وقائع صدرت بعد مرورها بالمراحل المختلفة للقرار مما يجعل من غير المتصور أن يكون هناك قرار ضمني ، وقد يكون هناك قرار سري ، ولكن سرية لا تمنع من أن يكون تعبيرا صريحا عن ارادة المنتظم .

---

(٥٦) يراجع ص ١١٤ .

(٥٧) يعتبر الدكتور مصطفى أحمد فؤاد - أن الارادة المنسوبة الى شخص القانون الدولي العام ( التعبير عن الارادة من وجهة نظرنا ) هي ركن التصرف القانوني الصادر عن الارادة المنفردة - النظرية العامة للمنظمات الدولية الصادرة عن الارادة المنفردة - المرجع السابق ص ٦٣ .

(٥٨) يراجع ص ٩٥ .

وعلى هذا فالقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية هي قرارات صادرة عن شخص دولي ، تعبر صراحة عن ارادته .

#### ب - هل تستهدف قرارات المنظمات الدولية ترتيب آثار معينة ؟

القرارات التي تصدرها المنظمات سواء أكان الصادر منها تحت اصطلاح عزيمة أم تحت اسم التوصية أو اللائحة أم غير ذلك من أنواع القرارات التي تعرضنا لها فيما سبق<sup>(٥٩)</sup> ، فانها جميعا تقصد احداث آثار معينة .

وهذه القرارات بالرغم من أنها قد تكون صادرة بالأغلبية فقط ، فان المنتظم وأجهزته يلتزمون بما تصدره هذه الأجهزة من قرارات ، سواء أكانت هذه القرارات صادرة بصيغة الالتزام أم من غير هذه الصيغة وسواء أكانت عن طريق اصدار عزيمة أم باصدار التوصيات أو اللوائح أو غيرها من أنواع القرارات .

ويرى بعض الفقهاء أن القرارات الملزمة للمنظمات يمكنها أن تخلق التزامات دولية مثلها في ذلك مثل القرار الإداري في النظم الداخلية المتصف بوصف المصدر لكل من قواعد القانون « اللائحة » والحقوق الشخصية « القرار الفردي » على حد سواء<sup>(٦٠)</sup> .

ويضيف هؤلاء الفقهاء أنه حتى بالنسبة للقرارات غير الملزمة فانها لا تخلو من القيمة القانونية بالنظر لاتصافها من وجهة نظرهم بوصف الالتزام الناقص المترتب على اشتماله على عنصر المديونية دون عنصر المسؤولية ، والذي يجعل من أشخاص القانون الدولي الآخرين في حالة قبولهم بهذه القرارات غير الملزمة مسئولين عنها أيضا ، اذ يكون قد توافر فيها العنصران : المديونية والمسؤولية<sup>(٦١)</sup> .

---

(٥٩) يراجع ص ٤٥ .

(٦٠) يراجع الدكتور محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٢٩٣ وكذلك الدكتور مصطفى أحمد فؤاد - النظرية العامة للتصرفات الدولية الصادرة عن الارادة المنفردة - المرجع السابق ص ٥٤ .

(٦١) دكتور محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٢٥٨ وما بعدها ، ص ٣٩٤ وما بعدها .



واننى أرى أن هذا التبرير الذى يجعل من القرارات غير الملزمة موازية أو مشابهة للالتزام الطبيعى بمعنى أن الدولة لا تسأل حين ترى عدم تنفيذ القرار غير الملزم فى حين أنها اذا قامت بتنفيذه فانها تنفذ التزاما قانونيا بالمعنى الصحيح وليس مجرد الوفاء بواجب أدبى ، هذا التبرير وان صلح فى نطاق القانون الخاص فلا يمكن أن يكون ذا مجال مقبول فى مجال القانون الدولى لاختلاف أشخاص كلا القانونين فضلا عن أن الالتزام الطبيعى ينقض بالوفاء فى مجال القانون الخاص فى حين أن التوصية فى مجال القانون الدولى قد تستمر قابلة للتنفيذ كلما توافرت شروط تطبيقها (٦٢) .

وهنا نرى أنه يجب عند النظر لقرارات المنظمات الدولية ومدى التزامها للغير - التفرقة فى « الغير » هنا بين الدول الأعضاء فى المنتظم أو الأجهزة المستقلة التى ينشئها المنتظم ذاته ، وبالنسبة لهؤلاء فاننا نرى أن كافة القرارات التى يصدرها المنتظم بكافة أنواعها ملزمة له ، وذلك على نحو متفاوت فى قوة هذا الالتزام ، وعلى الجزء المترتب على المخالفة ، وذلك بغض النظر عما اذا كان هذا القرار قد صدر بموافقة الدولة العضو أو بدون موافقتها اذ بمجرد عضويتها فى المنتظم تصبح الدولة ملتزمة بما يصدره المنتظم من قرارات ، والوضع يدهى بالنسبة لأجهزة المنتظم المستقلة والتى ينشئها المنتظم ذاته ، اذ أنه حتى بحالة الاستقلال هذه فان التبعية تظل قائمة بين المنشئ والمنشأ .

ويدق الوضع بالنسبة للدول غير العضو فى المنتظم أو المنظمات الأخرى ، وهنا لا يكون لقرارات المنتظم أى تأثير على هذه الأشخاص بصفة عامة ، وذلك مع ملاحظة الاستثناء الوارد فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لمباشرة اختصاصه فى حفظ السلم والأمن الدوليين ، اذ أن هذه القرارات لا يقتصر آثارها على الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، بل يمكن أن يمتد لكافة المنازعات حتى ولو كان أحد أطرافها أو كل أطرافها غير أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة (٦٣) .

---

(٦٢) يراجع فى تفصيل الآراء المختلفة بشأن الوصف القانونى للآثار الناتجة عن التوصيات الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى ارساء قواعد القانون الدولى - المرجع السابق ص ١٥١ .  
(٦٣) دكتور محمد سلمى عبد الحميد - أصول القانون الدولى العام - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٢٩٤ .

وبخلاف هذه القرارات فإنه لا يجوز الزام دولة غير عضو أو شخص دولي آخر بقرار أصدره المنتظم إلا إذا أعلن هذا الشخص رغبته في الالتزام بهذا القرار أو اقراره المسبق بقبوله القرار الذي يصدره المنتظم (٦٤) .

ومع التحفظ الوارد بشأن الدول غير الأعضاء في المنتظم فإن هذا لا ينفي عن القرار الصادر عن المنتظم صفة بأنه تصرف قانوني صادر بالارادة المنفردة إذ أنه كما أوضحنا فإنه يصدر بالارادة المنفردة المستقلة للمنتظم قاصدا به أحداث آثار قانونية معينة إلا أن مجال هذه الآثار يقتصر على الدول الأعضاء به أو الأجهزة التابعة له (٦٥)

إلا أنه يلاحظ أن هذه القاعدة ليست دائمة ، فإن هناك بعض القرارات التي تصدرها المنتظمات قد يكون لها تأثير على دول ليست أعضاء في هذا المنتظم ، وأغلب هذه القرارات هي قرارات صادرة بفرض عقوبات معينة على هذه الدول وهنا فلا الزام على الدول التي هي غير عضو في المنتظم بتنفيذ القرار الصادر بمجازاتها ، إنما الالتزام هنا للدول الأعضاء في المنتظم بتنفيذ فحوى هذا القرار (٦٦) .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن بعض قرارات المنتظمات الدولية التي تتضمن سلوكا يصلح لأن يكون قاعدة قانونية هي عنصر أساسي في استقرار العرف الدولي أو نشأته مما يجعل لها - أي لهذه القرارات آثار قانونية تمس أشخاص القانون الدولي ، حيث أن العرف أحد المصادر

---

(٦٤) يراجع ص ٥٧ والذي تعرضنا فيه لصور هذه الالتزام .

(٦٥) يرى استاذنا الدكتور محمد طلعت الفتيحي أن قرارات المنتظمات الدولية هي قرارات انفرادية من نوع خاص . يراجع الدكتور محمد طلعت الفتيحي الأحكام العامة من قانون الأمم ، التنظيم الدولي - المرجع السابق ص ٤٩ وما بعدها .

(٦٦) من أمثلتها قرارات السوق الأوروبية المشتركة بفرض عقوبات معينة على بعض الدول الأخرى كقرار السوق في ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٢ بشأن عقاب الأرجنتين خلال حرب فوكلاند يراجع :

Werner Meng — Die Kompetenz der EWG zur Verfügung von Wirtschaftssanktionen gegen drittländisches öffentliches Recht und Völkerrecht — Sonderabdruck aus Band 42. Nr. 4.

Max — Plank — Institut für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht — 1982 PR 784 - 789.

الأساسية للقانون الدولي العام وإن كان ذلك يتم بطريق غير مباشر (٦٧) .

وخلاصة لكل ما سبق فإننا نرى أن قرارات المنظمات الدولية حتى غير الملزمة منها هي تصرفات قانونية صادرة من طرف واحد هو المنتظم يقصد أحداث آثار معينة يقتصر مجالها بصفة عامة على الأعضاء في المنتظم ، أو الأجهزة المستقلة ذات الشخصية المستقلة التي أنشأها المنتظم ، وقد يكون لها آثار غير مباشرة على المجتمع الدولي ككل بوصف هذه القرارات تسهم في تكوين العرف الدولي فيما بعد .

ويرى بعض الفقهاء أنه لا تعد جميع القرارات الصادرة من المنظمات الدولية تصرفات صادرة من جانب واحد إلا إذا كانت متمتعة بالقدرة الذاتية على إرساء حقوق والتزامات دون الاعتماد في ذلك على تدخل إرادة أخرى ، كما يرى أنصار هذا الرأي أن هذه القرارات لا تعد جميعا من قبيل التصرفات إلا في الأحوال التي تنتج فيها حقوقا أو التزامات أو تؤثر فيما سبق وجوده (٦٨) .

---

(٦٧) دكتور محمد سامي عبد الحميد - أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية - المرجع السابق ص ٣٩٣ : كما يراجع دكتور عزيز عارف القاضي - تفسير قرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ٩٠ وما بعدها .

وقد ثار الجدل حول اعتبار قرارات المنظمات الدولية تشريعا دوليا يحوى في طياته عناصر التشريع بصفة عامة وهل يلزم توافر هذه العناصر من عمومية وتجريد في التشريع الدولي بصفة عامة حتى يمكن قياس قرارات المنظمات الدولية عليها أم أن التشريع الدولي يعتمد على عناصر أخرى لا ترتبط بعناصر التشريع الداخلي وماهية هذه العناصر وهل تتوافر في قرارات المنظمات الدولية أم لا ؟

يراجع في هذا الجدل أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الغنيمي الوسيط في قانون السلام - المرجع السابق ص ٢٦ وما بعدها .

الدكتور محمد سامي عبد الحميد - قانون المنظمات الدولية - مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية - الطبعة السادسة - سنة ٨٢ وما بعدها ، والدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها في إرساء قواعد القانون الدولي - المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(٦٨) يرى الدكتور محمد السعيد الدقاق - أن قرارات المنظمات لا تعتبر جميعا من قبيل التصرفات القانونية إلا في الأحوال التي تنتج فيها حقوقا أو التزامات أو تؤثر فيما سبق وجوده فيها ، كما أنها لا تعد جميعا من قبيل التصرفات الصادرة من جانب واحد إلا إذا كانت متمتعة بالقدرة الذاتية على إرساء حقوق أو التزامات دون الاعتماد في ذلك على تدخل إرادة أخرى ، وقد

### الخلاصة :

نخلص من كل ما سبق الى أن قرارات المنظمات الدولية هي تصرفات ارادية صادرة من طرف واحد ، هو المنتظم قاصدا بها احداث آثار قانونية معينة في نطاق القانون الدولي العام .

وانها وان كانت قد تشابهت مع بعض أشكال الاتفاقات الدولية الا أنها لا تخرج عن كونها تصرفا صادرا عن ارادة واحدة هي رادة المنتظم الدولي بصفته شخصية دولية مستقلة<sup>(٦٩)</sup> عن شخصية الأشخاص القانونية الأخرى المكونة له .

---

رددنا على هذه الآراء في مواقعها من هذا البحث .

يراجع الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية

المرجع السابق ص ١٩٨ .

(٦٩) يعرف الدكتور مصطفى أحمد فؤاد - المقصود بالاستقلال بأنه صدور التصرف من

شخص قانوني مرتباً للآثار القانونية دون حاجة لتدخل ارادي آخر - النظرية العامة للتصرفات

الدولية الصادرة عن الارادة المنفردة - المرجع السابق ص ٨٠ .

## المبحث الثاني

### وضع قرارات منتظم الوحدة الأفريقية بالنسبة للأعمال القانونية الدولية

سبق أن عرفنا العمل القانوني الدولي بأنه الأعمال الإرادية التي تعنى بها قواعد القانون الدولي ، لتوافر شرائط معينة ، فتترتب على حصوله آثار قانونية معينة (١) .

كما أوضحنا بأن هذه الأعمال القانونية الدولية قد تكون صادرة من جانب واحد ، أو قد تصدر من جانبين فأكثر .

وقد انتهينا في نهاية المبحث الأول من الفصل الثالث الى أن قرارات المنتظمات الدولية هي تصرفات إرادية صادرة من جانب واحد هو المنتظم (٢) .

وسنتعرض هنا الى القرارات التي يصدرها منتظم الوحدة الأفريقية ، لنحدد وضعها بالنسبة للأعمال القانونية الدولية .

ونظرا لأننا نرى أن منتظم الوحدة الأفريقية يتمتع بذاتية مستقلة عن شخصية باقي الدول الأعضاء فيه ويترتب على ذلك أن هذه القرارات تصدر عن المنتظم ذاته ، وليس عن التقاء إرادات أعضائه ، مما يجعلنا نساارع فنقرر أن قرارات منتظم الوحدة الأفريقية هي قرارات صادرة من جانب واحد ، ولكن حتى يكون ما قررناه متسقا مع المنطق علينا أن نبحت في طوايا ما يصدره منتظم الوحدة الأفريقية من قرارات عن الشروط الواجبة توافرها لاعتبار هذه القرارات صادرة من جانب واحد وهو ما سنحاول أن نوردته تفصيلا فيما يلي :

---

(١) راجع ص ٩٣ .

(٢) راجع ص ١٢٠ .



### توافر شروط العمل الصادر من جانب واحد

#### في قرارات منتظم الوحدة الأفريقية :

سبق أن أوضحنا أن هناك شروطا عامة يجب توافرها في العمل القانوني الدولي بصفة عامة ، وذلك بالإضافة الى شروط خاصة بالأعمال التي تصدر من جانب واحد (٣) .

أما الشروط العامة الواجب توافرها في العمل القانوني بصفة عامة فهي تتعلق بالمصدر والمحل والوضا والشكل في حين تنصرف الشروط الخاصة بالعمل الصادر من جانب واحد في شرطين اثنين هما : أن يصدر العمل القانوني صراحة أو ضمنا عن ارادة شخص قانوني دولي ، وأن يستهدف ترتيب آثار معينة يلزم بها مصدره باتفاق ، ويلزم الغير على خلاف في الرأي ، وسنتعرض هنا لهذه الشروط الستة على التفصيل الآتي :

#### أولا - مصدر قرارات منتظم الوحدة الأفريقية :

سبق أن ذكرنا أن العمل القانوني الدولي يجب أن يصدر ممن له حق تمثيل الشخص الدولي قانونا حتى يمكن اعتباره عملا ما .

وبالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية فقد سبق أن أوضحنا أنه يصدر قرارات من أجهزته المختلفة سواء أكانت أجهزة رئيسية أم لجانا مشكلة لبحث موضوعات معينة .

وقد حدد الميثاق الشروط الواجب توافرها في هذه القرارات حتى تعتبر أنها صادرة من الجهاز المختص ، فحدد الأغلبية الواجب توافرها في كل قرار من القرارات ولكن يكاد منتظم الوحدة الأفريقية يكون هو المنتظم الوحيد الذي يحدد وجوب توافر نصاب قانوني لاجتماعات بعض أجهزته فقد نص هذا الميثاق في مادته العاشرة على أن النصاب القانوني لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات يتألف من ثلثي الأعضاء في أي اجتماع يتم ، وهو ذات النص الوارد في المادة الرابعة عشرة بالنسبة للنصاب القانوني لأي اجتماع لمجلس الوزراء .

ومن هذا يتضح أن منتظم الوحدة الأفريقية قد حدد شكل الجهاز الذي يمكن أن يصدر قرارا يعتبر صادرا من ذات المنتظم ، اذ استلزم وجود ثلثي

أعضاء المؤتمر ومجلس الوزراء لاعتبار أن الاجتماع صحيح ، ويترتب على ذلك أن أى اجتماع لا يتوافر فيه هذه النسبة يعتبر غير صادر من هذا الجهاز وبالتالي لا يعد صادرا من منتظم الوحدة الأفريقية ذاته ، أى يمكن القول بتعبير آخر : أن ممثل المنتظم فى هذه القرارات هو المؤتمر أو مجلس الوزراء المنعقد بثلاثي أعضائه على الأقل ، وأن المؤتمر أو المجلس غير المتوافر فيها هذا النصاب لا يعدان ممثلين قانونيين لالمنتظم .

ونرى أن استلزام مثل هذا النصاب هو أحد حسنات منتظم الوحدة الأفريقية التى تجعله فى وضع أقوى من منتظمات اقليمية أخرى لا تنص على مثل هذا الشرط ، إذ أن استلزام هذا الشرط يجعل أى قرار يصدر من هذه الأجهزة هو قرار يمثل وجهة النظر الأفريقية الحقة ، إذ فى عدم استلزام مثل هذا الشرط قد يجعل بعض الدول ذات الاتجاهات المعينة تلجأ الى احراج المنتظم باتخاذ قرارات تلزم المنتظم ، قد لا تعبر حقيقة عن رأى اجماع الدول الأفريقية(٤) .

وقد أضاف المنتظم الى هذا الشرط أن تصدر قراراته بالأغلبية الخاصة أو العادية لأعضاء المؤتمر أو المجلس وليس بالنسبة لأعضاء المجلس الحاضرين فقط ، أى أن الميثاق استلزم لكى يصدر أحد أجهزته هذه قرارا معينا أن يحضر الاجتماع ثلثا الأعضاء جميعا ، وأن يوافق على القرار بالأغلبية المطلوبة منسوبة الى مجموع الأعضاء أيضا ، وليس منسوبا لعدد الأعضاء الحاضرين .

وهنا أرى انه اذا كان منتظم الوحدة الأفريقية قد أحسن باستلزام نصاب قانونى معين لصحة الاجتماع فان ما استلزمه من نسبة الأغلبية الى عدد مجموع الأعضاء هو تشدد قد يضعف من المنتظم ، إذ أن استلزام مثل هذا الشرط قد يؤدى الى صعوبة اتخاذ قرار ما ، ويكفى للتدليل على ذلك اذا افترضنا اجتماعا لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات صحيح الانعقاد ، بحضور ثلثي الأعضاء فقط ، فانه اذا أراد هذا المؤتمر اتخاذ قرار لا يتعلق باجراءات فانه يستلزم الحصول على اجماع الحاضرين لاصدار مثل هذا

---

(٤) يؤيد هذا الرأى فشل انعقاد مؤتمر القمة التاسع عشر فى طرابلس ليبيا مرتين لعدم اكتمال النصاب ، إذ انه لو لم يكن هذا الشرط متواجدا لانتهزت الدول التى حضرت فى طرابلس وهى أقل من الثلث الفرصة لفرض بعض القرارات التى ربما كانت قد أدت الى نتائج وخيمة بالنسبة للمنتظم .

القرار ، وهو الوضع الذى قد يصعب ، وعلى كل فان المنتظم لم يواجه مثل هذا الموقف حيث أن أغلب اجتماعاته تمت بتوافر عدد أكثر من النصاب المطلوب .

### ثانيا - محل قرارات منتظم الوحدة الأفريقية :

يرى بعض الفقهاء أنه يجب أن يصدر القرار بوصفه عملا قانونيا دوليا على محل ممكن ومشروع ، وقد سبق أن ذكرنا ان مثل هذا القرار غير متصور فى مجال العلاقات الدولية ، وأن وضع مثل هذه الشروط قد جاء نتيجة لتأثر هؤلاء الفقهاء بفقهاء القانون الخاص وهو ما نرفضه (٥) .

وعلى كل الأحوال فان منتظم الوحدة الأفريقية لم يصدر أى قرار على محل غير ممكن أو غير مشروع ، وحتى بالنسبة لقراراته الصادرة بتأييد حركات الكفاح المسلح ضد الدول الاستعمارية والتي هاجمتها هذه الدول بحجة عدم المشروعية لمخالفتها لميثاق هيئة الأمم المتحدة ، نجد أن هيئة الأمم ذاتها ممثلة فى جمعيتها العمومية قد اضطرت الى الاعتراف بمشروعية هذا الكفاح المسلح فى قراراتها الأخيرة (٦) .

وعلى هذا فانه بالرغم من عدم اتساق هذا الشرط المتعلق بالمحل مع الطبيعة الخاصة للأعمال القانونية الدولية فان منتظم الوحدة الأفريقية لم يصدر قرارات على محل غير مشروع أو غير ممكن مما يجعل هذا الشرط متوافرا أيضا فى هذه القرارات .

### ثالثا - الرضا فى قرارات منتظم الوحدة الأفريقية :

كما سبق وأن ذكرنا أن مثل هذا الشرط لا يمكن اعتباره فى مجال العلاقات الدولية خاصة أنه من الصعب أن نتصور أن يتم اكراه على ممثلى الدول فى الوقت الحالى بعد تقدم وسائل الاتصالات بين أرجاء المعمورة بصفة عامة وأصبح ما يحدث فى أقصى أنحاء العالم تحت سمع وبصر العالم أجمع فى ثوان معدودات مما يجعل مثل هذا الشرط هو لغوا ونافلة قول واثرا من تأثير بعض فقهاء القانون الدولى بفقهاء القانون الخاص .

وحتى بالنسبة لما اشترطته معاهدة فيينا لقانون المعاهدات خاصة

---

(٥) راجع ص ٩٦ .

(٦) راجع القسم الثانى من الكتاب .

بـالإكراه الذى قد يقع على ممثلى الدول المتعاقدة<sup>(٧)</sup> فإنه لا يمكن تصور تطبيقها بالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية حيث أنه وكما سبق أن قررنا - فإنها قرارات تصدر من جانب واحد هو المنتظم ذاته وتصدر بالأغلبية « سواء العادية أو الخاصة » وهو الوضع الذى يجعل من غير المتصور حدوث إكراه على ممثلى أى من الدول للحصول على موافقتهم على قرار معين .

وعلى أى حال من الأحوال ، وكما سبق أن قررنا بالنسبة لشرط المحل فإنه لم يحدث أن اتخذ قرار داخل منتظم الوحدة الأفريقية وكان نتيجة لإكراه وقع على ممثلى بعض الدول الأعضاء داخل المنتظم<sup>(٨)</sup> .

ومما سبق يتضح أنه حتى بعدم جدوى اشتراط هذا الشرط والخاص بالرضا فى قرارات منتظم الوحدة الأفريقية ، فإن قرارات مثل هذا المنتظم قد اتخذت دون أن ينم أى إكراه على ممثلى وأعضاء وفود الدول داخل المنتظم . يبقى بعد ذلك فى الشروط العامة المتعلقة بالعمل القانونى الدولى الشروط الخاصة بالشكالية وهو ما نتعرض له فيما يلى بالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية .

#### رابعاً - الشكل فى قرارات منتظم الوحدة الأفريقية :

يكاد يكون هذا الشرط الثانى والذى نرى وجوب توافره فى الأعمال

---

(٧) مادة ٥١ ، ٥٢ من معاهدة فيينا .

(٨) حدث عند الدعوة لعقد اجتماع الدورة الثالثة للمنتظم فى أديس أبابا سنة ١٩٦٦ - أن كان الوفد الغينى مسافراً على إحدى طائرات بان أمريكان ، وحين اضطرارها للهبوط باللتزود بالوقود فى مطار أكرا قامت السلطات الغانية باعتقال هذا الوفد وكان عدده تسعة عشر شخصاً برئاسة وزير الخارجية ، وطالبت بالإفراج عن الغانيين الموجودين بغينيا ، وقد أثار هذا الحادث أزمة كبيرة إلا أن مؤتمر الرؤساء استطاع اقناع الجنرال أنكراه رئيس مجلس الثورة الغانى بالإفراج عن الوفد بعد أن ضمنت له عدم وجود غائى فى غينيا يرغم على البقاء ضد إرادته .

دكتور بطرس غالى - الخلاف الغانى الغينى فى الأهرام الاقتصادى العدد ٢٨٠ - ١٥ إبريل سنة ١٩٦٧ ص ٨٥ وكذلك الدكتور محمد الحسينى مصيلحى - منظمة الوحدة الإفريقية - المرجع السابق ص ٢١٧ وما بعدها . ولا يعتبر هذا الحادث مثلاً للتأثير على إرادة الأعضاء إذ أن ذلك الحادث كان ناشئاً أساساً نتيجة للخلاف بين غينيا وغانا بعد حدوث الانقلاب الذى أودى بحكم الرئيس نكروما .



القانونية الدولية بالاضافة لشرط المصدر (٩) .

اذ أن أغلب الأعمال القانونية تستلزم لصدورها شكلا معينا جرى العرف الدولى على اتباعه وبالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية فيلزم أن تصدر طبقا للقواعد التى رسمتها اللوائح الداخلية لأجهزته المختلفة وذلك بالاضافة الى ما اشترطه الميثاق ذاته ، ومن المسائل البديهية الأولية أن قرارات المنتظم تصدر كتابة وذلك حتى يمكن تسجيلها وحفظها فى الأمانة العامة وتوزيعها على الأعضاء ، فبالاضافة الى هذا فان اللوائح الداخلية لأجهزة المنتظم تحدد طريقة تقديم مشروع القرار وطريقة بحثه وادراجه فى جدول الأعمال والتصويت عليه ثم ايداعه أو حفظه .

هذه الشروط الشكلية ليست لازمة تمام الصحة القرار ذاته ، فالقرار الصادر هو قرار صحيح مادام قد حصل على الأغلبية المطلوبة فى اجتماع يتوافر فيه نصاب صحته ، أما الشروط الأخرى فهى ليست شروطا صحية بل شروطا شكلية استلزمها تنظيم العمل دون أن يترتب على تخلفها عدم صحة القرار أو بطلانه .

هذا بالنسبة لقرارات التى يصدرها المنتظم ، ونود هنا أن نضيف أنه اذا ما قام المنتظم بإبرام معاهدات معينة مع شخص قانونى دولى آخر أو أشخاص قانونية دولية أخرى فان هذه المعاهدة يلزم تسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقا لنص المادة ١٠٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وهو الوضع الذى اتبعه منتظم الوحدة الأفريقية بالنسبة للمعاهدات أو الاتفاقيات التى أبرمها أو قام بتسجيلها فى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة طبقا لنص المادة ١٠٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة (١٠) .

وعلى هذا يتضح أن الشرط متوافر أيضا بالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية .

**خامسا - قرارات منتظم الوحدة الأفريقية تصدر كتعبير صريح عن ارادته :**

سبق أن عرفنا أن الأعمال القانونية الصادرة من جانب واحد : بأنها

(٩) راجع ص ٩٦ .

(١٠) مادة ٢٦ من ميثاق منتظم الوحدة الافريقية .



كـل تعبير صريح أو ضمني عن الإرادة المنفردة لشخص واحد بعينه من أشخاص القانون الدولي متى استهدفت من وارثه ترتيب آثار معينة (١١) .

وقرارات منتظم الوحدة الأفريقية هي قرارات صادرة من شخص قانوني دولي تعبر عن إرادته ، ولكن هنا - وكما سبق أن ذكرنا بالنسبة لقرارات المنتظمات بصفة عامة لا يمكن تصور قرار ضمني إذ أن طبيعة القرار ذاته تجعله تعبيراً صريحاً عن الإرادة ، إذ أن القرار هو عبارة عن وقائع مادية تصدر بعد مرورها بمراحل مختلفة مما يجعله من غير المتصور صدور قرار ضمني ، ومنتظم الوحدة الأفريقية تصدر قراراته بعد مناقشتها بواسطة اللجان ثم بواسطة الأجهزة الرئيسية ، وبعد ذلك تصبح قرارات بعد حصولها على الأغلبية المطلوبة مما يجعل أي قرار يصدر هو تعبير صريح عن إرادة المنتظم ، وقد يصدر منتظم الوحدة الأفريقية وخاصة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات قرارات سرية ، ولكن هذه القرارات السرية هي قرارات تعبر صراحة عن إرادة المنتظم ولكنها قد يرى عدم إعلانها لظروف معينة سياسية أو اقتصادية مما لا يخرجها عن كونها قراراً صريحاً .

#### سادساً - قرارات منتظم الوحدة الأفريقية تستهدف ترتيب آثار معينة :

جميع قرارات منتظم الوحدة الأفريقية تستهدف ترتيب آثار معينة ، وبغض النظر عن أنها صادرة بالأغلبية العادية أو الخاصة ، فإن هذه القرارات بمجرد صدورها تصبح ملزمة للمنتظم وأجهزته التابعة له ، بوصفها تعبر عن إرادته ، هذه القرارات التي يصدرها المنتظم - وبالتطبيق لوجهة نظرنا (١٢) - نفرق فيها بالنسبة لآثارها بين الدول الأعضاء في المنتظم والدول غير الأعضاء ، فبالنسبة للدول الأعضاء ، فإن آثار هذه القرارات تنصرف إليها أيضاً حيث أنها بعضويتها في منتظم الوحدة الأفريقية قد التزمت مسبقاً بترتيب هذه الآثار بالنسبة لها ، وقد بينا فيما سبق أنه بالرغم من أن ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية قد جاء خلواً من أي نوع من أنواع الجزاءات التي قد تطبق على المخالفين من الدول الأعضاء إلا أنه نتيجة للطبيعة الخاصة للمنتظم وللدول الأعضاء به ، فإن أغلب قرارات المنتظم قد تم تنفيذها داخل الدول الأعضاء ذاتها ، كما أن قرارات المنتظم ترتب آثارها ، منطقياً بالنسبة للأجهزة التابعة أو المكونة لها ، ولكن المنتظم

(١١) راجع ص ١١٣ .

(١٢) راجع ص ١١٦ .

وقراراته لا يمكن أن يرتب آثارا معينة بالنسبة لباقي الدول أو المنظمات الأخرى ما دامت هذه الدول والمنظمات لا تقبل بترتيب هذه الآثار ، كل هذا طبعاً لا ينفي أن المنتظم قد يشارك بواسطة قراراته في استقرار العرف الدولي بالإضافة لما تساهم به المساهدات أو الاتفاقات التي يبرمها من ترتيب آثار معينة تساهم في تكوين وخلق قواعد القانون الدولي (١٣) .

ومما سبق يتضح أن منتظم الوحدة الأفريقية يصدر قرارات من جانبه وحده بقصد أحداث آثار معينة تنصرف أساساً إليه وإلى الدول الأعضاء فيه وتنصرف بطريق غير مباشر إلى المجتمع الدولي وقد ترتب آثاراً معينة بالنسبة للدول أو المنظمات الأخرى إذا قبلتها هذه الدول .

ويهمنا هنا الإشارة إلى أن هذه القرارات بالرغم من تشابهها مع الاتفاقات الدولية في بعض النواحي كالمفاوضة إلا أنها لا تخرج عن كونها تصرفاً صادراً من جانب واحد هو المنتظم ذاته بوصفه شخصاً قانونياً دولياً .

بهذا نكون قد حددنا وضع قرارات منتظم الوحدة الأفريقية بالنسبة للأعمال القانونية الدولية ، ونعرض في الفصل الرابع إلى القوة الإلزامية لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية .

## الفصل الرابع

### قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من ناحية قوتها الملزمة

آثرنا أن نفرد هذا الفصل للآثار المترتبة على قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من ناحية قوتها الملزمة ، مختلفين في ذلك مع الفقهاء الذين يدخلون ناحية الالتزام وعدم الالتزام حين تعرضهم لقرارات المنتظم ، ومقسمينها الى قرارات ملزمة « عزائم » وقرارات غير ملزمة « توصيات » ، معتبرين أن كل قرار ضمن المجموعة الأولى هو قرار ملزم ، وكل قرار يدخل ضمن المجموعة الثانية هو قرار غير ملزم<sup>(١)</sup> .

واننى وان كنت أختلف مع بعض الفقهاء في هذا الصدد ، فان دافعى فى هذا هو :

**أولا :** ان الناحية الالزامية لقرارات المنتظمات قد أثارت كثيرا من الجدل ، ذلك أن رغبة كل دولة فى الاحتفاظ بسيادتها فضلا عن غياب سلطة عليا تفرض نفسها على ارادة أدنى تجعل القوة الالزامية لقرارات المنتظمات الدولية ما زال مجال النقاش فيها طويلا ولم يصل فيها الفقه الى رأى قاطع ويحوطها الكثير من الغموض .

**ثانيا :** الخلط الذى تأتى به موثيق المنتظمات من استعمال لفظة توصيات لقرار ملزم ولفظة القرار لقرار غير ملزم ، وبمعنى آخر استعمال كلا الاصطلاحين كمرادفين وليس كاصطلاحين متقابلين ، فنجد أن بعض الموثيق تطلق على قرار معين يجوز اتخاذه اصطلاحا توصية فى حين أنه

---

(١) يراجع الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنتظمات الدولية ودورها فى ارساء قواعد القانون الدولى - المرجع السابق ص ١٣٥ .  
الدكتور مفيد محمد شهاب - المنتظمات الدولية - المرجع السابق ص ١٢٤ .  
الدكتور عبد العزيز سرحان - التنظيم الدولى - المرجع السابق ص ٣٣٢ .  
وأستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الوجيز فى التنظيم الدولى - النظرية العامة - المرجع السابق ص ٤٣٩ .

يدخل بطبيعته فى عداد القرارات الملزمة « العزائم » (٢) .

فضلا عن أن اللوائح تدرس كشكل من أشكال التعبير عن إرادة المنتظم بوصفها قرارا ولم يتعرض أحد لها على استقلال من ناحية قوتها الملزمة .

وهذا الخلط الذى تجيء به موثيق المنتظمات الدولية يجعلنا نفرق بين القرارات من ناحية الشكل وتقسيمها الى عزائم وتوصيات ولوائح (٣) .  
تأريكين الأثر الإلزامى لهذه القرارات لهذا المبحث .

وقرارات المنتظمات الدولية طبقا لما جاء بنصوص موثيق هذه المنتظمات اما أن تصدر ولها الصفة الإلزامية بطبيعتها أو بالنص بغض النظر عما يطلق عليها من اصلاح ، واما أن تصدر بدون الزام مصاحب لها وبغض النظر أيضا عما يطلق عليها من اصطلاح ، وعلى هذا فأننى أرى أن يستعمل لفظ أو اصطلاح عزيمة لكل قرار ملزم وأن يستعمل لفظ أو اصطلاح توصية لكل قرار غير ملزم حتى نتجنب اللبس الذى تأتى به الموثيق ويكون لكل لفظ دلالة معينة .

وفى هذا الفصل نتعرض الى قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من ناحية قوتها الملزمة الا أننا وبذات المنهج الذى اتبعته فيما سبق أتعرض أولا الى قرارات المنتظمات الدولية من ناحية قوتها الملزمة فى المبحث الأول لأنقل بعد ذلك فى المبحث الثانى الى قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من ناحية الإلزام .

---

(٢) لعل أبرز مثل لذلك هو ما نصت عليه المادة ١٨/ب من ميثاق الأمم المتحدة اذ يجرى نصها كالآتى « تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين والمشاركين فى التصويت ، وتشمل هذه المسائل التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولى وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية ... » وهذه المسائل تعتبر من المسائل ذات الطبيعة الملزمة أى أنها عزائم .

(٣) يراجع ص ٤٦ .

## المبحث الأول

### قرارات المنظمات الدولية

#### من ناحية قوتها الملزمة

أتعرض أولا الى القرارات الملزمة لأنتقل بعد ذلك الى القرارات غير الملزمة مختتما هذا المطلب في ثالثا بالتعرض لبعض صور من القرارات التي لا تدخل كلية في أى نوع من هذين النوعين الا أن ذلك كله سأسبقه بتمهيد أتعرض فيه الى أساس الالتزام في قرارات المنظمات بصفة عامة .

#### تمهيد :

نظرا لما أثاره موضوع الزام قرارات المنظمات الدولية من خلاف في الرأي لوضع المنظمات الدولية بصفة عامة فأننى أرى قبل التعرض الى عنصر الالتزام في القرارات ومدى الزام هذه القرارات أن نحاول البحث عن أساس لهذا الالتزام .

واننى أرى قبل البحث عن أساس الالتزام في قرارات المنظمات الدولية أن نفرق بين القرارات الصادرة عن المنتظم على أساس موضوعي ، حيث نجد أن المنتظم يصدر نوعين من القرارات :

#### النوع الأول :

القرارات المتعلقة بكيان المنتظم ذاته ، هذه القرارات يصدرها المنتظم لتنظيم العمل به وتتعلق بذات المنتظم وهى لازمة لمباشرة المنتظم لنشاطه ، ومن أمثلة هذه القرارات الصادرة بتعيين الموظفين الرئيسيين بالأمانة العامة أو السكرتارية العامة للمنتظم فمثلا تنص المادة ١٢ من ميثاق جامعة الدول العربية على حق مجلس الجامعة في اصدار قرار بتعيين الأمين العام بالجامعة وكذلك نص المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمجلس أوروبا كما أن من القرارات المتعلقة بكيان المنتظم القرارات الخاصة بالعضوية وقبول أعضاء



جدد أو فقد العضوية بالطرد أو الانسحاب أو إيقاف العضوية (١) .

كما أن القرارات الصادرة باللوائح الداخلية المتعلقة بنظام العمل داخل المنظمات هي أمثلة للقرارات المتعلقة بكيان المنتظم (٢) .

فضلا عن أن المنظمات تصدر قرارات متعلقة بكيانها أيضا من ناحية إنشاء أجهزة جديدة أو ادماج بعض الأجهزة القائمة بعضها في البعض الآخر ومن أمثلة ذلك ما تنص عليه المادة ٢٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة من إعطاء الحق للجمعية العامة لإنشاء فروع أخرى تراها ضرورية للقيام بوظائفها وتعطي المادة ٢٩ من ذات الميثاق ذات الحق لمجلس الأمن كما أن القرارات المتعلقة بميزانية المنتظم وتوزيعها بين الأعضاء تعتبر أيضا من القرارات المتعلقة بكيان المنتظم .

هذه القرارات جميعها والتي تتعاقب بكيان المنتظم تعتبر نافذة بمجرد صدورها مما يجعل هذه القرارات ملزمة دائما وبغض النظر عن الشكل الذي صدرت فيه ، إذ أن طبيعة هذه القرارات وتعلقها بكيان المنتظم ذاته تجعلها في مرحلة التنفيذ غير مرتبطة بإرادة أو سلطة دولة أخرى من دول المنتظم وبالتالي فإنها تعتبر نافذة فورا وبالتالي فإن طبيعتها هي الإلزام .  
واننى أرجع ذلك الى أن الدول الأعضاء حين ارتضاؤها الدخول في منتظم ما فانه تطبيقا لمبدأ الملتزم عبد التزامه تجعل مثل هذه القرارات ملزمة لها وخاصة ان مثل هذه القرارات لن تتعارض مع سيادتها في أى وقت حيث أنها متعلقة بكيان المنتظم ذاته .

---

(١) من أمثلة المواد الخاصة بقبول العضوية نص المادة الثالثة من منتظم مجلس أوروبا كما أن المادة ١٩ من دستور منتظم الأغذية والزراعة تحدد القواعد الخاصة بانسحاب الأعضاء كما تنص المادة ٦ من دستور البنك الدولي للإنشاء والتعمير على حق الانسحاب من البنك بمجرد الإخطار كما أن المادة ٤/١٣ من ميثاق منتظم العمل الدولي والمادة ١٩ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنصان على قواعد إيقاف العضوية بالنسبة للأعضاء ومن أمثلة المواد الخاصة بطرد أعضاء المنتظم ما تنص عليه المادة السادسة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة والمادة الثامنة من نظام مجلس أوروبا .

(٢) تنص المادة ٢١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على حق الجمعية العامة في وضع لائحة إجراءاتها وتعطي المادة ٣٠ من ذات الميثاق هذا الحق أيضا لمجلس الأمن بالنسبة لوضع لائحة إجراءاته .

## النوع الثاني :

القرارات المتعلقة بنشاط المنتظم ، هذه القرارات هي التي تثير كثيرا من الجدل حول مدى التزامها للأعضاء المشتركين في المنتظم وخاصة اذا ما رفضت دولة عضو قرارا معيناً بعد حصوله على الأغلبية المطلوبة أو حتى اذا كانت من الدول الموافقة عليه ، ذلك أن أغلب هذه القرارات قد تمس من قريب أو بعيد سيادة الدولة والتي تحرص جميع الدول عليها ولا ترغب في التنازل عنها الا بالقدر الضئيل يضاف الى ذلك أن غياب سلطة عليا تفرض نفسها على سلطة أدنى يجعل من اللازم البحث عن أساس الزام قرارات المنتظمات المتعلقة بنشاطها .

وقد حاول الباحثون أن يبحثوا عن أساس قانوني لالزام قواعد القانون الدولي بصفة عامة للدول وفكرة الجزاء فيه وقد اختلفت المذاهب والمدارس في هذا الشأن الى نواح عدة يمكن حصرها في اتجاهات ثلاثة :

١ - التسلسل : وعند أصحاب هذا النظر لا يوجد قانون دولي الا اذا توافرت في المجتمع الدولي سلطة أو سيادة تخضع الدول لأوامرها .

٢ - فكرة القانون : وأنصار هذا الرأي يعتبرون الجزاء عنصراً جوهرياً في القاعدة القانونية ، وعلى هذا فمنهم من اعتبر أن القانون الدولي لا يعد قانوناً لافتقاره الى الجزاء ، ومنهم من يدل على وجود الجزاء في القانون الدولي حتى يعتبره بالتالي قانوناً .

٣ - فكرة الالتزام : وأصحاب هذا النظر يرون أن الدول تستشعر هذا الالتزام بباعث من الاقرار بمصلحة عليا مشتركة تتحقق بمراعاة قواعد معينة (٣) .

هذه هي الاتجاهات التي سادت بين الفقهاء لمحاولة العثور على أساس الالتزام لقواعد القانون الدولي ، وما يتبعه من البحث عن الجزاء في هذه القواعد .

ويرى أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي أن الطبيعة المتطورة

---

(٣) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم ( التنظيم الدولي )  
- المرجع السابق ص ١٣١ - ١٣٥ .

للقانون الدولي باتجاهاته الواضحة الآن نحو التعاون الدولي في مجالات متزايدة بعضها تسهر عليه منتظمات دولية وبعضها يتجه في قوى نامية نحو استحداث المنتظمات الدولية اللازمة . وفي قول آخر فان التنظيم الدولي قد خرج بالقانون الدولي من قوقعته التقايدية وزج به في مجالات من التعاون على نحو يدعونا الى اعادة النظر في معنى الجزاء في القانون الدولي على هدى من الوشائج التي تربط دول العالم اليوم .

وينتهي استاذنا الى أن التنظيم الدولي أدى الى اثبات نوع جديد من الجزاء هو جزاء الاستبعاد من المساهمة في الفوائد المستحقة عن طريق المشاركة الدولية في النشاط الذي يتعلق بموضوع من موضوعات الرفاهية العالمية (٤) .

#### رأى الخاص :

هذه هي فكرة الالتزام والجزاء في القانون الدولي والتنظيم الدولي ولكن هل تعتبر هذه النظريات أساسا لالزام قرارات المنتظمات الدولية المتعلقة بنشاطها قد يرى البعض أن قرارات المنتظمات الدولية تلتزم الدول بتنفيذها على أساس النظريات السابقة ، أو على أساس الخوف من جزاء الاستبعاد من التمتع من الفوائد المتحققة عن طريق المشاركة في نشاط المنتظم .

ولكنني أسارع بأن التطبيق العملي يؤكد أن هذا الخوف لا مجال للتلويح به اذا أن عدم تنفيذ أى قرار من قرارات المنتظم الدولي لا يؤدي في الغالب لفصل الدولة المخالفة أو حتى إيقاف عضويتها ، والتطبيق العملي خير شاهد على ذلك (٥) .

---

(٤) استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الأحكام العامة في قانون الأمم ( التنظيم الدولي ) - المرجع السابق ص ١٣٥ وكذلك اللينيمي - الوسيط في قانون السلام - منشأة المعارف بالاسكندرية - سنة ١٩٨٢ ص ٤٨ وما بعدها .

(٥) يراجع القرارات الصادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العمومية هيئة الأمم المتحدة بشأن النزاع العربي الاسرائيلي أو بشأن التفرقة العنصرية ومدى تنفيذ اسرائيل أو حكومة جنوب افريقيا لهذه القرارات وتعتبر الحالات التي تم فيها طرد دولة من عضوية منتظم معدودة على الأصابع ، ومن أمثلتها طرد كوبا من منتظم الدول الأمريكية في يناير ١٩٦٢ . وكذلك طرد روسيا من عضوية عصبة الأمم في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ لاعتدائها على فنلندا ، وقرار البنك الدولي في أول يناير سنة ١٩٥٤ بطرد تشيكوسلوفاكيا من عضويته والذي ألحقه قرار صندوق النقد الدولي بطرد ذات الدولة من عضويته في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

بل أن الوضع يزداد صعوبة بالنسبة للمنظمات التي لم يرد في مواعيقيها نصوص تبيح للمنظم إيقاف عضوية أو طرد دولة من أعضاء المنتظم كميثاق منتظم الوحدة الإفريقية(٦) .

كل هذا يجعل من المناسب البحث عن أساس لالزام قرارات المنظمات الدولية غير فكرة الجزاء أو الاستبعاد عن المساهمة في التمتع بالفوائد المتحققة عن طريق المشاركة الدولية وهو ما سنحاول التعرض له فيما يلي :  
من المتفق عليه والثابت أن الاشتراك في المنظمات الدولية يتم بالإرادة الحرة للدول على أساس أن ميثاق المنتظم هو اتفاق رضائي ينشأ نتيجة لاتحاد إرادات الدول المنشئة له على أهداف ومبادئ معينة(٧) .

فاذا ما كان انشاء المنتظم يتم برضاء الدول بإرادتها الحرة لما قد تراه الدولة من أن اشتراكها في المنتظم يحقق لها نوعا من الرفاهية أو الأمن فإن معنى ذلك هو افتناع الدولة بأهداف ومبادئ المنتظم الذي تشارك فيه .

يترتب على الاقتناع بأهداف ومبادئ المنتظم الالتزام بأحكامه إذ أن ذلك هو السبيل الوحيد للوصول إلى هذه المبادئ والأهداف ، وبمعنى آخر يصبح الشعور بالالتزام «Le sens d'obligation» هو الأساس في تنفيذ قرارات المنظمات(٨) .

---

(٦) نارت الرغبة عند بعض الدول الإفريقية لطردها لالوى من منتظم الوحدة الإفريقية سنة ١٩٧٠ بمناسبة زيارة رئيس حكومة جنوب إفريقيا لالوى ، وللحلاسات التي شابت علاقاتها مع جنوب إفريقيا مما عد مخالفة لأيدولوجية المنتظم ذاته ، ولم يتم ذلك لعدم وجود نص يبيح هذا الاجراء .

الدكتور عبد الرحمن اسماعيل الصالحى - الهيكل التنظيمى لمنظمة الوحدة الإفريقية - رسالة للحصول على درجة الماجستير - غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة - سنة ١٩٧٨ ص ٨٥ .

(٧) يسرى ذلك أيضا « بالنسبة للعضوية اللاحقة للدول التي قد تنضم بعد ذلك للمنظم .

(٨) تشترك المنظمات فى ذلك مع أى فكرة فلسفية أو عقائدية لا يوجد لها جزاء ظاهر أو دنيوى والتي تجعل معتنقى هذه الأفكار أو العقائد يلتزمون بتنفيذ أوامرها ونواهيها دون أن يكون ذلك ناشئا عن الخوف من جزاء معين .



فاذا ما وصلنا ، من وجهة نظرى ، الى أن الشعور بالالتزام<sup>(٩)</sup> هو الأساس لتنفيذ قرارات المنتظمات الدولية فان ذلك يؤدى الى نتيجتين :

#### النتيجة الأولى :

هى أن قرارات المنتظم تنفذ وتصبح ملزمة ، وبغض النظر عن الشكل الذى صدرت به اذا ما كان الشعور بالالتزام تجاه المنتظم ذاته قويا ، وعلى العكس من ذلك فاذا ما ضعف هذا الشعور فان قرارات المنتظمات تصبح غير ذات فاعلية وغير منفذة أو ملزمة ولو صدرت فى شكل عزيمة وهذا النظر لا يستند الى اعتبارات ونصوص قانونية بل هو نظر واقعى أو سياسى الا أن التنظيم الدولى ودراساته يجعل من الصعب التفرقة بين القانون والسياسة فيه ، فكلاهما مرتبطان ارتباطا وثيقا .

#### النتيجة الثانية :

ان هذا الشعور بالالتزام ينتج آثاره اذا ما كان فى وجدان ذوى السيادة والسلطان فى الدولة بمعنى أن هذا الشعور بالالتزام اذا ما كان لدى السلطة الحاكمة فان قرارات المنتظم ملزمة للدول التى يمثلها هؤلاء الأشخاص لشعورهم الثابت بالالتزام قبل المنتظم ، وبغض النظر عما اذا كان هناك شعور بعدم الالتزام قبل المنتظم من أشخاص آخرين فى الدولة ليسوا ذوى سيادة فى دولهم . ولتوضيح هذا رأى نجد أن الدول التى تخضع لنظام الحكم الفردى تتمتع قرارات المنتظمات التى تشترك فيها هذه الدول بصفة الالتزام اذا ما كان الحاكم فرد فيها يشعر بالالتزام قبل المنتظم وبغض النظر عن شعور الشعب قبل هذا المنتظم فى حين أن الدول التى يسود فيها نظام ديموقراطى حر يلزم اقتناع الشعب ذاته بالمنتظم وبالتالي يازم أن يقر فى وجدان الشعب الشعور بالالتزام تجاه المنتظم حتى تصبح قرارات المنتظم ملزمة ويؤدى ذلك الى ان المنتظمات التى يكون ممثلوا الدول فيها أصحاب السلطة والسيادة فى بلادهم ، تنفذ قراراتها فى الأعم الأغلب داخل هذه الدول نظرا لان هذه القرارات قد اتخذت بموافقتهم أو على الأقل بحضورهم مما يؤدى الى عدم ارتباط هذه القرارات بأية صعوبات داخل الدول

---

(٩) بشأن هذا رأى ما أوردته المدارس الارادية فى تحليلها لاساس الزام القواعد الآمرة فى القانون الدولى .

الدكتور سليمان عبد المجيد - النظرية العامة للقواعد الآمرة فى النظام القانونى الدولى - المرجع السابق ص ١٢١ .



وهى فى مجال التنفيذ ، وقد يؤيد ذلك الرأى التطبيق العملى فى بعض المنتظمات الدولية .

فنجده أن منتظم الوحدة الافريقية هو مكون من دول تخضع أغلبها لنظام الحكم الفردى (١٠) وجهازه الرئيسى هو مؤتمر الملوك والرؤساء أى الحاكمين المطلقة أيديهم داخل دولهم أغلب قراراته المتعلقة بنشاطه قد نفذت بالرغم من أن ميثاقه لم يحو فى نصوصه أى حق للمنتظم فى توقيع عقوبات على الدولة المخالفة .

وعلى العكس من ذلك فإن المودعات الأوروبية وقراراتها تنفذ بصفة عامة فى الدول الأوروبية بل إن بعض القرارات تنفذ داخل الدول مباشرة دون أى اجراء تشريعى آخر داخل كل دولة تجد ان ما يصدره المجلس أو الجمعية من قرارات يخضع لرقابة البرلمان الأوروبى والذى يتم انتخابه بواسطة الانتخاب المباشر داخل الدول المكونة لهذه المودعات مما يجعل الثقل الحقيقى فى هذه المودعات هو للبرلمان الأوروبى الذى يمثل شعوب الدول الأوروبية (١١) .

ولما كانت هذه الدول يسود فيها النظام الديموقراطى الحر الذى يعتبر الشعب هو مصدر كافة السلطات ، فإن النتيجة المترتبة على ذلك الزام قرارات المودعات الأوروبية لشعور شعوبها بالالتزام قبل هذه المودعات .

ومع كل فائنى أؤيد الرأى الذى يرى ان الزام قرارات المنتظمات الدولية يأتى من شعور الدول بالالتزام قبل مبادئ وأهداف هذه المنتظمات وأنه كلما زاد الشعور بهذا الالتزام قويت هذه القرارات من ناحيتها الملزمة وتضعف هذه القرارات من ناحية الزامها كلما قل الشعور بالالتزام قبل مبادئ وأهداف المنتظم وإن هذا الشعور بالالتزام يجب أن يقر فى وجدان من لهم السيادة والسلطات فى دولهم حتى يؤتى ثمارا ، وتقوى قرارات المنتظم من ناحية قوتها الملزمة كلما كان صاحب السيادة والسلطان فى الدولة مساهما فى اتخاذ قرار المنتظم .

هذا الشعور بالالتزام تجاه المنتظم ينبأ عنه ويظهر فى سلوك الدولة

---

(١٠) نتعرض الى ذلك بالتفصيل فيما بعد .

(١١) نتعرض فيما بعد للسوق الأوروبية المشتركة بأجهزته .

تجاه المنتظم ، هذا السلوك يحدد منذ البداية مدى الشعور بالالتزام الذي يقر في وجدان صاحب السيادة والسلطان بالدولة تجاه المنتظم وهذا السلوك قد يكون هو الأساس في مدى مساءلة الدولة المخالفة اذا ما اختلف مدى الشعور بالالتزام وكان هناك امكانية المساءلة .

بعد أن تعرضنا في التمهيد السابق الى أساس الزام قرارات المنتظمات الدولية أتعرض فيما يلي الى ما جرى عليه الفقه بالنسبة للناحية الالزامية للقرارات لنرى ما هي القرارات الملزمة وغير الملزمة ، والأنواع الأخرى من القرارات .

### أولا - القرارات الملزمة :

وهذا النوع من القرارات يتميز بالصفة الالزامية في مواجهة المخاطب به بحيث يترتب على عدم التنفيذ تحريك المسؤولية قبل الممتنع عن التنفيذ . ويحدد أحيانا الميثاق أو المعاهدة المنشئة للمنتظم طريق توقيع الجزاء على المخالف في تنفيذ القرار الصادر اليه .

ويقسم بعض الفقهاء القرارات الملزمة الى قرارات ملزمة في كافة عناصرها ، وإلى قرارات ملزمة في أهدافها دون الوسيلة المتبعة لتحقيق هذا الهدف . ويعتبر هؤلاء النوع الأول من القرارات ذات القدرة الذاتية على انتاج آثار قانونية ملزمة حالا ومباشرة ، أو بمعنى آخر هو القرار القابل للتنفيذ الفوري ، أي القابل للنفاذ دون توقف ذلك على تدخل لاحق من جانب من وجه اليه .

أما النوع الثاني من القرارات الملزمة من حيث الغاية دون الوسيلة . وهي القرارات التي تلزم الدولة المخاطبة بها فيما يتعلق بالنتائج اللازم التوصل اليها مع ترك اختيار الشكل والوسائل التي تتحقق فيها وبها هذه النتائج الى الاختصاص الوطني للدولة المعنية (١٢) .

واننا نرى انه لا مجال للتمييز بين هذين النوعين من القرارات الملزمة اذ ان أي قرار - في رأينا - من هذه القرارات هو ملزم بأثر مباشر وذو قدرة ذاتية على انتاج اثاره ، اذ ان النوع الثاني من القرارات الملزمة في رأى هؤلاء

---

(١٢) الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنتظمات الدولية ودورها في ارساء قواعد القانون الدولي - المرجع السابق من ١٣٤ وما بعدها .

الفقهاء القرارات الملزمة في الغاية دون الوسيلة أثرها الملزم والمباشر هو تحقيق الغاية المطلوبة ولتحقيق هذه الغاية فهو في واقع الأمر مسألة تنفيذ وليست مسألة تتوقف عليها القوة الإلزامية للقرار في ذاته ، فالقرار قد صدر منتجا لكافة آثاره وهي الزام الدولة أو الشخص الموجه اليه هذا القرار باتخاذ السبيل المناسب لتنفيذه دون أي قيود في الوسيلة أو السبيل الذي يتبعه ولا يمكن من وجهة نظري اعتبار ان حرية اختيار الوسيلة تجعل هناك نوعا معينا من القرارات في درجة أدنى من العزائم وأقوى من التوصيات ولعل خير مؤيد لهذا الرأي المادة ٦٧/٢ من ميثاق المادعة الأوروبية للفحم والصلب (١٣) .

بالتالي فلا يمكن - من وجهة نظرنا - أن نميز بين القرارات الملزمة على أساس هذا المعيار إذ انه يخلط بين القرار ذاته ووسيلة تنفيذه (١٤) .

وقد أخذت محكمة المادعة الأوروبية للفحم والصلب معيار القدرة الذاتية لانتاج الالتزام كمعيار لتمييز القرارات الملزمة (١٥) .

ويستمد القرار صفة الالتزام هذه من الوثيقة المؤسسة للمنظم التي تتضمن اتفاق الأطراف على قبول واحترام ما يصدره المنتظم من قرارات في المسائل التي نصت عليها هذه الوثيقة ، ونتيجة لتمسك كل دولة

---

(١٣) تنص هذه الفقرة على ان للجنة أن تتدخل عن طريق توصية « عزيزة » الدولة المخلة بشروط المنافسة في سوق الفحم والصلب ، تقترح فيها العلاج الذي تراه كفيلا بإزالة هذا الخلل على ان اللجنة ليس لها على أي نحو أن تحدد للدولة الوسائل التي يجب عليها اتباعها لتضع ذلك الحل موضع التنفيذ .

Cathano, «Manuel de Droit des Communautés Européennes», 2e édit., Dalloz et Sirey, Paris 1965, p. 287

(١٤) يرى ذات الرأي الدكتور محمد السعيد الدقاق ويضيف ان الفرق بين القرارات الملزمة في كافة عناصرها والقرارات الملزمة في الغاية دون الوسائل ليس في طبيعة كل منهما وانما هو فارق زمني بحيث ينصرف الى اللحظة التي ينتج بها القرار اثاره .

الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ١٤٣ .

(١٥) Si l'acte fait naître par lui-même une obligation, il s'agit d'une Décision.

الدكتور محمد السعيد الدقاق - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق هامش ٢ ص ١٣٦ .

بسيادتها فانها تحاول بقدر الامكان عدم تقييد حريتها بالتزامها المسبق. بما يصدره المنتظم من قرارات ، مما يجعل اللجوء الى طريق القرارات ذات الصلة بالالزامية للمنظمات الدولية كتعبير عن ارادتها طريقا غير شائع. وتعتبر القرارات ذات الصلة بالالزامية قليلة نسبيا (١٦) ذلك طبعا بدون التعرض لمدى الشعور بالالتزام تجاه المنتظم والذي تعرضنا له سابقا .

والقرارات ذات الصلة بالالزامية تتميز بهذه الصلة بغض النظر عن الشكل الذي تصدر به « عزيمة أو توصية أو لائحة » وبغض النظر أيضا عن المخاطب بهذا القرار ، فقد يكون المخاطب به أحد أجهزة المنتظم أو إحدى الدول الأعضاء فيه ، أو أحد العاملين بالمنتظم ونادرا ما تكون القرارات ذات صلة ملزمة بالنسبة لدولة غير عضو في المنتظم ، أو منتظم آخر مستقل تماما عن المنتظم المصدر للقرار ما لم يكن هناك اتفاق مسبق على هذا الالتزام ويكون منشأ الالتزام هنا هو هذا الاتفاق وليس القرار فيه . حد ذاته .

وتعتبر كافة اللوائح الداخلية التي تصدرها المنظمات ذات أثر ملزم إذ أنه إذا لم تعترف لها بهذا الأثر لتعذر على الأعضاء الاشتراك بصورة جديّة في نشاط المنتظم ولأصبح العمل بالمنتظم لا تحكمه قواعد محددة يمكن العمل بها ، ويترتب على مخالفة اللوائح الداخلية للمنتظم صدور أي تصرف مشوب يعيب البطلان لمخالفته للقواعد المنصوص عليها في اللائحة (١٧) .

---

(١٦) «Whether the emphasis will remain on the sovereignty of the members or whether it will gradually shift to the institutional aims of the organization. Three closely interdependent elements thus appear : the procedure whereby the decisions are taken, whether all member states take an equal part in their adoption, the nature of the matters to which the decisions relate and finally their legal effect i.e. the extent to which they are legally binding.»

— Djura Nincic, «The Problem of Sovereignty in Character and in the Practice of the United Nations», Martinus Myhoff. The Hague, Netherlands, 1970, p. 100.

(١٧) يراجع عرض الآراء المختلفة بالنسبة للقوة الإلزامية للوائح « القرارات ذات الطبيعة التشريعية » الدكتور مصطفى أحمد قواد - النظرية العامة للتصرفات الدولية الصادرة عن الإرادة المنفردة - المرجع السابق ص ٢٥٥ .



ويستوى مع القرارات الصادرة باللوائح القرارات الصادرة بإنشاء أجهزة تابعة للمنظم وكذلك ما يتعلق بشئون الأعضاء من قبول أو وقف أو طرد أو القرارات المتعلقة بالشئون المالية للمنظم إذ أن طبيعة هذه القرارات ذاتها تحتم أن تكون قرارات ذات صفة ملزمة ، إذ أن صدور قرار بإنشاء جهاز تابع أو طرد عضو من المنظم واعتماد ميزانية محددة لغرض معين يعنى فى حد ذاته الأثر الملزم له إذ لا مجال لاختيار فيه أو حتى لعدم التنفيذ فهى قرارات تتعلق بالمنظم ذاته ، وليس حتى بجهاز تابع له مما يؤدي الى أن صدور القرار فى هذه المسائل معناه التنفيذ الفوري له .

كما تعتبر القرارات الصادرة من جهاز أعلى الى جهاز أدنى قرارات ملزمة لهذا الجهاز الأدنى ، وذلك بالاستناد الى فكرة التسلسل ، وفى هذا الصدد نجد الفقرة الأولى من المادة ٦٦ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنص على أن « يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بتنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التى تدخل فى اختصاصه (١٨) » .

ويلاحظ ان تنفيذ هذه القرارات الملزمة يتم بطريق من الطرق الأربعة الآتية :

( أ ) قرارات تنفذ فوراً بمجرد صدورها مثل القرارات الصادرة بتعيين أحد الموظفين .

(ب) وهناك قرارات تقوم الدول بتنفيذها أى ان التنفيذ منوط هنا باندولة ومثال هذه القرارات قرارات وقف اطلاق النار بين الدول المتحاربة ، وهذه القرارات قد يتأخر تنفيذها عن لحظة صدورها إذ ان مناط التنفيذ معقود لجهة أخرى غير المنظم ذاته .

(ج) وهناك قرارات منوط تنفيذها بكفاءة أعضاء المنظم ذاته ، ومثال هذه القرارات ما يصدر من قرارات بتكوين تدابير عسكرية من دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء لمواجهة عدوان على دولة عضو فى المنظم وهذا مرتبط بكفاءة الدولة أو الدول التى يناط بها التنفيذ .

( د ) وقد يكون التنفيذ منوطاً بأحد فروع المنظم باعتباره المختص

---

(١٨) يلاحظ هنا استعمال الميثاق لاصطلاح توصيات فى حين انه يقصد بها العزائم وذلك باستقراء النص ذاته حيث يستعمل لفظ الالتزام هنا .. يقوم بتنفيذها .



بتنفيذ مثل هذا القرار ، ومثال ذلك اختصاص مجلس الأمن بتنفيذ الأحكام التى تصدرها محكمة العدل الدولية فى حالة امتناع من صدر ضده الحكم عن التنفيذ<sup>(١٩)</sup> .

والحالات الثلاث الأخيرة من طبيعتها أن يتأخر تنفيذ القرار فيها عن لحظة صدوره ، الا ان ذلك لا يمنع من فورية الأمر بالنسبة للقرارات الملزمة وأن التأخير هو تأخير التنفيذ وليس صفة لصيقة بالقرار ، ويمكن تشبيه ذلك بالأثر الفورى للقوانين فى المجال الداخلى . فالقانون بمجرد صدوره ونشره يعتبر ملزما لكافة المخاطبين بأحكامه ، الا ان تنفيذه قد يتأخر لتراخي إحدى الجهات التى يناط بها التنفيذ ، أو لان الحالة التى صدر بها القانون لتنظيمها لم تتوافر لها بعض شرائطها مما يؤدى الى التأخير فى التنفيذ .

### ثانيا - القرارات غير الملزمة :

كما سبق أن أوضحنا فان الأغلب الأعم من قرارات المنظمات الدولية هى قرارات ليس لها صفة الالتزام القانونى وأن كان الالتزام هنا أدبيا أو معنويا ، اذ ان تنازع كل من فكرة السيادة التى تتمسك بها كل دولة مع فكرة التنظيم الدولى ذاته يجعل قرارات المنظمات ليست ذات صفة ملزمة ، وكلما قلت القرارات الملزمة التى يمكن للمنظم أن يصدرها كان ضعيفا والعكس صحيح .

حقيقة ان فكرة السيادة قد تطور مفهومها فى ظل التنظيم الدولى عنه فى نطاق القانون الدولى التقليدى ، ومن ثم كان المنتظم الدولى مظهرا لتغلب النزعة الجماعية فى العلاقات الدولية<sup>(٢٠)</sup> . الا ان التنظيم الدولى لم يصل بعد الى القوة التى تمكنه من اعتبار المنظمات الدولية أجهزة أعلى من الدول أو ذات سلطة عليا على الدول الداخلة فيها ، وكانت النتيجة المنطقية لذلك محاولة إيجاد توازن فى تلك المعادلة الصعبة ، التوازن بين تمسك الدول بسيادتها واستقلالها ، ووجوب تعاونها فيما بينها من أجل الصالح

---

(١٩) الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم - التنظيم الدولى - المرجع السابق ص ٤٣٤ .

(٢٠) استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم - التنظيم الدولى - المرجع السابق ص ٣٠٠ .

المشترك ، وقد جلت هذه المعادلة بعدة طرق من أجل الصالح المشترك ، وأغلبها ينتمى الى طريقة اصدار القرارات فى داخل المنتظمات الدولية الا ان هذا الحل لم يصبغ صفة الالتزام على جميع القرارات التى تصدر من المنتظمات. وظلت القرارات غير الملزمة هى الأعم والأغاب من قرارات المنتظمات الدولية .

وهنا يجب أن ننبه الى ان القرارات غير الملزمة ، وان كانت لا تلزم الموجهة اليه ولا ترتب أى آثار قانونية ما لم يقبلها ، ولا يترتب على مخالفتها أية مسئولية دولية بالرغم من هذا ، فإن هذه القرارات غير الملزمة نتيجة لصدورها عن منتظم دولى تعتبر فى حقيقتها تعبيراً عن ارادة جماعة ورغبة غالبية الأعضاء فى اتباع أمر معين ، ولما كانت الدول فى انضمامها للمنتظمات الدولية تبغى من هذا الانضمام التعاون لتحقيق مصالحها المشتركة مما يحملها على التعاون مع المنتظم لتحقيق مقاصده وتيسير ذلك بقدر الامكان عن طريق احترام رغباته وقراراته ، فان النتيجة المنطقية لذلك هى ان القرار غير الملزم تكون له قيمة أدبية وسياسية فى مواجهة أعضاء المنتظم (٢١) .

ويترتب على ذلك نتيجة معينة هى ان الدول التى ترفض التوصية يجب أن يكون لها سبب مشروع وواضح فى رفضها للتوصيات التى تصدر عن المنتظمات التى هى عضو فيها ، اذ ان باشتراك الدولة فى أى منتظم فان فى ذلك التزاماً منها بمراعاة قواعد ونظمه والتزامها بما يصدره من قرارات وذلك بمراعاة حسن النية فاذا ما أخلت بهذه الالتزامات دونما سبب مشروع فان فى ذلك سوء نية فى تنفيذ التزاماتها ويجعلها محل مساءلة ، ولعل الفقرة الثانية من المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم تؤيد هذا الاتجاه حيث نصت هذه الفقرة على انه ضمن التزامات الدول الأعضاء أن يقوموا بحسن نية بالتزاماتهم التى أخذوها على أنفسهم فى هذا الميثاق وخاصة ان عدم التنفيذ دون سبب مشروع يعتبر اساءة لاستعمال الحق وعدم حسن نية فى تنفيذ التزام دولى يوجب المساءلة .

وهذا الاتجاه ينادى به أغلب الفقهاء ويعتبر أن موافقة الدولة على التوصيات هى تطبيق لالتزاماتها بوصفها عضواً فى منتظم دولى وان فى قبولها للتوصية التى تصدر عن المنتظم تنفيذاً لالتزاماتها المتوقعة عند توقيعها على ميثاقه (٢٢) والذي يمكن أن يطلق مبدأ القبول الدستورى المجرد

(٢١) كالقرار الصادر من هيئة الأمم بالنسبة للمستعمرات الإيطالية - يراجع ص ٥٧

(٢٢) M. Virally, «La valeur juridique de recommandation des Organisations Internationales», *Annuaire Français de Droit International*, 1956 p. 87/88.

فالدول اذ تنضم الى معاهدة تقيم منتظما دوليا ، انما تقبل في الوقت نفسه التقيد مستقبلا بتصرفات المنتظم الدولي دون تعليق ذلك على قبول فعلي في كل حالة على حدة (٢٣) .

ويذهب هؤلاء الفقهاء الى ان الدول لا تستطيع أن تضرب صفحا عما جاء في التوصية ولا أن تتجاهلها تجاهلا تاما بل ان عليها اما تنفيذها واما أن تقدم تبريرا لامتناعها عن التنفيذ ، ولكنها في جميع الأحوال لا تستطيع أن تذهب الى عكس ما اقتضته التوصية (٢٤) .

وهو ما يجعل التوصية في منزلة متوسطة ما بين الاختيار الحر وما بين الالتزام القانوني (٢٥) .

ويرى بعض الفقهاء أن قرارات المنظمات الدولية ليس لها أي أثر قانوني ملزم بأي حال من الأحوال وفي محاولة منهم لتبرير هذا الرأي فانهم يقررون ان الالتزام الواردة بالمادة ٢/٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة يثور فقط بالنسبة للميثاق ذاته وليس بالنسبة للقرارات التي تتخذ داخل هيئة الأمم المتحدة والتي تعتبر غير مازمة طبقا للميثاق ذاته (٢٦) .

مما سبق يتضح ان القرارات غير ملزمة لا تخلو من آثار قانونية معينة فهي قرارات قائمة وموجودة ولا يمكن مخالفتها صراحة دونما سبب مشروع، ذلك ان كل منتظم يتضمن قاعدة عامة هي أن يتعاون أعضاؤه في انجاز أهداف المنتظم ، فاذا أصدر المنتظم توصية معينة فان ذلك اعراب عن الوسيلة

---

(٢٣) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الوجيز في التنظيم الدولي - النظرية العامة - منشأة المعارف - المرجع السابق ص ٣٠٥ .

(٢٤) الدكتور محمد السعيد الدقا - النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية - المرجع السابق ص ١٥٥ .

(٢٥) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الوجيز في التنظيم الدولي - النظرية العامة - المرجع السابق ص ١٨١ .

The obligation under Article 2/2 arises from the Charter itself and not from the resolutions of the various united organs, which are not legally binding under the Charter. D. Pindic, «Opravnoj obavez nosti rezolucija generalne skupstine» U.N.M.P., Vol III, pp. 67-71.

M. Virally, «La Valeur Juridique de Recommandation des Organisations Internationales», op. cit., pp. 56-96. (٢٦)

التي يرى أنها تحقق أغراضه فإذا عارض أحد الأعضاء هذه التوصية فكانه يعارض النية القواعدية لتلك البيئة الاجتماعية مما يجعل من حق الجماعة أن تتصرف ضد هذا السلوك المضاد (٢٧) .

وقد تكون القرارات غير الملزمة وسيلة تمهيدية تلجأ إليها المنتظمات قبل اتخاذ القرار الملزم في حالة عدم تحقيق القرار غير الملزم لأغراضه ومن تطبيقات ذلك ما يقضى به ميثاق هيئة الأمم المتحدة من أن يكون لمجلس الأمن الحق في اتخاذ التوصيات لحل المنازعات حلا سليما وفقا للفصل السادس من الميثاق .

ومن أمثلة القرارات غير الملزمة أيضا ما قد يصدره المنتظم من قرارات يأخذ العام في شأن أمر ما أو يصدد دراسة معينة ، ومن هذه القرارات أيضا ما قد يصدره جهاز من قرارات موجهة الى جهاز أعلى منه ، إذ أن مقتضى التدرج الرئاسي يجعل مثل هذه القرارات بدون أثر ملزم ، ولا يختلف الوضع حتى ولو كان القرار الصادر من الجهاز الأدنى قد تم بناء على تكليف من الجهاز الأعلى ، ومن هذا القبيل قرارات مجلس المحافظين الموجهة الى مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ولا يعتبر ملزما القرارات التي قد تصدر بين أجهزة مستقلة عن بعضها ، أو القرارات التي يصدرها منتظم الى منتظم آخر مستقل عنه أو الى دولة غير عضو فيه إذ أن مقتضى استقلال كل منتظم عن الآخر وعدم الالتزام من الدولة غير العضو بميثاق المنتظم المصدر للقرار يجعلها في حل من قبول تنفيذ هذا القرار ، أو عدم تنفيذه وهذا طبعا لا يمنع من انها قد تنفذ القرار في حالة التزامها المسبق بما قد يصدره المنتظم من قرارات لها بشأن موضوع معين ونعتقد هنا بأن سبب القوة الإلزامية للقرار لم يكن منشأ بالقرار ذاته بل الالتزام المسبق للدولة غير العضو .

وهناك الكثير من الأمثلة للقرارات غير الملزمة التي تصدرها المنتظمات الدولية ، إذ كما سبق أن أوضحنا ما زال عنصر السيادة بالنسبة للدول

---

(٢٧) يرى استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي - ان التوصيات لا تشكل بذاتها التزاما قانونيا لان هذا يعتبر خلطا بين سبب الالتزام القانوني وأثره إذ أن قبول الدولة للقرارات غير الملزمة لا يقبلها الى عقد ، إذ أن الدولة لا تقصد بقبولها التوصية أن تتحمل التزاما قانونيا كما ان نية المنتظم لا تتصرف الى الزام الدول بما يصدره من قرارات غير ملزمة .

استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي - الغنيمي الوجيز في التنظيم الدولي - النظرية العامة - المرجع السابق ص ٣٠٢ .



هو المتغلب فى مجال التنظيم الدولى وان كان الاتجاه السائد حاليا هو التخفيف من هذا العنصر مقابل زيادة قوة المنتظمات الدولية ولعل خير مثال على ذلك هو منتظمات الوحدة الأوروبية والتي تعتبر أحد المنتظمات العل الوطنية .

#### بعض قرارات المنتظمات الدولية التى تتأرجح بين الالتزام وعدم الالتزام :

نصت بعض المواثيق على أنواع من القرارات التى يمكن للمنتظم أن يصدرها الا ان ذات النصوص جعلت من هذه القرارات مجموعة لا يمكن ادراجها بتصنيف محدد اذ لا يمكن اعتبارها ملزمة على اطلاقها أو غير ملزمة على اطلاقها .

ومن أمثلة هذه القرارات ما نصت عليه المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية حيث نصت هذه المادة على ان « ما يقره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله ، وفى الحالتين تنفيذ قرارات المجلس فى كل دولة يكون وفقا لنظمها الأساسية .

والملاحظ على هذا النص انه من غير الواضح ما اذا كان هذا القرار هو قرارا غير ملزم ، فقد جمع النقيضين فى جوفه ، فهو ملزم لمن يقبله وغير ملزم لمن لا يقبله ، وعلى هذا فانه يمكن النظر اليه على انه ذو طبيعة خاصة لجأت اليها جامعة الدول العربية للتغلب على التمسك بالسيادة الوطنية التى كانت غالبية عند التوقيع على الميثاق(٢٨) .

وهناك بعض القرارات قد تكون غير ملزمة ، ومع ذلك فعلى الدولة التى تمتنع عن تنفيذها أن توضح الأسباب التى جعلتها تمتنع عن تنفيذها ، كما هو الحال فى التوصيات التى يصدرها مؤتمر العمل الدولى . اذ يلزم دستور هذا المؤتمر الدول الأعضاء أن تقدم فى مدة معينة بيانات بالخطوات التى اتخذتها بصدد هذه التوصيات ، وفى حالة ما اذا رفضتها يطلب منها ايضاح أسباب الرفض . وهنا ان كانت هذه القرارات غير ملزمة الا ان فى بيان أسباب رفض مثل هذه القرارات تطبيقا لمبدأ حسن النية الواجب

---

(٢٨) سنعرض فيما بعد لمحاولات تعديل الميثاق .



توافره بالنسبة لكل أعضاء المنتظمات بصفة عامة والذي سبق التعرض له عند الكلام عن القرارات غير الملزمة (٢٩) .

وهناك صور خاصة من القرارات تنصرف آثارها الى الأفراد داخل الدول المكونة وتكاد هذه الصورة لا تظهر الا في بعض قرارات الموادعات الأوروبية فقد نصت معاهدات انشاء هذه الموادعات على حقها في مخاطبة الأفراد داخل الدول سواء آكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين والزامهم بما تصدره هذه الموادعات من قرارات ، وهذا النوع من القرارات ملزم وليس فقط للدول الأعضاء بل للأشخاص داخلها ، وهو تطبيق لاعتبار هذه الموادعات منتظمات عل وطنية .

## المبحث الثانى

### قرارات منتظم الوحدة الافريقية من ناحية قوتها الملزمة

اذا أنعمنا النظر وجدنا ان ميثاق منتظم الوحدة الافريقية قد جاء خلوا من أى طريق لتوقيع جزاء على الأعضاء المخالفين لقراراته ، كما انه لم يصفه قراراته فى أية مادة من مواده بأن هذا القرار ملزم أو غير ملزم ، وعدم النص فى ميثاق منتظم الوحدة الافريقية على عقوبات ممكن توقيعها على الأعضاء المخالفين كعقوبة الايقاف أو الفصل من العضوية ، يعتبره بعض الفقهاء خطوة فى تقدم التنظيم الدولى ، اذا ان الايقاف أو الفصل يعتبر اجراء عاجزين فهو قد ينال المنتظم بآثاره السيئة تماما كما ينال المخالفين ولا سيما ان ممارسة الضغط على الدول المتهمة لا يسهل تحقيقه بدون وجود نلتك الدولة لدى المنتظم(١) .

وعلى هذا فانه لا يمكن القول بما اذا كان هناك قرارات يصدرها منتظم الوحدة الافريقية وتكون ملزمة بذاتها ، أو ان هناك قرارات تكون غير ملزمة ، ومع ذلك فان هناك بعض أنواع من القرارات التى تكون ملزمة بذاتها عزائم ، اذ انها تتعلق بنشاط المنتظم فى حد ذاته ، ومن أمثلة هذه القرارات ما يصدره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بانشاء لجان متخصصة طبقا لنص المادة العشرين من الميثاق ، اذ ان طبيعة انشاء هذه اللجان يجعل قراراتها ملزمة فى حد ذاتها ، اذ ان الذى سيقوم بالتنفيذ هو المنتظم ذاته ، فاذا ما أصدر المنتظم مثل هذا القرار فهو عزيمة ، ومن أمثلة هذه القرارات الملزمة أيضا القرار الذى يصدره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بتعيين الأمين العام الادارى أو الأمناء المساعدين اذ أن هذه القرارات قابلة للتنفيذ بذاتها مما يجعلها عزيمة بمجرد صدورها ، ومن القرارات الملزمة التى يصدرها منتظم الوحدة الافريقية القرارات الصادرة باللوائح الداخلية من الجهة المختصة فهذه القرارات تتمتع بصفة الالتزام ، اذ انه ان لم تعترف

---

(١) أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمى - الوجيز فى التنظيم الدولى النظرية العامة ،

المرجع السابق ، ص ١١٧ .

لها بهذه الصفة لتعذر على الأعضاء الاشتراك بصورة جدية في نشاط المنتظم ، ولأصبح العمل في المنتظم أو أجهزته المختلفة لا تحكمه قواعد محددة ، ويترتب على مخالفة اللوائح الداخلية للمنتظم صدور القرار مشوب بعيب البطلان لمخالفته للقواعد المنصوص عليها في اللائحة .

ويلاحظ هنا أن منتظم الوحدة الافريقية قد نص في مادته الثالثة والعشرين على أن يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنتظم التي يعدها الأمين العام الإداري وتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقا لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أى دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنتظم .

وتوافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة .

ويلاحظ على هذا النص ما جاء بفقرته الثانية من موافقة الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة ، إذ أن هذه الموافقة المسبقة تتضمن التزام الدول المسبق بدفع هذه الأنصبة ، والنتيجة المنطقية المترتبة على ذلك أن تصديق مجلس الوزراء على الميزانية يعتبر عزيمة ملزمة للدول الأعضاء المشتركين في المنتظم (٢) .

كما أنه يعد أيضا من القرارات الملزمة ما يصدره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من قرارات لمجلس الوزراء أو اللجان المتخصصة لدراسة بعض الموضوعات ، إذ أن هذه العزائم تجيء تطبيقا لفكرة التسلسل بين الأجهزة المختلفة ، وقد جاءت المادة الثانية عشرة مؤكدة لهذا الالتزام ، إذ تنص على أن يقوم مجلس الوزراء بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول .

وتعد القرارات التي يصدرها منتظم الوحدة الافريقية بشأن قبول عضو جديد في المنتظم من العزائم إذ أنه بمجرد إبلاغ الدول بالأغلبية المطلوبة وهي الأغلبية المطلقة للأعضاء الأمين العام الإداري بموافقتها على قبول الدولة طالبة الانضمام . تصبح هذه الدولة عضوا في المنتظم ، ويلاحظ

---

(٢) تصديق مجلس الوزراء على الميزانية يعرض أيضا على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي يصادق على قرار مجلس الوزراء ، مما يعتبر التصديق على الميزانية عملا صادرا أيضا من المؤتمر وليس من مجلس الوزراء .

هنا ان الانسحاب الارادي من المنتظم لا يستلزم صدور قرار معين بالموافقة على طلب الدولة بالانسحاب(٣) .

ومن العزائم التي يصدرها المنتظم القرارات التي يصدرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن تعديل الميثاق اذ ان مثل هذا التعديل يعد نافذا بعد موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر اذ تستلزم المادة ٢٣ من الميثاق ألا يعرض التعديل على المؤتمر الا بعد اخطار جميع الدول الأعضاء به وانقضاء عام على هذا الاخطار .

هذه بصفة عامة القرارات الملزمة التي يصدرها منتظم الوحدة الافريقية والتي يمكن أن نصفها بالالزام نظرا لطبيعتها الخاصة التي تجعلها ملزمة بمجرد صدورها .

هذه القرارات جميعها تتعلق بذات المنتظم اما صادرة بتعيين موظفين واما بانشاء أجهزة فرعية أو بقبول أعضاء أو بتعديل الميثاق أي ان تنفيذها جميعا منوط بالمنتظم ذاته ، ولا يخرج عن هذا النوع من القرارات سوى القرار الخاص بالتصديق على الميزانية وتحديد نصيب الدول فيها ، وهذا برغم ارتباطه بإرادة الدول الا انه - كما سبق أن رأينا قد أبدت موافقتها المسبقة على دفع أنصبتها بانتظام ، مما يجعل مثل هذا القرار عزيمة للالتزام الدول المسبق به ، وان كان وبالرغم من هذا الالتزام المسبق معظم الدول في أوقات مختلفة لم تقم بما يفرضه عليها الميثاق من التزامات مالية مما كان له أثر في عدم قيام المنتظم بدوره في بعض المجالات(٤) .

(٣) تنص المادة ٣٢ من الميثاق المنظمة للانسحاب الارادي ، على انه « أية دولة ترغب في الانسحاب من المنتظم تقدم اخطارا كتابيا بذلك الى الأمين العام الإداري ويصبح الميثاق غير نافذا بالنسبة لها بعد انقضاء عام واحد من تاريخ الاخطار ، ما لم تعدل عن طلبها خلال هذا العام والا انتهت عضويتها في المنتظم » .

(٤) The O.A.U.'s potential in many fields had been limited by the failure of the member states to fulfill their obligations. It has been hampered by shortages of funds, because many of them at different periods have not paid the contributions, levied under the Charter.

Leslie Rubin and Brian Weinstein, «Introduction to African Politics», a continental approach, 2nd edition, Praeger Publishers, New York, 1977, p. 251.



... ومن هذا يمكن القول بأن قرارات المنتظم بصفة عامة - فيما عدا القرارات السابق ذكرها والتي تتعلق بالمنتظم ذاته هي قرارات غير ملزمة<sup>(٥)</sup> .

ان القرارات التي يصدرها المنتظم والتي تستلزم قيام الدول الأعضاء فيها بالتزامات معينة - فيما عدا الالتزام بنصيبها في الميزانية تعد قرارات غير ملزمة لهذه الدول ، ومن باب أولى فان قرارات المنتظم الصادرة الى الدول الأخرى غير الأعضاء أو الى المنتظمات الأخرى هي قرارات غير ملزمة أيضا .

ويرجع السبب في ذلك الى تمسك الدول الافريقية بصفة عامة - وأغلبها حديث الاستقلال - بسيادتها المطلقة ومن العسير التنازل عن هذه السيادة لصالح المنتظم .

وبالرغم من هذا ، وبالرغم من ان قرارات المنتظم قرارات غير ملزمة بصفة عامة الا ان العمل أثبت ان جميع هذه القرارات أو أغلبها على الاقل تقوم الدول الافريقية بتنفيذها بمجرد صدورها . وهذا التنفيذ الاختياري الذي تقوم به الدول الافريقية يرجع أساسا الى طبيعة المنتظم ذاته وان جهازه الرئيس هو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي يجعل تنفيذ مثل هذه القرارات غير الملزمة أصلا ، واردا في حيز الواقع نظرا لشعور الالتزام الذي كان مستقرا في وجدان الحكام الأفارقة تجاه المنتظم ولكونهم هم أصحاب السلطة في بلادهم ، وهو ما نتعرض له عند الكلام على الناحية التطبيقية لقرارات منتظم الوحدة الافريقية في القسم الثاني من هذا المؤلف وحتى يمكن أن يأتي المبحث مستكملا لعناصره ، فأننى أختم هذا القسم بالفصل الخامس الذي أعقد فيه مقارنة بين قرارات منتظم الوحدة

---

(٥) يرى الأستاذ أودي تشكو أن قرارات مؤتمر الملوك والرؤساء لا يوجد ما يوحى بأنها قرارات غير ملزمة . بل يرى أنه باستثناء نصوص الميثاق نجد انه أعطى للمؤتمر الحق في اصدار عزائم تلزم بها الدول .

«In the Charter of OAU, which is the treaty as well as the constitution governing the activities of the Organization. There is no indication that resolutions of the Assembly shall lack legal force; in fact, a careful study of the Charter, makes clear that the Assembly is endowed with the power to pass resolutions binding on members of the Organization»- E.C. Udechuku, «African Unity and International Law», Africa Press, 1974, p. 107.

الافريقية وقرارات منتظمين اقليميين هما الجامعة العربية والسوق الأوروبية المشتركة .

### التكييف القانوني لقرارات المنتظم :

يثور خلاف فقهي حول التكييف القانوني لقرار المنتظم الدولي فهناك رأى يصف القرار بأنه تشريع أو شبه تشريع وهناك رأى مقابل يذهب الى أن القرار لا يتمتع بأية قوة ملزمة . وينادى فريق ثالث يتأرجح بين الرأيين يرى أن القرار ملزم بوصف أن المنتظم .

وأزيد هذا القول توضيحا في السطور التالية :

أن أصحاب النظرية التي تكيف القرار بأنه تصرف تشريعي مستند الى أن ما يصدر من أى جهاز من الأجهزة الرئيسية فى المنتظم ليس مجرد قانون داخلي . فهناك مثلا قبول الأعضاء الجدد واختيار أعضاء جهاز فرعى وما الى ذلك . ان قرار المنتظم فى هذه الحالات وما يشابهها يمس الدول مباشرة . كذلك يقيم هذا الفريق نظريته على قاعدة عرفية . فاختصاص المنتظم انما يتطور عن طريق ممارسة الدول من خلال أجهزة المنتظم مساهمة للضرورات المتزايدة تحدث نوعا من التغير السلمى فى الجماعة الاقليمية التى لما تزود بوسائل مناسبة لاحداث التغير ، شأنها فى ذلك شأن الجماعة الدولية ككل . ومن هنا يكون على المنتظم أن يسد الفراغ . وعندئذ ينقلب النشاط الذى بدأ واقعا الى نشاط قانونى . قد يقال ان هذه الحجة يستند الى فكرة الضرورة وهى عنصر خطر فى تكوين العرف الدولى ولكن احجاب الرأى مردود على ذلك بأن القناعة بالضرورة لا يغير لزاما القناعة بأنها متطلبة لاثبات وجود القاعدة العرفية فنحن لا نستطيع أن نفترض وجود قانون لمجرد اننا نأمل فى وجوده .

ان هذا القول قد تكون له بعض الوجاهة بالنسبة للجهاز التمثيلى فى المنتظم لان الادعاء بأن ارادة ذلك الجهاز ليست قانونا أو شبه قانون وان مهنة صناعة القانون لا زالت خالصة فى يد الدول انما بغض البصر عن حقائق ذات طابع ثورى جديد تنظر الى المنتظم الدولى على انه دار الندوة التشريعية للجماعة التى يمثلها المنتظم . ان أصحاب هذا الرأى يتوسعون فى مفهومهم فيضيفون الى تأكيد السلطة التشريعية أو شبه التشريعية للمنتظم ان رأيهم هو الذى ينشر أساس تطور أجهزة المنتظم عن طريق ممارسة السلطات المضمرة والفاعلية .

ولكننا يجب أن نذكر في تقويم هذا الرأي أن الالتزام لا يتوقف حتى على وجود قاعدة إذ قد تكون هناك قواعد بلا التزام كما قد تكون هناك التزامات بلا قواعد ومن هنا فإن قرار المنتظم يمكن أن يكون ملزماً بغض النظر عما إذا كان يخلق قاعدة ترتفع به إلى مصاف الدليل الشكلي على انقانون . ومن ثم فإن الأسلم أن نقول أن قرار المنتظم يخلق توقعات ومواقف يمكن أن تدعم - مع عناصر أخرى - قاعدة عرفية . أن قرار المنتظم الدولي يجوز أن يسهم - بوصفه ظاهرة دولية - في خلق قواعد عرفية أو مكتوبة ولكنها لا تعد بذاتها معاهدة أو عرفاً إلا إذا أضفى عليها ذلك الوصف قانوناً .

أما مؤيدو النظرية التي تدخل قرار المنتظم الدولي ضمن التصرفات التشريعية القائمة فبأسسوا منطقهم على فكرة أن الحاجة إلى قاعدة عرفية أو مكتوبة تصف قرارات المنتظم الدولي بأنها أداة لصناعة القانون لا تعني أن القرارات مجردة من المعنى القانوني إذ يجب أن نفرق بين الأثر الواقعي للقرار - وبين الأثر القانوني ليس من جدل في أن لقرار المنتظم أثره على العرف الدولي في مراحل تكوينه ولتضرب مثلاً بالقرار الخاص باعتبار الحدود الإدارية الاستعمارية حدوداً سياسية عند الاستقلال . بيد أننا وإن كان في مقدورنا أن نناقش كل حالة بحالتها فإن الأمر لا يبدو بهذه السهولة إذا نحن أردنا أن نحدد الدور الذي يقوم به قرار المنتظم في تطوير القانون العرفي . وكل ما نستطيع أن نقوله أن قرار المنتظم غير الملزم أن هو إلا دليل بالمعنى المادي على القانون ومن ثم فهو لا يكون عرفاً إلا إذا سايرنا قول من يقول بأن العرف يتكون من عنصر مادي فحسب . ولكن الرأي الأسلم في تقديرى هو أن العرف مزيج من عنصرين . المادي والمعنوي .

إننا إن أنعمنا النظر في قرار المنتظم في علاقته بالممارسة الفعلية نجد أن هناك فرقاً بين قرار المنتظم كتصرف شكلي وقراره كجزء من الوقائع التي تتشكل من الممارسة الدولية . فالقرار كتصرف شكلي ليس له قوة الزام إما في تصوره المادي فهو النص الذي يحتويه القرار - ويدخل في تصوره عندئذ أعماله التحضيرية .

ان ممارسة المنتظم في عمومها جزء لا يتجزأ من الممارسة الدولية والتفرقة بين الوضعين انها تدعو الى مبررات من المناسبة وليس من حيث التكيف القانوني ان تكرار القاعدة في قرارات المنتظم لا يخلق بذاته قاعدة عرفية ولا بد لكي نعتبر تلك القاعدة عرفية من أن نأخذ سلوك الدول حياها بعين الاعتبار أي ان القرار لا يسهم في تكوين العرف الدولي الا عن طريق الممارسة الدولية فبغض النظر عن نسبة التصويت التي صدر بها القرار لان كل ما للتصويت من قيمة هو انه يدل على الاتجاه الدولي فحسب .

بداية لنا أن نتساءل عما اذا كان لقرار أثره في الاسراع بتكوين القاعدة ؟ ان الجواب هنا يمكن أن يكون بالإيجاب اذ ليس من خلاف ان المنتظمات الدولية قد وفرت ظروفًا حسنة للدول كي تعلن عن موقفها حيال مشكلة بذاتها وهذا يمكن أن يسارع في تكوين العرف .

ولا تختلف كثيرا علاقة قرار المنتظم بالوفقات الدولية عن علاقته بالعرف الدولي فالقرار يمكن أن ينسب الى فحوى الوفاق أو الى ابرامه ولكنه لا يشكل بذاته وفاقا . ولذا فان من الخطأ أن نصف القرار بأنه في خبش الوفاق الدولي حتى ولو صدر القرار بالاجماع .

اننا يجب أن نفرق بين فحوى الوفاق وبين دور الخطاب في ابرام الوفاق ان الكلام عن القرار يقصد الاجراء بكافة خطواته . ولكن من الخطأ أن نبادل بين التصويت على الوفاق وبين قبوله ، لان الوفاق يتكون من رضاء يقصد الى تكوين وضع قانوني ذي أثر الزامي ، اما التصويت فهو تصرف يحدد الوضع القانوني الذي يتكون من اصدار قرار ليس له أثر الزامي . ومن هنا لا يمكن أن تمثل التصويت بالرضاء .

بقي أن نتكلم عن علاقة القرار بالمبادئ العامة ، ذلك ان القرار كثيرا ما يصاغ في شكل اعلان لمبدأ أو مبادئ عامة وأول ما يجب أن ألاحظه هنا أن مدرك المبادئ العامة هو من المدركات الخلاقية في القانون الدولي .



أن المبادئ العامة هي التصورات العامة المجردة للفكرة القانونية. ولها دور متعدد في النظام القانوني وليس من السهل أن نتعرف في كل الأحوال على المبادئ العامة لأنها تنتمي إلى القانون غير المكتوب ولذا فإنها تدخل في القانون الدولي عن طريق العرف أو الوفاق . أما قرار المنتظم الذي يتضمن مبادئ عامة فهو بذاته لا يعتبر العنصر الوحيد أو الحاسم في وجود المبدأ ولكن البعض يرى أن إعلان المبدأ هو بمثابة إقرار بالمبدأ وينكر آخرون ذلك ويؤكدون أن هذا الإجراء يجعل من المبدأ دليلاً مادياً وليس دليلاً قانونياً وإن كل ما له من ميزة هو أنه يكسب المبدأ نوعاً من التأكيد والوضوح .

وجدير بالذكر أن ميثاق المنتظم لا يتضمن نصاً يضيف على المنتظم سلطة التفسير ، ومع ذلك فإن هناك فريقاً من الفقهاء يؤمن بأن المنتظم يملك تلك السلطة ويقابل هذا رأى بأن المنتظم لا يملك تلك السلطة .

إن احتفاظ الدول الأعضاء بسلطة التفسير يرجع إلى أن كل تفسير كنى يكون ملزماً لا بد أن يقبل . واذن فالتفسير الملزم يجب أن يكون محله اتفاق أو قرار ملزم .

## الفصل الخامس

### منتظم الوحدة الأفريقية والمنتظمات الدولية الاقليمية

نتعرض في هذا الفصل الى المقارنة بين منتظم الوحدة الافريقية وبعض المنتظمات الدولية والاقليمية الأخرى ، وذلك بالنسبة للقرارات التي يصدرها كل منتظم من هذه المنتظمات .

وقد اخترنا أن نعقد المقارنة في هذا الفصل بين منتظم الوحدة الافريقية والجامعة العربية ، ثم بين هذا المنتظم والسوق الأوروبية المشتركة « المجموعة الاقتصادية للمنتظمات الأوروبية » وقد اخترنا هذين المنتظمين الأخيرين على أساس أن تتم المقارنة بين منتظم الوحدة الافريقية ومنتظم يستلزم الاجماع في بعض قراراته « جامعة الدول العربية » بالاضافة الى اشتراك عدة دول في كل من هذين المنتظمين ، وبين المنتظم والسوق الأوروبية بوصفها منتظم فوقيا Supranational فضلا عن أن كلا المنتظمين عند بدايتهما مشتركان مع منتظم الوحدة الافريقية في أن الهدف هو اقرار وحدة أو اتحاد بين الدول المشتركة فيها .

## المبحث الأول

### منتظم الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية

نحاول في هذا المبحث أن نعقد مقارنة بين القرارات التي تصدرها جامعة الدول العربية وقرارات منتظم الوحدة الافريقية حيث نتعرض الى بيان للقرارات التي تصدرها الجامعة موضحين في حينه أوجه الاختلاف والتوافق بينها وبين قرارات منتظم الوحدة الافريقية ، الذي سبق أن تعرضنا لقراراته فيما سبق ، وذلك على النحو التالي :

#### قرارات جامعة الدول العربية(١) :

إذا رجعنا الى ميثاق جامعة الدول العربية نجده يطلق لفظ قرار على

- 
- (١) تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ من ست دول عربية هي : سوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ومصر وأصبح الميثاق اعتباراً من ١١ مايو سنة ١٩٤٥ نافذاً .
- يراجع في نشأة جامعة الدول العربية كل من :
- الدكتور محمد طلعت الفخيمى : جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية - منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٤ ، ص ١٠ وما بعدها .
  - الدكتور مفيد محمود شهاب : المنظمات الدولية ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ وما بعدها .
  - الدكتور على صادق أبو هيف : القانون الدولي العام ، الطبعة العاشرة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٦٨٥ وما بعدها .
  - الدكتور عبد العزيز محمد سرحان : المنظمات الاقليمية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥ ، ص ٩٢ وما بعدها .
  - الدكتور محمد السعيد الدقاق : الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣٢ وما بعدها .
  - الدكتور يحيى حلمى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية « دراسة قانونية سياسية » ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ وما بعدها .
  - الدكتورة عائشة راتب : التنظيم الدولى ، الكتاب الثانى التنظيم الاقليمى والتخصص ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ص ١٥ .
  - الدكتورة عائشة راتب والدكتور صلاح الدين عامر : التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ .
  - الدكتور عبد الواحد محمد القار : التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ٥١١ .

كل ما يتخذه تعبيراً عن إرادته ، ولم يستعمل كلمة التوصيات بتاتاً ، واستعمل اصطلاح النظام الداخلى بدلاً من لفظ لوائح ، أما بالنسبة للجان فقد نصت المادة الرابعة من ميثاق الجامعة على أن تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية (٢) لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقيات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويتضح من نص هذه المادة أن هذه اللجان تضع توصيات باتفاقيات تعرض على المجلس للنظر فيها ، أى أن المجلس لا يملك الا عرضها أو عدم عرضها على الدول ، دون أن يتعرض لذات الاتفاقات هذه ، أى أن هذه التوصيات هى مثل التوصيات التى تصدر من جهاز أدنى الى جهاز أعلى محدد لا يملك فيها الجهاز الأعلى سوى اتخاذ اجراء معين حيالها وهو إما العرض أو عدم العرض .

مما سبق يتضح أن مجلس الجامعة لا يصدر الا قرارات ولوائح ، أما اللجان فهى تصدر توصيات محددة لمجلس الجامعة .

هذا من ناحية شكل القرارات التى تصدر عن جامعة الدول العربية أما من ناحية قوتها الإلزامية فانه يلاحظ أن ميثاق جامعة الدول العربية قد نص فى المادة الثامنة عشرة منه على أن « للمجلس أن يعتبر أى دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدر باجماع الدول عدا الدولة المشار اليها » .

ومعنى هذا أنه يجوز لمجلس الجامعة أن يفصل الدولة العضو التى يرى أنها لا تقوم بواجبات الميثاق ، ولكن باستقراء النصوص نجد أن هذا

---

(٢) حددت المادة الثانية هذه الشئون فيما يلى :

أ - الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والمصارف والعملات وامور الزراعة والصناعة .

ب - شئون المواصلات ويدخل فى ذلك الشكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

ج - شئون الثقافة .

د - شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

هـ - الشئون الاجتماعية .

و - الشئون الصحية .



«النص لا ينطبق على الدول التي تخالف قرارات مجلس الجامعة ، إذ أن المادة السابعة من الميثاق تنص على أن « ما يقره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالاكثريه يكون ملزما لمن يقبله » ، ومفهوم هذه المادة أن أى قرار لا يمكن أن يلزم إلا من وافق عليه ، ويترتب على ذلك أن مخالفة قرار صادر من الجامعة لا يترتب عليه توقيع جزاء الفصل على أساس أن فى ذلك عدم قيام بواجبات الميثاق ، وأننا نرى أن مخالفة القرار حتى ولو كانت الدولة قد وافقت عليه لا يترتب أى مسئولية على الدولة المخالفة إذ ما دام الميثاق لا يلزم الدولة التى لم توافق على أى قرار به فإن مفهوم ذلك انه يجيز للدولة التى سبق أن وافقت على قرار معين أن تسحب موافقتها وتخالفه بشرط أن يكون مبررا بحجة مشروعة تطبيقا لمبدأ حسن النية(٣) ، وحصول ما تقدم أن قرارات الجامعة لا يترتب الميثاق على مخالفتها أى جزاء من الجزاءات مما يمكن اعتبارها بصفة عامة انها توصيات هذا لا يمنع طبعاً من أن الجامعة تصدر عزائم ، ولكن هذه العزائم التى تعد ملزمة هى جميعاً عزائم تتعلق بالمنتظم ذاته ، كالعزيمة الصادرة بتعيين الأمين العام أو اقرار ميزانية الجامعة أو وضع اللوائح الداخلية سواء أكان للمجلس أم اللجان التابعة ، كما ان تعديل الميثاق يعد أيضاً من العزائم الملزمة بعد اتباع اجراءاته طبقاً لنص المادة ١٩ من الميثاق(٤) .

ولكن يلاحظ أن التعديل لا يلزم إلا من يقبله ، وعلى الدولة التى لا تقبله أن تنسحب من الجامعة .

ولا يفوتنى ، وقبل ترك هذه النقطة والخاصة بمدى الزام قرارات جامعة الدول العربية - التعرض لنص المادة الخامسة من ميثاق الجامعة ، إذ تنص هذه المادة على « انه لا يجوز اللجوء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فاذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو

---

(٣) قد يرى البعض أن موافقة دولة على قرار ما يجعلها فى وضع تحترم فيه التزامها بما وافقت عليه ، وهو الوضع الذى نرى معه أن رجوع الدولة عن موافقتها السابقة يجب أن يكون مبرراً .

(٤) مادة ١٩ يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجمال الروابط بينها أمتن وأوثق ، ولانشاء محكمة عدل دولية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام . ولا يبت فى التعديل الا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه ، وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

سيادتها أو سلامة أراضيها ، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف . كانت قراراته عندئذ نافذة أو ملزمة .

وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته .

ثم جاءت الفقرة الأخيرة من هذه المادة محددة أن عزائم التحكيم هذه تصدر بأغلبية الآراء .

ومن هذا يتضح أن العزائم الصادرة فى المنازعات بين الدول الأعضاء هى ملزمة الا أن الشروط التى وضعتها هذه المادة لعمال التحكيم تجعل هذه العزائم فى حكم العدم ، إذ أنها اشترطت أن يكون الخلاف غير متعلق باستقلال الدول أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، وكما هو واضح فإن هذه الصور الثلاث للخلاف هى أهم صور قد ينشأ فيها الخلاف من هذا يتضح عدم جدوى هذا النص فهو قد أخرج بادية بدء أهم صور الخلاف التى قد تنشأ من مجال تطبيق المادة ، ثم استلزم بعد ذلك أن يوافق أطراف الخلاف على اللجوء لمجلس الجامعة لحل هذا الخلاف ، فإذا ما توافرت هذه الشروط فإن عزائم المجلس الصادرة هنا بأغلبية الآراء تعتبر ملزمة .

واننا نرى أن نص المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية هو نص ولد ميثاقاً للصعوبات التى فيه ، وهو فى هذا الشأن لا يخرج عن شبيهه فى منتظم الوحدة الافريقية والخاص بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التى ولدت ميثاقاً أيضاً .

وخلاصة ما تقدم أن جامعة الدول العربية لا تصدر الا توصيات وأن العزائم التى قد تصدرها الجامعة هى المتعلقة بنشاطها ذاته من قبول أعضاء جدد أو لتعيين أو تسجيل لجان ، أو وضع ميزانية أو وضع لوائحها ، مع النص الخاص بالتحكيم .

أما القرارات المتعلقة بنشاط الجامعة ذاته فنظراً لأن انشاءها كان برغبة الملوك والرؤساء المجتمعين فى وقتها والذى لم يتوافق لديهم الشعور القسوى بالالتزام للجامعة فإن قرارات الجامعة - بذات هزيلة وما زال هذا مظهرها حيث أن شعور التزام القيادة الجدد بالدول العربية ما زال ضعيفاً للغاية وبالتالي يعكس آثاره على قرارات الجامعة المتعلقة بنشاطها وأنه وإن كان

الشعور بالانتماء للأمة العربية قويا لدى الشعوب ذاتها الا أن خضوع أغلب هذه الدول ان لم يكن أجمعها للحكم الفردي يجعل دور الشعوب ضئيلا في حكم بلادهم وبالتالي في اظهار الشعور بالالتزام قبل الجامعة .

يبقى بعد ذلك في تعرضنا لقرارات جامعة الدول العربية أن نبين طريقة اصدارها وفي هذا الصدد نسارع ونقرر أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يلجأ الى التمثيل النيابي في أى من أجهزته بل أن التمثيل داخل الجامعة وأجهزتها المختلفة تمثيلا مباشرا ، أى أن كل الدول الأعضاء في الجامعة ممثلة في كل أجهزة الجامعة فضلا عن ان الميثاق قد قرر المساواة التامة بين أعضاء الجامعة حيث جعل لكل عضو من أعضاء الجامعة صوتا واحدا بغض النظر عن كبر دولة العضو أو صغرها .

وفي هذا الصدد فإن ميثاق جامعة الدول العربية ومنتظم الوحيدة الافريقية يتشابهان من ناحية المساواة ، الا أن ميثاق منتظم الوحدة الافريقية لجأ الى التمثيل النيابي في بعض لجانه ك لجنة التحرير مثلا والتي راعى في تشكيلها التقسيم الجغرافى للقارة (٥) وهو الوضع المفقود في ميثاق جامعة الدول العربية .

أما بالنسبة لطريقة التصويت فإن ميثاق جامعة الدول العربية قد لجأ الى كافة أنواع الأغلبية المتصورة عند اتخاذ القرارات بدءا بالأجماع حتى الأغلبية العادية فهو يشترط الاجماع في بعض المسائل كما في اتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان على احدى دول الجامعة (٦) .

كما يشترط الاجماع أيضا في اعتبار احدى الدول منفصلة عن الميثاق (٧) .

ويكفى في احوال أخرى أن تصدر القرارات بأغلبية الثلثين كالتي تصدر بتعديل الميثاق (٨) أو العزيمة الخاصة بتعيين أمين عام الجامعة (٩) .

(٥) راجع ص ٨٥ .

(٦) مادة ٦ من الميثاق .

(٧) مادة ١٨ من الميثاق .

(٨) مادة ١٩ من الميثاق .

(٩) مادة ١٢ من الميثاق .

أما العزائم التي تصدر في مسائل الموظفين وقرارات ميزانية الجامعة وقرارات اللوائح « الأنظمة الداخلية » وعزائم الوساطة والتحكيم فهي تصدر بالأغلبية العادية (١٠) .

بعد هذا التعرض الموجز السابق يتضح أن جامعة الدول العربية تلجأ الى كافة طرق التصويت في اتخاذ قراراتها ، الا أن الميثاق لم يلجأ الى نوع من أنواع الأغلبية الموصوفة في اتخاذ أى قرار ما ، وذلك ناشئ عن طابع المساواة التام الذي يسود بين دول أعضاء الجامعة .

وفي هذا الصدد نجد أن ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية لا يلجأ الى الاجماع في أى قرار من قراراته ، كما لا يلجأ أيضا الى الأغلبية الموصوفة متشابها في ذلك مع جامعة الدول العربية ، أما باقى القرارات فيلجأ منتظم الوحدة الأفريقية في إصدارها اما بطريق الأغلبية الخاصة ( الثلثين ) أو الأغلبية العادية .

ويلاحظ هنا أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يحدد النصاب القانوني اللازم لانعقاد أجهزته الا أن اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة نصت على ألا يعتبر اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء في حين أن ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية قد نص على أن النصاب القانوني لاجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أو مجلس الوزراء هو ثلثا أعضاء المنتظم .

يبقى لنا بعد ذلك أن نحدد وضع قرارات جامعة الدول العربية من الأعمال القانونية الدولية .

وقد سبق أن حددنا التصرف القانوني الصادر عن الارادة المنفردة بأنه كل تعبير حريج أو ضمنى عن الارادة المنفردة لشخص واحد بعينه من أشخاص النظام القانوني الدولي متى استهدفت من ورائه ترتيب آثار معينة (١١) .

في حين نجد أننا عرفنا الاتفاق الدولي بأنه كل توافق بين ارادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام يتم وفقا لقواعده ، ما دام هذا

(١٠) مادة ١٦ ، مادة ٥ من الميثاق .

(١١) راجع ص ١١٣ .



التوافق متجها لاحداث آثار قانونية معينة(١٢) .

فاذا ما نظرنا الى وضع قرارات جامعة الدول العربية بصفة عامة من هذين التعريفين وجدنا أن الجامعة تتمتع بالشخصية الذاتية المستقلة عن شخصية أعضائها وذلك طبقا لوجهة النظر التي أخذنا بها .

ومعنى هذا أن ما تصدره من قرارات هو قرارات صادرة من جانب واحد متى استهدفت من ورائه آثارا معينة .

ولكن نظرا لأن ميثاق جامعة الدول العربية قد استلزم الاجماع فى بعض قراراته فان الوضع يدق هنا بالنسبة لها .

نسارع فنقرر أن كافة القرارات التى تصدر عن الجامعة ولا يستلزم فيها الاجماع هى قرارات صادرة من جانب واحد حيث أنها صادرة عن الجامعة بصفتها شخصا قانونيا دوليا مستهدفة لاحداث آثار معينة(١٣) .

اذ أن هذه القرارات تصدر عن الجامعة ذاتها وملزمة للدول الأعضاء ولذات المنتظم مما يجعلها تصرفات صادرة من جانب واحد .

ولكن الوضع يدق قليلا بالنسبة للقرارات التى يستلزم فيها الاجماع اذ أن الميثاق قد نص هنا على أن ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة وما يقره المجلس بالاكثريّة يكون ملزما لمن يقبله .

ومفاد هذا النص أن ارادة الدولة العضو تلعب هنا الدور الأكبر بالنسبة للقرار وليس ارادة الجامعة ذاتها ، فان النص على الزام الدول بالقرارات التى تصدر بالاجماع ناتج بداهة عن موافقتهم على هذا القرار وليس ناشئا عن التزامهم بارادة المنتظم المستقلة ، حيث ان القرار قد صدر بالاجماع، يؤيد وجهة النظر هذه انه بالنسبة للقرارات التى تصدر بالاكثريّة فان الميثاق أباح للدول التى لم توافق عليه التمتصل من تنفيذه مما يجعلنا نقرر

(١٢) راجع ص ٩٨ .

(١٣) لن نتعرض هنا لتأقي شروط العمل القانوني الدولي الصادر من جانب واحد حتى نتجنب التكرار ، حيث أن هذه الشروط متوافرة فى أى قرار يصدره منتظم دولي .

أن مثل هذه العزائم هي عزائم اتفاقية أو اتفاق في صورة عزيمة أى أنها تصرفات نتيجة التقاء أكثر من ارادة لاحداث أثر قانونى معين أى أنها تصرفات اتفاقية •

هذا لا ينفي عن جامعة الدول العربية تمتعها بالشخصية القانونية الدولية<sup>(١٤)</sup> اذ أن الشخصية لا تتجزأ ، وما دامت الجامعة قد نشأت وفي مكنتها اصدار قرارات مستقلة بإرادتها فيها عن ارادة أعضائها ( العزائم التي لا تستلزم الاجماع ) فضلا عن دوام أجهزتها فانها تكون قد تمتعت بالشخصية القانونية الدولية ، ولكن يمكن القول بأن عزائم الجامعة كما أنها قد تكون تصرفات صادرة من جانب واحد ، فانها يجوز أن تصدر نتيجة التقاء أكثر من ارادة على احداث الاثر القانونى المطلوب أى أن بعض القرارات ( العزائم ) للجامعة هي تصرفات من جانب واحد والبعض الآخر هي تصرفات اتفاقية •

لا شك أن هذا عامل من عوامل ضعف جامعة الدول العربية ، وقد جرت محاورات بين الفقهاء لمحاولة التغلب على عامل الضعف هذا ، قرأى البعض أن الأخذ بقاعدة الأغلبية يجب أن يقترن بمنح الجامعة سلطة جزائية تستطيع أن تفرض بها عزائمها ، والا كان عبثا أن تصدر الجامعة عزائم بالأغلبية ، ثم تقف الأغلبية المعارضة منها موقف عدم الاكتراث الأمر الذى يحطم الجامعة بدلا من أن يقويها وأن الاجراء الوسط هو الأخذ بالأغلبية الموصوفة<sup>(١٥)</sup> •

فى حين أن استاذنا الدكتور حامد سلطان تقدم بمشروع لتعديل الميثاق نص فيه على أن عزائم مجلس الرؤساء بمجلس الجامعة تصدر بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت كما أن هذه العزائم ملزمة

---

(١٤) تنص هذه المادة على أن « تتمتع جامعة الدول العربية بشخصية قانونية من حيث أهلية :

أ - تملك الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها •

ب - التعاقد •

ج - التقاضى •

راجع تفاصيل هذا رأى استاذنا الدكتور محمد طلعت الفينى : جامعة الدول العربية ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ وما بعدها •

(١٥) دكتور محمد طلعت الفينى : جامعة الدول العربية ، المرجع السابق ، خامس ١

ص ٧٦ •

للدول الأعضاء ولجميع الفروع واللجان القانونية الدائمة أو المؤقتة (١٦) ولكن هذا المشروع لم يقر حتى الآن .

هذا بالنسبة لوضع قرارات جامعة الدول العربية بالنسبة للاعمال القانونية الدولية ، أما بالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الافريقية فيكما سبق أن أوضحنا فاننا نعتبرها تصرفات صادرة من جانب واحد حيث أنها تصدر من المنتظم بصفته شخصا قانونيا دوليا بأغلبية معينة اما خاصة أو عادية ، ولا يستلزم الميثاق الاجماع في أى قرار من قراراته .

بهذا نكون قد انهينا من عقد مقارنة سريعة بين قرارات جامعة الدول العربية وقرارات منتظم الوحدة الافريقية مبينين خلالها أوجه الشبه والخلاف، ويتضح أن أوجه الشبه بين هذين المنتظمين أكثر من أوجه خلافهما ، وذلك لتشابه دولهما في كثير من الظروف السياسية التي جعلت مزاجها متقاربة فضلا عن انتماء كافة دول هذين المنتظمين الى مجموع دول العالم الثالث التي تبحث عن وجودها داخل هذا العالم المليء بالصراع ، بالاضافة الى اشتراك ثمانى دول افريقية في جامعة الدول العربية وهو الوضع الذى قد يثير خلافا في حالة ما اذا صدر قراران متعارضان من كل من المنتظمين ووضع هذه الدول المشتركة في هذين القرارين ، نساارع هنا فنقرر أنه لم يصدر مثل هذا الوضع حتى الآن ، لكن حال حدوثه فاننا نرى أن عدم تنفيذ أى دولة من الدول المشتركة في كلا المنتظمين لأى من هذين القرارين المتعارضين لا يرتب قبلها أى التزامات أو مسئوليات حيث أنها في هذه الحالة تعتبر في امتناعها عن تنفيذ أى من هذين القرارين مطابقة لالتزامها قبل المنتظم الآخر مما يجعل سبب امتناعها مشروعاً ومتوافقاً فيه حسن النية ، فاذا ما لاحظنا أن منتظم الوحدة الافريقية لا يرتب جزاءات على مخالفة قراراته ، وان جامعة الدول العربية لا تكون قراراتها ملزمة الا لمن يوافق عليها من الدول لا تضح أن عدم تنفيذ أى من الدول التي تقابل مثل هذا الموقف لأى من القرارين أو للقرارين معا لا يرتب قبلها أى مسئولية (١٧) .

---

(١٦) مادة ١٠ ، ١٤ من مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية أعدته استاذنا الدكتور حامد سلطان بناء على طلب الأمانة العامة وقد انتهى من اعداده سنة ١٩٧٣ .  
- الدكتور يحيى حلمى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .  
(١٧) أصدرت بعض الدول العربية عدة قرارات بشأن مقاطعة مصر اقتصاديا وسياسيا

ويهمنا في هذا الصدد أن نقرر أنه في البداية نتيجة لتواجد بعض دول الجامعة العربية في منتظم الوحدة الأفريقية واختلاف السياسة الأفريقية عن السياسة العربية ظهر بعض التوتر حل تدريجاً بزيادة الروابط السياسية والأيديولوجية الباقية بين دول شمال أفريقيا وكذلك في الوقوف جبهة واحدة مع مصر في نزاعها مع إسرائيل (١٨) .

---

ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة ، ومحاولة تجديد عضوية مصر في بعض المنظمات الدولية ، وقد التزمت الدول الأفريقية في مساندتها لموقف مصر بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ورفض مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في يوليو سنة ١٩٧٩ محاولات الدول العربية أعضاء منتظم الوحدة الأفريقية تجديد عضوية مصر في المنتظم أو فصلها .

(١٨) «The membership of the North African states in both the OAU and the League of Arab States has tended to create for these states tension between their politics of Pan Africanism and Pan Arabism and for the OAU a North/South division. But this situation has been increasingly alleviated by the political or ideological bonds maintained by most North African states with some sub-saharan African states and by the growing solidarity of OAU members with Egypt in opposition to Israeli refusal to withdraw from Egyptian territory occupied during the 1967 war.»

Berkanykum Andemicael, «The OAU and the UN» — a UNITAR regional study, Nr 2, Africana Publishing Company, New York and London, 1976, p. 15.



## المبحث الثاني

### السوق الأوروبية المشتركة (١) ومنتظم الوحدة الأفريقية

اخترنا للمقارنة مع منتظم الوحدة الأفريقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية ( السوق الأوروبية المشتركة ) ، وذلك للطابع الابتكاري الذي انطوى عليه تكوين المنتظم والفاعلية الكبيرة التي أريد له أن يمارس اختصاصاته بها (٢) اذ أن الموادعات الأوروبية (٣) يهدف الى خلق وحدة اقتصادية أوروبية حقيقية (٤) . وليس مجرد تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء ، وهي تقدم نموذجا خاصا للمنظمات الدولية ذات السلطة الواسعة التي تجعلها أقرب

(١) أنشئت السوق الأوروبية المشتركة ( الجماعة الاقتصادية الأوروبية ) بمقتضى اتفاقية روما التي تم التوقيع عليها في ١٩٥٧/٣/٢٥ ، دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ وقد وقعت المعاهدة ست دول هي : فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا الغربية ، ودول البينولكس الثلاث بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وعضوية السوق مفتوحة لكل دولة أوروبية ، وقد انضمت في سنة ١٩٧٢ الى السوق كل من إنجلترا ، وايرلندا الجنوبية والدانمرك ليصبح عدد الدول المكونة للسوق تسع دول ، كما انضمت اليونان اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨١ وما زال هناك أربع دول أوروبية تنتظر دورها في الانضمام لهذا المنتظم هي السويد وسويسرا والنمسا وفنلندا . والهدف من هذا السوق هو الوصول تدريجيا الى تحقيق اندماج اقتصادي واحد للدول الأعضاء تنتقل فيه عوامل الانتاج من السلع - رأس المال - الخدمات - الأيدي العاملة ، دون عوائق فضلا عن مواجهة العالم الخارجي بسياسة اقتصادية وجمركية موحدة .

(٢) الدكتور محمد السعيد الدقاق - الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٣) الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية ( السوق الأوروبية ) ، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية .

(٤) Eric Stein, Peter Hay and M. Waelbroeck. «European Community Law and Institutions in Perspective», Text Cases and Readings, The Bobbs Merrill Company, Inc. Publishers, Indianapolis, New York, 1976, pp 1 - 16.

الى صور الاتحادات الفيدرالية منها الى صور المنتظمات (٥) التى تكتفى بالتنسيق بين سلطات الدول الأعضاء فالموادعات الأوروبية هى طائفة من المنتظمات الاقليمية المتخصصة قامت كخطوة أساسية على طريق الوحدة التى ترنو اليها الشعوب الأوروبية ، ولا شك أن تحقيق الوحدة بين الدول هو هدف أصيل للتنظيم الدولى الأوروبى تجسده بصورة رائعة الجماعات الأوروبية (٦) .

ولا شك أن دراسة احدى هذه الموادعات وهى المادعة الاقتصادية هو أمر له أهميته بالنسبة للدول الأفريقية ، والتى كانت تسعى عند انشاء منتظم الوحدة الأفريقية الى تحقيق وحدة كاملة بين الدول الأفريقية وأن الدول الأفريقية اذ تنبعت الآن وبعد أن حصلت أغلبيتها على استقلالها لتوحيد جهودها فى النواحي الاقتصادية ومحاولة خلق وحدة اقتصادية بينها فانها وفى الأعم الأغلب ستصل الى الوحدة الكاملة التى كانت تسعى اليها عند نشأة المنتظم ، وقد يقول قائل انه شتان الفرق بين الدول الأفريقية والدول الأوروبية فلا مجال للمقارنة بين شعوب وصلت الى حد كبير من الرقى والتقدم وبين شعوب ما زالت تحبوا على أول درجات المعرفة والتقدم ، ولكن هذا لا يمنع من أن المثل قائم والامل وارد ولا بد من البدء فى الطريق .

ونتعرض هنا - كما تعرضنا فى المبحث السابق الى ما يصدره السوق من قرارات ثم طبيعة هذه القرارات حتى يتبين لنا مدى التشابه أو التنافر فى هذه المجالات بين السوق الأوروبية المشتركة ومنتظم الوحدة الأفريقية .

### قرارات السوق الأوروبية المشتركة :

عند انشاء السوق كانت أجهزته هى اللجنة ، المجلس ، الجمعية ومحكمة عدل للموادعات الأوروبية الثلاثة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية .

الا أنه فى ٨ ابريل سنة ١٩٦٥ أبرمت فى بروكسل معاهد تقضى بادماج الأجهزة التنفيذية للموادعات الأوروبية الثلاثة ليصبح لها جهاز واحد ، وعلى هذا فقد أصبح للموادعات الأوروبية الثلاثة لجنة واحدة بدلا من السلطة العليا فى المادعة الأوروبية للفحم والصلب واللجنتين الأخرين لكل من

---

V. Constantines, «Compétences et Pouvoirs dans les Communautés Européennes, Paris, 1974, p. 49. (٥)

(٦) دكتور عبد العزيز محمد سرحان - المنظمات الإقليمية - المرجع السابق ، ص ٣٨ .

السوق الأوروبية المشتركة والموادعة الأوروبية للطاقة الذرية - هذا بالإضافة للجمعية البرلمانية الأوروبية ، وقد كان دائما للموادعات الثلاثة محكمة العدل الخاصة بالموادعات الأوروبية علاوة على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للسوق .

ونتعرض هنا باختصار لكل جهاز من هذه الأجهزة وما يصدره من قرارات .

#### أ - اللجنة Commission :

أريد لهذا الجهاز أن يتمتع باستقلال كامل عن الدول الأعضاء في السوق فهو يعمل لحساب السوق ، ولا يتلقى تعليمات من الدول الأعضاء وتشكل اللجنة من أربعة عشر عضوا يتم اختيارهم بواسطة حكوماتهم بشرط ألا يزيد عدد الأعضاء المتمتعين بجنسية أحد الدول على عضوين ، ويمثل كلا من فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا عضوان ولكل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وايرلندا والدانمارك واليونان عضو واحد ، ومدة العضوية للجنة خمس سنوات \* ورئاستها دورية لمدة سنتين ويساعد رئيس اللجنة خمسة نواب وتتبع اللجنة مجموعة من الادارات العامة يشرف كل عضو على عدد منها وتتعقد اللجنة اجتماعا دوريا كل أسبوع .

واللجنة هي جهاز مستقل عن الدول الأعضاء في السوق ، ويتمتع أعضاؤها باستقلال كامل في ممارستهم لاختصاصاتهم حتى في مواجهة الدول التي يحملون جنسيتها(٧) ولهم في ذلك ضمانات معينة أهمها أنه لا يجوز عزلهم اذ أنهم بمجرد اختيارهم بواسطة دولهم لا يجوز عزلهم حتى نهاية مدة اللجنة ولا يستطيع ذلك حتى مجلس الوزراء ذاته ، ولا يجوز عزل العضو الا في حالة ارتكابه مخالفات جسيمة ويتم ذلك بواسطة البرلمان الأوروبي الذي يثير مسئولية العضو وهو الذي يقرر عزله(٨) .

واللجنة تعتبر الجهاز التنفيذي للجماعة الأوروبية ، ولقيامها بهذا الدور فانه يمكن تلخيص اعمالها في ثلاث مهام رئيسية هي :

---

(٧) تنص المادة ٢/١٥٧ من اتفاقية روما على تمهيد الدول الأعضاء بضمان احترام استقلال أعضاء اللجنة وألا تسعى الى التأثير عليهم عند قيامهم بأداء مهامهم .  
(٨) مادة ٢٧ من معاهدة ابريل سنة ١٩٦٥ .

### - مراقبة تنفيذ معاهدة روما :

وفي هذا الصدد تقوم اللجنة بالاشراف على التطبيق السليم لمعاهدة روما بالنسبة لتصرفات الدول ، فاذا لاحظت اللجنة أو بناء على طلب دولة عضو أو شكوى مقدمة من أفراد - وجود مخالفة أو انتهاك لنص من نصوص المعاهدة فانها تطلب من الدولة أو الهيئة التي قامت بذلك أن تقدم مبررات هذا التصرف في مهلة محددة ، غالبا شهرين فاذا لم تقتنع اللجنة بما قدم اليها من مبررات فانها تطلب هذه الدولة أو الهيئة بالرجوع عن المخالفة في فترة محددة فاذا لم تلتزم بذلك فان اللجنة تقوم باحالة المخالفة والمخالف الى محكمة العدل الأوروبية والتي يعتبر حكمها ملزما لكل الأطراف (٩) .

### مباشرة الأعمال التنفيذية :

وهي تقوم في هذا الصدد بمباشرة السلطات التنفيذية الممنوحة لها في الاتفاقية المنشئة للسوق بالاضافة الى ما يعهد به اليها مجلس الوزراء من مهام تنفيذية ، فاللجنة تقوم باعداد النصوص التطبيقية للقرارات التي يصدرها المجلس ووسائل تنفيذها فضلا عن قيام اللجنة بادارة صناديق التمويل الخاصة المشتركة (١٠) .

### القيام بتقديم مقترحات لاصدار قرارات من مجلس الوزراء :

يعتبر من أهم وظائف اللجنة حقها في تقديم الاقتراحات لمجلس الوزراء فيما يتعلق بأي جانب من جوانب نشاط السوق الأوروبية ، وهذه المبادرات.

---

(٩) على سبيل المثال خلال عام ١٩٧٨ تأكدت اللجنة من مائة مخالفة للاتفاقية وطالبت الرجوع عن المخالفة في ٦٤ حالة وأحالت الموضوع في ١٥ حالة الى المحكمة ويلاحظ في السنوات الأولى للاتفاقية انه كانت معظم المخالفات متعلقة بالرسوم الجمركية والخصص أما حالا فان المخالفات توجد في مجالات أخرى مثل تطبيق اللوائح الزراعية وبصفة عامة فانه يلاحظ أن هذه المخالفات لم تكن نتيجة المحاولة للتهرب من تطبيق الاتفاقية بل كانت الأعم الأغلب ناتجة اما عن اختلاف في التفسير بين اللجنة وأحدى الدول أو نتيجة تأخر الاجراءات الادارية الوطنية أو البرلمانية .

يراجع اختصاصات أجهزة السوق الأوروبية المشتركة ودورها في صنع القرار - بحث غير منشور أعدته الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، مارس سنة ١٩٨١ .

(١٠) مثل الصندوق الأوروبي الاجتماعي والصندوق الأوروبي للتنمية كما تدير اللجنة برنامج المعونة الغذائية .



التي تقوم بها اللجنة تعتبر محور نشاط السوق الأوروبية ، فغالبية قرارات مجلس الوزراء تستند أساسا الى هذه المبادرات وغالبا ما تأخذ بمضمونها .

#### ب - مجلس الوزراء Le Conseil :

يعتبر مجلس الوزراء أقرب مثل للأجهزة التقليدية الرئيسية في المنظمات الدولية فهو يشكل من ممثلين عن الدول الأعضاء كل منهم بدرجة وزير ، وتمثل كل دولة بمندوب واحد (١١) والوزراء يتغيرون لطبيعة الموضوع المطروح فاذا تعرض السوق لمسألة زراعية ينعقد المجلس بحضور وزراء الزراعة واذا كان المجلس يبحث موضوعا سياسيا انعقد بحضور وزراء الخارجية وهكذا (١٢) .

وتنعقد رئاسة المجلس بصورة دورية بين الوزراء لمدة ستة أشهر لكل منهم وقد جرى العمل في مجلس الوزراء على ألا يحضر الوزراء جلسات المناقشة مكتفين ارسال مندوبيهم الا أنه في وقت اتخاذ القرار لا بد من حضورهم فان ذلك لا يتم الا عن طريق الوزراء المتخصصين أنفسهم ، كما أن العمل جرى أيضا على أن يحل محل الوزير الذي يتولى رئاسة المجلس أحد كبار موظفي وزارته ليتفرغ الوزير لرئاسة المجلس (١٣) .

ويختص المجلس بالنظر في كافة الأمور الداخلة في اختصاص السوق المشتركة ويعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء في السوق (١٤) وله في ذلك اصدار عزائم نافذة نفاذاً مباشرا في اقليم الدول الأعضاء .

وتصدر التصرفات عن المجلس بصفة عامة عن طريق الموافقة عليها من أغلبية الأعضاء ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك (١٥) .

---

(١١) يلاحظ أن معاهدة انشاء السوق الأوروبية وكذا المواذعات الأوروبية الأخرى اشترطت أن يكون ممثل الدولة بدرجة وزير على الأقل ، وهو شرط فريد من نوعه بالنسبة للمنظمات الأخرى .

(١٢) الدكتور محمد السعيد الدقاق - الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية - المرحوم السابق ، ص ٢٩٨ .

(١٣) الدكتور محمد السعيد الدقاق : الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(١٤) مادة ١٤٥ من معاهدة روما .

(١٥) مادة ٤٨ من اتفاقية روما .

وقد نصت المعاهدة أيضا على نوع معين من الأغلبية يقوم على أساس تناسب الأصوات التي تمنح لكل دولة مع وزنها داخل السوق ، فمنح كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا عشرة أصوات ومنح كل من بلجيكا وهولندا أو اليونان خمسة أصوات يليهما الدانمارك وإيرلندا ومنح كل منها ثلاثة أصوات ، أما لوكسمبورج فمنحت صوتين فقط ليكون مجموع عدد الأصوات هو ثلاثة وستين صوتا .

وقد نصت المعاهدة على أن القرار الذي يصدر بناء على اقتراح من اللجنة تتم الموافقة عليه اذا ما حصل على خمسة وأربعين صوتا على الأقل أما القرارات التي تصدر دون اقتراح من اللجنة فيجب أن تكون الموافقة عليه بأغلبية خمسة وأربعين صوتا تعبر عن ست دول على الأقل .

مما سبق يتضح أن السوق الأوروبية المشتركة لجأت الى طريق الأغلبية الموصوفة في اصدار القرارات التي تصدر دون اقتراح من اللجنة في حين أنها أخذت بأغلبية محددة أقرب الى الثلثين « بالنسبة للقرارات التي تصدر بناء على اقتراح اللجنة (١٦) » .

### ج - البرلمان الأوروبي Le Parlement :

يتكون البرلمان الأوروبي حاليا من ٤٣٤ عضوا يتم انتخابهم بحسب الوزن النسبي لكل دولة من دول المودعات الأوروبية العشر سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو السكانية بواسطة الانتخاب المباشر في بلدان المودعات الأوروبية المختلفة وطبقا لأنظمة الانتخاب المعمول بها في كل دولة ، وقد وزعت مقاعد البرلمان بين الدول المشتركة في هذه المودعات على النحو

---

(١٦) في اجتماع القمة الذي عقد في ديسمبر ١٩٧٤ اتفق رؤساء الحكومات الأوروبية على الاجتماع - على الأقل - ثلاث مرات في العام ، ويطلق على هذا الاجتماع المجلس الأوروبي. Le Conseil Européen ( مؤتمر القمة ) الذي لا يعد جهاز أمن أجهزة السوق وليس له اتخاذ قرارات كما أنه من جهة أخرى ليس مجرد اجتماع اجراءات تكون مهمته محددة بتكليف لجنة من اللجان العاملة في المنتظم بدراسة موضوع أو مسألة ما ، بل انه الحقيقة تتوسط هاتين الصورتين من الاجتماعات الدولية ، فمؤتمر القمة الأوروبي انما يقدم توجيهات موضوعية وتعريفات توضيحية للمبادئ والأفكار والاتجاهات التي تتبعها الدول الأعضاء في ذلك المنتظم في شتى مجالات تعاونهم وفي فترة زمنية قادمة ومتسعة نسبيا .  
نازلي معوض أحد - الدور الجديد لأوروبا بعد مؤتمر التسع - دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٣١ يناير سنة ١٩٧٣ ، ١٢٣ .

التالى : المانيا ، ايطاليا ، فرنسا ، انجلترا ، ٨١ مقعدا لكل منها - هولندا : ٢٥ مقعدا - اليونان وبلجيكا ٢٤ مقعدا لكل منهما - الدانمرك ١٦ مقعدا - ايرلندا ١٥ مقعدا - لوكسمبورج ٦ مقاعد (١٧) .

وقد تمت الانتخابات ليس على أساس اقليمى للدول التابعة لها الاعضاء بل تكونت مجموعات بين الاعضاء على أساس انتماءاتهم السياسية (١٨) .

ويتمتع البرلمان الأوروبى بسلطة رقابة برلمانية على أجهزة التصرف فى السوق فلاعضاء البرلمان الحق فى تقديم استجوابات شفوية وكتابية لاعضاء اللجنة ومجلس الوزراء - كما ان للبرلمان الأوروبى الحق فى حجب الثقة عن اللجنة بأغلبية ثلثي الأصوات وفى هذه الحالة على اللجنة أن تقدم استقالتها كما أن للبرلمان الحق فى ابداء وجهة نظره فى القوانين والقرارات التى يصدرها مجلس الوزراء بل انه أصبح له الحق فى الاعتراض التوقيفى Veto suspensif الذى بمقتضاه يكون من حق البرلمان أن يطلب من المجلس اعادة بحث الموضوع مرة أخرى .

ولعل من أخطر الوظائف التى من اختصاص البرلمان حقه فى تعديل ميزانية السوق بل له أيضا الحق فى رفض مشروع الميزانية المقدم بأغلبية ثلثي الأصوات (١٩) .

(١٧) تم انتخاب أول برلمان خلال شهر يونيو سنة ١٩٧٩ وقد كان خلال هذا الوقت عدد الدول المكونة للسوق تسع دول ، وأعضاء البرلمان ٤١٠ أعضاء ، عند اشتراك اليونان فى يناير سنة ١٩٨١ زيد أعضاء البرلمان الى ٤٣٤ عضوا .

(١٨) كانت نتيجة الانتخابات فى يونيو سنة ١٩٧٩ فى الدول التسع التى كانت مشتركة فى السوق فى ذلك الوقت موزعة بين الأحزاب الأوروبية على النحو التالى :  
١١٢ عضوا للاشتراكيين ، ٩٩ عضوا للديمقراطيين المسيحيين ، ٤٧ عضوا للأحرار ، ٦٢ عضوا للمحافظين ، ٤٤ عضوا للشيعيين ، ٢١ عضوا للتقدميين الديمقراطيين ، ٢٤ عضوا للمستقلين . يراجع نزيه الأندى - الاطار البرلمانى للسوق الأوروبية المشتركة - دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٥٨ أكتوبر سنة ١٩٧٩ ص ٤٠ .

(١٩) تم هذا بناء على اتفاقية وقعها وزراء خارجية دول السوق فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٥ .

وقد ثارت أزمة دستورية وحادة عندما أدخل البرلمان الأوروبى بعض التعديلات على ميزانية الموادعات الأوروبية لعام ١٩٧٩ متضمنة زيادة قدرها ٤٠٠ مليون جنيه استرليني - الا أن هذه الأزمة انتهت بالموافقة على الميزانية طبقا لتعديلات البرلمان . يراجع نزيه الأندى : الاطار البرلمانى للسوق الأوروبية المشتركة ، المرجع السابق ص ٤٦ .

فقد أدت سيطرة البرلمان على الميزانية الى مراقبة نشاط السوق وتقويته أو اضعافه ، فضلا عن الاختصاصات المختلفة الأخرى السابق الإشارة اليها والتي تجعل للبرلمان الأوربي اليد الطولى فى سياسة السوق بالرغم من أنه لا يباشر أعمال التنفيذ الخاصة بالسوق وذلك ناتج من كونه الممثل الحقيقى للمستفيد الأخير من السوق وهو شعوب الدول الأوربية المشتركة فى السوق .

#### د - محكمة العدل الخاصة بالوادعات الأوربية Le Cour de Justice

تشكل هذه المحكمة من ١٠ قضاة وأربعة محامين عامين يعينون بواسطة الاتفاق بين الدول الأعضاء لمدة ست سنوات وتختص المحكمة بالسهر على احترام القانون وتفسير وتيسير تطبيق نصوص معاهدة روما (٢٠) .

والمحكمة طبقا لاتفاقية روما ولائحة المحكمة الصادرة فى ١٧ ابريل سنة ١٩٥٧ ولائحة اجراءات المحكمة التى وضعتها بذاتها تختص بنظر الشكاوى من الأفراد والهيئات والحكومات المتعلقة بما يصدر من قرارات من أجهزة السوق ، أو من جراء التطبيق المخالف لروح اتفاقية روما - كما أنها تنظر فيما تحيله اليها اللجنة من مخالفات تنكشف للجنة خلال مباشرتها لوظيفتها فى مراقبة تنفيذ اتفاقية روما ، وفى هذه الحالة فللمحكمة سلطة اتخاذ الاجراءات التصحيحية المنصوص عليها فى الاتفاقية وقرارات المحكمة صالحة للتنفيذ فى أقاليم الدول الأعضاء مباشرة ، ويلتزم بها الأفراد والجماعات والهيئات والحكومات ويمكن للمحكمة أن تحكم بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن سوء تطبيق القرارات أو مخالفتها (٢١) .

#### هـ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية Le comité économique et social

وهى هيئة استشارية تضم أصحاب المصالح المختلفة على مستوى السوق الأوربية ، تضم ممثلين عن اتحاد النقابات العمالية وعن اتحاد الصناعات وهيئات المنتجين الزراعيين والمنظمات المهنية فضلا عن اتحادات المستهلكين .

(٢٠) مادة ١٦٤ من اتفاقية روما .

(٢١) اختصاصات أجهزة السوق الأوربية المشتركة ودورها فى صنع القرار - البحث

غير المنشور ، المرجع السابق ، ص ٨ .



وَيَقُومُ مَجَاسِيسُ الْوُزَرَاءِ وَاللَّجْنَةُ بِاسْتِشَارَةِ اللِّجْنَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ. كُلَّمَا رَأَتْ ذَلِكَ مُفِيدًا ، وَالْغَايَةُ مِنْ اِنْشَاءِ اللِّجْنَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ هِيَ الْعَمَلُ عَلَى خَلْقِ تَوْعَمِنِ الْمِشَارَكَةِ فِي اتِّخَاذِ الْقَرَارَاتِ مِنْ جَانِبِ أَصْحَابِ الْعِلَاقَةِ مِنْ أَصْحَابِ أَعْمَالٍ وَنَقَابَاتٍ وَمُسْتَهْلِكِينَ .

### طَبِيعَةُ اِنْقِرَارَاتِ الَّتِي تُصَدِّرُهَا السُّوقُ الْاُورُوبِيَّةُ الْمَشْتَرَكَةُ :

إِذَا كُنَّا قَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا سَبَقَ بَعْضَ أَنْوَاعِ الْقَرَارَاتِ الَّتِي تُصَدِّرُهَا الْأَجْهَظَةُ الْمَخْتَلِفَةُ لِلْسُّوقِ الْاُورُوبِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ فَانَّنَا هُنَا سَنَحَاوِلُ التَّعَرُّضَ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ لِهَذِهِ الْقَرَارَاتِ .

نَسَارِعُ الْقَوْلَ فَنَقْرُرُ أَنَّ السُّوقَ مِثْلَهَا فِي هَذَا كَمِثْلِ أَيِّ مَنِتْظَمٍ دَوْلِيٍّ. يُصَدِّرُ مِنَ الْقَرَارَاتِ الْمَخْتَلِفَةِ الَّتِي يُمْكِنُ ادْرَاجُهَا فِي الْأَشْكَالِ الْمَخْتَلِفَةِ لِلْقَرَارَاتِ أَيُّ أَنَّهُ يُصَدِّرُ عَزَائِمَ وَتَوْصِيَّاتٍ وَلَوَائِحَ - كَمَا أَنَّهُ فِي الْعَزَائِمِ هُنَا مَا يُصَدِّرُ مِنْهَا وَهِيَ مُلْزَمٌ بِذَاتِهِ كَأَحْكَامِ مُحْكَمَةِ الْعَدْلِ الْاُورُوبِيَّةِ ، كَمَا أَنَّهَا قَدْ تُسْكَوْنُ صَادِرَةٌ مُحَدَّدَةٌ لِلْغَايَةِ تَارِكَةً لِلدَّوْلَةِ حُرِيَّةَ اخْتِيَارِ الْوَسِيلَةِ لِلْوُصُولِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ (٢٢) .

كَمَا أَنَّ أَجْهَظَةَ السُّوقِ لَهَا أَنْ تُصَدِّرَ قَرَارَاتٍ مُلْزِمَةً مُبَاشِرَةً وَبِذَاتِهَا. وَهَذِهِ الْعَزَائِمُ قَدْ تُكُونُ مُلْزِمَةً لِلْأَفْرَادِ أَيْضًا دَاخِلِ الدَّوَلِ الْمَشْتَرَكَةِ فِي السُّوقِ بِالْإِضَافَةِ لِلدَّوَلِ وَمِنْ أَمَثَلِهَا قَرَارَاتُ مُحْكَمَةِ الْعَدْلِ الْاُورُوبِيَّةِ كَمَا أَنَّ الْقَرَارَاتِ الَّتِي تُصَدِّرُهَا أَجْهَظَةُ السُّوقِ وَتَتَعَلَّقُ بِكَيْفَانِهَا فَهِيَ مُلْزِمَةٌ الزَّامًا مُبَاشِرًا إِذْ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِكَيْفَانِ أَجْهَظَةِ السُّوقِ (٢٣) .

كَمَا أَنَّ أَجْهَظَةَ السُّوقِ تُصَدِّرُ أَيْضًا قَرَارَاتٍ غَيْرَ مُلْزِمَةٍ « تَوْصِيَّاتٍ » وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ ارْشَادَاتٍ تَتَضَمَّنُ دَعْوَةَ الدَّوَلِ الْأَعْضَاءِ لِاتِّخَاذِ اتِّجَاهٍ مُعَيَّنٍ دُونَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ الزَّامُ مَا بِاتِّخَاذِ هَذَا الْإِتِّجَاهِ .

---

(٢٢) مِنْهَا التَّوْجِيهَاتُ Directives وهذه التَّوْجِيهَاتُ تُلْزِمُ الدَّوَلِ فَقَطْ وَلَا تُنْصَرَفُ لِلْأَفْرَادِ وَتُتْرَكُ لِكُلِّ دَوْلَةٍ حُرِيَّةَ اخْتِيَارِ شَكْلِ وَسَائِلِ تَطْبِيقِهَا مَادَّةُ ١٨٩/٣ مِنْ مِعَاهِدَةِ رُومَا - اِخْتِصَاصَاتُ أَجْهَظَةِ السُّوقِ الْاُورُوبِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ وَدَوْرُهَا فِي صَنْعِ الْقَرَارِ ، الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ، ص ١١ .

(٢٣) لَائِحَةُ مُحْكَمَةِ الْعَدْلِ الْاُورُوبِيَّةِ الَّتِي وَضَعَتْهَا لِنَفْسِهَا طَبِيقًا لِمِعَاهِدَةِ رُومَا وَبِرُوتُوكُولِ الْمُحْكَمَةِ الصَّادِرِ فِي ١٧ أَيْرِيلِ ١٩٥٧ .

ويهمنا هنا أن نتعرض لنوعين من القرارات التي تصدرها أجهزة السوق لما لها من طابع متميز وهما التصرفات الاتفاقية التي تصدر عن أجهزة السوق والمبادرات التي تصدرها اللجنة الى مجلس الوزراء تمهيدا لاتخاذ قراره بالنسبة لها .

### أولا - التصرفات الاتفاقية :

وهنا يجب التفرقة بين الاتفاقيات الدولية والعقود :

#### ١ - الاتفاقيات الدولية :

وهنا أيضا يجب التفرقة بين الاتفاقيات الدولية التي تبرم بين السوق والغير والاتفاقيات التي تبرم في إطار السوق ذاته .

أما النوع الأول من الاتفاقيات وهو الذي يبرم بين السوق والغير فقد أبحاث المادة ٢٢٨ من معاهدة روما للسوق إبرام مثل هذه الاتفاقيات وهي لا تخرج عن الاتفاقيات التي يعقدها أى منتظم دولى آخر وبالنسبة للسوق فقد أعطت الاتفاقيات للجنة رخصة المفاوضة باذن مجلس الوزراء وتحت رقابته على أن إبرام الاتفاقية ذاتها تتم من جانب المجلس .

وهنا نود أن نشير لما سبق أن ذكرناه بالنسبة للاتفاقيات التي تبرمها المنتظمات من أن إبرام الاتفاقية ذاته هو قرار صادر من جانب واحد وان الاتفاقية تبرم بين المنتظم بصفته شخص قانونيا واحدا وبين الشخص الدولي الآخر لتلزم المنتظم بعد ذلك ككل (٢٤) .

أما النوع الثانى من الاتفاقيات وهو الذى يبرم فى إطار السوق ذاته فقد أتاحت اتفاقية روما لممثلى حكومات الدول الأعضاء فى مجلس الوزراء الاستفادة من الاطار التنظيمى الذى يجمعهم داخل المجلس فأبحاث لهم اتفاقيات دولية داخل المجلس فيما بين الأعضاء دون اللجوء الى الاجراءات

---

(٢٤) من أمثلتها الاتفاقية الموقعة فى أورشلا فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بين السوق وثلاث دول من شرق افريقيا هي أوغندا وتنزانيا وكينيا وكذلك الاتفاقية التجارية التي أبرمت بين السوق ومصر والتي وقعت فى بروكسل فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ ، يراجع هذه الاتفاقيات دكتور يونس أحمد البطريق - السوق الأوروبية المشتركة والدول النامية - دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٣٤ - أكتوبر ١٩٧٣ .

الطويلة المعقدة التي يحتاجها إبرام المعاهدات الدولية وهو ما اصطلح على تسميته باسم الاتفاقيات المبرمة في صورة مبسطة .

ومن أمثلة هذه الاتفاقيات ما أبرم بين الدول الأعضاء في السوق لتنفيذ اتفاقيات سبق إبرامها بين السوق وبين دولة أخرى راغبة في الحصول على العضوية المنتسبة للسوق .

ونرى أن مثل هذه الاتفاقيات لا يمكن نسبتها إلى السوق كشخص قانوني دولي إذ أن هذه الاتفاقيات تبرم بين الدول الأعضاء بصفتها الدولية المستقلة دون أي تدخل من السوق سوى أنه مكان الانعقاد لمثل هذه الدول معا يجعلنا نسقط هذا النوع من أنواع القرارات التي يصدرها السوق .

#### ب - العقود :

والعقود هنا هي اتفاقيات ولكن يتم إبرامها مع أشخاص غف دولية أو بين السوق وبين الدولة بصفتها أحد أشخاص القانون الخاص ، وقد أباح اتفاقية روما للسوق التعاقد مع إحدى الدول أو الأشخاص سواء أكان ذلك الشخص طبيعيا أو معنويا .

وهنا التعاقد يتم بعد تفاوض وإبرام ويسرى بالنسبة له ما سبق أن سردناه بالنسبة للاتفاقيات الدولية سوى أن الفارق هو في الشخص المتعاقد مع السوق ذاته .

ويلاحظ هنا أن السوق الأوروبية المشتركة ولما لها من طابع متميز يكاد يجعلها تقارب في السلطات والاختصاصات أجهزة الاتحاد الكونفدرالي « التعاهدي » بين الدول جعل لها الحق في أن تعاقد مع أفراد القانون الخاص أيضا بالإضافة إلى اختصاصها بإبرام اتفاقيات دولية وهو الوضع الذي تتميز به السوق عن باقي المنظمات الدولية مما يجعل لها شخصية قانونية شبه كاملة وليست ذاتية فقط أو شخصية ناقصة .

#### ثانيا : المبادرات التي توجهها اللجنة إلى المجلس :

الوضع القانوني لاتفاقية روما يجعل المجلس هو الجهاز الرئيسي للسوق واللجنة هي الجهاز التنفيذي له ومع ذلك وبالرغم من أن المفروض أن تباشر اللجنة أعمالها تحت رقابة المجلس نجد أن اتفاقية روما ورغبة منها في

ابعاد اللجنة عن أى تأثير خارجى وأن تباشر عملها باستقلال تام جعل للجنة الحق بمعاونة الادارات العامة التابعة لها فى القيام بمجموعة من الدراسات والاستشارات فضلا عن الاستعانة بآراء الخبراء بالدول الأعضاء واستشارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغية الوصول الى مشروع قرار له مضمون متوازن بين مصالح الدول الأعضاء من ناحية والمصالح المشتركة بينها من ناحية أخرى ، هذا المشروع اذا ما تمت الموافقة عليه فى اللجنة يعرض على مجلس الوزراء لاصدار العزيمة المطلوبة .

وهنا يتضح الطابع المتميز للسوق اذ أن المادة ١٤٩ من معاهدة روما تنص على أنه « اذا ما اتخذ مجلس الوزراء قرارا بناء على اقتراح مقدم من اللجنة ، فإن المجلس لا يمكنه اتخاذ اجراء من شأنه تعديل مضمون هذا الاقتراح الا بالاجماع .

من هذا يتضح أن مجلس الوزراء يمكنه أن يعدل من اقتراح اللجنة أو يصدر قرارا مخالفا له ، ولكن بشرط اجماع أعضاء مجلس الوزراء .

أما اذا كان هناك تصويت على القرار فان الأغلبية يجب أن تأخذ باقتراح اللجنة ويكون قرارها مطابقا لاقتراح اللجنة .

ومن هذا يتضح أنه بالرغم من أن اللجنة هى الجهاز التنفيذى فانه لا يجوز للجهاز الرئيسى مخالفة اقتراح قرار مقدم منها الا باجماع الآراء وهذا يدل على طابع فريد يجعل هذا المنتظم مستقلا تماما عن رغبات الدول اذ أن اللجنة بحكم وضعها أقدر على وضع التصور العام الذى يحقق الصالح المشترك للدول دون أن يتعارض بقدر الامكان مع المصالح الخاصة لكل دولة فاذا ما انتهت الى تصور معين وخشية أن تفضل بعض الأطراف مصالحها الخاصة على الصالح العام المشترك اشترطت العادة ١٤٩ أن يتم ذلك بالاجماع - اذ أن الاجماع هنا سيؤدى الى أن القرار المخالف لاقتراح اللجنة قد وافقت عليه كل الأعضاء أى أنها رأت أن فى ذلك القرار المخالف تحقيق لمصالحها فاذا ما تحققت مصالح جميع الدول الأعضاء فلا شك أن فى ذلك تحقيق الصالح المشترك لهم .

بقى هنا تساؤل قد يثار هو ما الوضع فى حالة تعذر وصول المجلس الى قرار ؟



جرى العمل على أن تقوم اللجنة بدور الوسيط بين الوزراء وتقديم أشكالاً مختلفة للاتفاق إلى أن تلقى أحداها قبول الدول الأعضاء (٢٥) .

### السوق الأوروبية المشتركة وإفريقيا :

يهمنا هنا أن نتعرض إلى علاقة السوق ببعض الدول الأفريقية ، فمن المعروف أنه كانت هناك علاقات خاصة بين بعض دول السوق الأوروبية بالذات فرنسا مع بعض الدول الأفريقية وعند إعداد اتفاقية روما أصرت هذه الدول الأوروبية على إبقاء العلاقات الخاصة التي ترتبط بها مع بعض الدول الأفريقية وقد أدى ذلك إلى أن تضمنت اتفاقية روما المواد من ١٣١ إلى ١٣٦ ألحقت بها اتفاقية ملحقـة convention annexée نظمت علاقة دول السوق بشمالي عشر دولة إفريقية (٢٦) .

قد ظلت هذه الاتفاقية الملحقـة سارية حتى أبرمت اتفاقية ياوندى « عاصمة الكاميرون » الأولى لمدة خمس سنوات تجددت لمدد مماثلة حتى الآن - وقد أدت اتفاقية ياوندى إلى ثلاث نتائج هي :

أ - قيام الرابطة الأوروبية الإفريقية على أساس المساواة الكاملة في كافة أجهزة هذه الرابطة (٢٧) .

ب - زيادة المساعدات المالية المقدمة من السوق الأوروبية للدول المشتركة فقد وصلت هذه المساعدات مثلاً من السوق الأوروبية للتنمية للفترة الثانية إلى ٧٤٨ مليون وحدة حسابية أوروبية وذلك بخلاف القروض الممنوحة

---

(٢٥) يراجع الخلاف الذى ثار بالنسبة للميزانية وحق البرلمان فى تعديلها وتدخل اللجنة ضد قرار مجلس وزراء مالية الدول الأوروبية - نزيه الأفندى - الإطار البرلمانى للسوق الأوروبية المشتركة ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢٦) هى موريتانيا والسنغال ومالى وفولتا العليا وساحل العاج والنيجر وتوجو وداهومى والكامرون وتشاد والسكونغو برازافيل وجابون وإفريقيا الوسطى وزائير ورواندا وبورندى والصومال ومدغشقر .

(٢٧) الأجهزة هى مجلس الرابطة وهى الجهاز الرئيسى ويتكون من مجلس الوزراء وعضو عن كل دولة إفريقية من الدول الثماني عشرة - ولجنة الرابطة وتضم سفراء الدول الثماني عشرة والمؤتمر البرلمانى ويتكون من ١٠٨ أعضاء نصفهم من البرلمان الأوروبى والنصف الأثنى من ممثلى الدول الإفريقية بواقع ثلاثة ممثلين عن كل دولة والجهاز الأخير هو محكمة التحكيم من خمسة أعضاء ، اثنان يمثلان السوق - واثنان يمثلان الدول الإفريقية ورئيس يعين بواسطة مجلس الرابطة .

من البنك الأوربي للاستثمار والصندوق الأوربي للتنمية ، فإذا كان الصندوق الأوربي للتنمية تصل موارده الى ٥٦٠٧ ملايين وحدة حساب أوربي في مارس سنة ١٩٨٠ خصص منها ٨٠٪ قروضا ميسرة وهبات للدول الأفريقية لا تضح حجم هذه المساعدات (٢٨) .

ج - قيام منطقة للتجارة الحرة تضم دول السوق الأوربية المشتركة والدول الأفريقية الثماني عشر .

تتفق بها المبادلات التجارية بين هذه الدول من كافة الضرائب الجمركية فيما عدا بعض القيود بالنسبة للمنتجات الزراعية الأفريقية المسائلة أو المنافسة لمنتجات دول السوق وبعض القيود المتعلقة بنظام حصص الاستيراد بالنسبة لواردات الدول الأفريقية من دول السوق .

ويوجد بالإضافة الى الرابطة الأوربية الأفريقية علاقات خاصة بين السوق وبعض الدول الأفريقية الأخرى ومثال ذلك رابطة أروشا وكذلك اتفاقيات تجارية بين السوق وكل من تونس والمغرب ومصر (٢٩) .

#### خاتمة وتعليق :

بعد أن تعرضنا الى السوق الأوربية المشتركة بصفتها نموذجا من نماذج المنظمات التي تصل بها سلطاتها الى اصدار عزائم تلزم بها الأفراد داخل الدول مباشرة دون اتباع أى اجراء تشريعى داخل الدولة .

يهمنى هنا أن أوضح أن الدول الأوربية اتجهت بعد حربين عالميتين وتمشيا مع مستلزمات عصر جديد للعلاقات الدولية يصعب على الكيانات الصغيرة والقزمية العيش فيه اتجهت هذه الدول الى محاولة لتحقيق الوحدة

---

(٢٨) يراجع تطور وبيان هذه المساعدات ، الدكتور يونس أحمد البطريق ، السوق الأوربية المشتركة والدول النامية ، المرجع السابق ، ص ٦١ .  
وكذلك اختصاصات أجهزة السوق الأوربية المشتركة ودورها في صنع القرار ، المرجع السابق ، ص ٥ ، وكذلك

«La Communauté et les Pays en Voie de Développement» Documentation Européennes, C.E.E., Bruxelles, 1972, p. 1.

(٢٩) وقعت أول اتفاقيتين بين السوق وتونس والمغرب في ٢٨ ، ٢٩ مارس سنة ١٩٦٩ كما وقعت الاتفاقية التجارية مع مصر سنة ١٩٧٢ .

بينها على أساس ديمقراطي حتى يمكنها بمقتضاها أن تذيب وتحتوى نزعات التسلط القومى التى خلقتها وجسدها تراكمات الماضى التى أدت الى قيام صراعات محتدمة انتهت بالحروب العالمية (٣٠) .

وقد كان اقتناع الشعوب ذاتها بهذه المبادئ هو الذى أدى الى ظهور الجماعة الأوروبية الاقتصادية على هذا المستوى من القوة اذ أن الشعور بالالتزام قبل هذه الجماعة والمستقر أساسا فى وجدان الشعب نتيجة لاقتناعهم التام بأن ذلك هو السبيل الى تجنب الدخول فى المنازعات والصراعات هو الذى جعل الشعوب تتقبل قرارات السوق بخضوع تام وتنفيذ كامل وقد أدت المحاولات المستمرة والدائمة الى تقوية السوق الى جعل البرلمان الأوروبى بالانتخاب المباشر حتى يمكن أن يكون معبرا عن آمال الشعوب مباشرة ، كما أن محاولات تقوية السوق عن طريق منح صلاحيات هامة للبرلمان تقوى السوق الأوروبية المشتركة وتجعله فى مركز سلطة أعلى من السلطات الداخلية للدول فضلا عن اننا نجد أن وجود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية يؤدى الى أن تصدر قرارات السوق وهى تعبر تماما عن الوضع الحقيقى للشعوب ولصالح هذه الشعوب ، فاذا ما عرفنا أن اللجنة يمكن أن تشار مسئوليتها أمام البرلمان وله أن يحجب الثقة عنها لتأكدنا من أن اللجنة ستكون فى اقتراحاتها التى تقدمها لمجلس الوزراء مستهدفة تماما للصالح المشترك للدول حتى لا تتعرض للمساءلة أمام البرلمان وبالتالي نجد أنه بهذا التنسيق المتوازن فان النقل الأساسى يكمن فى يد الشعوب ، بالتالى تصبح قرارات السوق قابلة للتنفيذ حيث ان مصدرها « ممثلى الشعوب » هو صاحب السلطة فى بلاده ويكون الشعور بالالتزام القوى هو الأساس فى السوق الأوروبية المشتركة .

ولعل مثل السوق الأوروبية المشتركة هو مثل حى يجب أن تسعى الدول الافريقية للوصول الى مثل له ليقوى منتظم الوحدة الافريقية ويكون له ذات السوق الأوروبية المشتركة .





القسم الثاني

# بعض تطبيقات لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية



## القسم الثاني

### بعض تطبيقات قرارات منتظم الوحدة الافريقية

#### تمهيد وتقسيم :

بعد أن تعرضنا في القسم الأول من هذا الكتاب لقرارات منتظم الوحدة الافريقية وطبيعتها القانونية ، مختتمينه بمقارنة بين المنتظم وبعض المنظمات الاقليمية ننتقل في هذا القسم لدراسة القرارات التي أصدرها المنتظم في بعض المواضيع التي عرضت عليه لنستشف منها مدى حظ هذه القرارات من التطبيق .

وأنا لنسارع بالقول بأن منتظم الوحدة الافريقية له وضع خاص من حيث حداثة تكوينه ومن حيث المزاج السياسي العام للدول المكونة ، وهذا الوضع الخاص يلعب دورا كبيرا بالنسبة للقرارات التي يتخذها المنتظم وكذلك حظها في التطبيق ، ونتيجة لهذا أفردنا الفصل الأول من هذا القسم لدراسة الوضع الخاص لمنتظم الوحدة الافريقية .

فاذا ما فرغنا من تحديد هذا الوضع الخاص - من وجهة نظرنا - فإننا نتعرض للقرارات التي أصدرها المنتظم بالنسبة لعلاقته بهيئة الأمم المتحدة ، ودور التجمع الافريقي داخل هذا المنتظم العالمي والذي عن طريقه ساهم في انشاء قواعد للقانون الدولي ، وهو ما نبحثه في الفصل الثاني من هذا القسم .

وأتعرض في الفصل الثالث الى قرارات المنتظم بالنسبة لمشاكل القارة بصفة عامة سواء ما تعلق منها بمكافحة الاستعمار أو بمشاكل الحدود أو للمسائل غير السياسية .

وعلى هذا فإن هذا القسم من الكتاب ينقسم الى الفصول الآتية :

#### الفصل الأول : الوضع الخاص لمنتظم الوحدة الافريقية .

#### الفصل الثاني : قرارات المنتظم في المجالات الدولية والعلاقات بين

المنتظم وهيئة الأمم المتحدة .

#### الفصل الثالث : قرارات المنتظم بالنسبة لمشاكل القارة .

## الفصل الأول

### الوضع الخاص لمنتظم الوحدة الافريقية

حين انعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في اديس أبابا سنة ١٩٦٣ للنظر في انشاء منتظم الوحدة الافريقية ، كان هناك اختلاف بين وجهات نظر الدول المختلفة ، وقد ظهر منتظم الوحدة الافريقية كنتيجة لحل وسط بين أفكار الراديكاليين وكان يتزعمهم نكروما وسيكوتوري ، المعتدلين بزعامة هيلاسيلاسي<sup>(١)</sup> حيث كانت المجموعة الأولى تسعى الى وحدة قارية شاملة للدول الافريقية ، في حين كانت ترى المجموعة الثانية الاكتفاء بالتنسيق بين هذه الدول بشكل ما ، وقد انتهى الوضع بانشاء منتظم الوحدة الافريقية .

واذا رجعنا الى ميثاق المنتظم نجده يصدر من رؤساء دول وحكومات افريقيا ، اذ أن الميثاق يبدأ بعبارة « نحن رؤساء دول وحكومات افريقيا المجتمعين في اديس أبابا بأثيوبيا ، هذه البداية نجدها تختلف عن طريقة اصدار ميثاق الأمم المتحدة الذي عن شعوب الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup> » .

هذه الملاحظة المتعلقة بصدر منتظم الوحدة الافريقية عن رؤساء الدول

---

(١) «The Organization was in effect the result of ingenious bargain between the radicals led by Secou-Touré, and the moderates led by the Emperor of Ethiopia».

W. Scott Thompson and Richard Bissel, «Legitimacy and Authority in the O.A.U.», African studies review, History Section, College of Education, University of Lagos, Nigeria, 1972, p. 19.

(٢) يلاحظ أن ميثاق جامعة الدول العربية قد صدر أيضا من ملوك ورؤساء الدول العربية ولكن ميثاق الجامعة العربية قد صدر على شكل اتفاقية مفوض فيها الموقعون عن هؤلاء الملوك والرؤساء ولم تتضمن الاتفاقية ديباجة تحوى الدوافع لعقد الميثاق مثل ميثاق منتظم الوحدة الافريقيا وفي هذا الصدد أيضا يلاحظ أن الملوك والرؤساء المجتمعين قد استعملوا اصطلاح الملكية في وصف دولهم وشعوبهم .

..... to promote understanding among their states in response to the aspiration of the peoples



والحكومات الأفريقية يستتبعها ملحوظة هامة أخرى وهي أن الجهاز الأعلى لهذا المنتظم هو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، وهذا المؤتمر هو الذى يصدر كافة القرارات ، وهو الذى يقوم بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا. بغية تنسيق السياسة العامة للمنتظم .

هاتان الملحوظتان ، نرى أن لهما أسبابا معينة ، كما أن لهما نتائج تترتب عليهما ، وسنتعرض الى الأسباب لنصل الى النتائج .

هذه الأسباب يمكن حصرها فى حدثات الدول الأفريقية وأن أغلب رؤساء الدول وصلوا الى زعامة بلادهم اما لقيادتهم للكفاح المسلح أو السياسى لدولهم للحصول على الاستقلال أو لقيامهم بالثورات على الحكم السابق لهم لاعتباره من وجهة نظرهم مخيبا لآمال هذه الشعوب ، فاذا ما تعرضنا للسبب الأول تفصيلا نلاحظ انه عند انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى مايو سنة ١٩٦٣ كان المجتمعون رؤساء دول وحكومات ٣٠ دولة منهم دولة وحيدة استقلت فى القرن التاسع عشر وهي ليبيريا والباقي تم استقلالهم خلال القرن العشرين ، منهم ثلاث دول فقط هي أثيوبيا وليبيا ومصر ( جزئيا ) تم استقلالهم قبل الخمسينيات من القرن العشرين أما الباقي فهناك أربع دول استقلت فى الخمسينيات هي السودان «١٩٥٦» تونس «١٩٥٦» غانا «١٩٥٧» غينيا «١٩٥٨» أما الباقي فقد نال استقلاله فى أوائل الستينيات منهم ١٧ دولة حصلت على استقلالها سنة «١٩٦٠» (٣) .

أما الدول الباقية فقد حصلت على استقلالها بعد عام ١٩٦٠ وهي الجزائر «١٩٦٢» أوغندا «١٩٦٢» رواندا «١٩٦٢» سيراليون «١٩٦١» .

مما سبق يتضح مدى حداثة هذه الدول عند انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا سنة ١٩٦٣ اذ نجد أن بعض الدول لم يبلغ الحول عند عقد هذا الاجتماع وأن أغلب هذه الدول لم تكن قد تجاوزت الثلاث السنوات بعد استقلالها عند انعقاد هذا المؤتمر ، هذا الوضع الخاص ينتج عنه عدم رغبة هذه الدول فى التفريط فى سيادتها مقابل تقوية المنتظم ، اذ

---

(٣) هذه الدول هي : السنغال ، الصومال ، الكامرون ، الكونغو برازافيل ، الكونغو لوبولد فيل ، النيجر ، تشاد ، تنجانيقا ، جابون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، داهومى ، ساحل العاج ، فولتا العليا ، مالي ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيجيريا .

أن وصولهم الى استقلال بلادهم بعد كفاح مستميت يجعل من الصعب على رؤساء أو زعماء هذه الدول التفريط بسهولة فيما حصلوا عليه بصعوبة ، ولعل الرأي الذى أبداه رئيس جمهورية مدغشقر خلال انعقاد المؤتمر لهو خير دليل على تمسك هذه الدول بسيادتها اذ قال « نحن ننوى المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا » وصرف النظر تماما عن اقامة اتحاد فيدرالى بين الدول الافريقية لانه يتضمن التنازل عن جزء هام من السيادة القومية . وسوف نرفض أيضا النظرية الكونفدرالية لأن السلطة التى ستقيمها فوق دولنا تفرض علينا تعليمات وأوامر لن يقبلها بعضنا » (٤) .

هذا التمسك بالسيادة أضيف اليه أيضا عدم تمرس هؤلاء الرؤساء على الأساليب الدبلوماسية أو السياسية اذ أن أغلب الحاضرين كانوا مجموعة من الثوار قادوا بلادهم فى معركة الاستقلال أو معارك أخرى داخل بلادهم ، ولم يكن من هؤلاء الرؤساء من وصل الى مركزه هذا بطريق عادى سواء أكان انتخابا أم وراثة سوى رؤساء ثلاث دول هم أثيوبيا وليبيريا وليبيا ، وهذا ترك طابعا كبيرا على مناخ المؤتمر بصفة عامة ولعل صيحة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة قد نبهت الحاضرين الى وجوب الوصول الى قرار لصالح دولهم اذ أنه ذكر فى خطابه « ان ما نحتاج اليه هو محركات توليد الطاقة من أمالنا الضخمة ومن إمكانياتنا غير المحدودة ، وتوجيهها ، وهنا حاجتنا الى العقل المنظم ، والأعصاب المحركة ، لتكن جامعة أفريقية لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء الدول وممثلها الشعبين ، ليكن أى شئ ، شئ واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة هو أن نخرج من هنا بالفاظ حماسية أو بواجهات تنظيمية شكلية ، فى هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا ، فى هذه الحالة نسيء الى أفريقيا والى السلام ، بل وفى هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلا وهو رؤية مشاكلنا واجتماع ارادتنا » (٥) .

ولعل ما يدل على التفكير الثورى للمجتمعين ان ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية تم وضعه خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ وهى فترة لا شك قصيرة نسبيا لانشاء منتظم مدروس الدراسة الكافية اذ أن اجتماع وزراء الخارجية لم يسفر عن اتفاق فى وجهات النظر مما جعلهم يقومون بعرض الموضوع على مؤتمر القمة الذى شكل لجنة خاصة جديدة من وزراء

(٤) مضابط مؤتمر القمة الأفريقى - المجلد الثانى رقم ٩ ص ٣ .

(٥) مضابط مؤتمر القمة الأفريقى - المجلد الثانى ، ص ١٢ وما بعدها .

«الخارجية قامت بوضع نصوص الميثاق الذي تم التوقيع عليه في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣» .

هذا الميثاق الذي تم وضعه جاء معبرا عن الوضع الخاص للدول الأفريقية إذ نجده قد نص على المساواة التامة بين الدول الأعضاء ، كما لم ينص على حق المنتظم في توقيع أى جزاء على المخالفين لقرارات المنتظم (٦) .

ولعل أهم ما يدل على تمسك واضعى الميثاق بسلطاتهم وسيادتهم ما نص عليه الميثاق من اعتبار جهازه الأعلى هو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إذ أن منتظم الوحدة الأفريقية يكاد يكون هو المنتظم الوحيد من ضمن المنتظمات الدولية أو الإقليمية الذى يجعل جهازه الرئيسى على مستوى رؤساء الدول والحكومات (٧) ، إذ أن المنتظمات الإقليمية تتكون أجهزتها من ممثلين للدول على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى مندوبين مفوضين دائمين لدورات انعقاد محددة ، ولم يسلك سبيل القمة الا منتظم الوحدة الأفريقية ، وهذا ناشىء من حداثة هذه الدول ، وان حكامها الذين اشتركوا فى وضع هذا الميثاق أو أغلبهم على الأقل كانوا حديثى العهد بالحكم وقد وصلوا اليه عن طريق الكفاح ، كل هذا يجعل هؤلاء الحكام يلجأون دائما الى دبلوماسية القمة ، وذلك لاعتقادهم بأنهم الممثلون الشرعيون لدولهم (٨)

---

«..... the resolutions of the OAU organs directed to the (٦)  
member states are all recommendations. If such states fail to comply with them or even with the OAU charter principles, which they have pledged to observe, there seems to be no measures that the OAU could take against them. The OAU charter does not provide for the suspension or expulsion of a member state. Cessation of membership can take place only at the request of the state concerned, which becomes effective one year from the date of written notification to the Administrative Secretary General.

Dercanykun Andemicael, «The OAU and the UN» a Unitar regional study, Nr 2, Africana Publishing Company, New York and London, 1976, p. 12.

(٧) أصبح لمؤتمرات القمة التى تعقدها الدول العربية فى ظل الجامعة العربية دور كبير ومع ذلك ما زالت هذه المؤتمرات ليست أحد أجهزة الجامعة العربية وهو الوضع الذى يجعل منتظم الوحدة الأفريقية هو المنتظم الوحيد الذى يجعل جهازه الرئيسى على مستوى الرؤساء .

(٨) بغض النظر عن النص فى بعض الدساتير على أن هناك جهات أخرى تعتبر الممثل

الرسمى للدولة .

والمعبرون عن آمالهم وآلامهم فضلا عن الاعتقاد بأن دبلوماسية القمة ترتفع بالمسائل الى عمق المواجهة ، فضلا عن كونها مدرسة يتمرس فيها القادة على العمل السياسى الدولى<sup>(٩)</sup> .

وعلى هذا يمكن تلخيص الأسباب التى دعت واضعى ميثاق منتظم الوحدة الافريقية الى النص<sup>١٠</sup> فى ديباجته على صددوره من رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، واعتبار الجهاز الرئيسى للمنتظم هو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى الأسباب الآتية التى بينها تفصيلا فيما سبق وهى :

أ - حداثة استقلال أغلب الدول الافريقية .

ب - ان أغلب حكام هذه الدول قد وصل الى الحكم متبعا للطرق الثورية ، ولم يصل الى الحكم بالطرق المعروفة « وراثية أو اختيار » وانهم وصلوا الى الحكم اما نتيجة لكفاحهم ضد المستعمر أو قيامهم بالثورة ضد نظام الحكم السابق .

هذه هى الأسباب التى أدت الى عظم دور القمة بالنسبة لمنتظم الوحدة الافريقية ، هذا الدور الكبير الذى تلعبه القمة يترتب عليه نتيجة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهذا المنتظم نتعرض لها تفصيلا فيما يلى :

**النتيجة المترتبة على أهمية دور القمة فى منتظم الوحدة الافريقية :**

يترتب على أن الجهاز الرئيسى لمنتظم الوحدة الافريقية هو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات نتيجة هامة هى أن القرارات التى يصدرها المؤتمر غالبا ما تنفذ داخل الدول المشتركة فى المنتظم ، ويرجع السبب فى ذلك الى عنصرين أساسيين هما :

أ - أغلب الدول الافريقية تخضع لنظام الحكم الفردى .

ب - انه حتى الدول التى لا تخضع لنظام الحكم الفردى ، فان موافقة رئيس الدولة تجعل باقى أجهزة الدولة تقوم بتنفيذ ما وافق عليه رئيسها حفاظا على كيانه وكرامته ، وبالتالي احترام الدولة التى يمثلها .

---

(٩) راجع الدكتور عبد العزيز رفاعى - أفريقيا - العلاقات السياسية الدولية فى عهد الاستقلال ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠ ، ص ٩٩ .



ونتعرض فيما يلي لبيان هذين العنصرين تفصيلا :

#### ٤ - النظام الفردى فى الدول الافريقية :

كما سبق أن ذكرنا فإن أغلب الدول الافريقية هى دول حديثة الاستقلال ، وقد كانت هذه الدول تحت نظام الحكم الاستعماري تخضع للنظام المركزى بالنسبة للحكومة وهو الوضع الذى يساعد المستعمر على احكام قبضته على الدول التى يستعمرها ، وقد حصلت معظم الدول الافريقية على استقلالها بشكل الدولة القائم ، ووضع الزعيم السياسى أيضا (١٠) بمعنى أن الدولة كانت مركزية وتتركز السلطات فى يد الزعيم السياسى أيضا ، اذ أنه ازاء ضعف الحركة الديمقراطية السابقة على الاستقلال فى معظم الدول الافريقية ابتداء الزعماء يستفيدون من وضع الزعيم القبلى (Chief) السابق بتأثيراته الروحية ، وذلك فى غياب العمل السياسى الناضج أو الدور البارز للمؤسسات السياسية مما أدى الى تفرد معظم الرؤساء بالسلطة مع محاولات الاستبدال للمؤسسات السياسية بصيغ للحكم المحلى أو المجالس المتخصصة (١١) .

ونتيجة لهذا أصبحت معظم الدول الافريقية لا يوجد بها نظام حزبى الا نظام الحزب الواحد ، وهو الحزب الذى يرأسه غالبا رئيس الدولة ، ومن هذا انعدم فى معظم الدول الافريقية نظام المعارضة وأصبحت البلاد تخضع للحكم الفردى بغض النظر عن الاشكال الديمقراطية التى تتخذها هذه الدول سواء أكان من ناحية تواجد سلطات مختلفة « تشريعية وتنفيذية وقضائية » أم من ناحية اجراء انتخابات معينة لاختيار رئيس الدولة ، اذ غالبا ما يكون معروفا رئيس الدولة حتى من قبل اجراء الانتخابات نتيجة لعدم وجود منافسة جدية للزعماء المرشحين ، نتيجة لخضوع هذه الدول لنظام الحزب الواحد (١٢) أو لحظر قيام الأحزاب نهائيا ببعض الدول :

---

(١٠) حلمى شعراوى - الخريطة السياسية لافريقيا - مقال منشور فى دليل الدول الافريقية الصادر عن الجمعية الافريقية - الكتاب الاول مارس سنة ١٩٧٥ ، ص ٢٦ ، ٢٧ .  
(١١) حلمى شعراوى - الخريطة السياسية لافريقيا - المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(١٢) يوجد فى افريقيا تسع دول فقط تتمتع فيها الأحزاب ، أما تنزانيا فيوجد فيها حزبان كانا أصلا موجودين بكل من تنجانيقا وزنبار والدول التسع هى المغرب وموريشيوس وبوتسوانا وليسوتو وجامبيا وسيراليون ومصر مؤخرا .  
راجع البيان الموجود فى دليل الدول الافريقيا - المرجع السابق .

وعلى هذا فيمكن القول بأن الدول الافريقية تخضع بصفة عامة لنظام الحكم الفردى والذي يجعل فى يد شخص رئيس الدولة السلطة المطاعة المتصرفه فى شئون دولته يعاونه فى ذلك فى أغلب الأحوال مجلس وزراء اختارهم هو وفى يده عزلهم ، مما يجعل سلطانه لا حدود له ويترتب على ذلك نتيجة منطقية بالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الافريقية أن هذم القرارات ما دام قد وافق عليها رئيس الدولة الحاضر فى مؤتمر الرؤساء فان تنفيذ مثل هذا القرار لا يستلزم موافقات أخرى داخل الدولة حيث ان الذى أقره صاحب السلطة والسيادة داخل الدولة ، وحتى اذا استلزم الدستور داخل الدولة عرض مثل هذا القرار على جهة أخرى داخل الدولة للتصديق عليه ، فإن ذلك العرض يكون اجراء شكليا محضاً حيث انه غالباً ما تكون هذه الجهة هى جهة صورية تخفى وراءها الصورة القائمة للحكم الفردى .

ومن هذا يتضح أن أغلب قرارات منتظم الوحدة الافريقية يتم تنفيذها داخل هذه الدول بالرغم من خلو ميثاق المنتظم من أى عقوبات قد توقع على الممتنعين أو المتراخين فى التنفيذ . وخاصة طوال فترة قوة الشعور بالالتزام تجاه المنتظم من رؤساء الدول حيث انهم أصحاب السيادة والسلطان داخل دولهم وبالتالي فإن الشعور بالالتزام الكامن فى نفوسهم تجاه المنتظم يجعل القرارات ذات قوة ، مقابلة لقوة الشعور بالالتزام ، بالنسبة للزامهم لدولهم .

#### ب - محاولة الحفاظ على الاحترام الواجب لشخص ممثل الدولة :

أما بالنسبة للدول الباقية والتي تخضع لنظام ديمقراطى وتعدد الأحزاب فان موافقة رئيس الدولة على قرار داخل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات تجعل باقى الأجهزة التى تستلزم موافقتها داخل الدولة تضطر للموافقة على مثل هذه القرارات ، نتيجة لأن الذى سبق أن وافق عليها هو رئيس الدولة ، والذي يعد مثلاً ورمزاً لها مما يجعل من مخالفته الشئ الكبير الذى يمس الدولة ، وبالتالي فغالبا ما تنفذ هذه القرارات حتى داخل مثل هذه الدول وخاصة ان الدول القليلة التى تتمتع بنظام ديمقراطى حر جاء هذا النظام فى أغلبها منحة من الحاكم الفرد .

والنتيجة النهائية لهذا ان ما ورد فى ميثاق منتظم الوحدة الافريقية من أن جهازه الرئيسى هو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كان له أسبابه الخاصة ، مع ذلك فان هذا كان لمنفعة المنتظم ، اذ جعل أغلب قراراته تنفذ

داخل الدول وبالرغم من عدم وجود أى وسيلة لعقاب المتنعين أو المتراخين فى التنفيذ .

ولكن المنتظم اتبع أيضا طريقا يجعل قراراته قابلة للتنفيذ ، اذ أنه نتيجة لتعدد الاتجاهات والمجموعات داخل المنتظم فإن المنتظم لا يتخذ قرارا الا بعد التوفيق الكامل بين وجهات النظر المتعارضة بحيث يصدر القرار محققا لأغلب رغبات الدول .

وحتى نستكمل نقاط الموضوع فإننا نتعرض هنا للمجموعات المختلفة داخل المنتظم مرجئين بيان الأمثلة لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة داخل المنتظم لحين الكلام عن أمثلة للقرارات التى اتخذها المنتظم .

#### المجموعات المختلفة داخل المنتظم :

عمل الاستعمار على تقسيم القارة الافريقية بغض النظر عن الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحصائص الطبيعية للمجتمعات الافريقية فرسمت حدود المناطق حسب الأماكن التى استقر فيها المستعمرون وفرضت كل دولة استعمارية نظامها الخاص على المنطقة التى ضمتها اليها وربطتها بعجلة انتاجها(١٣) .

كما ربط الاستعمار الأوربي اقتصاديات أفريقيها باقتصادياتها ، وأصبحت اقتصاديات الدول الافريقية أميل الى التنافس منها الى التكامل وارتباطها بالدول التى تستعمرها أكثر من ارتباطها ببعضها البعض وانضمت كل منها الى مجموعات نقدية ذات ظروف متباينة(١٤) .

وقد نتج عن ذلك انه بعد استقلال هذه الدول أصبح ينظر اليها داخل مجموعات متباينة فأصبح يوجد ما يعرف بالدول الناطقة بالفرنسية francophone دول الكومنولث .. الخ .

هذه المجموعات ظلت على تقاربها داخل منتظم الوحدة الافريقية بل

---

(١٣) دكتور محمد الحسنى مصيلحى : منظمة الوحدة الافريقية ، المرجع السابق ، ص ٧

(١٤) الدكتورة عائشة راتب : التنظيم الدولى - التنظيم الاقليمى المتخصص ، المرجع

السابق ، ص ١٠٣ .

كونت فيما بينها مجموعات اقليمية خاصة ، ويمكن تحديد هذه المجموعات على النحو التالي :

١ - ما يعرف بالدول الناطقة بالفرنسية او دول الفرانكوفون :  
(Francophone)

وهذه الدول هي التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى ، اذ أنه من المعروف أن الاستعمار الفرنسى امتد الى مساحات واسعة شمال وغرب ووسط القارة (١٥) .

هذه المجموعة كانت تشكل اعتبارا من ١٩٦١ الاتحاد الافريقى المالجاش U.A.M. وقد قررت عند انشاء منتظم الوحدة الافريقية ايقاف نشاطها السياسى وقصر أغراضها على التعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية تحت اسم آخر هو الاتحاد الافريقى المالجاش للتعاون الاقتصادى U.A.M.C.E. الا أنه خلال عام ١٩٦٥ أعلن هذا المنتظم عن قيام المنتظم لدول افريقيا وملجاش (١٦) . O.C.A.M.

وقد انضمت اليها بعد ذلك فى سنة ١٩٧٠ موريشيوش ليصبح عدد أعضاء هذا المنتظم خمس عشرة دولة ، وليصبح اسمه المنتظم العام لدول افريقيا وملجاش وموريشيوش .

وقد تحددت أهداف هذا المنتظم بأنه مجموعة دول افريقية تسعى فى إطار منتظم الوحدة الافريقية الى تقوية التعاون والوحدة بين الدول الافريقية ومدغشقر وموريشيوش وذلك فى سبيل الاسراع نحو تقديمهم فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية .

وقد نظر بعض الفقهاء الى هذا المنتظم نظرة الشك على أساس انه اضعاف لمنتظم الوحدة الافريقية وانه كان يجب على دول الفرانكوفون أن تتعاون مع باقى دول افريقيا من أجل رفاهية القارة بأكملها ، الا أنه بملاحظة

---

(١٥) امتد تواجد فرنسا فى أقاليم الشمال ثم فى موريتانيا وغينيا والسنغال ومالى وساحل العاج وداهومى والبيجر وفولتا العليا وتوجو ، أما فى وسط القارة فقد كان الاستعمار الفرنسى موجودا فى الكونغو برازافيل وافريقيا الوسطى والجابون والكامرون ، أما فى الشرق فلم يكن الا فى مدغشقر وجيبوتى .



نشاط دول الاوكام فى المجالات الاقتصادية والثقافية نجد ن هذا لم يمنعهم من الاشتراك فى أنشطة منتظم الوحدة الافريقية(١٧) .

على أى حال من الأحوال فقد تعرض منتظم الاوكام لمشكلات عدة بين دوله مما أدى الى خروج ست دول منه مهاجمة دوره المعوق للتنمية الوطنية المستقلة مما يجعل من اجتماعاته الأخيرة فى موريشيوس وداكار ثم يانجى ما يشبه احتضاره برغم محاولة الرئيس السنغالى سينجور انقاذ ما يمكن انقاذه(١٨) .

#### ب - الدول الناطقة بالانجليزية او دول الانجلوفون Anglophone

كانت خطة بريطانيا بخبرتها الاستعمارية وبطبيعتها البحرية تجعلها تركز مناطق نفوذها فى معظم مخارج الانهار الكبرى ( مصب نهر النيجر ونهر الفولتا فى غانا ، ونهر جامبيا ونهر النيل) وقد أقام الاحتلال البريطانى اللجنة العليا لشرق افريقيا لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون بين تنجانيقا وكينيا وأوغندا وقد تحولت بعد ذلك هذه اللجنة الى منتظم الخدمات المشتركة لشرق أفريقيا . The East African Common Services Organization. والذى كان الأمل معقودا عليه لتحقيق نوع من الوحدة بين هذه الدول وقد تمت بعض هذه الخطوات الا أن الانقلاب الذى وقع فى أوغندا بقيادة عيى أمين وأدى الى الاطاحة بحكم أوبوتى جعل العلاقات تتوتر مع تنزانيا والتي حلت محل تنجانيقا بعد وحدتها مع زنبار وقد حاول الزعيم الكينى التوفيق بين أوغندا وتنزانيا الا أن الوضع توتر ثانيا فى انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية سنة ١٩٧٥ اذ هاجمت حكومة تنزانيا الجنرال عيى أمين مما جعل الوضع ينهار بينهما . بالاضافة الى زيادة الاختلاف بين كينيا وتنزانيا من ناحية وكينيا وأوغندا من ناحية أخرى والتي جعلت منتظم الخدمة المشتركة لشرق افريقيا فى حكم المنتهى(١٩) .

#### ج - وهناك مجموعات أخرى أقل أهمية من المجموعتين السابقتين كمناطق النفوذ الألمانى او الايطالى او مناطق الاستعمار البرتغالى او الأسباني :

---

Leslie Rubin and Brian Weinstein, «African Politics» (١٧)  
op cit. p. 252.

(١٨) راجع حلمى شعراوى : الخريطة السياسية لفرنسا ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .  
Leslie Rubin and Brian Weinstein, «African Politics», (١٩)  
op. cit. p. 259.

هذه التجمعات يكون لها تأثير كبير داخل المنتظم عند اتخاذ أى قرار من القرارات نتيجة لتقارب دول كل مجموعة اقتصادية وثقافيا .

بالإضافة الى هذه المجموعات التى ذكرناها فقد تكونت تجمعات لبعض الدول التى لا يجمعها ارتباط فكرى معين ، ومن أمثلته مؤتمر رؤساء شرق أفريقيا ويضم حوالى أربع عشرة دولة (٢٠) .

وقد راعى ألا يتخذ هذا المؤتمر شكل المنتظم الدائم واحتراما لمنتظم الوحدة الافريقية من جهة وللاختلافات الفكرية القائمة بين بعض أعضاء هذا المؤتمر من جهة أخرى ، ويعالج هذا التجمع المصالح الاقتصادية والسياسية لهذه الدول وقد ألزم هذا التجمع نفسه بقضية التحرير الوطنى ، ومساعدة حركات التحرير وذلك فى البيانات والاعلانات السياسية التى صدرت عنه (٢١) .

وثمة تجمعات أخرى ظهرت داخل منتظم الوحدة الافريقية ذاته الا أنها أقل أهمية من هذه التجمعات .

وفى ختام هذا الفصل لابد لى من التعرض الى الظاهرة الجديدة فى المجتمع الأفريقى حاليا ، وهى ظاهرة تغلغل النفوذ الشيوعى وبالذات تغلغل النفوذ السوفيتى داخل القارة ، حتى أن حوالى خمس عشرة دولة فى افريقيا قد أصبحت دولا شيوعية (٢٢) .

ويلاحظ أن أغلب هذه الدول كانت تحت الاستعمار البرتغالى وحل الاتحاد السوفيتى محلها (٢٣) بصفة استعمارية مستترة فقد أدى التغلغل للنفوذ السوفيتى وانتشار الشيوعية فى هذه البلاد الى حدوث منازعات بين بعض هذه الدول والدول المجاورة لها نتيجة للاختلاف الفكرى والذهنى

---

(٢٠) زامبيا واثيوبيا وبورندى وتنزانيا وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكنغو برازافيل وكينيا وزائير وملاوى ورواندا والصومال والسودان .

(٢١) بيان لوكاسا ومقديشيو ودار السلام .

(٢٢) من ضمن هذه الدول اثيوبيا وأنجولا وموزمبيق والكونغو الشعبية وغينيا وبينين وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية وتنزانيا .

(٢٣) دكتور بطرس غالى : مناقشة حول المستقبل الأفريقى - مقال منشور بجريدة الأهرام العدد ٣٢٩٩٨ لسنة ١٠٣ - الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٧ .

بينها (٢٤) .

ولإشك أن هذه التجمعات واختلاف التفكير الايديولوجي للدول الافريقية يلقي ببصماته على قرارات منتظم الوحدة الافريقية والتي تحاول أن دائما الوصول الى قرارات يوافق عليها كل الدول المجتمعة والمشاركة في المنتظم وبالرغم مما قد يبين من أن هذه التجمعات والاختلاف الفكري تتنافر تنافرا تاما بعضها مع البعض الآخر الا أن هذه التجمعات تسعى الى تقوية علاقاتها معا اقتصاديا داخل اطار من الفهم والاعتراف التام لمنتظم الوحدة الافريقية كأداة مؤثرة للوصول للأهداف النهائية ولصيانة الوحدات الأخرى بين الدول الأفريقية (٢٥) .

وبعد أن انتهينا من بيان الوضع الخاص لمنتظم الوحدة الأفريقية سواء أكان من ناحية صدوره عن رؤساء الدول والحكومات وباعتبار جهازه الرئيسى مؤتمر الرؤساء مع ما يترتب على ذلك من نتائج أم من ناحية التجمعات داخلية ، مما يكون له أثر كبير فى طريقة اتخاذه قراره وتنفيذ هذا القرار ، ننتقل بعد ذلك لبحث تأثير هذا على ما يتخذه المنتظم من قرارات .

---

(٢٤) مثل التعدى على زائير بواسطة المرتزقة وتهديد اثيوبيا للسودان .  
(٢٥) Leslie Rubin and Brian Weinstein, «African Politics»,  
op. cit. p. 260

## الفصل الثانى

### دور منتظم الوحدة الافريقية فى هيئة الأمم المتحدة

عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة فى ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ لم يكن هناك سوى ثلاث دول افريقية مستقلة ضمن أعضاء منتظم هيئة الأمم المتحدة ، والبالغ عددهم واحد وخمسون دولة أى أن نسبة الدول الافريقية إلى باقى دول المنتظم فى هذا الوقت كان ١/١٧ ولكن عند التوقيع على ميثاق منتظم الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ كان قد أصبح عدد الدول الافريقية الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة (٣٢) دولة ، تمثل تقريبا ثلث عدد الدول الأعضاء فى المنتظم ، وقد أدى ذلك الى أن منتظم الوحدة الافريقية حاول بواسطة الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة الوصول الى تحقيق كافة أغراضه حيث كانت هذه الدول تمثل تكتلا كبيرا داخل المنتظم ، وما زالت هذه الدول تمثل هذا التكتل داخل المنتظم ، وقد تدخل منتظم الوحدة الافريقية بقراراته المختلفة للتنسيق وتقوية الروابط بين الكتلة الافريقية داخل هيئة الأمم المتحدة وذلك من أجل مصلحة الدول الافريقية وفى هذا الفصل نتعرض الى النقطتين التاليتين :

- **أولا :** التكتل الافريقى داخل هيئة الأمم المتحدة فى المبحث الأول .
- **ثانياً :** اثر هذا التكتل فى قرارات المنتظم العالمى فى المبحث الثانى .



## المبحث الأول

### التكتل الافريقي داخل هيئة الأمم المتحدة

أصبحت المجموعات والتكتل السياسية الدولية من أهم مظاهر الجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل ما يعرف بالدبلوماسية البرلمانية الدولية فانتما كل دولة إلى كتلة أو مجموعة دولية أصبح سمة من سمات عالمنا المعاصر ، ويرى بعض المختصين بدراسة المنتظمات الدولية أن هذا التكتل هو موضع طبيعي في المجالس العامة سواء أكانت سياسية أم فنية حكومية أم غير حكومية ، وطنية أم دولية ، تلازمها ظاهرة انقسام أعضاء هذه المجالس إلى مجموعات تؤلف بين أفراد كل مجموعة أو بين ممثلي الهيئات فيها ذوي الميول المتحدة أو المصالح المشتركة ، وقيمون هذا الاتحاد لينصروا سياستهم وينفذوا خططهم ، ويصونوا مصالحهم داخل هذه المجالس ، وانتقال ظاهرة المجتمعات الدولية إلى الجمعية العامة ليس أمراً جديداً أو مستحدثاً ، فقد كانت لها جذور في منتظم عصابة الأمم ففي مستهل حياة هذا المنتظم ، بدأت الدول الأعضاء فيها تتجمع على أسس جغرافية نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية متعددة ، ولما كان مبدأ الإجماع هو الذي كان متبعاً في عصابة الأمم فلم تكن هناك حاجة للحصول على أغلبية من المؤيدين ، ولذا فإن نشاط هذه المجموعات الدولية انحصر في التعاون فيما بينها بشأن انتخاب أعضاء مجلس العصبة والمجالس المحدودة ، وقد برزت هذه المجموعات بالتدريج بازدياد الدور السياسي للجنة العامة لمجلس العصبة فأخذت تركز نشاطها لتمثل فيها (١) .

وظاهرة التجمعات الدولية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بدأت باشتراك الدول الأعضاء في أعمال اللجان والفروع والأجهزة التابعة لمنتظم الأمم المتحدة وعند اتخاذ القرارات أو التصويت عليها ، وقد بدأ ظهور التجمعات منذ الدورة الأولى للجمعية والتي عقدت في يناير سنة ١٩٤٦ إذ

---

(١) مصطفى عبد العزيز - التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة - دراسات فلسطينية ( ٥٠ ) منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث ، بيروت ، يناير ١٩٦٨ ، ص ١٧٩ وما بعدها .

تزعمت الولايات المتحدة المجموعة الأمريكية والتي كانت تتألف من ٢١ دولة وأخذت تسيطر بهذه الأكثرية على شئون الجمعية العامة التي كانت تضم ٤٠ إحدى وخمسين دولة (٢) .

وقد أدى ذلك الى ظهور تكتلات أخرى لمواجهة هذا التكتل الأمريكي ، ويمكن حاليا تقسيم التكتلات في الأمم المتحدة الى ثلاثة تكتلات هي المجموعة الغربية الأمريكية ، ومجموعة الدول الشيوعية ومجموعة دول عدم الانحياز والدول النامية والتي تعتبر مجموعة الدول الأفريقية ضمن هذه المجموعة ، وهي تمثل حاليا أغلبية عظمى في هذه الكتلة حيث يصل عدد الدول الأفريقية الى اثنتان وخمسين دولة تمثل أيضا ما يقرب من ثلث مجموع دول هيئة الأمم المتحدة (٣) وقد بدأ منتظم الوحدة الأفريقية في تنسيق مجهودات دوله داخل المنتظم العالمي وتوحيد سياستهم حتى يصبحوا قوة مؤثرة داخله ، وبدأ المنتظم يولى هذا الموضوع أهمية منذ نشأته (٤) .

ففي أول اجتماع لمجلس الوزراء والذي عقد في دكا بالبنغال في الفترة من ٢ حتى ١١ أغسطس سنة ١٩٦٣ وافق المجلس على اقتراح الرئيس الجزائري ( أحمد بن بيل ) بأن يشارك جميع رؤساء الدول الأفريقية في الدورة الثامنة عشر لاجتماع الجمعية العامة والتي كان مقررا عقدها في

---

(٢) مصطفى عبد العزيز : التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المراجع السابق ، ص ١٨١ .

(٣) تبلغ دول هيئة الأمم المتحدة ( ١٥٨ ) دولة .

(٤) يعتبر أول تكوين لمجموعة أفريقية في الأمم المتحدة هو ما تم في أواخر عام ١٩٥٨ إثر انعقاد مؤتمر أكرا في إبريل من ذات العام ، حيث قرر هذا المؤتمر تكوين جهاز أفريقي دائم في إطار الأمم المتحدة يتألف من المندوبين الدائمين لدى المنتظم العالمي والذين يمثلون الدول الثماني الأفريقية المستقلة في ذلك الوقت وهي مصر وتونس وليبيا والمغرب وغانا وليبيريا والسودان وأثيوبيا ، ثم تطور الوضع لتكوين جهاز أفريقي دائم لدى الأمم المتحدة بناء على قرار مؤتمر أديس أبابا الذي انعقد في يوليو سنة ١٩٦٠ وفي الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة والتي استمرت من سبتمبر ١٩٦٠ حتى مارس ١٩٦١ ، والتي أطلق عليها دورة أفريقيا نظرا لكثرة المسائل المتعلقة بأفريقيا والتي عرضت على الجمعية في هذه الدورة ، فقد أصبح في نهاية هذه الدورة عدد الدول الأفريقية ( ٢٥ ) دولة ، ولكن ظهر الخلاف بينها نتيجة لظهور مجموعتي الفرانكفون والانجلوفون واستمر حتى تم تشكيل منتظم الوحدة الأفريقية . راجع تفصيل ذلك - دكتور محمد الحسيني مصيلحي : منظمة الوحدة الأفريقية . المراجع السابق ، ص ٧١٦ وما بعدها .

سببتميز من ذات العام ، وذلك لكي يظهر التضامن الافريقي في هذا الاجتماع واعطاء أهمية خاصة له<sup>(٥)</sup> Special Seal وفي ذات الاجتماع أصدر المجلس قرارا آخر يطالب فيه السكرتير العام المؤقت للمنظم بأن يقدم لمجموعة الدول الافريقية في هيئة الأمم المتحدة كورقة عمل تنظيم لهذه المجموعة ونظام لسكرتاريتها الدائمة وطالب المجلس المجموعة الافريقية بالموافقة أو تقديم المقترحات بالنسبة لهذا التنظيم ليعتمده مجلس الوزراء في جلسته التي كان مقرا عقدها في فبراير سنة ١٩٦٤ وأوصى المجلس ممثلو الدول الافريقية في هيئة الأمم باعتبار هذه المقترحات كمستند للعمل به خلال الدورة القادمة للجمعية العامة ، وناشد المجموعة الافريقية باعداد ميزانية للسكرتارية الدائمة للمجموعة على أن تقدم للسكرتير العام المؤقت تمهيدا لعرضها على الدورة التالية لمجلس الوزراء<sup>(٦)</sup> .

وقد تم وضع مسودة النظام الخاص لمجموعة الدول الافريقية بهيئة الأمم ونظام سكرتاريتها الدائمة ، وقد رأى مجلس الوزراء لمنظم الوحدة الافريقية في اجتماعه الثاني والذي عقد في لاجوس ( نيجيريا ) في الفترة من ٢٤ حتى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ أن يصدر عزيمة بتكليف سكرتير تنفيذي من درجة مستشار لهذه المجموعة ، كما ناشد الدول أن تسدد كل منها مبلغ ٢٠٠٠ دولار كدفعة مقدمة للميزانية العامة للمنظم ، للمساهمة في نفقات هذه السكرتارية التنفيذية ، على أن يتم السداد في ميعاد أقصاه نهاية مارس سنة ١٩٦٤<sup>(٧)</sup> .

وقد تم اقرار اللائحة الداخلية للمجموعة الافريقية في هيئة الأمم المتحدة في اجتماع مجلس الوزراء الرابع والذي عقد في نيروبي ( كينيا ) في الفترة من ٢٦ فبراير حتى ٩ مارس سنة ١٩٦٥ ، وقد تضمنت هذه اللائحة الأهداف من تنظيم هذه المجموعة وكذا الاجراءات ، فحددت الأهداف في هدفين رئيسيين هما :

أ - تحرير افريقيا سواء أكان من المستعمر الأجنبي أم من المستعمر الاستيطاني ، ومن النظم العنصرية<sup>(٨)</sup> .

CM/Res 2 I (٥)

CM/Res 8 I (٦)

CM/Res 22 II (٧)

(٨) مادة ٢ الفقرة ٦/ج ، ٢/ج ، ويلاحظ أنها الأهداف ذات الطابع السياسي الواردة

في ميثاق المنظم .

ب - مواصلة النضال من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى للقارة.  
والذى بدونها يتعرض الاستقلال السياسى والقومى لمحن خطيرة (٩) .

أما بالنسبة لتنظيم العمل فقد نصت هذه اللائحة على انه :

أ - يمثل المجموعة الافريقية داخل الأمم المتحدة رئيس البعثة صاحب الدور وفى حالة تغيبه يحل محله أحد ممثليه (١٠) .

ب - تجتمع المجموعة مرتين شهريا بانتظام ولاى عضو فى المجموعة الافريقية أن يطلب عقد اجتماع خاص (١١) .

ج - تكون رئاسة المجموعة دورية لرؤساء البعثات الدائمة المثلة لدى الأمم المتحدة والمقيمين فى نيويورك أو ممثليهم ، ويشغل رئيس المجموعة منصبه لمدة شهر واحد .

د - تعقد المجموعات اجتماعاتها فى مقر السكرتارية الدائمة لها أو فى مقر الأمم المتحدة ، ويجب لصحة اجتماعاتها حضور رؤساء ثلثى البعثة الدائمة فى المجموعة أو ممثليهم .

هـ - يقوم السكرتير التنفيذى للمجموعة بالتشاور مع رئيس المجموعة فى وضع جدول الأعمال الذى يجب أن يرسل للأعضاء قبل الاجتماع العادى بثلاثة أيام على الأقل ، أما فى الدورات غير العادية فيجوز أن تتم مناقشة موضوعات جدول أعماله مباشرة ، كما بينت اللائحة طريقة الكلام والاجراءات الداخلية لإدارة الجلسات وأخذ الأصوات .

---

(٩) مادة ٣ .

(١٠) من الملاحظ أن هناك أكثر من سابقة فى هيئة الأمم التى يقوم فيها ممثل المجموعة بعينه بالتحدث عن هذه المجموعة ومن أمثلتها ما قرره بول هنرى سباك مندوب بلجيكا فى الدورة الحادية عشرة فى الاجتماع الذى عقد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ من أنه لا يتكلم عن وفد بلاده فحسب بل أيضا بالنسبة عن هولندا ولوكسمبورج حيث ان دول البنلوكس قد اتفقت أن تتكلم بلسان واحد ، ونجد أن مندوب الفلبين فى الاجتماع الذى عقد فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٧ خلال الدورة الثانية عشرة للجمعية العمومية يقف مقررا انه يتكلم بصفته رئيسا للجمعية الأفروآسيوية ، ثم خلال الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة يخاطب مندوب تشيكوسلوفاكيا الجمعية العامة بصفته ممثلا لدول أوروبا الشرقية .

(١١) من الأمثلة اجتماع مجلس الوزراء فى دورته الاستثنائية الرابعة التى عقدت فى ممر هيئة الأمم المتحدة فى الفترة من ١٦ الى ٢١ ديسمبر ١٩٦٤ لمناسبة بحث مشكلو الكونجيو .



وتحدد اختصاص السكرتارية الدائمة بتجميع الاقتراحات والقرارات والتقديم بناء عليها الى لجنة تدعى لجنة التنسيق بمقترحات محددة للعمل على تنفيذها .

وقد باشرت المجموعة الافريقية أعمالها ، وتقدمت بعدة تقارير منها الى مجلس الوزراء للمنتظم الذي كان يقوم ببحث هذه التقارير مقدما ملاحظاته عليها للتنسيق في مواقف الدول المختلفة<sup>(١٢)</sup> وقد تطورت المجموعة الافريقية حتى أصبح لها مقر رسمي معترف به من حكومة الولايات المتحدة له الصفة الدبلوماسية بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ، وقد كان للمجموعة الافريقية دور كبير في كثير من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة<sup>(١٣)</sup> مما نتعرض له فيما يلي ان شاء الله .

---

(١٢) يراجع قرارات مجلس الوزراء CM/Res 204 XIII — CM/Res 273 XIX  
CM/Res 233 XV

(١٣) كتب سكرتير عام الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ مستر همرشولد في العلاقة بين هيئة الأمم ومنتظم الوحدة الافريقية

«The African developments are putting the U.N. to a test both as regards the functions of its parliamentary institutions and as regards the efficiency and strength of its executive capacity».

Zdenek Cervenka, «The Organization of African Unity and its Charter»,  
Academia Nakladatelstvi Ceskoslovenske, Akademie Ved,  
Praha, 1968, p. 57.

## المبحث الثاني

### أثر المجموعة الافريقية في قرارات هيئة الأمم المتحدة

نتعرض في هذا المبحث الى بعض القرارات التي وصلت اليها المجموعة الافريقية داخل هيئة الأمم المتحدة ، نتيجة لتنسيق جهودها وتنفيذها لقرارات منتظم الوحدة الافريقية بشأن توحيد مواقف الأعضاء داخل المنتظم العالمى ، ولعدها المؤثر داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك على النحو التالى :

#### ١ - تعديل ميثاق هيئة الأمم المتحدة :

كان المحك الأول لتضامن الدول الافريقية هو تعديل ميثاق منتظم هيئة الأمم المتحدة ، فقد لاحظ المنتظم فى أول اجتماع لمجلس الوزراء أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة بالوضع الذى هو عليه لا يحقق العدالة للتمثيل الافريقى داخل المنتظم العالمى وخاصة بعد أن أصبحت الدول الافريقية تمثل ما يقرب من ثلث عدد أعضاء المنتظم ، وعلى هذا فقد أصدر المجلس قرارا فى أول اجتماع له للمجموعة الافريقية داخل هيئة الأمم المتحدة لتكثيف جهودها من أجل العمل على تعديل ميثاق هيئة الأمم المتحدة (١) لكى يمثل عدالة حقة بالنسبة للتمثيل الافريقى داخل المنتظم بعد زيادة دول القارة المستقلة (٢) .

وكان أهم التعديلات التى يطالب بها الافريقيون هو زيادة تمثيلهم فى مجلس الأمن والمجالس المتخصصة وكافة الفروع الأخرى للمنتظم .

وقد تمكنت الدول الافريقية داخل المنتظم العالمى بمساعدة الدول

---

(١) تنص المادة ١٠٨ من ميثاق هيئة الأمم على أن « التعديلات التى تدخل على هذا الميثاق تسرى على جميع أعضاء الأمم المتحدة اذ أصدرت بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ، ومن بينهم أعضاء مجلس الأمن الدائمون وفقا للأوضاع الدستورية فى كل دولة » .

الآسيوية من الحصول على قرار من الجمعية العامة بتعديل المواد ٢٣ ، ٢٧ ، ٦١ من ميثاق هيئة الأمم ، وذلك فى الدورة الثامنة عشرة وصدر القرار فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وأصبح نافذا اعتبارا من ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٥ ، ويقضى تعديل المادة ٢٣ بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضوا الى خمسة عشر عضوا حصلت الدول الافريقية على ثلاثة مقاعد منها فى الأعضاء غير الدائمين ، أما تعديل المادة ٢٧ فيقضى بأن تصدر قرارات مجلس الأمن من المسائل الاجرائية بأغلبية تسعة أصوات بدلا من سبعة ونص تعديل المادة ٦١ من الميثاق على زيادة أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى سبعة وعشرين عضوا بدلا من ثمانية عشرة ، أصبح حظ الدول الافريقية فيه سبعة مقاعد ، وهى نسبة لم تحصل عليها أى مجموعة دول أخرى (٣) .

أما بالنسبة للأجهزة الأخرى فإن المجموعة الافريقية قد زادت من تضامنها وفى التنسيق بين مواقفها مما جعلها تحصل على أكبر أعداد ممكنة من المقاعد فى الجهات المختلفة فى هيئة الأمم المتحدة محاولة فى ذلك تحقيق مبدأ عدالة توزيع المقاعد وضرورة حصول الدول الافريقية على ١/٣ المقاعد فى كافة أجهزة هيئة الأمم فيما عدا مجلس الأمن والأجهزة الأخرى التى توزع فيها المقاعد بنسب معينة محددة ، وكان للنتيجة التى وصلت اليها المجموعة الافريقية داخل هيئة الأمم أثر كبير وتقدير من منتظم الوحدة الافريقية ظهر ذلك فى قرار مجلس الوزراء فى دورته العادية الخامسة التى عقدت فى أكرا ( غانا ) فى الفترة من ١٤ الى ٢١ أكتوبر ١٩٦٥ حيث وجه التهنئة الى المجموعة الافريقية فى هيئة الأمم لمجهوداتها التى بذلتها للحصول على تمثيل أفضل لأفريقيا فى هيئة الأمم ، وطالب المجموعة بالاستمرار فى هذه الجهود لصالح أفريقيا ، ونجد أن مجلس الوزراء فى هذا القرار يطالب الأمين العام الإدارى بتوجيه الدعوة الى الأمين العام لهيئة الأمم لحضور مؤتمرات الملوك والرؤساء واجتماعات وزراء منتظم الوحدة الافريقية ، وذلك ردا على دعوة الأمين العام لهيئة الأمم للأمين الإدارى لمنتظم الوحدة الافريقية لحضور ومتابعة أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم وقد أبدى مجلس الوزراء فى هذا القرار ارتياحه التام لقيام علاقات تعاون بين المنتظم وهيئة الأمم المتحدة ، وطالب الأمين العام الإدارى بزيادة المجهودات من أجل زيادة هذا التعاون ، وتقويته ليغطى كافة المجالات المشتركة بين المنتظمين (٤) .

(٣) توزع مقاعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى كالاتى : ٧ أفريقيا ، ٥ آسيا ، ٥ أمريكا اللاتينية ، ٥ غرب أوروبا ، ٣ شرق أوروبا ، ٢ أمريكا الشمالية .

### ٣ - عقد دورات خاصة لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة :

كانت المجموعة الافريقية داخل هيئة الأمم المتحدة هي أول تكتل يستطيع أن ينجح في الحصول على قرار الجمعية العمومية بأن يعقد مجلس الأمن دورة خاصة خارج مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك ، فقد رأى المنتظم الوحدة الافريقية في اجتماع مجلس الوزراء السابع عشر والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٥ الى ١٩ يونيو سنة ١٩٧١ أن يكلف رئيس المنتظم الحالي أن يتقدم من خلال المجموعة الافريقية بهيئة الأمم يطلب الى الجمعية العامة لكي توصي بعقد دورة خاصة لمجلس الأمن في إحدى الدول الافريقية تطبيقا لنص المادة ٢٨/٣ من ميثاق هيئة الأمم<sup>(٥)</sup> وذلك في أوائل عام ١٩٧٢ لبحث الطريقة التي يمكن بها تنفيذ القرارات المتعددة الصادرة من هيئة الأمم بشأن تصفية الاستعمار داخل القارة الافريقية ومكافحة التفرقة العنصرية وضمان حق تقرير المصير لشعوب القارة الافريقية<sup>(٦)</sup> .

وقد نجحت فعلا المجموعة الافريقية في مساعيها ، وحصلت على موافقة الجمعية العامة على عقد هذه الدورة الخاصة لمجلس الأمن والتي تمت في أديس أبابا في الفترة من ٢٨ يناير حتى ٤ فبراير سنة ١٩٧٢ وبغض النظر عن مدى فاعلية القرارات التي صدرت من مجلس الأمن في هذه الدورة فإن مجرد انعقاد المجلس خارج مقره ولأول مرة<sup>(٧)</sup> يعتبر اثباتا لثقل المجموعة الافريقية داخل المنتظم فضلا عن تأثيره المعنوي لحركات التحرير الافريقية داخل القارة بشعورها بالتأييد العالمي لها .

هذا من ناحية مجلس الأمن ، وبالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة فقد رأى المنتظم وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ وتأثيرها على ارتفاع أسعار المعدات المستوردة من الدول الغنية ، وفي ذات الوقت مقاومة الدول الصناعية لزيادة أسعار المواد الأولية والتي يتركز معظمها في الدول الافريقية ، أن يطالب بعقد دورة خاصة للجمعية العامة<sup>(٨)</sup> وذلك لوضع نظام جديد للعلاقات

---

(٥) تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ من ميثاق هيئة الأمم على انه « لمجلس الأمن أن يعقد اجتماعات في غير الهيئة اذ رأى أن ذلك أدنى الى تسهيل أعماله » .

CM/Res 243 XVII

(٦)

(٧) عقد بعد ذلك مجلس الأمن اجتماعا ثانيا خارج مقره في بنما بناء على طلبها سنة

١٩٧٣ لمناقشة الوضع بالنسبة لقناة بنما .

(٨) كان بناء على اقتراح الجزائر .



الاقتصادية الدولية يقوم على أساس العدل والسيادة وحق كافة الدول في التنمية والتقدم ، وطالب المنتظم الدول النامية ودول عدم الانحياز بالتنسيق بين جهودها في هذا الاجتماع الذي أوصى المنتظم بأن تشارك فيه الدول بأعلى مستوى سياسى أن يشترك أيضا فيه السكرتير العام الإدارى وذلك اذا استلزم الأمر (٩) .

وقد تم فعلا انعقاد هذه الدورة حيث نجحت الدول الافريقية في الوصول الى قرار بشأن اعلان باقامة نظام اقتصادى دولى جديد (١٠) .

وكذلك قرار ببرنامج عمل خاص باقامة نظام دولى اقتصادى جديد (١١) .

### ٣ - قرارات اخرى مختلفة :

نجحت المجموعة الافريقية أيضا داخل هيئة الأمم المتحدة فى الحصول على قرارات مختلفة فى الموضوعات التى تهم القارة ومن أمثلتها حرمان حكومة جنوب أفريقيا من الاشتراك فى أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٢) .

هذا فضلا عن القرارات الصادرة من منتظم العمل واليونسكو ومنتظم الصحة العالمية بشأن استبعاد حكومة جنوب افريقيا والبرتغال من قرارات هذه المنتظمات والقرارات الصادرة من الجمعية بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط فضلا عن القرارات الصادرة من الجمعية العامة بالاعتراف بحق الشعوب فى الكفاح المسلح ضد المستعمر (١٣) والاعتراف

CM/Res 328 XXII

(S. VI)

(S. VI)

(٩)

(١٠) القرار رقم ٣٢٠١

(١١) القرار رقم ٣٢٠٢

(١٢) راجع ص ٢٧٦ .

(١٣)

«It can be said, that such is the impact of Africa's presence in the United Nations that the principle of racial equality and self-determination of peoples are no longer regarded merely moral or political postulates, but have become recognized as universal principles of contemporary international law.

Zdenek Cervanka, «The Organization of African Unity and its Charter», op. cit. p. 57.

بحركات التحرير الافريقية التي يعترف بها منتظم الوحدة الافريقية ومنحها  
صفة المراقب في الجمعية العامة (١٤) .

ولعل من أهم ما وصلت اليه المجموعة الافريقية مشروع القرار الخاص  
بشأن المرتزقة نظرا لما في هذه المشكلة من تأثير كبير على المنازعات التي تنشأ  
بالقارة .

مما سبق يتضح أن مجموعة الدول الافريقية أصبح لها صوت مسموع  
داخل المنتظم العالمي نتيجة لزيادة عددها والتنسيق بين مواقفها حتى ان  
الادارات الفنية داخل هيئة الأمم المتحدة أصبحت تقوم باستشارة السكرتارية  
الدائمة للمجموعة الافريقية عند قيامها ببحث موضوعات تتعلق بأفريقيا ،  
وتنظر بعين الاعتبار الى ما تبديه هذه السكرتارية الدائمة من آراء ومقترحات  
بصدد تلك المسائل (١٥) .

ولكن من الملاحظ أن عمل المجموعة الافريقية داخل هيئة الأمم يقابله  
عقبة تعترض حرية هذه المجموعة ، وهي صدور تعليمات محددة من الحكومات  
الى مندوبيها دون أن تترك لهم حرية الحركة أو أن تكون هناك مرونة معينة  
في هذه التعليمات مما يؤثر على اتخاذ القرار المناسب اذ قد يستلزم الأمر  
رجوع المندوب الدائم الى حكومته للحصول على موافقتها على الموقف الذي  
قد تكون بعض الدول الأخرى ترى اتخاذه وهذا قد يؤثر في سرعة اتخاذ  
القرار ، وقد أدى ذلك فعلا الى انقسام الدول الافريقية في موضوعات معينة  
مما أضعف من موقفها ، ومن أمثلة هذا موقف الدول الافريقية عند مناقشة  
موضوع نزع السلاح ، وموضوع قاع البحار .

وقد حاول المنتظم معالجة هذا القصور، فأصدر عدة قرارات يوصى بها الدول  
بإعطاء مندوبيهم تعليمات كافية مرنة (sufficiently flexible instructions)  
حتى تتمكن المجموعة الافريقية من اتخاذ مواقف موحدة لمواجهة ما يعرض  
عليها من موضوعات (١٦) .

(١٤) القرار رقم ٣٠٨٠ الصادر في ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

(١٥) دكتور محمد الحسيني مصيلحي - منظمة الوحدة الأفريقية - المرجع السابق .

ص ٧١٣ .

(١٦) من أمثلة هذه القرارات :

وبعد : فان المجموعة الافريقية داخل الأمم المتحدة اذ ما زادت من مجهوداتها ، وتعاونت مع باقى الدول العربية وغير المنحازة والنامية ، فانها ستصل الى ما تبغيه من تأثير على المجتمع الدولى بحيث تتساوى فيه جميع الدول ، وقد تستطيع تحقيق ما ورد فى قرار المنتظم الصادر من مجلس الوزراء فى اجتماعه السابع والعشرين ، والسبى عقد فى بورت لويس ( موريشيوس ) فى الفترة من ٢٤ يونية الى ٣ يوليو سنة ١٩٧٦ من تعديل ميثاق الأمم المتحدة لتأكيد مبدأ المساواة بين كل أعضاء منتظم الأمم المتحدة ، والسعى نحو ايجاد نظام بديل آخر لحق الاعتراض VETO والسبى تستعمله القوى العظمى مما جعله عقبة فى سبيل تطبيق القرارات التى تتخذها أغلبية أعضاء المجتمع الدولى (١٧) ولكن حتى تصل المجموعة الافريقية لهذا الغرض الأسبى ، فان الشوط طويل والكفاح مرير .

## الفصل الثالث

### بعض التطبيقات لدور قرارات منتظم الوحدة الافريقية في بعض المشاكل التي تعرضت لها

نتعرض في هذا الفصل الى دور القرارات التي أصدرها منتظم الوحدة الافريقية في بعض المسائل التي عرضت على المنتظم لتبين منها مدى حظ هذه القرارات في التطبيق لتخلص منها بعد ذلك الى صحة ما أوضحناه في القسم الأول من ناحية طبيعة هذه القرارات .

وقبل أن نتعرض لمثل هذه القرارات ، يهمنا أن نوضح هنا أن قرارات المنتظم سواء أكانت صادرة من مؤتمر الملوك والرؤساء أم من مجلس الوزراء، يطلق عليها قرارات Resolutions فلا يوجد قرار الا أطلق عليه هذا اللفظ في عنوانه ولكننا نجد أن صلب القرار قد يستعمل بعد ذلك ألفاظا تدل على أن ارادة المنتظم قد اتجهت الى اصدار عزيمة ملزمة فعلا فنجد في ذلك الوضع يستعمل لفظ « تعزم » decides وفي أغلب الأحيان يستعمل الألفاظ التي تدل على أنه توصية أو اعلان أو توجيه أو طلب<sup>(١)</sup> .

ونتعرض لأمثلة هذه القرارات بمناسبة بحث موضوعات معينة طرحت على منتظم الوحدة الافريقية .

وقد رأينا أن نتعرض أولا في المبحث الأول من هذا الفصل لدور المنتظم في مكافحة الاستعمار في الدول الافريقية وتشجيع حركات التحرير ، لننتقل بعد ذلك في المبحث الثاني الى قرارات منتظم الوحدة الافريقية بالنسبة لمشكلات الحدود في افريقيا ولننتقل في المبحث الثالث والأخير لبحث قرارات المنتظم في المسائل غير السياسية من اقتصاد وتعليم وصحة على التفصيل الآتي :



## المبحث الأول

### قرارات منتظم الوحدة الافريقية بالنسبة لمكافحة الاستعمار وتشجيع حركات التحرير في افريقيا

تنص المادة الثانية من منتظم الوحدة الافريقية الخاصة بأهداف المنتظم  
على أن : تنحصر أهداف المنتظم فيما يلي :

• • • • •

د - القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله من افريقيا ...

ثم جاءت المادة الثالثة من الميثاق والخاصة بمبادئ المنتظم ، فنصت  
على أنه :

« تحقيقا للأهداف المبينة في المادة الثانية يؤكد أعضاء المنتظم ويعلنون  
ارتباطهم بالمبادئ الآتية : »

• • • • •

٦ - التفاني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي الافريقية التي لم  
تستقل بعد ... فإذا ما رجعنا إلى الاعلان الخاص بالميثاق نجد أن رؤساء دول  
وحكومات افريقيا قد نصوا فيه على ما يلي :

• • • • •

مصممين على المحافظة على الاستقلال الذي حصلنا عليه بمشقة وعلى  
تدعيمه ، وكذلك المحافظة على سيادة دولنا وسلامة أراضيها وتدعيمها  
ومكافحة الاستعمار الجديد في كافة أشكاله (٢) .

ونتبين مما سبق من نصوص مدى أهمية هدف القضاء على

---

(٢) جاء هذا النص بناء على طلب غانا وهو تقريبا ذات النص الوارد في اعلان مؤتمر  
أكرا للدول الافريقية المستقلة والذي عقد سنة ١٩٥٨ .

الاستعمار(٣) بين أهداف منتظم الوحدة الإفريقية •

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف اتخذت عدة قرارات بالنسبة للأقاليم حققت نتائج ايجابية كبيرة حتى اننا نجد حاليا أن الجزء المستعمر من أفريقيا لا يتعدى سوى أقصى الجنوب من القارة والتي تخضع لحكومات الأقلية البيضاء ، وما زال الصراع محتدما لنقل السلطة لاصحابها الشرعيين سكان البلاد الإفريقيين(٤) •

أما باقى أفريقيا فقد حصلت على استقلالها ، وانضمت الأقاليم الجديدة المستقلة الى منتظم الوحدة الإفريقية ، وسنتعرض فى هذا البحث الى قرارات المنتظم بالنسبة لمساندة حركات التحرير ومحاربة الاستعمار فى المطلب الأول لننتقل فى المطلب الثانى الى قرارات المنتظم للأقاليم الخاضعة تحت ظل حكومات الأقلية البيضاء ومحاربة التفرقة العنصرية •

«... To which parts of the African continent are these pro- (٣)  
visions to be applied? Although the Portuguese territories in Africa are held to be constitutionally an integral part of Portugal, Southern Rhodesia was at the time a selfgoverning territory, Southwest Africa was a mandated territory of the former League of Nations, and the Republic of South Africa is a fully independent African state. There is no doubt that all these territories fall within the category of «dependent territories», where some, if not all forms of colonialism are still very much in evidence. It was made very clear during the debates on the «Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples» — General Assembly Resolution 1514/XV at the U.N. that all the above-mentioned territories, with the exception of South Africa are certainly territories to which the Declaration is fully applicable. As far as the Republic of South Africa is concerned, her policy of apartheid has becomes an almost regular item on the agendas of both the General Assembly and the Security Council, and has already exceeded the evils which most Africans have attributed to colonialism. In view of this the term «all forms of colonialism» most certainly includes both the colonial regimes of the dependent territories and the rule of the white minority as exercised both in the Republic of South Africa and in Southern Rhodesia.»

Zdenek Cervenka, «The Organization of African Unity and its Charter», op. cit. p. 23.

(٤) جنوب أفريقيا - جنوب غرب أفريقيا « اقليم ناميبيا » •

## المطلب الأول

### قرارات المنتظم لمساندة حركات التحرير ومكافحة الاستعمار

بحث مؤتمر رؤساء وملوك دول أفريقيا المستقلة الذي عقد في أديس أبابا سنة ١٩٦٣ ضمن مسائل عدة انتهت الى اعلان المنتظم ، مشكلة تصفية الاستعمار في القارة ، وقد رأى المجتمعون أهمية التنسيق لتحرير الأقاليم التي ما زالت تحت نير الاستعمار<sup>(٥)</sup> فأصدروا قرارا بتشكيل لجنة تنسيق لتحرير هذه الأقاليم شكلت أولا من الجزائر وأثيوبيا وغينيا ونيجيريا والسنغال وتنجانيقا « تنزانيا » ومصر وأوغندا ، على أن يكون مقر هذه اللجنة دار السلام . وقد تشكل داخل هذه اللجنة ثلاث لجان فرعية دائمة :

١ - لجنة السياسة العامة وتختص بوضع الخطط العامة للتحرير ودراسة أسباب الخلاف بين حركات التحرير ، والتوفيق بينها والقيام بالدور الاعلامي .

٢ - لجنة الدفاع وتختص بالنواحي العملية من ناحية تقدير احتياجات كل حركة من سلاح وامداد .

---

«... Justification for the use of force against colonial do- (٥)  
mination has often been sought in the application of the principle of  
of self-defence embodied in the Charter of the United Nations. This  
question was argued at the meeting of the Special Committee in prin-  
ciples of International Law concerning friendly relations and co-opera-  
tion among states, held at Mexico City in 1964. The right of self-defence  
of peoples and nations against colonial domination in exercise of their  
right of self-determination, was included in the proposals of Czechoslo-  
vakia, Yugoslavia and of Ghana and India. Some representatives sup-  
ported the inclusion of such a right in any formulation adopted by a  
special committee».

Zdenek Cervenka, «The Organization of African Unity and its Charter»,  
op. cit. p. 25.

٣ - اللجنة المالية وتقوم بتقديم مالى لاحتياجات كل حركة تحرير وشراء احتياجات هذه الحركات (٦) .

وقد قامت لجنة التحرير بدورها كما أصدر منتظم الوحدة الافريقية عدة قرارات بشأن تشجيع هذه الحركات حتى لا يكاد يخلو اجتماع عادى أو حتى استثنائى من صدور قرار متعلق بإحدى حركات التحرير فى أحد الأقاليم التى كانت أو ما زالت تحت الاستعمار ، ففى اجتماع مجلس الوزراء فى دورته الثالثة العادية بالقاهرة نجده يصدر قرارا عند بحث تقرير لجنة التحرير بعد تأكيد الدول الأعضاء لمواصلة الكفاح من أجل الاستقلال لكافة الأقاليم التى تحت الحكم الأجنبى (٧) .

ونتعرض فى هذا المطلب الى عدة أمثلة لقرارات أصدرها المنتظم بالنسبة لبعض حركات التحرير ومكافحة الاستعمار ، وذلك على النحو التالى :

### الفرع الأول

#### حركات التحرير ضد الاستعمار البرتغالى

تكون تكون حركات التحرير ضد الاستعمار البرتغالى أكثر الحركات حظا بالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الافريقية الصادرة بشأنها ، وذلك نظرا لأن حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية لاقت مقاومة كبيرة من المستعمر البرتغالى ، والذي تسانده بعض الدول الغربية وأسلحة حلف الأطلنطى N.A.T.O. (٨) .

وقد بدأت القرارات المتعلقة بتأييد هذا الكفاح اعتبارا من أول اجتماع

---

(٦) يراجع فى تفصيل تطور لجنة التحرير والصعوبات التى اعترضتها وطريقة العمل بها - الدكتور محمد الحسبى مصيلحى - منظمة الوحدة الافريقية ، المرجع السابق ، ص ٤٣٤ وما بعدها .

(٧) Reaffirming the determination of member states to continue by all means the struggle for the Independence of the territories under foreign domination CM/Res 32 III

(٨) المستعمرات البرتغالية كانت غينيا بيساو ، موزمبيق ، أنجولا ، جزر ماوتومى ، برنيسيت ، جزر الرأس - الحمراء .



لمجلس الوزراء ، حتى انتهت باستقلال هذه المستعمرات ، ويكاد لا يخلو اجتماع المجلس الوزراء وبالتالي مؤتمر الملوك والرؤساء من قرار بشأن هذه المستعمرات وحتى بعد استقلال هذه المستعمرات نجد أن منتظم الوحدة الافريقية قد استمر في مراعاة هذه الدول حديثة الاستقلال من ناحية بذل المعونة لها .

فنجده مثلا مجلس الوزراء في أول اجتماع له بأديس أبابا يصدر قرار يطالب فيه (requests) الأعضاء بالاعتراف بحكومة أنجولا في المنفى (٩) .

ثم نجده في ذات دورة الاجتماع يصدر قرار يشكر فيه أعضاء مجلس الأمن الذين أيدوا القرار من مجموعة الدول الافروآسيوية بشأن المستعمرات البرتغالية (١٠) ويعرب عن أسفه لموقف كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا في معارضتهم لهذا القرار ويحث الدول الأعضاء في المجتمع الدولي لادانة الجرائم التي ترتكب في هذه المستعمرات ويعزم (decides) على تطبيق قواعد مقاطعة البرتغال في كافة المجالات اقتصاديا وسياسيا وبكافة السبل المباشرة وغير المباشرة (١١) .

وقد اعتمد مؤتمر الملوك والرؤساء قواعد المقاطعة هذه ، ونظرا لاصرار البرتغال على مقاومة حق هذه الشعوب المشروع في تقرير المصير والاستقلال فقد عرض الموضوع مرة أخرى على مجلس الوزراء في جلسته الثالثة العادية قبل عرضه على مؤتمر الملوك والرؤساء الثاني ، فصدر قرار يدين فيه موقف البرتغال ويطالب حركات التحرير في هذه الأراضي بتركيز نشاطهم ضد المستعمر مؤكدا قرار مقاطعة البرتغال المتخذ في أديس أبابا من مؤتمر الملوك والرؤساء في مايو سنة ١٩٦٣ مطالبا الأمين العام بتنسيق الجهود مع الدول الصديقة لاحكام المقاطعة ضد البرتغال (١٢) .

وقد كان لزيادة المقاومة بمساندة منتظم الوحدة الافريقية أن تم تحرير

---

CM/Res 4 I

(٩)

(١٠) وهو مشروع القرار الذي كان يطالب بحق تقرير المصير لشعوب هذه المستعمرات .

CM/Res 6 I

(١١)

CM/Res 34 III

(١٢)

بعض الأراضي في بعض المستعمرات البرتغالية (١٣) مما دفع البرتغال لاحكام حصارها وقبضتها على باقى هذه المستعمرات وأن تتعاون مع الحكومات العنصرية في روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا ، وقد قابل منتظم الوحدة الافريقية هذا التطور باصدار قرار يطالب فيه الدول الاعضاء بتطبيق المقاطعة بكل شدة ، ويطالب فيه الدول الأخرى بايقاف أى تعاون عسكرى وتجارى مع البرتغال مع مطالبتهم ببذل التأييد المادى والمعنوى لحركات المقاومة ضد الاستعمار البرتغالى مع مطالبة الحركات الوطنية داخل هذه المستعمرات بتوحيد جهودها ضد المستعمر البرتغالى حتى يمكن تركيز المقاومة ضد هذا المستعمر (١٤) .

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الثانى للحركات الوطنية فى المستعمرات البرتغالية بدار السلام للتنسيق بين جهودهم ، ونظراً لان الكفاح ضد المستعمر البرتغالى وازدياد المقاومة أصبح يستلزم حرية الحركة لاعضاء هذه الحركات بين المستعمرات والدول المجاورة لها ، فقد عرض هذا الموضوع على مجلس الوزراء فى جلسته الخامسة فاصدر القرار رقم ٦٧ يطالب فيه الدول المجاورة للمستعمرات البرتغالية باعطاء المزيد من حرية حركة الرجال والمعدات للحصول على نجاح سريع لحركات المقاومة ، ومع تشجيع حركات التحرير فى جميع جهودها فى مقاومة المستعمر البرتغالى (١٥) .

ونظراً لاصرار البرتغال على تحديدها لكافة قرارات المجتمع الدولى والخاص باعطاء حرية تقرير المصير للشعوب التى تحت نير استعمار البرتغال وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢١٨ الصادر فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ (١٦) .

(١٣) غينيا بيساو

CM/Res 49 IV

(١٤)

CM/Res 67 V

(١٥)

(١٦) ينص هذا القرار على ما يلى :

أ - الاعتراف الفورى بحق شعوب البلاد التى تحت الادارة الأجنبية بحق تقرير المصير والاستقلال .

ب - الايقاف الفورى لكافة أعمال العدوان ونبذ الأعمال العسكرية وأعمال الروى المستغلة حالياً من أجل هذه الأغراض .

ج - الاعلان غير المشروط لهدنة سياسية ووضع القواعد ، والشروط التى تسمح بحرية ممارسة الأحزاب السياسية لوظائفها .

فان منتظم الوحدة الافريقية وجد نفسه فى وضع يستلزم فيه اتخاذ قرار يوجهه الى دول العالم ، يذكرهم فيه بقرار مجلس الأمن المشار اليه ويحثهم على بذل الجهود لعدم مساعدة البرتغال ، ويطلب فيه التصدى لهذه الدولة ، وعلى ضوء هذه الأهداف عرض الأمر على مجلس وزراء المنتظم فى اجتماعه السابع بأديس أبابا فى الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر ١٩٦٦ حيث أصدر قراره رقم ٨٣ المعتمد بعد ذلك من مؤتمر الملوك والرؤساء الذى ناشد فيه دول العالم باتخاذ الاجراءات الآتية :

- ١ - قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع حكومة البرتغال أو تجميدها .
  - ٢ - اغلاق موانئ الدول فى وجه السفن التى تبحر تحت العلم البرتغالى أو التى فى خدمة البرتغال .
  - ٣ - منع سفن هذه الدول من دخول موانئ البرتغال أو المستعمرات التى تديرها .
  - ٤ - رفض هبوط أو مرور الطائرات البرتغالية أو التى فى خدمة الحكومة البرتغالية ، أو المسجلة طبقا للقوانين البرتغالية .
  - ٥ - مقاطعة كافة أنواع التجارة مع البرتغال .
  - ٦ - التعاون مع منتظم الوحدة الافريقية فى مد يد المساعدة المعنوية والمادية لشعوب البلاد الخاضعة للإدارة البرتغالية فى سبيل استرجاع حقوقهم المشروعة .
- وقد كلف المنتظم فى هذا القرار وزارات الخارجية لكل من ليبيا وتونس ومدغشقر وسيراليون بتكثيف جهودهم لوقف المساعدات لحكومة البرتغال ، وذلك بالتعاون مع المجموعة الافريقية فى منتظم هيئة الأمم المتحدة (١٧) .

- 
- د - التفاوض على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير مع الممثلين الرسميين للأحزاب السياسية داخل وخارج الحدود بفرض نقل السلطة الى الهيئات السياسية المختلفة انتخابه حرا ، والتى تمثل الشعوب طبقا لقرار الجمعية العمومية رقم ١٥١٤ (١٥) .
  - هـ - ضمان الاستقلال الفورى لكافة الشعوب التى تحت الإدارة طبقا لرغبة هذه الشعوب .

وبينما كانت الجهود تتكاتف مع حركات التحرير في المستعمرات البرتغالية اشتد الخلاف فجأة بين هذه الحركات وبالذات في أنجولا (١٨) .

وذلك في وقت كانت قد بدأت ثمار جهود دول منتظم الوحدة الافريقية بالنسبة لهذا الموضوع تظهر في الأفق - واستطاعت المجموعة الافريقية في هيئة الأمم ، أن تستصدر قرارا من هيئة الأمم المتحدة بالتصريح لاكبر عدد ممكن من السكان الافريقيين بالمستعمرات البرتغالية بالاستفادة ببرامج التدريب الخاصة والتي تقدم بواسطة الوكالات المتخصصة ، في هذا الوقت ظهر الخلاف بين حركات التحرير بهذه البلاد مما جعل هذا الموضوع يفرض نفسه على اجتماع مجلس الوزراء في مؤتمره العاды التاسع بكنشاسا بالكونغو ، والذي - انعقد في الفترة من ٤ الى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ وقد تقدم في هذا الاجتماع كل من أمين المنتظم ولجنة الحياذ العسكرية (١٩) ووزاء خارجية تونس وليبيريا ومدغشقر وسيراليون (٢٠) بتقارير عن الموضوع كل في المجال المكلف به ، وقد أصدر مجلس الوزراء قرارا في هذه الدورة بعد بحث هذه التقارير جميعها مطالبا فيه بشدة كافة الحركات الوطنية بتنسيق جهودها ، وتركيز جهادهم لمحاولة الحصول على حق تقرير مصيرهم واستقلالهم كما رحب مجلس الوزراء في هذا القرار بما صدر من قرارات في هيئة الأمم تبيح لاكبر عدد من سكان هذه المستعمرات البرتغالية التمتع ببرامج التدريب الخاصة التابعة للوكالات المتخصصة كما أوصى بتشكيل لجنة من كل من كونجو برازافيل وكنجو كينشاسا ، وغانا والجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) وزامبيا لدراسة الوضع القائم في أنجولا وبذل كافة الجهود من أجل قيام جبهة واحدة من حركات التحرير بأنجولا لتقوى من الكفاح ضد المستعمر وجعل الكفاح من أجل تحرير أنجولا أكثر فعالية (٢١) وفعلا زادت فعالية هذه الحركات بالتنسيق بين جهودها (٢٢) .

(١٨) كانت الحركات الوطنية في أنجولا ثلاث أولاها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا: M.P.L.A. والتي تأسست عام ١٩٥٦ وكان زعيمها أوجستينونيتو والثانية الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا F.N.L.A. برئاسة روبرتو هولدن ، والتي أنشأت حكومة في المنفى G.R.A.E. أما الثالثة فهي الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا ( يونيتا ) UNITA (١٩) تشكلت من لجنة التحرير لبحث موضوع الخلاف بين حركات التحرير وطريقة مساعدتهم .

(٢٠) يراجع القرار CM/Res 83 VII من ٢١٦

CM/Res 101 IX (٢١)

(٢٢) يلاحظ أن اختلاف ايدولوجيات هذه الحركات كان السبب الحقيقي وراء خلافهم

والذي كان مستترا بعض الشيء طوال فترة الكفاح ضد المستعمر .



وأدى ذلك الى لجوء البرتغال لحلفائها في حلف شمال الأطلسي الذي قدم لها كافة المساعدات العسكرية مما جعل المنتظم - وبمناسبة بحثه لتقرير لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا ( لجنة التحرير ) - يصدر قرارا يدين فيه حلف الأطلسي N.A.T.O. والحكومات التي تساعد بصفة مستمرة البرتغال في ضغطها المستمر في مواجهة حركات التحرير (٢٣) .

وعندما ضاق الحصار ضد البرتغال ابتدأت في اتخاذ طريق آخر في ضغطها على الوطنيين الأفارقة وذلك بإجبارهم على مغادرة البلاد واللجوء الى البلاد الأخرى المجاورة ، وقد تنبه المنتظم الى هذه السياسة فأصدر قرارا في المؤتمر العاشر لمجلس الوزراء الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ يستنكر بشدة هذه السياسة ويشيد بدور الوطنيين الذين يقاومون هذه السياسة ، وأنتهز المنتظم هذه الفرصة فضمن قراره أيضا نداء الى الدول الأعضاء في حلف الأطلسي N.A.T.O. لايقاف كافة المساعدات العسكرية للبرتغال بما فيها تدريب العسكريين البرتغاليين من خلال أو خارج حلف الأطلسي ، وكذلك امداد البرتغال بأي من أنواع الأسلحة أو معدات تصنيعها أو صيانتها ، وأكد المنتظم في هذا القرار أيضا على ضرورة توحيد جبهات التحرير ، وطالب بالهدات بالتوحيد بين جبهتي التحرير الكبيرتين في أنجولا ، والذي كان الصراع على أشده بينهما وهما الحركة الشعبية لتحرير أنجولا M.P.L.A. والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا G.R.A.E. (٢٤) .

وكان نتيجة لتكثيف جهود حركات التحرير ضد البرتغال ونتيجة لتشجيع ورعاية منتظم الوحدة الإفريقية لهم ان زادت البرتغال من أحكام قبضتها وفي استعمال الوسائل غير المشروعة في الحرب ، ومنها استعمال قنابل النابالم والغازات وحرب الميكروبات المحرمين دوليا ضد الوطنيين الأفارقة وحرصا من منتظم الوحدة الإفريقية على ألا يصاب كفاح هذه الشعوب بنكسة قد تفقده الطريق للوصول الى هدفه ، فقد بحث المنتظم هذا الوضع في اجتماع مجلس الوزراء في اجتماعه الحادي عشر والمنعقد في الجزائر في الفترة من ٤ الى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٨ وأصدر قرارا في هذا

١٠ الشان يحتوى على مجموعة قرارات فى جزء منها يهاجم بشدة ويدين ويستنكر تصرفات البرتغال ومساعدات حلف الأطلنطى لها ، والتحالف غير المقدس بين البرتغال والنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، وفى الجزء الثانى من عناصر هذا القرار نجده يشجع حركات التحرير فى هذه البلاد ويهنتها على كفاحها المشروع وعلى ما وصلت اليه من نجاح ، ويطالب دول المنتظم بأن تقدم المساعدات المالية الاضافية لحركات التحرير لتساعدهم على المقاومة وممان معيشة الأهالى فى الأجزاء التى تحررت من هذه البلاد وقد وجه مثل هذا النداء أيضا وبصفة عامة لجميع دول العالم ، وطالب المنتظم فى هذا القرار مجموع الدول الافريقية بهيئة الأمم المتحدة العمل على استصدار قرار من المنتظم العالمى بتوقيع جزاءات على البرتغال طبقا للفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم (٢٥) .

وكان من نتيجة نجاح المنتظم فى سياسته تجاه البرتغال وتشجيعه ومساندته المستمرة لحركات التحرير ضد المستعمر البرتغالى ، أن أصيبت الحكومة البرتغالية بحالة شديدة من الارتباك والتخبط واعتبرت كافة الدول الافريقية أعداء لها ، وقد أدت هذه السياسة غير المدروسة الى قيامها بالاعتداء على سيادة احدى الدول الافريقية المستقلة ، وهى جمهورية غينيا حيث قامت بايقاف واحتجاز قارب غينى أثناء وجوده بالمياه الاقليمية الغينية (٢٦) .

وقد أدى هذا الاعتداء الى وفاة أحد الأشخاص واصابة ثلاثة آخرين بجراح شديدة واحتجاز القارب ذاته ، وقد كانت هذه الحادثة معاصرة لوقت انعقاد مجلس وزراء المنتظم فى دورته العادية الثالثة عشر والتى انعقدت فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٧ أغسطس الى ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، فتقدم رئيس الوفد الغينى للمنتظم بتقرير عن الحادث وأصدر المنتظم قرارا فى هذا الشأن أدان بشدة هذا الحادث ، وأكد تضامن المنتظم مع غينيا وطالب البرتغال بالافراج عن القارب والوطنيين الغينيين المحتجزين لديها ، وأن تقدم اعتذارا رسميا لهذا العمل الذى يعد من أعمال القرصنة ، وفى ذات الوقت

طالب المنتظم سكرتيه العام ومجموعة الدول الافريقية بهيئة الأمم باتخاذ السبيل الملائمة للحصول على اعتراف دولي بادانة عدوان البرتغال على سيادة دولة مستقلة طبقا لنص المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة(٢٧) .

كما طالب المنتظم في هذا القرار السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بأن يقوم باستعمال كافة ما له من سلطات للتأكد من قيام البرتغال بإعادة القارب الغيني ومن اطلاقها لسراج ركابه(٢٨) .

وأنتى أرى أن هذا القرار - بالرغم مما ورد فيه هو أقصى ما كان يستطيع المنتظم القيام به فى هذه الحالة اذ من الواضح أن ما قامت به البرتغال كان كتصرف مريض يحتضر ، أو أسد أثخنه الجراح ، فهو يهاجم كل ما تصل اليه يداه ، وكان المنتظم فى هذا الوقت فى وضع الصياد وهو يرى فريسته تحتضر فلم يكن فى وسعه أكثر من أن يصدر قرارا تحوى

---

(٢٧) تنص المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على ما يأتى :  
« تعمل الهيئة وأعضاؤها فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى المادة الأولى وفقا للمبادئ الآتية :

- أ - تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها .
- ب - لكل يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية .  
يعومون فى حسن نية بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .
- ج - يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجمل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر .
- د - يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أ .  
استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .
- هـ - يقدم جميع الأعضاء كل ما فى وسعهم من عون الى الأمم المتحدة فى أى عمل تتخذه وفقا لهذا الميثاق كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملا من أعمال المنع أو القمع .
- و - تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولى .

ز - ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير المنع الواردة فى الفصل

السابع . »

عباراته الكثيرة من الألفاظ الرنانة دون أن يكون لها أى تأثير حقيقى أو واقعى ، ولكن كان الغرض هو اظهار استياء المنتظم من تصرفات البرتغال وخاصة انه فى ذلك الوقت كانت أجزاء كبيرة من غينيا بيساو قد تحررت من قبضة البرتغال وتدار بواسطة البايبيك (٢٩) .

وكان نتيجة لضعف هذا القرار ولاستمرار غينيا فى مساعدة حركات التحرير ضد البرتغال وخاصة البايبيك خلال نضالها فى غينيا بيساو وجزر الرأس الخضراء ، أن قامت البرتغال بالاعتداء على حدود غينيا بواسطة بعض المرتزقة وذلك فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ وسرعان ما دعا مجلس وزراء المنتظم لاجتماع غير عادى تم فى الفترة من ٩ الى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ فى لاجوس عاصمة نيجيريا ، وبعد أن استنكر هذا الاعتداء وكذلك تصرف البرتغال والمرتزقة وحلف الأطلنطى الذى يساعد البرتغال والمرتزقة والدول الاستعمارية الأخرى ، وبعد مطالبته لدول العالم بالوقوف فى وجه الأغراض الاستعمارية للبرتغال نجده يصدر عزيمة Decides بوجوب معاقبة كافة من اشتركوا فى هذا العدوان بعقوبات تردع عن الاشتراك فى مثل هذه الاعتداءات ، وكذا كل من ساعد أو شجع على هذا العدوان (٣٠) .

وفى هذا القرار أصدر المجلس عزيمة أخرى بإنشاء اعتماد لمساعدة غينيا اقتصاديا وعسكريا وفنيا يشارك فيه كل دول أفريقيا (٣١) .

وأخيرا عزم المؤتمر على اعتبار يوم ٢٢ نوفمبر يوم الكفاح ضد الاستعمار البرتغالى (٣٢) وفى هذا الاجتماع وردا على هذا العدوان قرر

---

(٢٩) البايبيك هى الجبهة التى تكونت بين مناضلى شعب غينيا بيساو ومناضلى جزر الرأس الخضراء وقد كانت هذه الجبهة بقيادة الزعيم امليكار كابرال الذى اغتاله عملاء البرتغال فى يناير سنة ١٩٧٣ وانتخب حلفا له الزعيم ارستيو بديرا .

(٣٠) Decides that exemplary punishment should be imposed upon all those who participated in aiding and abetting Portuguese aggression against the Republic of Guinea.

(٣١) Decides to set up a special O.A.U. Fund to be used to provide financial, military and technical assistance to Guinea and invites all African Member States to contribute to this fund.

(٣٢) Decides to observe the 22nd of November as the day of the struggle against Portuguese Colonialism in Africa EMC/Res 17



مجلس الوزراء لمواجهة النشاط العسكري المتزايد للقوات البرتغالية ضد الوطنيين الأفريقيين في المستعمرات بمساعدة حلف الأطلنطي استنكار مساعدات دول حلف الأطلنطي للبرتغال وطالب بشدة دول هذا الحلف بسحب مساعداتهم للبرتغال وعزم decides على زيادة مناسبة في مساعدات منتظم الوحدة الأفريقية لحركات التحرر ضد الاستعمار البرتغالي (٣٣) .

كما أصدر توجيهاته للأمين التنفيذي للجنة التحرير بزيادة مالية ومادية بصفة خاصة للبايجيك لمواجهة التحدي الجديد للقوات الاستعمارية (٣٤) .

ويلاحظ على القرارين هذين انهما من ضمن القرارات القليلة التي يلجأ اليها منتظم الوحدة الأفريقية لاصدار عزائم ملزمة بدلا من توصيات أو طلبات ولعل الوضع الخطير الذي دخل فيه كفاح الأفريقيين ضد المستعمر البرتغالي ومهاجمة البرتغال لغينيا ، وهي إحدى دعائم التحرر في أفريقيا جعل المنتظم يجد نفسه مجبرا على اللجوء الى طريق العزائم الملزمة وان كان هذا لا يمنع من أن توصيات المنتظم تعتبر أكثر التوصيات التي تصدر من المنتظمات حفا في التطبيق الفعلي ، وذلك للأسباب السابق توضيحها (٣٥) .

الا أن رغبة المنتظم في اضافة الأهمية على ما يتخذ من قرارات لمواجهة هذا الوضع الجديد جعلته في اعتقادي يلجأ الى استعمال ألفاظ تدل على العزائم الملزمة .

واستمر المنتظم في مساعدته لحركات التحرر ضد الاستعمار البرتغالي ونجحت فعلا حركات التحرير في استخلاص أجزاء كبيرة من برائن المستعمر البرتغالي برغم المساعدات التي حصل عليها من حلفائه في حلف الأطلنطي وابتدأ المجتمع الدولي يشعر بكفاح هذه الشعوب ويقتنع بحقوقها في تقرير مصيرها حتى ان هيئة الأمم كومت بعثة ثلاثية من السويد واكوادور وتونس

---

Decides to increase adequately the assistance of the O.A.U. (٣٣)  
to liberation movements fighting against the Portuguese Colonialism.

ECM/Res 18 VII

(٣٤)

(٣٥) يراجع ص ١٩١ .

لزيارة الأجزاء المحررة من غينيا بيساو بناء على دعوة من البايبيك وقامت فعلا هذه البعثة بزيارة غينيا بيساو في ١٣ ابريل ١٩٧٢ وقدمت لهيئة الأمم المتحدة تقريرا عن هذه الزيارة في نهاية يوليو سنة ١٩٧٢ وقد قررت البعثة في تقريرها تأكيدها من السيطرة الفعلية للبايبيك على أغلبية غينيا بيساو ، وأبدت البعثة اعجابها بالتصميم الواضح للشعب في هذه المناطق من أجل حصوله على استقلاله برغم الصعاب التي لا حصر لها .

وقد سلكت البرتغال في محاولة منها للابقاء على وضعها في المستعمرات سبيلا ملتويا فأصدرت اعلانين بتعديلات دستورية في خلال عامي ٧١ ، ١٩٧٢ توهم بهما الرأي العام العالمي بأنها تمنح الاستقلال لشعوب هذه المستعمرات ، ولكن منتظم الوحدة الافريقية تصدى لهذه المحاولات مقررًا انها لا تحقق آمال هذه الشعوب في حق تقرير المصير والاستقلال(٣٦) .

وقد قام منتظم الوحدة الافريقية بتقييم شامل للموقف ، وبعد التقدم الكبير الذي أحرزه في سبيل هدف تحرير المستعمرات البرتغالية وذلك في اجتماع مجلس الوزراء التاسع عشر الذي عقد في الرباط في الفترة من ٥ الى ١٢/٦/١٩٧٢ وأفتتحه الملك الحسن الثاني واستمع في هذا الاجتماع الى تقرير من أمين عام المنتظم بشأن الأوضاع في المستعمرات البرتغالية(٣٧) .

وبعد مناقشة الموضوع من كافة نواحيه ، وخاصة ما جاء بتقرير البعثة الثلاثية لغينيا بيساو والتعديلات الدستورية التي أعلنتها البرتغال خلال عامي ٧١/١٩٧٢ أصدر المجلس قراره في هذا الشأن الذي تضمن عدة نقاط أهمها :

١ - مطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بحركات التحرير لأوطانية بالمستعمرات البرتغالية ومناقشة المشاكل التي تخص هذه لبلاد وشعوبها مع لحركات التحريرية المختصة(٣٨) .

CM/Res 268 XIX

(٣٦)

Document CM/Res 440

(٣٧)

(٣٨) يلاحظ انه بعد عودة البعثة الثلاثة من غينيا بيساو اعترفت لجنة تصفية الاستثمار

بعثة الأمم المتحدة بجهة البايبيك P.A.I.G.C. واعتبرتها الممثل الوحيد والحقيقي

لغينيا بيساو وجزر الرأس الخضراء .

٢ - رفض ما يسمى بالتعديلات الدستورية التي تقدمت بها البرتغال خلال عامي ٧١ ، ١٩٧٢ لمستعمراتها في أفريقيا .

٣ - حث باقى الدول الافريقية على سرعة تنفيذ قرارات منتظم الوحدة الافريقية بشأن ايقاف استمرار العلاقات مع البرتغال .

٤ - دعوة جميع دول العالم الى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢١٢ (١٩٦٥) (٣٩) .

وكذلك قرار الجمعية العمومية رقم ٢١٠٧ (١٩٦٥) (٤٠) .

٥ - دعوة جميع دول العالم لاتخاذ خطوات فورية لايقاف كافة الانشطة التى قد تؤدى الى زيادة خطورة الوضع المتفجر فى المستعمرات البرتغالية ، وتشجيع الشركات التى تخضع لهم على عدم الدخول فى أى مشروعات قد تؤدى الى التدخل فى عدم تنفيذ الاعلان الصادر من الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ بشأن هذا الموضوع (٤١) .

٦ - دعوة الحكومات وخاصة انجلترا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تمنع مواطنيها أو الشركات التابعة لجنسيتها من المساهمة

---

(٣٩) كان القرار ينص على دعوة الدول الأعضاء فى المنتظم العالمى بعدم تقديم أية مساعدات للبرتغال ويحظر ارسال السلاح الحربى اليها وبالرغم من أن هذا القرار يعتبر أكبر قرار ايجابى يصدره مجلس الأمن بشأن المستعمرات الافريقية للبرتغال الا أنه لم ينس حظه من التطبيق ويكفى نظرة بسيطة لقرارات منتظم الوحدة الافريقية السابقة لنكتشف منها أن ثلاث دول من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن كانوا متورطين فى مساعدة البرتغال بحكم عضويتهم فى حلف شمال الأطلسى وهى : الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا . (٤٠) يقضى هذا القرار بدعوة جميع الأعضاء الى تقديم كل المساعدة والمعاونة والمساندة الضرورية والمعنوية والمادية لشعوب المستعمرات البرتغالية لتمكينها من تحقيق استقلالها وحريتها ، كما طالب القرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع البرتغال وحظر كل تجارة واغلاق الموانئ والمطارات فى وجه سفنها وطائراتها ، ورفض امدادها بأى سلاح أو عتاد حربى يمكنها من الاستمرار فى سياسة القمع ضد الوطنيين فى أفريقيا ، وكلف هذا القرار وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بزيادة مساعداتها الى اللاجئين والموزين فى تلك المستعمرات ، وقد صدر القرار فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ خلال انعقاد الدورة العشرين للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . (٤١) نص هذا الاعلان الصادر فى الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة على دعوة البرتغال الى منح الاستقلال للأقليات الخاضعة تحت سيطرتها .

في مشروع ( سد كابورا باسا ) الى اتخاذ اللازم لايقاف هذه المساهمة وترك كافة الأنشطة المتعلقة بهذا المشروع(٤٢) .

٧ - تشجيع حركات التحرير في كل من أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو في كفاحها ضد المستعمر البرتغالي من أجل حصولهم على الاستقلال .

٨ - مطالبة حكومات الدول الأعضاء في منتظم الوحدة الافريقية بزيادة تأييدهم المادي والمعنوي لحركات التحرير في كفاحها الصامد ضد المستعمر البرتغالي .

٩ - وعزم المنتظم على زيادة مساعدته لحركات التحرير في أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وطبقا لتوصية لجنة التحرير(٤٣) .

وفي نفس الاجتماع أفرد مجلس الوزراء قرارا خاصا بشأن مساعدات دول حلف الأطلنطي للبرتغال ، وفيه طالب الدول الأعضاء بعدم مساعدة هذه

---

(٤٢) سد كابورا باسا هو مشروع كبير وضعته البرتغال لتنفيذه في اراضي موزمبيق لصالح جنوب افريقيا وهو سيؤدي الى استصلاح كمية كبيرة من الاراضي تساعد على استيطان مليون أوربي آخر صالحين للقتال وكان منتظم الوحدة الافريقية قد أصدر اعلانا بشأنه خلال الدورة العادية لمجلس الوزراء الرابعة عشرة التي عقدت باديس ابابا من ٢٧ فبراير حتى ٦ مارس سنة ١٩٧٠ اذان فيه هذا المشروع وأوضح التواطؤ بين الدول التي تساهم فيه نظرا لقلة موارد البرتغال ، حيث أوضح مساهمة ألمانيا الاتحادية بمبلغ ٣٢ مليون دولار وفرنسا بمبلغ ٣١ مليون دولار وايطاليا بمبلغ ٢٠ مليون دولار بالاضافة لجنوب افريقيا الذي ساهم بمبلغ ١٢٥ مليون دولار والبرتغال بمبلغ ٤٠ مليون دولار . وأوضح الاعلان الآثار الضارة بشعوب افريقيا من انشاء هذا السد ، فمن الناحية العسكرية استطاعت البرتغال أن تجعل دول حلف شمال الأطلنطي تساهم مباشرة في احتياجات دفاع البرتغال بالاضافة لمساهمة من سيتم استيطانهم في الاراضي المستصلحة في الحرب الدائرة في المستعمرات البرتغالية ، ومن الناحية الاقتصادية فان هذا المشروع سيؤدي الى تقوية النظم الاستعمارية ، وذلك بزيادة ثروتها أكثر مما هي عليه حاليا زراعيًا وتعليميًا ، وزيادة ثروة هذه الأنظمة ستؤدي لتقوية قبضتها على مستعمراتها ، وأخيرا فان هذا المشروع ستكون له نتائج سياسية خطيرة ليس فقط بالنسبة للدول المستقلة وغير المستقلة في جنوب افريقيا ، بل بالنسبة لجميع افريقيا فان ذلك سيؤدي الى زيادة انقسام الشعوب الافريقية ، وتلك التي ستساهم في تنفيذ هذا المشروع . وطالب مجلس الوزراء في نهاية اعلانه ايقاف تنفيذ هذا المشروع ، وسحب الموافقات السابقة .



القوات عن طريق استعمالها لموانئهم ومطاراتهم . وفى ذات الوقت منح كافة التسهيلات لتحرك الأفراد والمساعدات لحركات التحرير حيث أن ذلك سيعطى المثل لوحدة أفريقيا وتأييد منتظم الوحدة الأفريقية للكفاح التحررى (٤٤) .

وقد كان نتيجة ازدياد مساعدات منتظم الوحدة الأفريقية لحركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية أن تمكنت حركات التحرير فى غينيا بيساو وبزعامة البايبيك من تحرير ما يقرب من ثلاثة أرباع البلد وبناء عليه أعلنت استقلالها من جانب واحد خلال عام ١٩٧٣ وسارعت الجزائر قدعت منتظم الوحدة الأفريقية ( مجلس الوزراء ) الى اجتماع طارئ عقد فى أديس أبابا فى نوفمبر سنة ١٩٧٣ وأعلن رسميا اعتراف المنتظم بهذا الاستقلال وقبول جمهورية غينيا بيساو وعضوا بمنتظم الوحدة الأفريقية .

ولم يترك بعد ذلك منتظم الوحدة الأفريقية غينيا بيساو تواجه وحدها آثار الكفاح الذى خاضته طوال هذه السنوات بمفردها ، خاصة ان حالة البلاد الاقتصادية كانت قد وصلت الى حالة انهيار كامل ، فقام ببحث هذا الموضوع خلال دورته الحادية والعشرين التى عقدها مجلس الوزراء فى كمبالا فى الفترة من الأول حتى الرابع من بريل سنة ١٩٧٤ حيث قام المجلس ببحث طلب المساعدة المقدم من جمهورية غينيا بيساو والتقرير المقدم من الأمين الادارى للمنتظم ، وكذا تقرير لجنة الميزانية والشئون المالية للمنتظم ، وتقرير لجنة التحرير فى اجتماعها الثانى والعشرين ، وأصدر عزيمة تتضمن ما يلى :

أ - تغيير المكتب الاقليمى للجنة التحرير بكوناكرى ليكون مكتب تنسيق المساعدات لغينيا بيساو .

ب - تقديم مساعدة عاجلة قيمتها مائتا ألف جنيه استرلينى لغينيا بيساو من ميزانية المنتظم عام ١٩٧٤/٧٣ .

ج - تقديم قرض خاص قيمته ٤٥٠ ألف دولار من وقورات البنود ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ ، ٦٠٠ ، ٩٠٠ من ميزانية عام ٧٥/٧٤ لجمهورية غينيا بيساو .

د - أن تقوم لجنة التحرير بالتنسيق مع جمهورية غينيا بيساو بدراسة

الاحتياجات الحقيقية لغينيا بيساو لتقوية استقلالها ، وذلك في اجتماع اللجنة القادم في يواندى على أن تتقدم بتوصياتها لاجتماع مجلس الوزراء الثالث والعشرين ومؤتمر الملوك والرؤساء الحادى عشر(٤٥) .

وقد تم تنفيذ قرار مجلس الوزراء فعلا ، وعرض موضوع الاحتياجات الفعلية لغينيا بيساو على اجتماع مجلس الوزراء الثالث والعشرين ، واجتماع الملوك والرؤساء ، الحادى عشر حيث تقرر منح غينيا بيساو مبلغ مليون جنيه استرلينى موزعا على الأعضاء كل وفق نسبة اشتراكه فى ميزانية المنتظم(٤٦) .

وقد كان لاعلان استقلال غينيا بيساو من جانب واحد وازدياد حركة مقاومة الوطنيين فى المستعمرات البرتغالية اثره الكبير فى ارتباك الحياة فى البرتغال ذاتها وازدياد استياء شعب البرتغال من الحكم الدكتاتورى فيها حيث قام انقلاب بها يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٤ أطاح بالحكم الدكتاتورى بها وعين الجنرال سبينولا رئيسا للحكومة فى البرتغال وقد أعلنت الحكومة الجديدة رغبتها فى تصفية وضعها فى المستعمرات فى أفريقيا على أساس منح هذه المستعمرات استقلالها ، وقد بحث مجلس وزراء المنتظم هذا الوضع فى اجتماعه الثالث والعشرين والذي عقد فى مقديشيو بالصومال فى الفترة من ٦ الى ١١ يونيو ١٩٧٤ وأصدر اعلانا فى هذا الصدد رحب فيه بالانقلاب الذى وضع حدا لحكم نصف قرن من الحكم الفاشى ، والذي لا يعتبر حدثا مستقلا فى حد ذاته لانه جاء فى نفس الوقت نتيجة للكفاح المسلح ولاقتناع قطاعات متزايدة من الشعب البرتغالى بأن الحرب الاستعمارية تتعارض فى النهاية مع تطلعات الشعب البرتغالى ذاته فى التقدم والرفاهية . وأضاف الاعلان ان العامل الحاسم فى هذا الموقف فى البرتغال كان ولا يزال الكفاح المسلح لشعوب المستعمرات ، ولن تحل هذه المشاكل الا باعلان الاستقلال التام لشعوب موزمبيق وغينيا بيساو وأنجولا وبرنسيب وجزر الرأس الخضراء ، وأكد هذا الاعلان أن السلام هو جزء لا يتجزأ من الاستقلال الوطنى ، فهو وحده الكفيل بوضع حد للحرب الاستعمارية كما أكد على استمرار -أفريقيا فى مساندة هذه الحركات حتى حصولها على استقلال

ببلادها ، وسجل الاعلان ارتياح المنتظم للمحادثات التي تدور بين البرتغال وغينيا بيساو(٤٧) .

وبعد أن أبدى المنتظم تخوفه من أن تكون تصريحات قادة البرتغال الجدد مناورات تستهدف الإبقاء على السيطرة الاستعمارية في أشكال جديدة طالب البرتغال أن تعلن صراحة ورسميا الاعتراف بدولة غينيا بيساو(٤٨) وجزر الرأس الخضراء وحق شعوبهم بزمبيق وأنجولا وساتومي وبرنسيب في الاستقلال التام مع وحدة وسلامة أراضيها والبدء في مفاوضات مع حركات التحرر الوطني التي يعترف بها منتظم الوحدة الافريقية بغية تحويل السلطة الى نفس حركات التحرر الوطني بصفتها الممثل الشرعي لشعوبها وبلادها(٤٩) .

وفعلا بدأت المفاوضات بين البرتغال وحركات التحرر في مستعمراتها حيث تم التفاوض في لوزاكا في سبتمبر سنة ١٩٧٤ بين ممثلي البرتغال وممثلي حركة تحرير موزمبيق وانتهى باعلان استقلال موزمبيق بعد فترة انتقال تنتهي في يونيو سنة ١٩٧٥ وتصبح بعدها موزمبيق دولة مستقلة وقد تم ذلك فعلا ، ووافق منتظم الوحدة الافريقية على انضمام موزمبيق اليه خلال اجتماع الملوك والرؤساء الثاني عشر والذي عقد في كمبالا عاصمة اوغندا في يولية سنة ١٩٧٥ .

أما أنجولا فقد بدأت محادثات الاستقلال فيها في البرتغال في الفترة من ١٠ الى ١٥ يناير سنة ١٩٧٥ وقد مثلت في المحادثات حركات التحرير الثلاث في أنجولا وانتهت المحادثات الى الموافقة على اعلان الاستقلال في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ولكن نتيجة للخلاف الأيديولوجي بين حركات التحرير الثلاث فقد نشأ صراع دام بين حركات التحرير الثلاث في أنجولا مما اضطر معه مجلس وزراء المنتظم الى التدخل ، فأصدر قرار يدعو فيه الحركات الثلاث للحضور أمامه ليعرضوا أسباب الخلاف ، وعندما لم يحضر إلا قائد حركة

---

(٤٧) كانت المحادثات قد بدأت ولكن لم تنته هذه المحادثات الا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٤ باعلان مشترك باستقلال غينيا بيساو وحق شعب جزر الرأس الخضراء في الاستقلال وتقرير المصير ، وذلك بعد عدة اجتماعات تمت بين الأطراف المعنية في لندن والجزائر .

(٤٨) تم ذلك باعلان ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٤ .

الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا ( يونيتا ) أصدر مؤتمر الملوك والرؤساء قرارا يناشد فيه الحركات الثلاث<sup>(٥٠)</sup> بوقف القتال ووضع حد للاشتباكات والامتناع عن اللجوء الى العنف لحل خلافاتهم السياسية . قد تم اعلان انجولا دولة مستقلة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ وتم قبولها عضوا في المنتظم بعد خلاف نظرا لعدم اعتراف بعض الدول الافريقية بالدكتور أوجيستونيتو كرئيس لأنجولا .

أما بالنسبة لجزر ساوتومي وپرنسيب وجزر الرأس الأخضر فقد تم الاتفاق عليها وأعلن استقلالها فعلا في يوليو سنة ١٩٧٥ وقبلت جميعها أعضاء في منتظم الوحدة الافريقية .

وكعادة المنتظم فإنه لم يترك هذه الدول تواجه مشاكل الاستقلال بمفردها وخاصة بعد كفاحها المستميت الذي أثر في اقتصادياتها ، فأصدر قرار بإنشاء صندوق خاص لمساعدة الدول المستقلة حديثا على أن يكون تمويل هذا الصندوق عن طريق مساهمات اختيارية تقدمها .

- الدول الأعضاء في المنتظم .
- المنظمات الصديقة غير الافريقية من حكومية وغير حكومية .
- مختلف صناديق التعاون والتنمية العربية .
- الدول الصديقة لشعوب أفريقيا .

على أن يكون هذا الصندوق مفتوحا لكل دولة افريقية تنال استقلالها وتطلب ذلك<sup>(٥١)</sup> .

#### الخلاصة :

من العرض السابق يتضح مدى فاعلية قرارات منتظم الوحدة الافريقية في حصول المستعمرات البرتغالية على استقلالها . وانه بالرغم من أن هذه القرارات لم تكن في أغلبها أكثر من نداءات أو توصيات الا أن حظها في

---

(٥٠) الحركات الثلاث هي الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ( مبالا ) والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا ( فنالا ) والاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا ( يونيتا ) .



التطبيق كان كاملا مما أدى في النهاية الى حصول كافة المستعمرات على استقلالها التام بعد كفاح مستميت ضد مستعمر صلب صلف اضطر حتى شعبه الى التخلص منه حتى يمكن أن يتمتع هو بهدوئه التنمية نفسه .

## الفرع الثاني

### قرارات منتظم الوحدة الافريقية والاحتلال الاسرائيلي

بالرغم من أن اسرائيل لم تحتل الا جزءا بسيطا من اراضي دولة افريقية واحدة هي جمهورية مصر العربية ، الا أن احتلال اسرائيل لأجزاء من بلاد عربية أخرى ، بالاضافة الى المشكلة الفلسطينية ذاتها ، ووجود ثمان دول افريقية أعضاء في جامعة الدول العربية جعل موضوع اسرائيل ومشكلة الشرق الأوسط تفرض نفسها على قرارات منتظم الوحدة الافريقية وتعتبر حرب ٦٧ حدا فاصلا لعلاقات اسرائيل بافريقيا (٥٢) .

فاذا ما رجعنا الى العلاقات الافريقية الاسرائيلية قبل عام ١٩٦٧ نجد أن اسرائيل لم يكن لها تواجد في افريقيا عام ١٩٥٦ الا في جنوب افريقيا وفي كينيا ثم تبادلت السفراء مع الدول الأخرى حتى عام ١٩٦١ حيث أصبح لها علاقات دبلوماسية مع ١٦ دولة افريقية بل ان رئيس قولتا العليا وقع معاهدة صداقة ومساعدة فنية مع اسرائيل وتلاه بعد ذلك رئيسا كل من داهومي ومالاياش . وقد وصلت معاهدات التعاون في يناير سنة ٧٠ بين اسرائيل والدول الافريقية ٢٠ معاهدة (٥٣) .

بل ان اسرائيل كانت تقوم بارسال الخبراء الى افريقيا كما كانت تستقبل الكثير من أهالي البلاد الافريقية لتقوم بتدريبهم في مجالات الزراعة

---

(٥٢) The six-days war between Israel and the Arab States marked a watershed in her relation with the African States. Elliott P. Skimmer, «African States and Israel» — Uneasy relations in a world of crisis. Journal of African Studies, Vol. 2, Nr 1 Spring 1975, University of California Press.

(٥٣) دكتور يحيى حلمي رجب - الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٣٤٢ .

والصناعة ، ومن الموجز السابق يتضح مدى قوة العلاقة التي كانت قائمة بين اسرائيل وافريقيا عند قيام حرب ١٩٦٧ ، وان كان هذا الوضع لم يمنع من وجود دول تحررية قد اكتشفت الوجه الحقيقي لاسرائيل مثل غينيا والتي قطعت علاقاتها مع اسرائيل فور قيامها بعدوان سنة ١٩٦٧ ، ولكن يمكن القول بصفة عامة ان الوضع في افريقيا لم يكن في صالح المشكلة الفلسطينية أو يؤيد موقف الدول العربية بالرغم من أن العدوان كان على احدى الدول الافريقية وهي مصر ، وذلك كله نتيجة لتغلغل اسرائيل داخل افريقيا (٥٤) .

وقد بدأ منتظم الوحدة الافريقية في نظر موضوع مشكلة الشرق الأوسط في اجتماع مؤتمر الملوك والرؤساء العادي الرابع والذي عقد في كينشاسا في سبتمبر سنة ١٩٦٧ وقد كان ذلك عن طريق اعلان يؤكد تضامن منتظم الوحدة الافريقية مع الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) ضحية العدوان الصهيوني الذي احتل جزءا من اراضيها والتي تعتبر جزءا من اراضي القارة الافريقية (٥٥) .

ثم أعيد بحث الموضوع بمجلس وزراء المنتظم في اجتماعه العادي العاشر الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ حيث أصدر قرار يؤكد فيه وقوف الدول الافريقية مع مصر والدول العربية ، ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط من كل الاراضي العربية المحتلة ، ويطلب جميع الدول الأعضاء بمد يد المساعدة سياسيا ومعنويا وماديا من أجل الحق المشروع للجمهورية العربية المتحدة ودول الشرق الأوسط ضحية ذات العدوان (٥٦) .

ويلاحظ على هذا القرار انه بالرغم من مطالبته بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة أنه لم يصف اسرائيل بأي وصف يسيء اليها بل

---

(٥٤) يكفي كدليل على هذا ان أيا من الدول الافريقية لم تتقدم بطلب اجتماع دورة سير عادية لمجلس الوزراء لبحث هذا العدوان بل اننا نجد أحد رؤساء الدول الافريقية وهو الدكتور هامستجر ياندا رئيس دولة مالاوي يصرح في ١٤ يونية سنة ١٩٦٧ لمراسل وكالة اليونايتهبرس بأن اسرائيل قد فعلت ما يجب أن تفعله ولو كان رئيسا لوزراء اسرائيل لفعل نفس الشيء  
يراجع الدكتور محمد الحسيني مصيلحي - منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق

ص ٥٨٣ .

(٥٥)

(٥٦)

لأنه لم يستعمل حتى اسمها بل استعمل لفظ القوات الأجنبية بدلا من إسرائيل (٥٧) .

وفي سبتمبر سنة ١٩٦٨ عقد مؤتمر الملوك والرؤساء الخامس في الجزائر حيث أصدر قرار باعتبار أن الموضوع هو عدوان على الجمهورية العربية المتحدة وعلى البلاد العربية الأخرى وطالب بالانسحاب الفوري من كافة الأراضي المحتلة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٧ (٥٨) .

ثم أعيد عرض القضية مرة أخرى على مجلس الوزراء في اجتماعه الثاني عشر العادي والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٧ الى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٩ ، حيث أصدر المجلس اعلانا أكد فيه وجوب تنفيذ قرار مؤتمر الملوك والرؤساء الصادر في سبتمبر سنة ١٩٦٨ وخاصة بعد اعلان الجمهورية العربية المتحدة قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٧ (٥٩) .

ويلاحظ على هذه القرارات والاعلانات انها كانت تؤيد مصر على استحياء وذلك نتيجة للعلاقات القوية التي كانت تربط إسرائيل بالدول الأفريقية .

ولقد تمكنت الدول العربية الأعضاء في منتظم الوحدة الأفريقية من أن يدرجوا مشكلة الشرق الأوسط كموضوع مستقل بذاته لأول مرة أمام مؤتمر الملوك والرؤساء السادس الذي عقد بأديس أبابا سنة ١٩٦٩ وأصدر هذا المؤتمر قرار يطالب فيه صراحة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

ثم تمكنت أيضا الدول العربية في مؤتمر الملوك والرؤساء السابع والذي عقد في أديس أبابا في سبتمبر سنة ١٩٧٠ من استصدار قرار نص فيه على ما يلي .

---

Calls for the immediate and unconditional withdrawal of foreign troops from all the occupied Arab territories	(٥٧)
AHG/Res 53 V	(٥٨)
CM/St 1 XII	(٥٩)

١ - معارضة المؤتمر لقيام قوات أى دولة باحتلال أى جزء من أراضى دولة أخرى أو احتلالها بالكامل .

٢ - يعرب المجتمعون عن القلق البالغ فى استمرار وجود قوات أجنبية تحتل جزءا من أراضى دولة افريقية لمدة تزيد عن ثلاث سنوات مما يهدد السلام العالمى .

٣ - وجوب انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضى الى حدود ٥ يونية سنة ١٩٦٧ .

٤ - يعرب المجلس عن تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة ويناشد جميع الدول الأعضاء تأييد الجهود التى يبذلها الممثل الخاص للأمم المتحدة ( مستر يارنج ) لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ (٦٠) .

ولما لم تسفر مثل هذه القرارات عن نتائج محددة ونظرا للسياسة التى انتهجتها جمهورية مصر العربية فى كشف حقيقة اسرائيل للدول الافريقية وظهور اسرائيل فى مظهر المتعنت دائما ، كل ذلك جعل المنتظم ابتداء من عام ١٩٧٠ يأخذ دورا ايجابيا بالنسبة لهذه القضية حيث أصدر المنتظم قرارا يعتبر أول قرار يصدره المنتظم ينتقل فيه من مجرد استعمال ألفاظ براءة توحى بشجب العدوان والتضامن والمساندة الكاملة لجمهورية مصر العربية الى قرار ينص على اجراءات معينة ، وذلك حيث أصدر مؤتمر الملوك والرؤساء فى دور الانعقاد العادى لهم الثامن بأديس أبابا فى الفترة من ٦ الى ١٠ سبتمبر عند بحث موضوع استمرار العدوان ضد الجمهورية العربية المتحدة عدة فقرات تتضمن :

١ - ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية فورا من جميع الأراضى العربية الى خطوط ما قبل ٥ يونية سنة ١٩٦٧ تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

٢ - التأييد الكامل لجهود جونار يارنج وبالسذات مذكرته المؤرخة ٨ فبراير ١٩٧١ الى كل من مصر واسرا ئيل حيث تعتبر الخطوة العملية لاقرار سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط .



٣ - تأييد المنتظم الكامل ومساندته لجمهورية مصر وردها الايجابي على مذكرة يارنج .

٤ - استنكار وادانة منتظم الوحدة الافريقية لتحدي اسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة وعدم ردها الايجابي على مذكرة يارنج ومطالبتها بتقديم رد ايجابي على هذه المذكرة .

٥ - مطالبة رئيس المنتظم وقتذاك الرئيس مختار ولد دادة رئيس دولة موريتانيا بالتشاور مع رؤساء الدول والحكومات الافريقية لكي يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا (٦١) .

ونتيجة لهذا القرار ، وتطبيقا لما قام به الرئيس الموريتاني من التشاور مع الدول الافريقية تم تشكيل لجنة رئيسية من رؤساء عشر دول هي :

- |                |               |
|----------------|---------------|
| ١ - الكاميرون  | ٦ - موريتانيا |
| ٢ - اثيوبيا    | ٧ - نيجيريا . |
| ٣ - ساحل العاج | ٨ - السنغال   |
| ٤ - كينيا      | ٩ - تنزانيا   |
| ٥ - ليبيريا    | ١٠ - زائير    |

وقام برئاسة اللجنة الرئيس مختار ولد دادة رئيس موريتانيا .

وقد تم تشكيل لجنة من داخل هذه اللجنة الرئيسية مكونة من :

- ١ - الرئيس أحمد أهيدجو : رئيس الكاميرون
- ٢ - الرئيس يعقوب جوان : رئيس نيجيريا
- ٣ - الرئيس ليوبولد سينجور : رئيس السنغال
- ٤ - الرئيس مريوتو سيكو : رئيس زائير

وتولى رئاسة لجنة الأربعة الرئيس ليوبولد سينجور ، وكلفت اللجنة

الرباعية بزيارة كل من مصر واسرائيل للتعرف على رأى كل من البلدين فى طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ، على أن تقوم هذه اللجنة بعرض نتيجة أعمالها على لجنة العشرة التى ستصدر تقريرها للعرض على منتظم الوحدة الافريقية باسمها وليس بصفته صادرا من اللجنة الرباعية .

وبعد عدة زيارات بين البلدين اجتمعت لجنة العشرة بداكار فى السنغال وقامت بوضع تقرير عن مهمتها وعن تصورها بالنسبة لحل الأزمة عن طريق استئناف المفاوضات غير المباشرة بواسطة السفير يارنج ، مع بعض تصورات عن حلول للمشاكل التى تعترض تقريب وجهات النظر بين مصر واسرائيل (٦٢) .

وتعتبر مساعى لجنة العشرة أو لجنة الأربعة هى أول تحرك ماضى فعلى لمنتظم الوحدة الافريقية فى موضوع الشرق الأوسط .

تعرض بعد ذلك مؤتمر الملوك والرؤساء فى دورته التاسعة والتى انعقدت بالرباط فى الفترة من ١٢ الى ١٥ يونيو سنة ١٩٧٢ لموضوع الشرق الأوسط مرة أخرى تحت ذات العنوان وهو استمرار لعدوان على جمهورية مصر العربية وأصدر قرارا جاء فيه :

١ - ان المؤتمر يقدر جهود لجنة العشرة ويهنئ مصر على تعاونها مع اللجنة وموقفها الايجابى وجهودها المستمرة من أجل استعادة سلام المنطقة .

٢ - يستنكر المنتظم موقف اسرائيل السلبي والمعوق الذى يمنع استئناف مهمة يارنج ورفض اسرائيل لقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ٢٧٩٩ الصادر فى الدورة السادسة والعشرين فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ (٦٣) .

---

(٦٢) يراجع فى تفصيل أعمال هاتين اللجنتين كل من :  
الدكتور محمد الحسينى مصيلحى - منتظم الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٥٩٧ وما بعدها .  
والدكتور يحيى حلمى رجب - الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنتظم الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٣٥١ وما بعدها .

(٦٣) أكد هذا القرار على وجوب انسحاب اسرائيل من كل الاراضى المحتلة وتأييده لمبادرة يارنج ، ووجوب تعهد اسرائيل بالانسحاب الكامل كشرط مسبق  
A/Res 2799 (26)

٣ - يدعو المنتظم اسرائيل الى اعلان التزامها بمبدأ عدم ضم الأراضي باستعمال القوة ، كما يدعوها الى انسحاب فورا من جميع الأراضي المحتلة والعودة الى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

٤ - يؤكد المنتظم تأييده الفعال لجمهورية مصر العربية في نضالها المشروع من أجل استعادة أراضيها كاملة وبجميع الوسائل .

٥ - يطالب المؤتمر جميع الدول الأعضاء بتقديم كافة المساعدات الى مصر ، كما يدعو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الى اتخاذ جميع المبادرات من أجل انسحاب الكامل والفوري وغير المشروط من الأراضي العربية ، كما يطلب من جميع الدول الأعضاء بالمنتظم امتناع عن امداد اسرائيل بأى أسلحة أو معدات عسكرية أو أى تأييد معنوى قد يمكنها من تعزيز قدرتها وجعلها تستمر في احتلال هذه الأراضي (٦٤) .

ومن هذا يبين اتجاه منتظم الوحدة الافريقية الى التدخل بقوة أكثر الى جانب الدول العربية حيث نجده يتحرك خطوة في مواجهة العدوان الاسرائيلي باستنكار موقفها ثم مطالبة الدول الأعضاء بالامتناع عن امداد اسرائيل بأى أسلحة أو تأييد معنوى وذلك من أجل الضغط عليها لتجلى عن الأراضي المحتلة .

تعرض بعد ذلك منتظم الوحدة الافريقية لموضوع الشرق الأوسط وذلك بمناسبة اصداره لبيان بشأن المشاكل السياسية الراهنة ، والذي صدر عن اجتماع مجلس الوزراء في دورته العادية العشرين التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٥ الى ٩ فبراير سنة ١٩٧٣ حيث نص هذا البيان (٦٥) في البندين ١٥ ١٦ منه على أن المجلس يبدى اهتمامه التام بالموقف في شمال شرق القارة نتيجة لاستمرار احتلال جزء من أراضى دولة عضو بواسطة القوات الاسرائيلية ، ويؤكد أن احتلال أراضى بالقوة غير مقبول دوليا ، ويعرب المجلس عن أن استمرار هذا العدوان يهدد استقلال وأمن القارة ويؤكد المجلس تضامنه مع مصر وانه سيقدم لها المساعدات الفعالة في كفاحها المشروع من أجل طرد القوات المعتدية من أراضيها (٦٦) .

وبالرغم من هذه القرارات وما استتبعه من موقف موحد للدول الأفريقية في هيئة الأمم المتحدة واستنكار المجتمع الدولي للموقف المتعنت لإسرائيل (٦٧) ، فإن إسرائيل استمرت على موقفها مما أجبر منتظم الوحدة الأفريقية على مناقشة الموضوع مرة أخرى في اجتماع مؤتمر الملوك والرؤساء العاشر ، والذي عقد في أديس أبابا في مايو سنة ١٩٧٣ بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر للمنتظم ، وقد أصدر المؤتمر قرارا في هذا الشأن ضمنه فحوى القرار رقم ١٩٦٧ الصادر عن المؤتمر في دورة انعقاده التاسع ، وأضاف إليه ما يلي :

١ - يقر المؤتمر أن احترام الحقوق الثابتة لشعب فلسطين يشكل عنصرا أساسيا في أي حال وهو عادل ومنصف لقضية الشرق الأوسط .

٢ - ينبه المؤتمر إسرائيل إلى الخطر الذي يهدد أمن القارة الأفريقية ووحدتها نتيجة لعدوانها المستمر ورفضها الجلاء عن أراضي الدول العربية التي وقعت ضحية العدوان ، ويعلن أن موقف إسرائيل قد يحمل الدول الأعضاء في منتظم الوحدة الأفريقية على أن تتخذ على المستوى الأفريقي بصورة فردية أو جماعية تدابير سياسية واقتصادية ضد إسرائيل تمشيا مع المبادئ الواردة في كل من ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة (٦٨) .

ويلاحظ في هذا القرار أن الدول الأفريقية قد ابتدأت في استعمال أسلوب تهديد إسرائيل ، حقيقة أنها لم تحدد الأساليب التي قد تتخذها قبل إسرائيل إلا أن هذه الأساليب ظهرت معاصرة لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ إذ سارعت الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل حتى توصل عدد الدول التي قطعت علاقاتها معها في نهاية عام ١٩٧٣ (٢٩)

---

(٦٧) صدر القرار رقم ٢٩٤٩ من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بأغلبية ٨٦ صوتا ضد سبعة أصوات وامتناع ٣١ دولة عن التصويت يؤكد فيه على وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في يونيو سنة ١٩٦٧ مع مطالبة دول العالم بعدم الاعتراف بما تجريه إسرائيل من إجراءات داخل الحدود المختلفة .

وكان الفضل في صدور هذا القرار هو لتكتل الدول الأفريقية ومساندة دول عدم

الانحياز .



دولة (٦٩) .

كما أن المنتظم طالب بعقد دورة استثنائية لمجلس الوزراء التي انعقدت في نوفمبر سنة ١٩٧٣ حيث أكد المجلس القرارات السابقة الصادرة عن المنتظم ، وأعرب عن أسفه لاستمرار إسرائيل في اصرارها على عدم تنفيذ قرارات المنتظم ، وقرارات هيئة الأمم المتحدة ، كما أعرب المجلس عن قلقه للمساعدات العسكرية الضخمة التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر تشجيعا لها على العدوان ، كما أكد المنتظم ارتياحه الى المكاسب التي حققتها مصر خلال حرب أكتوبر مع تشجيعه للكفاح البطولي لشعب مصر ، والشعوب العربية وشعب فلسطين مع توصيته للبلاد الأفريقية باستمرارها في قطع علاقاتها مع إسرائيل ، كوسيلة للضغط عليها لحين انسحابها من كافة الأراضي العربية واستعادة حقوق شعب فلسطين (٧٠) .

ويلاحظ أن هذا القرار أشار لأول مرة الى حقوق شعب فلسطين المشروعة ، كما ان القرار أشار الى رفضه أي تعديل لوضع القدس ، واعتبر ان ما اتخذته إسرائيل من اجراءات بالنسبة لمدينة القدس يعتبر لاغيا وغير ذات موضوع .

ويعتبر هذا القرار هو قمة القرارات التي اتخذها المنتظم من ناحية تأييده الكامل ، وبدون أي تحفظ لحقوق البلاد العربية في استعادة أراضيها وحقوق شعب فلسطين المشروعة بالنسبة للقدس .

أعيد بحث موضوع الشرق الأوسط بعد ذلك في اجتماع مجلس الوزراء العادي الثاني والعشرين الذي عقد في كمبالا بأوغندا في الفترة من

---

(٦٩) الدول التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل بترتيب زمني هي : غينيا - أوغندا - تشاد - انكونغو الشعبية - النيجر - مالي - بورندي - توجو - زائير - داهومي ( بنين ) - روندا - فولتا العليا - الكاميرون - غينيا الاستوائية - تانزانيا - مالاغاش - افريقيا الوسطى - اثيوبيا - نيجيريا - جامبيا - زامبيا - غانا - السنغال - جابون - سيراليون - كينيا - ليبيريا - ساحل العاج - باتسونا .

فاذا ما عرفنا ان كلا من مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال وغينيا بيساو لم يكن لها تمثيل دبلوماسي اتضح لنا ان أكثر من ٩٥٪ من الدول الأفريقية لم يكن لها أي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عند نهاية عام ١٩٧٣ .

١٠ حتى ٤ ابريل سنة ١٩٧٤ ، حيث أصدر المجلس قرارا أكد قراره المتخذ في الدورة الاستثنائية التي عقدت في نوفمبر سنة ١٩٧٣ بشأن هذا الموضوع وقرر انه يؤكد انه لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على النقاط الآتية :

أ - الانسحاب الكامل لاسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو سنة ١٩٦٧ .

ب - تحرير القدس العربية .

ج - حق تقرير المصير لشعب فلسطين .

كما أعلن مجلس الوزراء تأييده الكامل لمنظمة تحرير فلسطين كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين ، وطالب أمين عام المنتظم بمتابعة الموقف بالنسبة لموضوع الشرق الأوسط وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن لمجلس الوزراء في دورته الثالثة والعشرين ، وأخيراً أصدر المجلس عزيمة بإبقاء موضوع الشرق الأوسط في كافة جداول أعمال مؤتمرات منتظم الوحدة الافريقية القادمة (٧١) .

ويلاحظ على هذا القرار التطور الذي طرأ في موقف المنتظم بالنسبة لاعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية وذكره القدس باعتبارها بلداً عربياً ، يجب أن تحرر ، وعزيمته الخاصة بادراج الموضوع في كافة جداول اعمال المنتظم القادمة .

ثم أعيد بحث الموضوع خلال اجتماع مجلس الوزراء الثالث والعشرين والذي عقد في مقديشيو في الفترة من ٦ الى ١١ يونيو سنة ١٩٧٤ حيث أصدر المجلس قراراً يكاد يكون مطابقاً حتى في ألفاظه للقرار السابق الصادر من المجلس في دور انعقاده الثاني والعشرين (٧٢) .

وفي الاجتماع الرابع والعشرين لمجلس الوزراء والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ الى ٢١ فبراير سنة ١٩٧٥ أصدر المجلس قراراً أكد فيه قراراته السابقة وأدان اسرائيل في موقفها المتعنت ، كما دعا كافة دول

العالم الى عدم تقديم أى مساعدات لاسرائيل حيث ان هذه المساعدات تؤدى الى تمسك اسرائيل بموقفها ، وأضاف المجلس الى ذلك انه يبدى استياءه من قيام اسرائيل بعدوانها على جنوب لبنان(٧٣) .

ولم يكتف المجلس بانقرار الذى أصدره فى هذا الاجتماع بل أراد أن يوضح وجهة نظر المنتظم بصفة عامة فى مسألة الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية بصفة عامة فأصدر اعلانا فى هذا الشأن يحدد موقف المنتظم فى هذا الموضوع أطلق عليه اعلان اديس أبابا عن المشكلة الفلسطينية والشرق الأوسط(٧٤) .

وفى هذا البيان أوضح مجلس الوزراء أن أساس مشكلة الشرق الأوسط هى المشكلة الفلسطينية ، وأن كافة ما ترتب على هذه المشكلة ناشئ أساسا عن وجود شعب مشرد ، هو الشعب الفلسطينى ، وبعد أن أدان المجلس تصرفات اسرائيل ، واعتداءاتها المتكررة الهمجية ضد الشعوب العربية وبالذات الشعب الفلسطينى واعتداءها على مقدسات الأديان الثلاثة أشاد بموقف فلسطين والشعوب العربية ثم أعلن اعتبار قضية فلسطين والشرق الأوسط قضية افريقية مثلها فى ذلك مثل قضايا زمبابوى وجنوب أفريقيا ، وان من حق أفريقيا أن يكون لها دور فعال وبناء فى محاولات اقرار سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط ، وأنه حتى يمكن القيام بهذا الدور على كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى أن يحيط منتظم الوحدة الافريقية والدول الأعضاء بكافة ما يطرأ على هذا الموضوع من تطورات وأكد المجلس ضرورة ادراج بند مستقل باسم قضية فلسطين فى جدول أعمال الدورة الثانية عشر لاجتماع رؤساء الدول والحكومات فى كمبالا مع دعوة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ليعرض وجهة نظره ، وتطورات القضية أمام الملوك والرؤساء(٧٥) .

ويعتبر هذا الاعلان وهو المحدد لسياسة منتظم الوحدة الافريقية تجاه مشكلة الشرق الأوسط ويتضح منه تأييده الكامل لوجهة النظر العربية بدون أى تحفظ .

وحين عرض الموضوع على مجلس وزراء المنتظم فى اجتماعه الخامس

CM/Res 393 XXIV

(٧٣)

Déclaration d'Addis Abéba sur le Problème Palestinién et le  
Moyen Orient.

(٧٤)

CM/St. 14 XXIV

(٧٥)

والعشرين الذى عقد فى كمبالا بأوغندا فى الفترة من ٨ الى ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٥ أكد المجلس تمسكه بكافة القرارات السابقة ، وأضاف بأنه أصبح الوضع حالياً يستلزم فرض العقوبات المنصوص عليها فى ميثاق هيئة الأمم ضد إسرائيل ، نتيجة لرفضها الدائم لتنفيذ قرارات المجتمع الدولى ، ولذلك ناشد المجلس دول العالم بالعمل على حرمان إسرائيل من عضوية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها ، وحرمانها من المشاركة فى سائر المؤتمرات الدولية المعقودة تحت إشرافها ما دامت ترفض الخضوع لقرارات هيئة الأمم (٧٦) .

وظلت المشكلة الفلسطينية والشرق الأوسط تدرجان فى جداول أعمال المنتظم فى كافة جلساته وفى كافة هذه القرارات كان المنتظم متبنياً لوجهة النظر العربية تماماً ، مدنياً دائماً السياسة الإسرائيلية (٧٧) ويلاحظ أن قرارات المنتظم المتعلق بتنفيذها تماماً على إرادة المنتظم ذاتها قد نفذت بالكامل ، فعلى الرغم من تشعب المصالح الإسرائيلية مع الدول الأفريقية فى الفترة من تاريخ استقلال هذه الدول حتى عدوان ١٩٦٧ فإن الدول الأفريقية تضامنت تضامناً تاماً مع مصر وقطعت علاقاتها بإسرائيل وأيدت الدول العربية تأييداً مطلقاً فى موقفها تطبيقاً لمبادئ ميثاق المنتظم والقرارات الصادرة منه .

وبعد التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية حاولت بعض الدول العربية أعضاء منتظم الوحدة الأفريقية أن تستصدر قراراً من المنتظم تستنكر فيه الخطوات التى اتخذتها مصر تأسيساً على أن ذلك صلح منفرد ولكن الأعضاء الأفريقيين رفضوا هذه المحاولة فى مؤتمرهم السادس عشر الذى عقد فى الخرطوم وصدر القرار المؤيد لما تم ، والذى يؤكد على وجوب حل القضية وإعادة الأراضى المغتصبة بعد حرب ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

CM/Res 425 XXV

(٧٦)

(٧٧) أصدر المنتظم القرارين رقمى ٤٥٩ ، ٤٦٠ فى اجتماع مجلس الوزراء السادس والعشرين فى أديس أبابا سنة ١٩٧٦ والقرارين ٤٨١ ، ٤٨٢ فى اجتماع مجلس الوزراء السابع والعشرين والمنعقد فى بورت لويس فى يوليو سنة ١٩٧٦ والقرار رقم ٥٣١ فى اجتماع المجلس الثامن والعشرين المنعقد فى لومى بتوجو سنة ١٩٧٧ والقرارين رقمى ٥٨٠ ، ٥٨١ فى اجتماع مجلس الوزراء التاسع والعشرين المنعقد فى ليرفيل بالجابون فى يونيو وبؤلة سنة ١٩٧٧ والقرار رقم ٥٩٦ فى اجتماع مجلس الوزراء الثلاثين المنعقد فى طرابلس بلبنان فى الفترة من ٢٠ - ٢٨ فبراير ١٩٧٨ والقرارات أرقام ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦١٢ فى اجتماع مجلس الوزراء الحادى والثلاثين المنعقد فى الخرطوم بالسودان فى الفترة من ٧ الى ١٨ يوليو سنة ١٩٧٨ .



## المطلب الثانى

### قرارات منتظم الوحدة الافريقية بشأن معارضة التفرقة العنصرية

هناك بعض الأقاليم فى أفريقيا ما زالت تخضع لنظم أقلية تتحكم فى مصير الأقاليم التى تسيطر عليها بواسطة التفرقة والتمييز العنصرى ، وتنحصر هذه الأقاليم فى الجزء الجنوبى من القارة حيث تتركز أكثر نظم التمييز العنصرى شراسة ، وسنتعرض فى هذا المطلب لجهود منتظم الوحدة الافريقية فى هذه الأقاليم فى فروع ثلاثة على النحو التالى :

**الفرع الأول :** ونتعرض فيه لدور المنتظم فى اقليم ناميبيا « جنوب غرب أفريقيا » .

**الفرع الثانى :** ونتعرض فيه لدور المنتظم بالنسبة لزمبابوى « روديسيا الجنوبية » .

**الفرع الثالث :** ونتعرض فيه لدور المنتظم بالنسبة لجنوب أفريقيا .

## الفرع الأول

### مكافحة الاستعمار والتفرقة العنصرية فى ناميبيا « جنوب غرب أفريقيا »

عند نهاية الحرب العالمية الأولى وضع اقليم جنوب غرب أفريقيا تحت انتداب حكومة جنوب أفريقيا بواسطة عصبة الأمم ، حيث كان يخضع للاحتلال الالمانى وذلك لتقوم حكومة جنوب أفريقيا ببذل أقصى الجهد من أجل التقدم المادى والمعنوى والاجتماعى لسكان هذا الاقليم (٧٨) .

---

Promote to the utmost the material and moral well being and (٧٨)  
social progress of the inhabitants of the territory.

Leslie Rubin and Brian Weinstein : "Introduction to African Politics"  
A Continental Approach — Second Edition — Praeger Publishers, New  
York, USA, 1977, p. 134.

وعند قيام هيئة الأمم المتحدة طالبت حكومة جنوب أفريقيا بوضع الاقليم تحت نظام الوصاية والذي حل محل نظام الانتداب الذي كان سائدا خلال فترة عصبة الأمم ، ولكن حكومة جنوب أفريقيا رفضت ذلك مستمرة في تطبيق نظام الانتداب ، ثم طالبت باعتبار اقليم جنوب غرب أفريقيا تابعا لها وذلك تأسيسا على أن نظام الانتداب قد ألغى تلقائيا بإلغاء عصبة الأمم ، وقد أدى ذلك الى أن طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية ابداء رأيها في ذلك الموضوع وذلك خلال أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ فأفتت المحكمة سنة ١٩٥٠ بأنها ترى أنه من المستحسن ألا تلزم حكومة جنوب أفريقيا بتقديم تقاريرها للجمعية العامة ، وفي عام ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ أكدت المحكمة في فتويين صلاحية الجمعية العامة في الاشراف على أحوال الأقاليم الخاضعة لنظام الانتداب (٧٩) .

وقد بدأ التحرك الافريقي لمواجهة هذه المشكلة حتى قبل نشأة منتظم الوحدة الافريقية حيث قامت كل من أثيوبيا وليبيريا سنة ١٩٦٠ بإقامة دعوى أمام محكمة العدل الدولية لتحديد سلطات كل من هيئة الأمم المتحدة وحكومة جنوب أفريقيا على اقليم جنوب غرب أفريقيا .

وعند اعلان منتظم الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٣ ابتداء تدخله للوصول الى القضاء على الحكم العنصرى فى جنوب غرب أفريقيا على ما سنراه من تفصيل بعد هذه المقدمة التى كان لابد منها لمعرفة جذور الموضوع .

### **مجهودات منتظم الوحدة الافريقية فى القضاء على الحكم العنصرى فى جنوب غرب افريقيا :**

عند اجتماع مؤتمر الملوك والرؤساء الافريقيين فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ أصدر قرارا بشأن التفرقة والتمييز العنصرى ووفق فيه بالاجماع على وجوب تضافر الجهود وتنسيق العمل لانهاء سياسة التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى ، وطالب القرار بتأييد التوصيات المقدمة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن من اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة مع تنسيق الاجراءات العملية بفرض العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا ، ومناشدة الدول قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية التى لا تزال قائمة

---

(٧٩) دكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية -  
الانجلو المصرية - الطبعة الاولى سنة ١٩٧٤ ص ٤١٤

مع حكومة جنوب أفريقيا والكف عن تشجيع سياسة التفرقة العنصرية بأى صورة من الصور .

كما أصدر قرارا يتعلق باقليم جنوب غرب أفريقيا نص فيه على أن هذا الاقليم هو اقليم أفريقي يخضع للانتداب الدولى ، وأن أى محاولة من جنوب أفريقيا لضم الاقليم ستعتبر عملا من أعمال العدوان ، وأن الدول الأفريقية تصمم على تقديم كل المساعدات الضرورية للقضية المنظورة أمام محكمة العدل الدولية ، وأنها ستساند الحق الأصيل لشعب هذا الاقليم فى تقرير مصيره وفى الاستقلال التام والسيادة التامة (٨٠) .

وتطبيقا لهذا القرار أصدر مجلس وزراء المنتظم فى اجتماعه العادى الرابع الذى عقد فى نيروبي بكينيا فى الفترة من ٢٦ فبراير حتى ٩ مارس سنة ١٩٦٥ عزيمة باعتبار أن كافة نفقات الدعوى المنظورة أمام محكمة العدل الدولية والتي أقامتها أثيوبيا وليبيريا يجب أن تشارك فيها بالتساوى جميع الدول الأفريقية ، وعلى هذا فعلى كل دولة أن تسدد مبلغ ١٣٢٧٨٨٨ دولار لتمويل مصاريف هذه الدعوى وذلك قبل ١٥ ابريل سنة ١٩٦٥ (٨١) .

وقد امتد أجل سداد هذا المبلغ الى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر خلال الاجتماع الخامس له الذى عقد فى أكرا بغانا فى الفترة من ١٤ الى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ (٨٢) .

ونظرا لتراخى بعض الدول فى سداد هذا المبلغ اضطر مجلس الوزراء فى اجتماعه السابع والذى عقد فى أديس أبابا بأثيوبيا فى الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ الى التصريح لسكرتير المنتظم بأن يسدد المبلغ من اعتمادات المنتظم ، وأن يعوضه مما حصل أو سيحصل عليه من مساهمات الأعضاء ، وقد حث المجلس الدول الأعضاء على سرعة سداد أنصبتهم فى هذا الموضوع (٨٣) .

وأعتقد أن سبب تأخر بعض الدول فى سداد نصيبها فى نفقات هذه

الدعوى بالرغم من ضآلته بالنسبة لميزانية أى دولة هو الاقتناع الداخلى باعتبار عدم جدوى عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية وخاصة بعد أن أصدرت عدة فتاوى فى هذا الشأن ، وهو الوضع الذى كان قد تأييد فعلا بصدر الحكم فى ١٨ يوليو سنة ١٩٦٦ والذى قضى بأن المحكمة لم تجسد خلافا قائما بين أثيوبيا وليبيريا من جهة وحكومة اتحاد جنوب أفريقيا من جهة أخرى يتعلق بمصالح الدولتين اللتين تقدمتا بالشكوى ، وإن سلوك الدولة صاحبة الانتداب لا يعطى حقا لجميع أعضاء عصبة الأمم السابقة لرفع شكوى أمام المحكمة (٨٤) .

وقد كان هذا الحكم مخيبا لجميع آمال انقانونيين وخاصة الافريقيين منهم حيث أن المحكمة لم تنظر الناحية الموضوعية وهى ممارسة دولة الانتداب لسياسة التفرقة العنصرية فى اقليمهم موضوع تحت ادارتها بمقتضى قرار هيئة دولية وأصدرت قرارها هذا متمسكة بالنواحي الشكلية .

وقد ظهر رد فعل هذا الحكم فى القرارات الصادرة من منتظم الوحدة الافريقية بعد تاريخ هذا الحكم وكان أول قرار يصدر فى هذا الشأن هو قرار مجلس الوزراء فى اجتماعه السابع العادى والذى عقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ حيث أصدر هذا المجلس قرارا أكد فيه على حق شعب هذا الاقليم فى الاستقلال ، وتقرير المصير طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وأن حق الانتداب قد انتهى ، وانتقلت تبعية الاقليم المباشرة لهيئة الأمم المتحدة التى عليها أن تتحمل مسئولياتها باسم المجتمع الدولى ، وطالبت حكومة جنوب أفريقيا بالامتناع عن القيام بأى عمل دستورى أو ادارى ، أو سياسى قد يعطل أو يوقف بأى طريق كان الحالة الدولية الجديدة لجنوب غرب أفريقيا ، وأعلن المجلس أن استمرار ادارة جنوب أفريقيا لاقليم جنوب غرب أفريقيا يشكل وضعاً استعمارياً غير قانونى لدولة افريقية شقيقة ، ويناشد كافة الدول ألا تدخر أى مجهودات فى مساعدة اقليم غرب أفريقيا ليتخلص من الاحتلال الأجنبى مع التعاون مع لجنة التحرير التى عليها أن تعطى الأولوية لمسألة استقلال هذا الاقليم وناشد المجلس أعضاء هيئة الأمم وهيئاتها العاملة أن تضع موضع التنفيذ قرار الجمعية الصادر فى



٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ (٨٥) .

كما ناشد المجلس الأعضاء في الأمم المتحدة بإيقاف المساعدات العسكرية أو البترول أو منتجاته لجنوب أفريقيا (٨٦) .

وفي الاجتماع الثامن لمجلس وزراء المنتظم والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ فبراير حتى ٤ مارس سنة ١٩٦٧ أصدر المجلس قرارا يعتبر في فحواه تكرارا أو ترديدا لما ورد في قراره رقم ٨٧ في اجتماعه السابع ويطلب الدول الأعضاء بوقف أى تعاون مع حكومة جنوب أفريقيا حيث أن ذلك يقوى من قبضة يدها على اقليم جنوب غرب أفريقيا (٨٧) .

وفي اجتماع مجلس الوزراء التاسع أصدر قرارا اعتمده مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في كنشاسا ، نص القرار على مساندة شعب جنوب غرب أفريقيا في الحصول على الاستقلال وحق تقرير المصير وطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد (٨٨) .

وكانت في هذا الوقت حركات التحرير تبشر مهامها داخل اقليم جنوب غرب أفريقيا وإن لم تكن ذات تأثير كبير نظرا للمساحات الصحراوية التي يتكون منها الاقليم بالإضافة الى التناثر السكاني ، فضلا عن شدة المنازعات القبلية التي أدت الى تفكك في جبهة الحركات الوطنية الداعية للاستقلال (٨٩) .

ولقد كان من نتيجة هذه المقاومة أن قامت حكومة جنوب أفريقيا باعتقال سبعة وثلاثين مواطنا من مواطني جنوب غرب أفريقيا وحكمت عليهم بأحكام مختلفة بالسجن ، ومنهم عدد كبير حكم عليه بالسجن المؤبد مما أدى الى قيام مجلس وزراء منتظم الوحدة الافريقية بإصدار قرار في اجتماعه العاشر الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ فبراير ١٩٦٨

---

(٨٥) ينص هذا القرار الصادر برقم ٢١٤٥ بانتهاء انتداب جنوب أفريقيا على اقليم جنوب غرب أفريقيا ، ووضع الاقليم تحت الاشراف المباشر للأمم المتحدة .

CM/Res 87 VII (٨٦)

CM/Res 97 VIII (٨٧)

CM/Res 109 IX (٨٨)

(٨٩) دكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية -

المرجع السابق ص ٤٣٢ .

يدين فيه بشدة هذا التصرف ، ويطالب بالافراج الفوري عن هؤلاء الوطنيين خاصة أنه كان قد تحدد تاريخ ١٨ يونية سنة ١٩٦٨ تاريخا لاعلان استقلال جنوب غرب أفريقيا(٩٠) .

كما أدان هذا القرار حكومة بريتوريا ( جنوب أفريقيا ) لعدم اذعانها لقرارات المجتمع الدولي الصادرة في هذا الصدد(٩١) .

وفي ذات الاجتماع أصدر المجلس قرارا يتضمن ذات بنود قراراته السابقة وان كان قد أضاف اليه مطالبة هيئة الأمم بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على حكومة جنوب أفريقيا لعدم اذعانها للقرارات الصادرة من المنتظم الدولي ، وطالب الدول بالتعاون مع مجلس جنوب غرب أفريقيا من أجل حصول الاقليم على استقلاله(٩٢) .

وفي ١٨ يونية سنة ١٩٦٨ وهو التاريخ الذي كان محددًا من قبل لاعلان استقلال جنوب غرب أفريقيا أسمت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاقليم باسم ناميبيا تأكيداً وشعاراً لاستقلالها ، وان كانت لم تستقل بعد ، وناميبيا هي بمعنى بلد ناميب وناميب هي الصحراء الشاسعة والتي تقع في غرب الاقليم(٩٣) .

وكما استمرت حكومة جنوب أفريقيا في رفضها لكافة قرارات المجتمع الدولي استمر منتظم الوحدة الافريقية في اصدار القارات التي تؤيد كفاح

---

(٩٠) كان هذا القرار قد صدر في دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عقدت في ٢١ أبريل سنة ١٩٦٧ لمنافسة تقرير لجنة الأربعة عشرة التي شكلت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ وقد صدر القرار في ١٩ مايو سنة ١٩٦٧ برقم ٢٢٤٨ ينص على تشكيل مجلس جنوب غرب أفريقيا من أحد عشر عضواً يقوم بمفاوضة حكومة بريتوريا من أجل التوصل الى اجراءات انتقال إقليمي من ادارة حكومة جنوب أفريقيا الى ادارة هيئة الأمم تمهيدا لمنحه الاستقلال .

CM/Res 138 X

(٩١)

CM/Res 139 X

(٩٢)

A.B. Davidson, «South West Africa», an essay published in (٩٣)

«A History of Africa», USSR Academy of Sciences, Institute of Africa, Nauka Publishing House, Moscow, 1968, p. 499.

شعب ناميبيا وادانة حكم جنوب أفريقيا لاقليم ناميبيا دون أى تقدم فعلى فى الحصول على حق تقرير مصير سكان هذا الاقليم وفى المؤتمر الخامس للملوك والرؤساء والذي عقد فى الجزائر وافق المجتمعون على قرار مجلس وزراء المنتظم الذى اتخذ فى اجتماعه العادى الحادى عشر فى الجزائر فى الفترة من ٤ الى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٨ والذي لم يخرج فى فحواه عن ادانة الحكم العنصرى لجنوب أفريقيا على اقليم ناميبيا مع ادانة كافة الدول التى تتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا سواء أكان بامدادها بالأسلحة أم بالتعاون معها فى انتاجها أم حتى بعلاقات اقتصادية ، وطالب جميع الدول بالتعاون مع مجلس هيئة الأمم لناميبيا من أجل انهاء الانتداب على هذا الاقليم مع مطالبة مجلس الأمن باتخاذ الخطوات نحو تطبيق مواد الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم على حكومة جنوب أفريقيا لرفضها المستمر لقرارات المنتظم الدولى (٩٤) .

وفى المؤتمر السادس للملوك والرؤساء والذي عقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٦ الى ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٩ وافق المجتمعون على التوصيات التى رفعها مجلس الوزراء اليه والتى اتخذها فى اجتماعه العادى الثالث عشر الذى عقد قبل اجتماع القمة فى الفترة من ٢٧ أغسطس حتى ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بشأن مكافحة الاستعمار والتفرقة العنصرية والتى حوت فى طياتها كل تشجيع لحركات التحرير مع ادانة الاستعمار والنظم العنصرية ، وطالب فى ختام هذه التوصيات الأعضاء فى المنتظم ببذل كافة الجهود لطرد حكومة جنوب أفريقيا من هيئة الأمم وكذا الوكالات المتخصصة تأسيسا على عدم وجود أى حق قانونى لها على ناميبيا طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة (٩٥) .

وفى الاجتماع الرابع عشر لمجلس الوزراء والذي عقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٧ فبراير حتى ٦ مارس سنة ١٩٧٠ أصدر المجلس قرارا بشأن مكافحة الاستعمار والتفرقة العنصرية ردد فيه ما جاء فى قراره السابق ، وأضاف اليه مناشدة المنتظمات والأفراد فى أفريقيا الاحتفال بيوم ٢٥ مايو سنة ١٩٧٠ كيوم تحرير أفريقيا ، وذلك على أوسع نطاق حتى يبين تضامن الشعوب الافريقية فى مكافحتها للاستعمار والتفرقة العنصرية (٩٦) .

فى هذه الاثناء لم تتوقف جهود الدول الافريقية داخل هيئة الأمم.

المتحدة للحصول على مزيد من التأييد العالمى ، حتى أن مجلس الأمن أصدر خلال سنة ١٩٧٠ ثلاثة قرارات طالب فى أولها والذي صدر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٧٠ جميع الدول الأعضاء وخاصة تلك التى ترتبط بمصالح اقتصادية مع إقليم ناميبيا بعدم التعاون مع حكومة جنوب أفريقيا التى اعتبر المجلس كافة ما تتخذه من اجراءات داخل هذا الاقليم اجراءات غير قانونية(٩٧) .

وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٠ أصدر مجلس الأمن قراره الثانى خلال هذا العام يحظر ارسال الأسلحة الى جنوب أفريقيا(٩٨) .

كما قرر فى القرار الثالث والذي صدر فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٠ مطالبة الدول الأعضاء بانهاء أى اعتراف بسلطة جنوب أفريقيا على إقليم ناميبيا وطلب من محكمة العدل الدولية الادلاء برأى استشارى عن النتائج القانونية لاستمرار وجود جنوب أفريقيا فى ناميبيا(٩٩) .

وقد سارعت الدول الإفريقية فأصدرت قرارا بشأن ناميبيا فى اجتماع مجلس الوزراء الخامس عشر والذي عقد فى الفترة من ٢٤ الى ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٠ معلقا على قرار مجلس الأمن بطلب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية مقررا بأن طلب هذا الرأى لا يمنع مجلس الأمن والجمعية العامة من اتخاذ الاجراءات الفعالة من أجل السماح لشعب ناميبيا بمباشرة حقه المشروع فى تقرير مصيره والاستقلال مع تأكيد على مسئولية هيئة الأمم فى حصول ناميبيا على استقلالها، وأن لمنتظم الوحدة الإفريقية اختصاصا خاصا ومسئولية كبيرة من أجل الدفاع عن قضية أهالى ناميبيا مع مطالبته للدول الإفريقية الأعضاء فى مجلس الأمن بالتعاون مع الأفارقة فى لجنة القانون الدولى باعداد مذكرة عن منتظم الوحدة الإفريقية فى ميعاد أقصاء ١٩٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ عن هذا الموضوع لتقديمها فى هذا التاريخ لمحكمة العدل الدولية(١٠٠) .

---

(٩٧) القرار رقم ٢٧٦ .

(٩٨) القرار رقم ٢٨٢ .

(٩٩) القرار رقم ٢٨٣ ويلاحظ أن هذا أول قرار يصدره المجلس بطلب رأى استشارى

من محكمة العدل الدولية .

(١٠٠)



وقد أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في هذا الموضوع في ٢١ يونيو سنة ١٩٧١ حيث أيدت فيه قرار مجلس الأمن الذي يلغى وصاية جنوب أفريقيا على ناميبيا ويقرر أنه على قوات جنوب أفريقيا الانسحاب من هذا الاقليم ، ولكن رئيس وزراء جنوب أفريقيا رفض رأى المحكمة وأعلن أن بلاده ستواصل ادارة الاقليم كما فعلت دائما .

وقد كانت قرارات مجلس الأمن والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حافزا لمنتظم الوحدة الافريقية على زيادة مساعداته لحركات التحرير في اقليم ناميبيا وخاصة بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣١٠ في دورته الخاصة التي عقدت في أديس أبابا في أكتوبر سنة ١٩٧١ والذي اعترف فيه بشرعية حركات التحرير في ناميبيا ضد حكم جنوب أفريقيا وحقه في تقرير مصيره . وقد أصدر مجلس الوزراء في اجتماعه التاسع عشر والذي عقد في الرباط في الفترة من ٥ الى ١٢ يوتية سنة ١٩٧٢ قرارا يهنئ فيه حركات التحرير داخل ناميبيا فيما تقوم به من كفاح من أجل الحصول على مطالبها مؤكدا على تضامنه ومساعدته لهذه الحركات مديضا بشدة سياسة البانتوستان Bantustan التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا وإن المنتظم سيقاوم بشدة أى سياسة قد تؤدي الى تفتيت الوحدة الوطنية والاقليمية بناميبيا ، كما أدان بشدة أى مساعدات قد تقدمها الدول لحكومة جنوب أفريقيا ، وأصدر عزيمة بناء على توصية لجنة التحرير بزيادة المساعدة التي تقدم الى حزب تنظيم شعب جنوب غرب أفريقيا S.W.A.P.O. (١٠١) .

مؤكدا أن استمرار احتلال حكومة جنوب أفريقيا لاقليم ناميبيا هو عمل غير شرعى ، وإن مسئولية تحرير هذا الاقليم تقع على عاتق هيئة الأمم المتحدة (١٠٢) .

وبمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على انشاء منتظم الوحدة الافريقية أصدر المنتظم اعلانا بشأن المسائل السياسية الحالية تعرض فيه

---

(١٠١) كان هناك بالتسمية لحركات التحرير في ناميبيا بالإضافة الى سوابو حزب الاتحاد الوطنى لجنوب غرب إفريقيا S.W.A.N.U. وحزب الرابطة التقدمية لجنوب غرب إفريقيا S.W.A.P.A. وبعد اتحاد هذه الأحزاب معا بناء على مجهودات لجنة التحرير في جبهة تحرير جنوب غرب إفريقيا باسم S.W.A.N.L.I.F. عادت وتفككت ثانية واستمر سوابو بمفردهم في الكفاح بقيادة سام نجوما .

لمشكلة ناميبيا ، وأكد في هذا الاعلان على حق الشعب في الاستقلال مظهرا ترحيبه بزيادة عدد أعضاء مجلس جنوب غرب أفريقيا الى ثمانية عشر عضوا مطالباً حركة سوابو بتكثيف جهودها من أجل الحصول على الاستقلال ومطالباً كافة الدول بمدها بالمساعدات المادية والمعنوية من أجل تحقيق هذا الهدف (١٠٣) .

واستمر الوضع كما هو في ناميبيا يسير في ثلاثة محاور ، الأول هو جهاد حركة سوابو ، والثاني قرارات تصدر من منتظم الوحدة الافريقية تؤيد هذه الحركة ، والثالث مجهودات الدول الافريقية داخل هيئة الأمم المتحدة ذاتها وحصولهم على قرارات تؤيد حق شعب ناميبيا في الاستقلال وتقرير مصيره ، وبالنسبة لقرارات منتظم الوحدة الافريقية فنجد أنه أصدر خلال اجتماع مجلس الوزراء في الدورة العادية الثالثة والعشرين والتي عقدت في مقديشيو من ٦ الى ١١ يونيو سنة ١٩٧٤ قراراتين يلاحظ بالنسبة للقرار الأول أنه أدرج فيه جنوب أفريقيا مع ناميبيا سالكا في ذلك مسلك هيئة الأمم المتحدة ، أما القرار الثاني فقد أفرده لناميبيا فقط .

وبالنسبة للقرار الأول فقد ردد فيه مجلس الوزراء ما سبق ترديده في القرارات السابقة من ادانة للنظام العنصري في جنوب أفريقيا وأساليب القمع التي يتبعها في ناميبيا ، ويؤكد بزيادة المساعدات المالية والمادية ، لحركات التحرر الوطني في ناميبيا وجنوب أفريقيا ويؤكد أن الحركات الوطنية التي يعترف بها منتظم الوحدة الافريقية هي الممثل الحقيقي والشرعي لشعوب هذه الأقاليم ويدعو الدول الافريقية في هيئة الأمم الى تكثيف جهودها من أجل طرد جنوب أفريقيا من المنتظم الدولي ووكالاته المتخصصة ، من أجل ضمان رفض أوراق اعتماد وفد حكومة جنوب أفريقيا أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، مع مناشدة الدول الأخرى وخاصة البلدان الاشتراكية وغير المنحازة مساندة الدول الافريقية في عملها هذا (١٠٤) .

أما القرار الثاني والخاص بناميبيا فقط فقد أفرده مجلس الوزراء لادانة نظامي الفصل العنصري والباننوتستانات اللذين تتبعهما حكومة جنوب أفريقيا في ناميبيا ، ولتشجيع وتأييد جهود سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب

ناميبيا في كفاحها مع مطالبة مجلس الأمن بأن يبحث بأسرع ما يمكن الموقف الخطير في ناميبيا وأن يتخذ التدابير المناسبة بمقتضى أحكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المادة ٣٩ (١٠٥) .

ونتيجة لجهود الدول الأفريقية نظر موضوع ناميبيا أمام الجمعية العامة في الدورة التاسعة والعشرين لها وأصدرت قرارا تؤكد فيه على حق ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، وأن سوابو هو الممثل الشرعي لشعب ناميبيا مع استنكار الجمعية العامة لرفض حكومة جنوب أفريقيا من الانسحاب من ناميبيا بالرغم من قراراتها التي تنهى الانتداب عليها وإنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لإدارة الاقليم ، وطالب القرار جنوب أفريقيا بالانسحاب فورا وبدون شروط من ناميبيا (١٠٦) .

ثم اجتمع مجلس الأمن وقرر بالاجماع مطالبة جنوب أفريقيا بالخضوع لهذه القرارات بما في ذلك الانسحاب الكامل غير المشروط وأن ينعقد مجلس الأمن قبل ٣٠ مايو ١٩٧٥ للنظر في التدابير اللازمة لارغام بريتوريا لتنفيذ كل هذا ما لم يتم قبل هذا التاريخ .

ونظرا لعدم تنفيذ حكومة جنوب أفريقيا لهذه القرارات فقد انعقد مجلس الأمن فعلا ، ولكن لم يتوصل لاتخاذ أى قرار أو اجراء من حكومة جنوب أفريقيا نتيجة لاستعمال كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لحق الفيتو ، وقد دفع هذا منتظم الوحدة الافريقية لأن يعيد بحث الموضوع في اجتماع مجلس الوزراء الخامس والعشرين والذي عقد في كمبالا (أوغندا) في الفترة من ١٨ الى ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٥ وأصدر قرارا ضمنه بعد استنكاره لاستعمال هذه الدول لحق الفيتو - وتأييده لكفاح سوابو - ما يلي:

( أ ) يطالب المجلس حكومة جنوب أفريقيا بأن تسحب ادارتها غير الشرعية من اقليم ناميبيا ، ويطالبها بأن تحترم حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

---

(١٠٥) تنص المادة ٣٩ من ميثاق هيئة الأمم على أن « يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم أو اخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١ ، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو اعادته الى نصابه . CM/Res 354 XXIII

(١٠٦) القرار رقم ٣٢٩٥ الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

(ب) يطلبا بمن نظام الحكم العنصرى فى بريتوريا الاعتراف بالسوابو بوصفه الممثل الوحيد لشعب ناميبيا .

(ج) يطالب بالافراج عن جميع المسجونين السياسيين الناميبين سواء اكان فى ناميبيا أم فى جنوب أفريقيا وأنه يدين زج أعضاء السوابو ومؤيديهم فى السجون دون محاكمة .

( د ) يدين المؤتمر الدستورى المزعوم الذى تنظمه بصورة غير قانونية. حكومة جنوب أفريقيا غير الشرعية فى ناميبيا (١٠٧) .

(هـ) يطالب الدول الأعضاء بأن تقدم المزيد من المعونة الى سوابو خلال لجنة لتحرير مع تأكيده بأن سوابو هو الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا .

(و) يطالب جميع الدول الأعضاء بالمنتظم بعدم التصريح لعملاء الادارة غير الشرعية فى ناميبيا بزيارة بلدانهم ، ويهيب بجمع الدول بأن تلتزم بالنداء الذى وجهته الى جميع البلاد بالامتناع عن أى استثمار فى ناميبيا فى ظل النظام غير الشرعى (١٠٨) .

وازداد كفاح ( سوابو ) ضد النظام العنصرى لجنوب أفريقيا فى ناميبيا نتيجة لتأييد منتظم الوحدة الافريقية لهذا الكفاح ، وقد كانت لجنة التحرير تقدم تقاريرها الى المنتظم بتحديد المساعدات المطلوبة لسوابو على ضوء تحركاتها فعلا ، فنجدها مثلا توصى فى دورتها السادسة والعشرين بزيادة المساعدات التى تقدم لسوابو ، وقد بحث مجلس وزراء المنتظم هذه التوصيات فى اجتماعه السادس والعشرين بأديس أبابا فى الفترة من ٢٣ فبراير الى أول مارس سنة ١٩٧٦ وأصدر قرارا ينص فيه على منح مساعدة مالية وعسكرية ومادية أكبر الى سوابو ، مع توصية جميع دول المنتظم والدول والمنتظمات المحبة للسلام والعدالة بمساعدة حركة التحرير هذه (١٠٩) .

---

(١٠٧) دعت حكومة بريتوريا الى عقد مؤتمر دستورى سنة ١٩٧٥ تشترك فيه الجماعات القبلية فى ناميبيا لبحث مستقبل الاقليم ، وقد تم الاعلان عن هذا المؤتمر فى تصريح وزير خارجية جنوب افريقيا حين أعلن رفض بلاده لقرار مجلس الأمن الذى دعا فيه المجلس حكومة جنوب افريقيا الى تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٩٥ ، وقد ذكر وزير الخارجية فى اعلانه هذا أن حكومته ستنتهج سياسة جديدة لتحديد مستقبل ناميبيا متمثلا فى حق تقرير المصير للأهالى ، ولذلك فانها تدعو لهذا المؤتمر الدستورى .

CM/Res 433 XXV

CM/Res 456 XXVI

(١٠٨)

(١٠٩)



كما أصدر عزيمة أخرى في اجتماعه السابع والعشرين والذي عقد في  
بورت لويس ( موريشيوس ) في الفترة من ٢٤ يونيو الى ٣ يوليو سنة  
١٩٧٦ بزيادة هذه المساعدات (١١٠) .

وقد كان من نتيجة ازدياد كفاح سوابو أن ازداد النظام العنصرى في  
اتخاذ اجراءات وحشية ضد الوطنيين بالإضافة الى استعمال ناميبيا كنقطة  
ارتكاز لمهاجمة الدول الافريقية المجاورة ، وقد أدى ذلك الى انعقاد مؤتمر  
عالمى في موبوتو عاصمة موزمبيق فى الفترة من ١٦ الى ٢١ مايو سنة ١٩٧٧  
لمساعدة شعب ناميبيا ، وقد قام مجلس وزراء منتظم الوحدة الافريقية فى  
اجتماعه التاسع والعشرين والذي عقد فى ليرفيل ( جابون ) فى الفترة من  
٢٣ يونيو حتى ٣ يوليو سنة ١٩٧٧ بالترحيب بهذه القرارات المتخذة فى  
مؤتمر موبوتو واعتبارها مساهمة هامة فى تقديم الكفاح الوطنى مطالباً جميع  
الدول بالعمل على تطبيق اعلان موبوتو وبرنامج مطالباً هيئة الأمم بالعمل  
على تطبيقه أيضاً هى وكافة أجهزتها (١١١) .

كما أصدر مجلس الوزراء فى اجتماعه هذا قرارا بشأن ناميبيا يعتبر  
ترديدا لقراراته السابقة (١١٢) .

وبعد أن رأى العالم اصرار شعب ناميبيا على التخلص من الاستعمار  
والحكم العنصرى اضطرت الدول الغربية الخمس الكبرى لأن تتبنى موضوع  
ناميبيا فتقدمت بمقترحات الى كل من حكومة جنوب افريقيا والسوابو تقضى  
باستقلال الاقليم فى نهاية سنة ١٩٧٨ وقد وافق كلا الطرفين على هذه  
المقترحات وعلى هذا فقد تقدم وزراء خارجية هذه الدول (١١٣) الى مجلس  
الأمم بمقترحاتهم التى وافق عليها بأغلبية ثلاث عشرة دولة وامتناع دولتين  
عن التصويت (١١٤) .

وينص هذا القرار الذى تمت الموافقة عليه يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٨

CM/Res 500 XXVII

(١١٠)

CM/Res 551 XXIX

(١١١)

CM/Res 551 XXIX

(١١٢)

(١١٣) الدول هى : الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا والمانيا الاتحادية

• هوكندا

(١١٤) الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا

على تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة للإشراف على قوة تتكون من خمسة آلاف جندي من الأمم المتحدة بالإضافة إلى ألف آخرين من المدنيين للإشراف على إجراء انتخابات حرة في البلاد ، كما وافق مجلس الأمن على الشق الثاني من القرار بالاجماع والذي ينص على اعتبار خليج وميناء والفيس Wolfis تابعين لناميبيا تأييدا لوحدةها وسلامة أراضيها (١١٥) .

وهذا القرار وإن كان يعتبر من قرارات مجلس الأمن السالفة الذي رفضت حكومة جنوب أفريقيا تنفيذ الكثير من قراراته ، إلا أنه كان هناك أمل في هذا القرار للعنصرين الآتين :

١ - تبني الدول الكبرى بالمجلس له .

٢ - اتخاذ إجراءات محددة منها إرسال قوات وتعيين مندوب للمنظم الدولي للإشراف على الانتخابات .

وبالرغم من هذا الأمل إلا أن حكومة جنوب أفريقيا رفضت تنفيذ هذا القرار ولجأت إلى استمرار سياستها في ناميبيا مع تشجيع سياسة البانتوسفانات .

ومع محاولة لإجراء محادثات مع بعض الإفريقيين لمنح استقلال زائف لناميبيا ، أطلق عليها محادثات تيرنهول - وقد قام منتظم الوحدة الأفريقية بمبحث الموضوع في اجتماع مجلس الوزراء في دورته العادية الثلاثين ، التي عقدت في طرابلس بليبيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٨ ، وأصدر قراراً بشأن الوضع في ناميبيا ، أكد فيه من جديد مساندته لمنظمة سوابو بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا وأدان فيه سياسة بريتوريا سواء بالنسبة لسياسة البانتوسفانات أو محادثات تيرنهول مع رفضه لإنشاء جيوش قبلية ، أو إجراء انتخابات دون أن يكون للأمم المتحدة إشراف عليها ، مع مطالبة الدول الأفريقية بعدم إجراء أية اتصالات مع الإفريقيين الذين يطلقون على أنفسهم الإفريقيين المعتدلين ، والذين هم أساس محادثات تيرنهول ، وكعادة قرارات المنتظم المتعلقة بالوضع في ناميبيا يقرر

---

(١١٥) أثار الشق الثاني من القرار رد فعل عنيفا في حكومة جنوب أفريقيا على أساس أنه لم يكن ضمن المشروع الذي وافقت عليه قبل ذلك ، وأعلن وزير خارجيتها بيك بوت أن بلاده ستضطر لإعادة النظر في موافقتها السابقة وإن كان وزراء خارجية الدول الخمس أعربوا عن تفاؤلهم في أن حكومة جنوب أفريقيا ستوافق موافقة نهائية على القرار كما هو .

زيادة مساعداته لحركة سوابو دبلوماسيا وماديا وماليا (١١٦) .

ثم أعاد المنتظم لبحث موضوع ناميبيا مرة أخرى ، وكانت التجمعات القبلية للثيرنهول قد قويت في محاولة من حكومة جنوب أفريقيا لاحتلال هذه التجمعات محل منظمة سوابو ، فأصدر المنتظم قرارا في اجتماع مجلس الوزراء الحادي والثلاثين والذي عقد في الخرطوم في الفترة من ٧ الى ١٨ يوليو سنة ١٩٧٨ يدين فيه سياسة جنوب أفريقيا ويرفض أن تتم اجراء أية انتخابات بدون اشراف هيئة الأمم ، ويطالب باقى الأمم بزيادة مساعدتها لمنظمة سوابو (١١٧) .

وقد ظل الوضع متارجا بين كفاح مستمر بين منظمة سوابو للحصول على استقلال ناميبيا وتأييد مستمر من منتظم الوحدة الافريقية ، حتى اضطرت حكومة جنوب أفريقيا لاحتلال أجزاء من أنجولا بصفتها الدولة التي منها تنطلق منظمة سوابو ، وقد أدى ذلك الى قبول أنجولا وسوابو لمقترحات حكومة جنوب أفريقيا لفض الاشتباك بينهم والتي تقدم بها عن طريق أمين عام الأمم المتحدة وكانت موافقة أنجولا على هذه المقترحات مرتبطة بموافقة منظمة سوابو وأن تتعهد حكومة بريتوريا « جنوب أفريقيا » بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر في يوليو سنة ١٩٧٨ .

وقد وافقت سوابو وحكومة جنوب أفريقيا على ذلك وتم انسحاب قوات بريتوريا من الأراضي التي احتلتها في أنجولا ، وبدأت محادثات مباشرة بين أنجولا وبريتوريا لتنفيذ قرار مجلس الأمن (١١٨) .

ولم تصل هذه المحادثات الى نتائج محددة حيث أصرت حكومة جنوب أفريقيا على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا كشرط أساسى لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر في يوليو سنة ١٩٧٨ .

وبعد توقف هذه المحادثات استمر الوضع كما هو في ناميبيا حتى

CM/Res 602 XXX

(١١٦)

CM/Res 629 XXXI

(١١٧)

(١١٨) تصريحات وزير خارجية أنجولا لمنسوب جريدة الأهرام خلال انعقاد مجلس وزراء المنتظم في دورته الأربعين في أديس أبابا مارس سنة ١٩٨٤ والمنشور بجريدة الأهرام العدد ٢٥١٧ مارس سنة ١٩٨٤ .

أعلن بيتر بوتو رئيس وزراء حكومة جنوب أفريقيا استعداد بلاده لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من أغسطس سنة ١٩٨٦ وبالرغم من هذا الاعلان فانه لم يتم شيئاً . وما زالت ناعيبيا تعاني من عسف حكومة جنوب أفريقيا .

## الفرع الثاني

### قرارات منتظم الوحدة الافريقية بشأن مكافحة الاستعمار والتفرقة العنصرية في زمبابوى ( روديسيا الجنوبية )

منذ نشأة منتظم الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ وهو ينتهج سياسة واضحة ومعلنة تجاه الاستعمار والتفرقة العنصرية ، تنحصر فى مساندته الفعالة ومساعدته لحركات التحرير الوطنى فى القارة ، وهو نفس الوضع الذى اتخذه بالنسبة لروديسيا الجنوبية ( زمبابوى ) (١١٩) حيث نص فى قراره الصادر من أول مؤتمر قمة فى مايو سنة ١٩٦٣ فى أديس أبابا والخاص بتصفية الاستعمار على أنه يؤكد من جديد تأييده للوطنيين الافريقيين فى جنوب روديسيا ، ويعلن بصفة رسمية أنه فى حالة اغتصاب حكومة عنصرية من الأقلية البيضاء للسلطات فى جنوب روديسيا فان الدول الأعضاء فى هذا المؤتمر تقدم تأييدها المعنوى والعملى لجميع الاجراءات المشروعة التى يرى الزعماء الافريقيون الوطنيون اتخاذها لاستعادة هذه السلطات وردها الى الأغلبية الافريقية ، ويتعهد المؤتمر من الآن فصاعداً ببذل الجهود المتضافرة

---

(١١٩) روديسيا الجنوبية كانت احدى اقاليم امبراطورية زمبابوى التى سيطرت عليها قبائل الماشونا ، وفى أواخر القرن ١٩ استولى عليها بالقوة والحيلة الانجليزى سيسيل جون رودس عام ١٨٩٠ ، وأيد التاج البريطانى هذه العملية الاستعمارية الجديدة بأن منح الشركة البريطانية لجنوب افريقيا ميثاقاً ملكياً استطاعت الشركة بموجبه أن تقوم بادارة روديسيا لمدة ثلاثة عقود من الزمان .

الدكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع

السابق ص ٣٨٨ .

ليزلى روبين ، بريان وابنتشتين

Introduction to African Politics op. cit. p. 136.

و أ. ب. دافيدسون بحث منشور تحت اسم زامبيا ( مالاوى ) وروديسيا الجنوبية فى كتاب  
A History of Africa op. cit. p. 423.



لاتخاذ الاجراءات التى قد يتطلبها الموقف ازاء أية دولة تعترف بحكومة الأقلية البيضاء .

ولقد كان الدافع لاصدار مثل هذا القرار هو اظهار ايان سميث (١٢٠) لنواياه فى اعلان استقلال روديسيا عن بريطانيا التى وضعت خمسة مبادئ فى عام ١٩٦٣ طلبت تنفيذها بينما تتم اجراءات اعلان الاستقلال وهى (١٢١):

١ - الايمان بمبدأ التطور الذى لا يعرقل ولا يعطل الاتجاه نحو حكم الأغلبية خلال تطوير مستمر لدستور عام ١٩٦١ (١٢٢) .

٢ - ضمانات محددة ضد أى تعديلات أو تراجع فى نصوص الدستور تلغى أو تحول دون استمرار هذا التطور .

٣ - تحسين سياسى عاجل فى أوضاع الشعب الأفريقى .

٤ - تطور فعلى لانتهاء أوضاع التفرقة العنصرية .

٥ - أسلوب متفق عليه لاختيار اتجاهات الراى العام فى روديسيا بشكل يؤكد أن التسوية مقبولة من الشعب الروديسى ككل .

وقد رفضت حكومة ايان سميث اعلان هذه النوايا بالرغم من تواضعها

---

(١٢٠) الذى حل فى رئاسة الوزارة بعد استقالة وينسفون فيلد زعيم الجبهة الروديسية والذى فاز فى الانتخابات التى أجريت سنة ١٩٦٢ والتى قاطعها الافريقيون ، وهو الحزب الذى يعتنق استبعاد أى مشاركة افريقية فى الحكم ، وذلك فى مقابل الحزب الفيدرالى المتحد بزعامة سيرا دجار هوايتهد ، والذى كان يطالب بالغاء التفرقة العنصرية ، ويدعو الى اصدار قانون جديد بتوزيع الاراضى الزراعية والى وضع نظام جديد للدمج الاجتماعى فى البلاد .

(١٢١) دكتور عبد الملك عودة - روديسيا بين التسوية السياسية والعنف الثورى - دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية - العدد ٢٨ - السنة الثامنة - ابريل سنة ١٩٧٢ ص ٣٦٠ - ٤٧ ( ٣٠٨ - ٣١٧ ) .

(١٢٢) وهو الدستور الذى تقدمت به بريطانيا ورفضه الوطنيون ، وكان الحكم يسير على أساس اعلان للحقوق وضع خلاله مؤتمر دستورى عقد فى فبراير سنة ١٩٦١ برئاسة السكرتير العام للكومنولث دنكان سانديز من أجل تطوير نظام الحكم فى البلاد بما يتفق مع ظروف التحرر الوطنى الجديدة فى القارة ، وقد صدر هذا الاعلان لحقوق مواطنى روديسيا . ولأول مرة مثلت بعض العناصر الافريقية القليلة فى أجهزة الحكم بالبلاد ، وان ظل الافريقيون فى مرتبة مواطنى الدرجة الثانية .

دكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٣٩٠ .

وبدأت في اتخاذ اجراءات قهر شديدة ضد الوطنيين وبالذات زعماء حركات التحرر والتي تشكلت عام ١٩٦١ تحت اسم اتحاد الشعوب الافريقية الزمبابوي Z.A.P.U. ثم في عام ١٩٦٣ حين تكون حزب الاتحاد الافريقي الوطني الزمبابوي Z.A.N.U. من بعض المنشقين عن حزب Z.A.P.U. وقامت حكومة ايان سميث باعتقال زعيمى الحزبين جوشيا تكومو ، باباينتجى سيتهول .

ونتيجة لهذه الاجراءات التعسفية من حكومة ايان سميث فقد أصدر مجلس وزراء منتظم الوحدة الافريقية فى اجتماعه الثانى العادى والذي عقد فى لاجوس بنيجيريا عام ١٩٦٤ قرارا أكد فيه تمسكه بقرار الملوك والرؤساء فى مؤتمره الأول ، وطالب فيه الحكومة البريطانية بما يلى :

**أولا :** أن تمنع بايجابية التهديد بالاعلان الفردى للاستقلال بواسطة حكم الأقلية البيضاء .

**ثانيا :** الدعوة بدون تأخير لمؤتمر دستورى تمثل فيه كل الأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية لتقرير استقلالها على أساس مبدأ صوت واحد لكل رجل واحد (١٢٣) .

**ثالثا :** اتخاذ خطوات فورية لوضع حد للموقف السياسى المتفجر فى روديسيا الجنوبية .

وأضاف مجلس الوزراء فى قراره هذه توصية للدول الأعضاء فى المنتظم باعادة النظر فى علاقاتها الدبلوماسية وغيرها مع بريطانيا فى حالة تجاهل بريطانيا لهذه التوصيات ، وطلب من المجلس من لجنة التحرير تقوية مساعداتها لحركات التحرر الباسلة فى روديسيا من أجل تقوية وتركيز كفاحها من أجل تطبيق مبدأ صوت واحد لكل رجل واحد ، وطالبت الدول الافريقية فى هيئة الأمم المتحدة أن تتعاون مع الدول الأخرى فى المنتظم الدولى من أجل ضمان تنفيذ انجلترا لقرارات هيئة الأمم السابقة بشأن روديسيا (١٢٤) .

وقد أعاد مجلس الوزراء بحث الموضوع فى اجتماعه الثالث والذي عقد

فى القاهرة فى الفترة من ١٣ الى ١٧ يوليو سنة ١٩٦٤ وأكد فيه قراراته السابقة وطلب الافراج الفورى عن زعماء حركتى زابو وزانو وكافة المسجونين السياسيين وطالب هاتين الحركتين بتوحيد جهودهما مع تكليف الدول المجاورة بالمساعدة فى توحيد صفوف الحركتين ومع التهديد بأن الدول الافريقية ستتخذ كافة الاجراءات التى تعتبرها مناسبة فى حالة اعلان الاستقلال بواسطة حكومة الأقلية البيضاء بما فيها الاعتراف ومساعدة حكومة وطنية افريقية فى المنفى (١٢٥) .

وقد وافق مؤتمر الملوك والرؤساء على هذه القرارات فى المؤتمر الثانى الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من ١٧ الى ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ ، وقد أكد مجلس الوزراء هذه القرارات أيضا فى اجتماعه الرابع الذى عقد فى نيروبي بكنيا فى الفترة من ٢٦ فبراير الى ٩ مارس سنة ١٩٦٥ (١٢٦) .

ونتيجة لتدهور الموقف فى روديسيا وخاصة بعد اعلان أيان سميث بها اقامة تقسيم اجتماعى على أسس عنصرية ، بحيث ينقسم المجتمع الى فئات حسب الأصل الماشوانا ويمثلون ٧٠٪ من الوطنيين ، والمانييل ويمثلون ٢٠٪ ، والافريقين غير الروديسيين ويمثلون ١٠٪ فقد انتهز مجلس الوزراء الاجتماع غير العادى الذى عقد فى لاجوس بنيجيريا فى الفترة من ١٠ الى ١٣ يونيو سنة ١٩٦٥ وأصدر قرارين أحدهما عام والثانى خاص بشأن المسألة الروديسية ، أما القرار العام فهو ترديد للقرارات السابقة مع مطالبة الحكومة البريطانية بمواجهة مسئولياتها فى اتخاذ الخطوات الفعالة من أجل مواجهة التصرف غير الشرعى لحكومة الأقلية ووضع دستور جديد يسوى فيه بين جميع الوطنيين (١٢٧) .

أما القرار الخاص فقد خصصه المجلس لدراسة الحلاف الناشئ بين حركتى الزابو والزانو ، وطالب هاتين الحركتين بتوحيد جهودهما ضد حكومة الأقلية لتزداد فاعليتهما ، وطالبا الدول المجاورة ( مالاوى - زامبيا - أوغندا - كينيا - أثيوبيا ) بمساعدة الحركتين من أجل سرعة انشاء جبهة مشتركة مع مطالبة الأمين الادارى بأن يحيط الدول علما بتطورات الموقف (١٢٨) .

وبالرغم من موقف منتظم الوحدة الافريقية والقرارات التي صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤيد تقريبا موقف الدول الافريقية (١٢٩) فإن أيان سميث أعلن قرب اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ، وذهب الى انجلترا بشأن هذا الموضوع في ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وهناك تمسكت بريطانيا بمبادئها الخمسة للموافقة على اعلان الاستقلال ، ثم أعيد بحث الموضوع بين أيان سميث ورئيس وزراء بريطانيا « ويلسون » خلال زيارته لسانسبوري في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وقد دفعت هذه التطورات مجلس وزراء منتظم الوحدة الافريقية الى أن يصدر قرارا خلال اجتماعه الخامس والذي عقد في أكرا « غانا » في الفترة من ١٤ الى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ واعتمد بعد ذلك من مؤتمر الملوك والرؤساء الثاني والذي عقد في أكرا في الفترة من ٢١ الى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ وقد نص هذا القرار بالاضافة الى ما جاء بالقرارات السابقة على قطع العلاقات الدبلوماسية والمالية مع بريطانيا في حالة الاعلان المنفرد بالاستقلال . مع استعمال كافة الوسائل بما فيها القوة لمنع هذا الاعلان مع منح كافة المساعدات لشعب مزبابوي في كفاحه ضد حكومة الاقلية البيضاء مع مطالبة جميع الحكومات بعدم الاعتراف بحكومة الاقلية البيضاء في حالة اعلان الاستقلال من طرف واحد مهية بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن اتخاذ الاجراءات التي تمنع هذا الاعلان ، مع تشكيل لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات ، وقد تشكلت اللجنة من خمس دول أعضاء .

وبالرغم من كل هذا فقد أعلن أيان سميث استقلال روديسيا من طرف واحد في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ وقيام اعلان دستوري جديد يحل محل دستور سنة ١٩٦١ يقطع كل الصلات القانونية بين أجهزة الحكم الروديسية والتاج البريطاني .

وقد كان لهذا الاعلان الفردي رد فعل سواء أكان بالنسبة لموقف بريطانيا أم للموقف العالمي أم بالنسبة لموقف منتظم الوحدة الافريقية .

فبالنسبة لموقف انجلترا فقد أعلنت في ذات اليوم وعلى لسان رئيس

---

(١٢٩) لم تستطع الدول الافريقية الحصول على قرارات من مجلس الأمن في هذه الفترة نتيجة لاستعمال انجلترا لحق الفيتو تأسيسا على أن هذا الموضوع يعتبر مسألة داخلية تخصها هي .



وزرائها بأن هذا الاستقلال الزائف عمل غير مشروع ، وان البرلمان البريطاني هو السلطة الشرعية الوحيدة التي تختص بمنح الاستقلال لروديسيا ، وأن ما اتخذه أيان سميث يعتبر عملا من أعمال العصيان والتمرد على التاج البريطاني ، ثم فرضت الحكومة البريطانية سلسلة من العقوبات على حكومة أيان سميث منها حظر تصدير الأسلحة ورؤوس الأموال الى روديسيا ، وتقييد المبادلات التجارية وغيرها من العقوبات (١٣٠) .

أما بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ، فقد قطعت الجمعية العامة أعمالها في نفس اليوم ، وأصدرت قرارا يدين تصرف حكومة روديسيا ويطلب بريطانيا باتخاذ كل الخطوات الضرورية لانهاء العصيان في روديسيا (١٣١) كما اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب بريطانيا (١٣٢) الذي أصدر قرارا بالاجماع يدين فيه اعلان روديسيا من جانب واحد ، ويدعو جميع الدول الى عدم الاعتراف بهذا النظام أو مساعدته (١٣٣) .

ثم عاد مجلس الأمن وأصدر قرارا جديدا في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ يطلب فيه بريطانيا بوضع نهاية فورية لنظام أيان سميث ، وطالب أجهزة منتظم الوحدة الافريقية بمساعدة أجهزة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا القرار (١٣٤) .

وبالنسبة لمنتظم الوحدة الافريقية فان لجنة الخمسة التي نص عليها في اجتماع الملوك والرؤساء في أكرا اجتمعت في دار السلام بتانزانيا وطالبت بعقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء لبحث هذا الموضوع ، وفعلا اجتمع مجلس الوزراء اجتماعا غير عادي في أديس أبابا في الفترة من ٣ الى ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ حيث أصدر ثلاثة قرارات في هذا الشأن .

#### القرار الأول : حيث أصدر العزائم الآتية :

١ - أن تقوم جميع الدول الافريقية بمقاطعة روديسيا الجنوبية ما دامت

---

(١٣٠) دكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٣٩٨ .

(١٣١) القرار رقم ٢٠٢٤ (٢٠) في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

(١٣٢) يلاحظ أن بريطانيا كانت تعارض كافة القرارات السابقة ضد روديسيا باعتبارها مسألة داخلية .

(١٣٣) القرار رقم ٢١٦ في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

(١٣٤) القرار رقم ٢١٧ .

تحت حكم الأقلية البيضاء ، وعلى الدول الأفريقية - خاصة - اتخاذ ما يلي :

( أ ) إيقاف كافة العلاقات الاقتصادية بما فيها لتجارة والتبادل النقدي .

(ب) تجميد كافة أرصدة حكومة روديسيا الجنوبية الموجودة في البنوك الأفريقية .

(ج) عدم الاعتراف بكافة وثائق السفر الصادرة أو المجددة من الحكومة غير الشرعية .

( د ) كافة وسائل الانتقالات بما فيها الطيران من أو الى روديسيا الجنوبية يجب ألا تحصل على أى تسهيلات أو خدمات بما فى ذلك حق المرور الجوى .

(هـ) قطع كافة سبل المواصلات بين الدول الأفريقية وروديسيا بما فيها التلغراف والتليفون والتلبرنت أو الراديو - تليفون .

٢ - اذا لم تقم بريطانيا بمواجهة هذا العصيان وارجاع الأمور الى نصابها واثاحة الفرصة للاغلبية فى أن تقوم بالحكم وذلك فى ميعاد أقصاه ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ فان جميع دول المنتظم ستقطع علاقاتها بالمملكة المتحدة فى هذا التاريخ .

٣ - مطالبة دول العالم بانكار بقاء روديسيا الجنوبية تحت حكم الأقلية العنصرية .

٤ - مطالبة الدول الأفريقية والدول الصديقة بوضع خدمات الراديو الاعلامية تحت تصرف الأفريقيين من أجل خدمة هذا الغرض .

٥ - أن تقوم الدول الأفريقية باخطار الأمين العام بما اتخذته من اجراءات من أجل تنفيذ هذا القرار وكذا قيام الدول الأفريقية بهيئة الأمم باتخاذ الخطوات اللازمة داخل الهيئة من أجل تنفيذ هذا القرار (١٣٥) .

**القرار الثانى :** وهذا القرار خصص لتحديد كيفية مساعدة شعب روديسيا فى كفاحه ضد الحكم العنصرى حيث طالب هذا القرار الدول الخمس

التي شكلت في أкра بدعوة الخبراء العسكريين من الدول الأعضاء لدراسة طريقة استخدام القوة في مساعدة شعب زمبابوى ، وقد طالب القرار أيضا الدول الأعضاء بتقديم كافة المساعدات الممكنة لهذه اللجنة من أجل مساعدة شعب زمبابوى التي تطلبها من الدول الأعضاء لمواجهة أى حالة طوارئ قد تواجهها دولة جارة لروديسيا مع مطالبة الدول الأعضاء بتسهيل مأمورية لجنة الخمس (١٣٦) .

**القرار الثالث :** أما هذا القرار فقد خصص لاصدار التعليمات للدول الأعضاء في هيئة الأمم للمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧ الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ومطالبة كل من وزراء خارجية الجزائر والسنغال وزامبيا بمواصلة جهودهم أمام مجلس الأمن بشأن المشكلة الروديسية (١٣٧) .

وعند تنفيذ هذه القرارات التي قوبلت ببعض الصعوبات فإن المملكة المتحدة لم تتخذ أى إجراء في المهلة التي منحت لها ومع ذلك لم يقطع العلاقات معها سوى تسع دول فقط وأثيرت عدة اعتراضات منها - عدم اختصاص مجلس الوزراء باصدار مثل هذا القرار ، فضلا عن أن بعض الدول المرتبطة بانجلترا أعلنت أنها ستواجه مصاعب في حالة قطع العلاقات مع انجلترا وعلى هذا فلم تقطع العلاقات مع انجلترا الا هذه الدول التسع (١٣٨) .

أما النسبة للجنة الخبراء العسكريين فإنها اجتمعت وقدمت توصيات معينة والنسبة لترقيع الجزاءات الاقتصادية فإنها وان كانت قد طبقت فعلا الا أنها لم يكن لها أثر فعال نتيجة لعدم التزام بعض الدول الأخرى غير الأفريقية والذات جنوب أفريقيا بتطبيق هذه العقوبات مما أدى الى إعادة بحث الموضوع في اجتماع مجلس الوزراء في دورته العادية السادسة والتي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٨ فبراير الى ٦ مارس سنة ١٩٦٦ حيث أصدر قرارا ضمنه مطالبة دول العالم بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧ والخاص بمقاطعة الحكومة العنصرية ، وناشد دول العالم عدم الاعتراف بهذا النظام وطالب الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه الأوضاع في روديسيا وأصدر عزيمة بانشا لجنة تضامن مع شعب زمبابوى تتكون من خمسة أعضاء مع اصداره عزيمة أخرى توجه للدول

ECM/Res 14 VI

(١٣٦)

ECM/Res 15, VI

(١٣٧)

(١٣٨) الجزائر - كوتفو برازافيل - غانا - غينيا - مالي - موريتانيا - السودان -

تانزانيا - مصر ( الجمهورية العربية المتحدة ) .

الأعضاء في هيئة الأمم لمساعدة وزراء الجزائر والسنغال وزامبيا في جهودهم من أجل عرض موضوع روديسيا على مجلس الأمن تحت نصوص مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وأوصى الدول الأفريقية المعنية بعدم الاعتراف بأي من الأحزاب في روديسيا ، وتقديم المعونة فقط للشعب الروديسي داخل البلاد والذي يكافح النظام العنصري (١٣٩) .

وكان الدافع لاصدار هذه التوصية هي زيادة الخلاف بين الزانو والزابو ورفضهم الاتحاد معا من أجل تحقيق الهدف المشترك (١٤٠) .

وقد جاء رد الفعل الأفريقي الرسمي على اعلان الجمهورية في قرار منتظم الوحدة الأفريقية الصادر من مجلس الوزراء في اجتماعه الخامس عشر في أديس أبابا في الفترة من ٢٥ الى ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٠ بمناسبة بحثه موضوع تصفية الاستعمار وحيث جاء في هذا القرار بعد أن لاحظ زيادة الدعم المقدم من حكومة جنوب أفريقيا الى نظام الحكم في زيمبابوي ، وعلان ما يطلق عليه جمهورية مقامة على أسس عنصرية فانه :

- ١ - يهنئ حركات التحرير في كفافها .
- ٢ - يعلن معارضته لأي نظام حكم يعلن في زيمبابوي غير قائم على مبدأ حكم الأغلبية الأفريقية .
- ٣ - يدين حكومتى جنوب أفريقيا والبرتغال لعدم تنفيذهما قراره مجلس الأمن بفرض العقوبات الاقتصادية على روديسيا .
- ٤ - يدعو مجلس الأمن لتأكيد دقة تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد روديسيا (١٤١) .

ومع ذلك فقد لاحظ منتظم الوحدة الأفريقية أن مجهودات أيان سميث في الاتصال بانجلترا من أجل توقيع اتفاق نهائي معها بشأن المشكلة الروديسية قد قاربت على النجاح مما دفع المنتظم لاصدار استنكار تام لهذه الاتصالات مطالبا انجلترا بايقافها تنفيذا لالتزاماتها الدولية تجاه قرار مجلس الأمن بفرض العقوبات على روديسيا وقرارات هيئة الأمم المتحدة في هذا الشأن (١٤٢) ومع ذلك فقد استمرت المملكة المتحدة في اجراء هذه الاتصالات

CM/Res 75 VI

(١٣٩)

(١٤٠) سيطر على هذه الخلافات المنازعات القبلية والتي كانت تسود قبائل الوطنيين في

روديسيا التي استغلها الحكم العنصري أسوأ استفلال .

CM/Res 234 XV

(١٤١)

CM/Res 241/Rev XVII

(١٤٢)



حيث تم في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧١ توقيع اتفاقية بين البلدين وقعها عن الجانب البريطاني وزير خارجيتها وعن الجانب الروديسي رئيس الوزراء وأعلنت هذه الاتفاقية بعد توقيعها بعدة أيام ، وتقوم الاتفاقية على المبادئ الخمسة التي أعلنتها إنجلترا خلال عامي ٦٤ ، ١٩٦٥ مع اجراء تعديلات في دستور سنة ١٩٦٩ بهدف الغاء المواد التي تحول وتمنع التطور نحو تمثيل متكافئ متمثل للافريقيين والأوروبيين في البرلمان وذلك عن طريق انشاء قوائم انتخابية جديدة يزداد فيها عدد الناحين الافريقيين مع تخفيض لشروط قيد الأسماء في هذه القوائم خاصة فيما يتعلق بمستوى الدخل ، ويتم هذا بدون اخلال بعدد الأعضاء الافريقيين الموجودين حالياً في البرلمان (١٤٣) ، مع النص الصريح على عدم اجراء أي تعديلات في الدستور ، وعلى أن تقوم حكومة روديسيا بالغاء حالة الطوارئ المفروضة بالبلاد عندما ما تقوم إنجلترا بالغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا .

وبمجرد اعلان هذا الاتفاق عارضته الدول الافريقية فحاولت الصومال الحصول على قرار من مجلس الأمن استخدمت بريطانيا حق الفيتو ضده وهو ذات الوضع الذي تكرر في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٨ يناير حتى ٤ فبراير سنة ١٩٧٢ .

وفي اجتماع مجلس الوزراء في دورته السابعة والتي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ صدر قرار وافق عليه بعد ذلك مؤتمر القمة الثالث ضمنته تقريبا ما جاء في قراره السابق مع اضافة استنكاره التام لموقف الحكومة الانجليزية الذي يتسم بالنفاق ، وادانة

---

(١٤٣) وضعت قائمتان للانتخاب ، الاولى خاصة بالأوروبيين ، والقائمة الافريقية العليا ، واشترطت أن يكون الناخب لا يقل ايراده عن ١٨٠٠ جنيه خلال العامين السابقين لتاريخ طلب التسجيل أو امتلاك عقار لا تقل قيمته عن ٣٦٠٠ جنيه أو ايراد سنوي لا يقل عن ١٢٠٠ جنيه أو امتلاك عقار لا تقل قيمته عن ٢٢٠٠ جنيه مع مستوى تعليمي لا يقل عن أربع سنوات في المرحلة الثانوية ، أما القائمة الثانية فهي قائمة عامة للافريقيين ويشترط ايرادا سنويا لا يقل عن ٦٠٠ جنيه خلال العامين السابقين لتاريخ طلب التسجيل أو امتلاك عقار لا تقل قيمته عن ١٨٠٠ جنيه أو ايرادا سنويا لا يقل عن ٣٠٠ جنيه أو امتلاك عقار لا تقل قيمته عن ٦٠٠ جنيه مع مستوى تعليمي يوازي عامين في المرحلة الثانوية أو مواطنين تزيد أعمارهم على الثلاثين عاما ولديهم ايراد سنوي لا يقل عن ٤٣٠ جنيه خلال السنتين السابقتين ، أو امتلاك عقار لا تقل قيمته عن ٨٠٠ جنيه كذا جميع رؤساء القرى والوحدات الريفية الافريقية المسئولين عن ٢٠ أسرة أو أكثر .

يراجع نص ترجمة الاتفاق في ملحق الوثائق الدولية المنشور بالعدد ٢٨ السنة الثامنة أبريل سنة ١٩٧٢ من مجلة السياسة الدولية ص ٢٣٢ - ٢٣٥ ( ٥٠٦ - ٥٠٩ ) .

الاتصالات التي تجرى بين إنجلترا وحكومة الأقلية البيضاء<sup>(١٤٤)</sup> ، وطالب دول العالم بعدم الاعتراف بالنظام العنصرى بحكومة أيان سميث أو أى حكومة أخرى تنشأ عن هذا الاتفاق ما لم يكن هناك تمثيل شرعى للأفريقيين، وقد تضمن القرار أيضا نداء لحركتى الزابو والزانو لتوحيد جهودهما معا فى مواجهة العدو المشترك<sup>(١٤٥)</sup> .

واستمرت مكافحة حكم الأقلية فى زمبابوى تسير على ثلاثة محاور ، جهاد مستميت داخل البلاد ، وتأيد مطلق من منتظم الوحدة الافريقية لهذه الحركات بالإضافة لجهود سياسية ومحاولات لمنع أى مساعدات خارجية لحكومة روديسيا ، وعقوبات يفرضها العالم بصفة عامة وإنجلترا والدول الافريقية بصفة خاصة<sup>(١٤٦)</sup> .

وكانت قرارات منتظم الوحدة الافريقية فى هذا الصدد تتضمن تأييدا لكفاح الوطنيين مطالبة العالم بتنفيذ هذه العقوبات ، وعدم الاعتراف بحكومة روديسيا وإدانة موقف إنجلترا وجنوب أفريقيا لمساعدتها لحكومة الأقلية<sup>(١٤٧)</sup> .

وبالرغم من كل هذا فقد أعلن أيان سميث فى ٢٠ يونية سنة ١٩٦٩ انفصال روديسيا التام عن بريطانيا وأنها جمهورية مستقلة ، ووضع دستور جديد لها يقوم على التفرقة العنصرية التامة بين الأقلية البيضاء الحاكمة والأغلبية السوداء وقد تم وضع الدستور فى ٢ مارس سنة ١٩٧٠ .

وقد أدى ذلك الى لجوء الدول الافريقية الى الجمعية العامة التى أصدرت

---

(١٤٤) كانت الاتصالات تجرى لتهديد لقاء بين رئيس الوزراء البريطانى وأيان سميث وقد تم اللقاء فعلا على ظهر سفينة حربية بريطانية فى البحر المتوسط قرب جبل طارق يومى ٢ ، ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وقد تكرر اللقاء على ظهر سفينة حربية أخرى فى أكتوبر سنة ١٩٦٨ .

CM/Res 78 VII (١٤٥)

(١٤٦) كان مجلس الأمن أصدر قرارا بتوقيع عقوبات إقتصادية جزئية فى قراره رقم ٢٣٢ لعام ١٩٦٦ والصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ثم أصدر قرارا بتوقيع العقوبات الشاملة فى ٢٠ مايو تحت رقم ٢٥٣ .

CM/Res 96 VIII — CM/Res 103 IV — CM/Res 108 IX — (١٤٧)

CM/Res 135 X — CM/Res 153 XI

قراراً في نوفمبر سنة ١٩٧٢ يدين بمحاولات الاتفاق مع الحكومة الروديسية ويقرر أنه يجب مشاركة الافريقيين مشاركة فعالة في أى تسوية . كما أن هذا الاتفاق قوبل بالمعارضة من حزب العمال في مجلس العموم ، وكذا من الافريقيين أعضاء المجلس الوطنى الافريقى ، وان كان قد أيدته بعض الافريقيين المعتدلين داخل البلاد كمجلس رؤساء شيوخ القبائل الافريقية(١٤٨) .

وفي اجتماع مجلس الوزراء الثامن عشر الذى عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٤ الى ١٩ فبراير سنة ١٩٧٢ أصدر قراراً بشأن هذا الموضوع استنكر فيه هذا الاتفاق ، وطالب انجلترا بعدم العمل على تنفيذه ، معيداً لكافة القرارات السابقة التى تتضمن الاستنكار لمساعدات الدول لحكومة روديسيا مقرران ان حل المشكلة ينحصر في وجوب عقد مؤتمر دستورى يمثل فيه الافريقيون طبقاً لمبدأ صوت واحد لكل رجل واحد ، مصدراً عزيمة بمساعدة حركات التحرير داخل زمبابوى ، مطالباً هذه الحركات بتوحيد جهودها في الكفاح .

وقد أكد مجلس الوزراء تقريباً هذه القرارات مرة أخرى في اجتماعه التاسع عشر في الرباط والذى عقد في الفترة من ٥ الى ١٢ يونيو سنة ١٩٧٢ ، ووافق على قراره هذا مؤتمر الملوك والرؤساء التاسع(١٥٠) ، وفي الاعلان الذى أصدره منتظم الوحدة الافريقية في المسائل السياسية المعاصرة بمناسبة مرور عشر سنوات على انشائه في عام ١٩٧٣ ، أكد المنتظم رضاه التام عن تطور الكفاح الوطنى داخل زمبابوى ، وندد بالاتفاق الذى تم بين بريطانيا وروديسيا ، وطالب جميع الدول بمساعدة حركات التحرير داخل زمبابوى(١٥١) .

ولما لم تسفر هذه القرارات عن نتجة ايجابية سوى ما يقوم به الوطنيون داخل زمبابوى ، فقد ابتدأ المنتظم في اتخاذ خطوة ايجابية وهي

---

(١٤٨) الدكتور عبد الملك عودة - روديسيا بين التسوية السياسية والعنف العدى -

الاحم السابق .

CM/Res 259 XVIII

(١٤٩)

CM/Res 267 XIX

(١٥٠)

CM/Res 8/Res 2 XX

(١٥١)

مقاطعة كافة الأشخاص والشركات والمؤسسات الموجودة في بلادها ، والتي  
ما زالت تواصل معاملاتها مع الحكم العنصرى فى زمبابوى وادراجها فى قوائم  
سوداء لاتخاذ الاجراءات المناسبة ضدها(١٥٢) .

وفى اتجاه آخر بدأ منتظم الوحدة الافريقية تكثيف جهوده من أجل  
توحيد حركات التحرر فى روديسيا وكللت هذه الجهود بالنجاح فى  
١٩٧٤/١٠/٧ بتوحيد الحركات الثلاث فى مجلس قومى افريقى برئاسة  
القس موزيروا ، للعمل معا من أجل السعى نحو تطبيق حكم الأغلبية بالطرق  
السلمية ، فان لم تنجح فلا مناص من الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال  
الكامل(١٥٣) .

وقد رحب منتظم الوحدة الافريقية بهذا الاجراء وطلب بمساعدة المجلس  
القومى الافريقى بوصفه الممثل الشرعى الوحيد لشعب زمبابوى وذلك فى  
قرار مجلس الوزراء المعتمد من مؤتمر الملوك والرؤساء الثانى عشر والصادر  
فى اجتماعه العادى الخامس والعشرين المنعقد فى كمبالا ( أوغندا ) فى الفترة  
من ١٨ الى ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٥(١٥٤) .

وكان نتيجة لاعلان المجلس القومى الافريقى واعتراف منتظم الوحدة  
الافريقية به كممثل شرعى لشعب روديسيا أن لجأت حكومة روديسيا  
لعمليات تسويق ومهاجمة الدول المجاورة لها بغرض تفتيت هذا التوحيد ،  
وقد تنبه لذلك منتظم الوحدة الافريقية فأصدر مجلس الوزراء قرارا فى  
اجتماعه السادس والعشرين نبه فيه الى هذه الحقيقة مناشداً المجلس - الذى  
كرر الاعتراف به - تكثيف جهوده المسلحة ضد الحكم العنصرى مطالباً الدول  
الافريقية بمساعدة المجلس راجيا رؤساء دول بتسوانا - موزمبيق - تنزانيا  
- زامبيا : مواصلة جهودهم لضمان الحفاظ على وحدة الشعب وعلى منظمته  
أى المجلس الوطنى الافريقى مع تنبيه الدول الافريقية باتخاذ الحيلة والحذر  
ازاء النظام العنصرى غير الشرعى(١٥٥) .

CM/Res 347 XXIII

(١٥٢)

(١٥٣) دكتور محمد الحسينى مصيلحى - منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق

س ٤٧٤ .

CM/Res 429 XXV

(١٥٤)

CM/Res 457 XXVI

(١٥٥)



وبدأ منتظم الوحدة لافريقية في مساندته لحركات التحرير في زمبابوى بكافة امكانياته ، وكثف المجاهدون هجماتهم على الحكومة العنصرية ، وقد تصاعد الموقف حينما أعلنت كل من موزمبيق وزامبيا اغلاق حدودهما مع روديسيا ، اذ أن معنى ذلك اغلاق طريق روديسيا الى البحر ، وقد أدى ذلك الى اعلان وزير خارجية الولايات المتحدة دكتور كيسنجر أنه يجب على حكومة آيان سميث أن تلجأ الى التسوية السلمية والا فستفقد الفرصة الى الأبد .

وفي سبتمبر سنة ١٩٧٦ وبجهود دكتور كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت وبضغط من حكومة جنوب أفريقيا أعلنت حكومة روديسيا خضوعها لتسليم الحكم للأغلبية في خلال عامين ، وعقب هذا الاعلان تم اجتماع بين قادة الروديسيين البيض والسود في جنيف محاولة تشكيل حكومة انتقالية حتى هذا التاريخ (١٥٦) .

وفي ٣ مارس سنة ١٩٧٨ وقع آيان سميث وثلاثة من الزعماء الافريقيين المعتدلين الذين يعيشون داخل روديسيا اتفاقا بشأن نقل السلطة للأغلبية الافريقية في يناير ١٩٧٩ ويقضى الاتفاق باقامة حكومة مؤقتة يتولى قيادتها مجلس تنفيذى بتشكيل من أربعة هم آيان سميث والأب سيتولى وابل موزورويوا والزعيم القبلي جيرميا شيرو .

وقد رفض زعيما الزانزو والزابو هذه التسوية وعقد اجتماع في دار السلام مع زعماء دول المواجهة الخمس مع روديسيا وهي تنزانيا وزامبيا وانبجولا وبتسوانا وموزمبيق وذلك في ٢٦ مارس وحضر الاجتماع كل من جونيو انكومو وروبرت موجابي زعيما الحركة الوطنية خارج روديسيا ، وقرر المجتمعون تصعيدهم للكفاح مع رفضهم لاتفاق التسوية الذي تم مع الزعماء المعتدلين داخل زمبابوى .

وقد قام وزير خارجية كل من انجلترا والولايات المتحدة باجراء محادثات مع زعماء الحركة الوطنية الروديسية في الخارج في تنزانيا في الفترة من ١٣ الى ١٦ ابريل سنة ١٩٧٨ أصر فيها الزعيمان على أن تقوم جبهتهما بالدور القيادي الرئيسى في حكم روديسيا ، وعند مقابلة الوزيرين لايان سميث يوم ١٧ ابريل رفض سميث التفاوض معهما .

---

(١٥٦) ليزلى روين وبراون وابنشتين African Politics — المرجع السابق

ونتيجة لسياسة سميث فقد تفككت الحكومة المؤقتة وانسحب منها  
الآب موزوروا وذلك فى أوائل مايو سنة ١٩٧٨ ، وبدأت الدول الأفريقية  
تحذر الولايات المتحدة وهى التى تبنت هذا الاتفاق من اندلاع الحرب ضد  
روديسيا ما لم تتخل الولايات المتحدة عن هذا التأييد (١٥٧) .

ونتيجة لتلاعب حكومة ايان سميث أجريت انتخابات شابها الكثير من  
الالتهامات اسفرت عن تشكيل أول حكومة وطنية برئاسة الآب موزوروا ، ولم  
تعترف الحكومات الأفريقية بها وظهرت بوادر فى كل من الولايات المتحدة  
وانجلترا تطالب برفع العقوبات الاقتصادية عن روديسيا تأسيسا على أن  
الحكم أصبح فى يد الوطنيين ، ولكن نتيجة لضغط الدول الأفريقية وخاصة  
دول المواجهة الخمس تقدمت انجلترا خلال الاجتماع الأخير لدول الكومنولث  
والذى عقد فى لوزاكا فى أغسطس ١٩٧٩ بمشروع جديد لوضع دستور  
يكفل تمثيل الوطنيين ، وانتخابات حرة يشترك فيها كافة الجبهات ، وقد  
أيدت المبادرة دول المواجهة وعارضة كل من حكومة الآب موزوروا والحركة  
الوطنية خارج روديسيا .

وقد انتهت المفاوضات بموافقة جميع الأطراف على الدستور الجديد .  
وتمت الانتخابات وفاز بها روبرت موجابى بالأغلبية وشكل أول حكومة سوداء  
لحكم زيمبابوى أعلن فيها التزامه التام بعلاقات حسن الجوار مع جارتى جنوب  
أفريقيا وكان نتيجة لتشكيل هذه الحكومة أن بدأ البيض يهاجرون من  
زيمبابوى وبالرغم من النداءات المتكررة سواء من ايان سميث لبقاء البيض  
أو من روبرت موجابى ذاته فى محاولة فى المصالحة بين الأجناس فإن هجرة  
البيض تزداد من زيمبابوى حتى أنها وصلت الى أن ١٦٤٤ مواطنا أبيض قد  
غادروا البلاد خلال يوليو سنة ١٩٨٠ ، وهو أكبر عدد يهاجر من البلاد منذ  
بدأت الهجرة فى أبريل سنة ١٩٧٩ (١٥٨) ولعل السبب فى ذلك هو محاولة  
البيض وضع الحكومة السوداء موضع الحرج بصفتهم أصحاب الخبرة التى  
تحتاج إليها البلاد ، وقد أدى ذلك وانه نتيجة لعدم تنبه الدول الأفريقية أو  
الحكومة فى زيمبابوى لهذا المخطط لتزايد الأزمة الاقتصادية ، وقد أدى ذلك  
بالإضافة الى تزايد الخلافات بين الحليفين السابقين روبرت موجابى ورئيس حزب

---

(١٥٧) جاء التحذير على لسان كينيث كاوندرا رئيس زامبيا يوم ١٩ مايو سنة ١٩٧٨ .

(١٥٧) براحم النشرة الأسبوعية للأنباء الأفريقية التى تصدرها الجمعية الأفريقية بالقاهرة

لعدد الخاص بالفترة من ١٩٨٠/٩/١ حتى ١٩٨٠/٩/٧ .

زابو وجومو أنكومو رئيس حزب زانو ، التي أحدثت بعض الاضطرابات بالبلاد وقد حاول موجابي القبض على انكومو الذي تمكن من مغادرة البلاد فى هجرة اختيارية الى بريطانيا ، ونتيجة لتدخل الدول الافريقية المجاورة ورؤسائها فقد عاد انكومو الى زيمبابوى وتتوحد الجهود حاليا لرأب الصدع والعمل على تقدم زيمبابوى .

### الفرع الثالث

#### قرارات منتظم الوحدة الافريقية ومحاربة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا

تعتبر جنوب أفريقيا بؤرة التفرقة العنصرية فى أفريقيا ، ومن النظام الذى يسودها تنتشر هذه النظم فى البلاد المجاورة التى كانت تخضع لنظام الأقلية البيضاء كروديسيا أو التى تخضع لنظام انتداب حكومة جنوب أفريقيا . وقد أعلنت جمهورية جنوب أفريقيا فى ٣١ مايو سنة ١٩٧١ فى الذكرى الحادية والخمسين لاتحاد جنوب أفريقيا (١٥٩) .

وكانت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا تمارس حكما عنصريا متعسفا فى جنوب أفريقيا ، وكانت الدول الافريقية تتصدى له فرادى قبل نشأة منتظم الوحدة الافريقية وفى أول مؤتمر للملوك والرؤساء والذى عقد فى أديس أبابا سنة ١٩٦٣ ناقش المجتمعون قضية التفرقة والتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا حيث قرر أنه « بعد استعراض جميع جوانب التفرقة والتمييز العنصرى اذ يعلن بالاجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود لانهاء سياسة التفرقة العنصرية الاجرامية التى تتبعها جنوب أفريقيا والقضاء على التمييز العنصرى فى جميع صوره » .

وقد قرر المجتمعون ما يلى :

١ - تقديم المنح الدراسية والتسهيلات التعليمية واثاحة فرص العمل فى الحكومات الافريقية للاجئين من جنوب أفريقيا .

---

(١٥٩) كان اتحاد جنوب افريقيا أحد الممتلكات البريطانية ، وقد اعترفت بريطانيا بالحكم الذاتى للأوروبيين به وأعلن تشكيله سنة ١٩١٠ .

٢ - تأييد التوصيات المقدمة الى مجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة عن سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا .

٣ - ارسال وفد من وزراء الخارجية لابلاغ مجلس الأمن بالموقف الذي ينذر بالانفجار في جنوب أفريقيا .

٤ - تنسيق الاجراءات العملية بفرض العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا ومناشدة جميع الدول وخاصة الدول التي تحتفظ بعلاقات تقليدية مع حكومة جنوب أفريقيا وتتعاون معها تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٦١ الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الخاص بالتفرقة العنصرية تطبيقا دقيقا (١٦٠) .

٥ - مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية التي لا تزال قائمة مع حكومة جنوب أفريقيا ، والكف عن تشجيع سياسة التفرقة العنصرية بأي صورة من الصور .

٦ - تأكيد المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق السلطات الاستعمارية في الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا في استمرار سياسة التفرقة العنصرية .

وبعد هذا القرار أصبح لا يكاد يخلو اجتماع من اجتماعات القمة أو مجلس الوزراء دون أن يصدر فيه قرارات تتعلق بالتفرقة العنصرية وسياسة حكومة جنوب أفريقيا .

فنجده مثلا مجلس الوزراء في أول اجتماع له والذي عقد في داكار بالسنگال في الفترة من ٢ الى ١١ أغسطس سنة ١٩٦٣ يصدر قرارا يجمع فيه بين الموقف في المستعمرات البرتغالية وجنوب أفريقيا ، ويصدر عزيمة في نهاية القرار تنص على أنه سينشط من مراقبته لتطبيق المقاطعة لكل من

---

(١٦٠) نص هذا القرار على حق الدول الاعضاء على قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا أو عدم انشاء هذه العلاقات في حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية مع اءلاق مواسم امام سفن جنوب افريقيا وفي ذات الوقت عدم استعمال سفنهم لموانئ جنوب افريقيا ، كما نص القرار على عدم امداد جنوب افريقيا بالأسلحة والذخائر كما نص على منع المرور لطائرات جنوب افريقيا أو استعمالها لطائرات البلاد .



حكومة جنوب أفريقيا والبرتغال في جميع المجالات . اقتصادية وسياسية وبكافة السبل المباشرة وغير المباشرة (١٦١) .

تم أصدر مؤتمر الملوك والرؤساء قرارا في اجتماعه الأول الذي عقد في القاهرة في الفترة من ١٧ الى ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤ بالبدء في مقاطعة الدول التي ما زالت تحتفظ بعلاقات تجارية مع جمهورية جنوب أفريقيا ، ووافق المؤتمر على ما اتخذه مجلس الوزراء من قرارات في اجتماعه الثاني والذي عقد في لاجوس في الفترة من ١٤ الى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ في شأن التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا والذي أدان فيه سياسة الابارتهايد Apartheid أو العزل (١٦٢) مطالبا الدول التي ما زالت تستمر أموالها في جنوب أفريقيا بايقاف هذه الاستثمارات والتي تشجع على تطبيق سياسة العزل هذه مصدرا عزيمة باتخاذ كافة الاجراءات برفض الطائرات أو السفن أو أى وسيلة من وسائل المواصلات القادمة أو المتجهة الى جنوب أفريقيا مع منعها من حق المرور على كافة أراضي دول منتظم الوحدة الافريقية أو استعمال أى من موانئها أو مطاراتها أو الحصول على أى تسهيلات مقررا أن الوسم

CM/Res 6 1

(١٦١)

(١٦٢) ليهم الأشكال التي تتخذها التفرقة العنصرية ثلاثة :

أ - النحيز العنصرى Racial prejudice ومؤداه أن يعتقد عنصر من العناصر انه أرفع شأنا من غيره من العناصر ، فاذا ما اتخذ هذا التمييز العنصرى الشكل الجماعى صار نوعا من التفرقة العنصرية .

ب - التمييز العنصرى racial discrimination وهو عمل ايجابى ضد أفراد من العناصر الأخرى بهدف فرض وضع اجتماعى خاص يتميز بعنصر من العناصر على ما عداه من العناصر الأخرى .

ج - سياسة الابارتهايد أو العزل وهي قد تطبق بصفة جزئية ، حيث يحدد لكل عنصر مناطق خاصة للإقامة كما قد تطبق بصفة كلية حين يحدد لكل عنصر أنواع معينة من العمل والنجارة والوظائف والأجور بالإضافة الى تحديد مقاطعة خاصة لكل عنصر يقيم فيها ، وهو تحديد يستند الى اعتماد الأقلية فى تطبيقه على استخدام سلطتها السياسية والاقتصادية متدعة فى ذلك بأن هذا الأسلوب من العزل الكلى أمر ضرورى لتحقيق السلام وتقليل الصدام بين العناصر المختلفة حضاريا ولغويا ودينيا وهذا النوع الأخير هو المطبق فى جنوب افريقيا ويعد أكثر أنواع التفرقة العنصرية تطرفا .

ابراهيم أحمد نصر الدين ونبيل عبد الحميد - «النظام العنصرى فى جنوب افريقيا واتجاهاته العدوانية والتوسعية» بحث مقدم من الجمعية الافريقية الى ندوة الخرطوم الافريقية العربية للتحرد والتنمية سنة ١٩٧٥ - مطبوعات الادارة العامة للاعلام لجامعة الدول العربية .

• فى جنوب فريقيا هو وضع يهدد السلام والامن الدوليين (١٦٣) •

وبالاضافة لموافقة مؤتمر الملوك والرؤساء على قرار مجلس السوزاء هذا فقد وافق أيضا فى نفس الاجتماع على قرار آخر من مجلس الوزراء اتخذه المجلس فى اجتماعه الثالث والذي عقد فى القاهرة فى الفترة من ١٣ الى ١٧ يوليو سنة ١٩٦٤ وفيه يطالب المجلس بالافراج الفورى عن الزعماء الافريقيين الموجودين بسجون جنوب أفريقيا وعلى رأسهم ويلسون مانديل والترسيسلو •• ويطالب اللجنة المشكلة من كل من وزراء خارجية ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس والتي شكلت بقرار مؤتمر الملوك والرؤساء بأديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ بالاستمرار فى مهمتها فى التحدث باسم المنتظم أمام مجلس الأمن ، كما طالب مجلس الوزراء الدول المنتجة للبترول بايقاف مد جنوب أفريقيا بالبترول ومنتجاته مع تكليف الأمين العام بمراقبة تنفيذ العقوبات ضد جنوب أفريقيا ، وان ينسق الجهود مع الدول الصديقة من أجل فعالية تطبيق هذه المقاطعة وتقديم البيانات عن المنشآت الحكومية أو الخاصة المالية والاقتصادية والتجارية التى تتعامل مع جنوب أفريقيا (١٦٤) •

ومنذ هذا التاريخ ومنتظم الوحدة الافريقية يصدر القرارات التى لا تخرج فى فحواها عن القرارات السابقة بل ان بعضها يستعمل ذات الكلمات (١٦٥) التى تهاجم النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وتطالب الدول بتطبيق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقاطعتها اقتصاديا ، وتنادى الدول الكبرى بعدم استثمار أموالها فى جنوب أفريقيا أو مدها بالأسلحة والمؤن ، بل ان قرارات المنتظم تناولت مقاطعة الدورات الرياضية نتيجة لاشتراك بعض الدول التى أقامت مباريات مع جنوب أفريقيا (١٦٦) •

كمام قام كثير من الدول بتطبيق قواعد المقاطعة تطبيقا دقيقا مع جنوب

CM/Res 13 II

(١٦٣)

CM/Res 48 IV — CM/Res 66 V

(١٦٤)

CM/Res 209 XIV — CM/Res 623 XXX

CM/Res 488 XXVII — CM/Res 526 XXVIII

(١٦٥)

(١٦٦) وفى هذه القرارات طالب منتظم الوحدة الافريقية الدول الافريقية بعدم الاشتراك فى الألعاب الأولمبية لسنة ١٩٧٦ التى أقيمت فى كندا فى حالة اشتراك نيوزيلاندا فى هذه الألعاب نظرا للمباريات التى جرت بين جنوب أفريقيا ونيوزيلاندا •

أفريقيا سواء أكانت من دول أفريقيا أم دول العالم الأخرى المناهضة للتفرقة العنصرية (١٦٧) .

وبالرغم من كل هذا ومن عزلة جنوب أفريقيا عن العالم الدولى الرسمى (١٦٨) فإن حكومة جنوب أفريقيا استمرت فى سياستها بل زادت من قبضة يدها على الحكم العنصرى فى البلاد ، ويرجع ذلك فى رأينا الى سبين رئيسيين :

**السبب الأول :** قوة حكومة جنوب أفريقيا ذاتها عسكريا واقتصاديا وارتباط مصالح كثير من دول الغرب الكبرى معها بل وارتباطها بمصالح بعض الدول الافريقية ، وهو أحد عناصر السبب الثانى ، فجنوب أفريقيا أقوى وأغنى دولة فى القارة الافريقية لما فيها من مناجم الماس واليورانيوم (١٦٩) ، وقد قامت حكومة جنوب أفريقيا بزيادة ميزانيتها العسكرية من ٦٤٥ مليون جنيه عام ٦٠/٦١ الى ٥٤٠ مليون جنيه عام ١٩٧٣/٧٢ كما زادت من عدد قواتها المسلحة حتى وصلت الى ١٠٩٣٠٠ فرد ، كما أنها قامت بإنشاء صناعات حربية خاصة بها وصلت ميزانيتها عام ١٩٧٣/٧٢ الى ٢٥٩٢ مليون جنيه مما جعلها تغطى ٨٠٪ من احتياجاتها العسكرية (١٧٠) وقد جعلها هذا تتمتع بحصانات عسكرية تامة ضد أى محاولات افريقية ضدها ، وكان من نتيجة ازدياد ثروة جنوب أفريقيا زيادة

---

(١٦٧) أوقف الاتحاد السوفيتى كافة أنواع التجارة مع جنوب افريقيا وقطع كافة العلاقات الرسمية معها وطبق أقصى العقوبات ضدها .  
A.B. Davidson "The Republic of South Africa" Published in A History of Africa 1918 - 1967 op cit. p. 494

(١٦٨) تمكنت مجموعة من الدول الافريقية بمساعدة الدول الأخرى وخاصة دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية من منع مشاركة وفد جنوب افريقيا فى مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها التاسعة والعشرين التى عقدت فى سبتمبر سنة ١٩٧٤ وذلك تأسيسا على ان وثائق تفويض وفد حكومة جنوب افريقيا غير سليمة حيث انه يمثل الأقلية البيضاء التى تقوم باضطهاد الأغلبية الافريقية .

(١٦٩) يمتلك جنوب افريقيا مخزونا كبيرا من خام اليورانيوم تقدر قيمته بنحو ١١٠٠٠٠٠ طن وتقدر كمية أوكسيد اليورانيوم التى يمكن استخدامها من هذه الكمية بنحو ٢٧٠٠٠٠ طن . ابراهيم أحمد نصر الدين ونبيل عبد الحميد - النظام العنصرى فى جنوب افريقيا واتجاهاته العدوانية والتوسعية - المرجع السابق ص ٩ - ١٠ .

(١٧٠) ابراهيم أحمد نصر الدين ونبيل عبد الحميد - النظام العنصرى فى جنوب افريقيا واتجاهاته العدوانية - المرجع السابق ص ٩ .

مساعداتها الخارجية للدول الأخرى وخاصة الدول الأفريقية المجاورة لها وإسرائيل أذ وقعت جنوب أفريقيا إلى جانب إسرائيل في عدوانها على الدول العربية سنة ١٩٦٧ حيث قدمت لها ٨٠٠ متطوع من جنوب أفريقيا ، كما قدمت لها الجالية اليهودية هناك خلال شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ وحده مبلغ ٣٠ مليون دولار (١٧١) ، ونتيجة لهذه المساعدات والاستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا فقد ارتبطت مصالح كثير من الدول الأوروبية وبالذات فرنسا وإنجلترا وألمانيا الاتحادية وكذا الولايات المتحدة واليابان بمصالح حكومة جنوب أفريقيا ، وقد أدى ذلك إلى عدم الوصول إلى قرارات حاسمة بتوقيع عقوبات على جنوب أفريقيا عن طريق مجلس الأمن لاستعمال الدول لحق الفيتو ضد أي قرار يقدم باقتراح عقوبات على جنوب أفريقيا ، فضلا عن أن قرار المقاطعة الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة أصبح غير عملي من الناحية التطبيقية نظرا لعدم التزام هذه الدول به .

لكل هذا فإن قرارات منتظم الوحدة الأفريقية لم تكن لها فاعلية بالنسبة للوضع في جنوب أفريقيا .

**السبب الثاني :** انقسام الدول الأفريقية ذاتها بالنسبة لسياسة الحوار مع جنوب أفريقيا .

ظهرت فكرة الحوار في تصريح لرئيس وزراء جنوب أفريقيا أعلن فيه أن حكومة جنوب أفريقيا تقبل إجراء حوار صريح وعلى قدم المساواة مع الدول الأفريقية الراغبة في ذلك ، بشرط احترام قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما أوضح ترحيب جنوب أفريقيا بإقامة علاقات وثيقة مع كل الدول الأفريقية دون التمييز من ناحية الجنس أو اللون في نطاق سياسة الانفتاح التي تنتهجها ، وأبدى استعدادها لمنح المساعدات الفنية للدول الأفريقية النامية ، وعقد معاهدات عدم الاعتداء عليها ، وقد التقط هذا الطعم الرئيس هوفيه بوانيه رئيس جمهورية ساحل العاج حيث نادى في نوفمبر سنة ١٩٧٠ بإجراء حوار مع جنوب أفريقيا تأسيسا على عدم جدوى أسلوب العمل الحالي الذي لم يؤد إلى حل للمشاكل القائمة ، وقد انضم إلى ساحل العاج في هذا الرأي كل من داهومي والنيجر وغانا وليسوتو ومدغشقر والجاون وجزر موريشيوس ، وعارض هذه الفكرة كل

---

(١٧١) نعيم قداح - العلاقات بين الكيان الصهيوني الاستيطاني والمستوطنين البيض في

جنوب أفريقيا - بحث مقدم إلى ندوة الخرطوم الأفريقية العربية للتحرير والتنمية سنة ١٩٧٥ .

مطبوعات الإدارة العامة للإعلام بجامعة الدول العربية .



من غينيا وأوغندا ونيجيريا وجامبيا وتانزانيا والكاميرون والكونغو وزائير ،  
ومالي والسنغال والجزائر والصومال وموريتانيا .

وقد طرحت هذه الفكرة في اجتماع مجلس الوزراء في دورته السابعة  
عشرة التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ١٥ الى ١٩ يونيو سنة ١٩٧١  
حيث أصدر قرارا نص فيه على أن المجلس يؤكد :

١ - التمسك بالغرض والمبادئ المنصوص عليها في المادة الثانية  
والثالثة من ميثاق المنتظم وخاصة ما يتعلق بالتخلص من كافة أنواع  
الاستعمار والكفاح من أجل استقلال الأقاليم التي ما زالت تحت الاستعمار .

٢ - أن اعلان لوساكا (١٧٢) الذي اعتنقته دول المنتظم يعتبر الأساس  
السليم والوحيد لأي حل لمشكلة العزل في جنوب أفريقيا .

٣ - أن الدول الافريقية ستظل تؤيد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه  
العادل من أجل الكرامة والاستقلال ، ووافق المجلس على أنه لا يجوز لأي  
دولة أن تتخذ أي اجراء لحل هذه المشكلة خارج الاطار الذي رسمه  
المنتظم (١٧٣) . وقد وافق مؤتمر الملوك والرؤساء في دورته الثامنة التي  
عقدت في أديس أبابا على هذا القرار .

ولما زادت الدعوى لاجراء الحوار مع حكومة جنوب أفريقيا قرر مجلس  
الوزراء في جلسته التاسعة عشرة التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من  
١٣ الى ٢١ فبراير سنة ١٩٧٥ عقد دورة غير عادية للمجلس في دار السلام  
في النصف الأول من أبريل سنة ١٩٧٥ ، لبحث الموقف في جنوب  
أفريقيا (١٧٤) .

وقد عقد الاجتماع فعلا في الفترة من ٧ الى ١٠ أبريل سنة ١٩٧٥ (١٧٥)  
وأيد فيه القرارات السابقة مطالبا حكومة جنوب أفريقيا بالاعتراف بالحركات

---

(١٧٢) تم في ابريل سنة ١٩٦٩ لتوضيح وجهة نظر الدول الافريقية بالنسبة للحل  
السلمي لمشكلة النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وفيه أعلن أنه اذا ما توافرت الظروف  
للتعبير السلمي ، فإن الدول الافريقية ستفضل المفاوضات على العنف ، الا انه في حالة قيام  
حكومة جنوب افريقيا بتصرفات لعرقلة الحل السلمي فإن الدول الأعضاء في المنتظم لا تملك  
الا أن تقدم لشعوب هذه الاقاليم كل دعم في كفاحها ضد مخطئديها ، وقد رفضت حكومة  
جنوب افريقيا هذا الاعلان .

CM/St 5 XVII

(١٧٣)

CM/Res 394 XXIV

(١٧٤)

CM/Res 428 XXV

(١٧٥)

التحررية واجراء الحوار معها بصفتها الممثل الشرعى للأغلبية السوداء ، وبالرغم من هذا فان بعض الدول لم تلتزم التزاما مطلقا بقرارات المقاطعة مع حكومة جنوب أفريقيا نتيجة للمساعدات التى تحصل عليها ، وقد كرر منتظم الوحدة الافريقية نداءاته لهذه الدول بالتزام هذه القرارات ، ولكن احتياج هذه الدول لمساعدات جنوب أفريقيا جعلها تصم الآذان عن هذه النداءات (١٧٦) .

وهناك مظهر آخر لمظاهر التفكك بين الدول الافريقية ذاتها يتضح فى اقتصار بعض الدول الافريقية على تأييد حركة واحدة من حركتى التحرير المعترف بهما من منتظم الوحدة الافريقية (١٧٧) .

فبالرغم من اعتراف المنتظم بالحركتين الا أن بعض الدول قصرت مساعدتها على الحركة الأولى ودول أخرى قصرت مساعدتها على الحركة الثانية، وقد فشلت الجهود لتوحيد الحركتين فى كفاحهما ضد حكومة جنوب أفريقيا مما جعل هذا التفكك يؤدى الى ازدياد قبضة حكومة جنوب أفريقيا على موقفها وازدياد تعنتها .

وأخيرا : وبغض النظر عن أسانيد أنصار الحوار مع حكومة جنوب أفريقيا وأنصار عدم الحوار (١٧٨) ، فاننا نرى أنه ما لم تتوحد جهود الدول الافريقية جميعا فى مواجهة هذا التحدى فلا أمل لحل مشكلة جنوب أفريقيا أو التغلب على سياسة التفرقة العنصرية والعزل التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا ضد شعب هذا الاقليم .

---

(١٧٦) الحركة الأولى باسم حزب المؤتمر الوطنى الافريقى P.A.C. والثانية باسم حزب مؤتمر الوحدة الافريقية A.N.C.

(١٧٧) يراجع فى توضيح أسانيد كل من الطرفين الدكتور بطرس بطرس غالى ( افريقيا وأزمة الحركة الوحدوية ) مقال فى مجلة السياسة الدولية العدد ٢٧ يناير سنة ١٩٧٢ ص ١١٥ - ١١٦ وكذلك الدكتور محمد الحسينى مصيلحى - منتظم الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٢٤٨ - ٢٥٢ .

(١٧٨) تم توقيع معاهدة عدم اعتداء بين موزمبيق وجنوب افريقيا وذلك فى مدينة كومانبورت فى ١٦ مارس سنة ١٩٨٤ وتقضى هذه المعاهدة باحترام كل من الدولتين لسيادة واستقلال الدولة الأخرى وعدم السماح لاية جماعات باستغلال أراضيها فى شن هجمات تخريبية ضد الأخرى وعدم استخدام القوة فى حل المنازعات بينهما وقد وقع المعاهدة كل من رئيس موزمبيق ورئيس حكومة جنوب افريقيا .

الأهرام العدد ٢٥٥٢٤ الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ .

## البحث اثناني

### دور منتظم الوحدة الافريقية فى تصفية المنازعات التي تنشأ بين الدول الافريقية ذاتها

تنص المادة الثالثة من ميثاق منتظم الوحدة الافريقية على أنه « تحقيقاً  
للأهداف المبينة فى المادة الثانية يؤكد أعضاء المنتظم ويعلنون ارتباطهم  
بالمبادئ الآتية :

١ - .....

٢ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الثابتة فى  
كيانها المستقل .

٤ - التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة  
والتوفيق أو التحكيم .  
.....

وتواجه منتظم الوحدة الافريقية منذ نشأته حتى الآن صعوبات نشأت  
بسبب كبر القارة ومشاكلها المتعددة ذات الجذور البعيدة أو المشاكل  
المصطنعة بواسطة المستعمر الأجنبى ، فالمنتظم به اثنتان وخمسون دولة تمثل  
٣٥٠ مليون نسمة مختلفين بالنسبة للجذور التاريخية والنظم السياسية  
واللغة والقوة الاقتصادية والايديولوجية ، بالإضافة الى أن المستعمر قد ترك  
القارة وهى مقسمة على غير أساس من مصالح أهلها . فنجد أن قبائل تقسم  
بين دولتين كالومع بين غانا وتوجو ، أو بين الصومال وأثيوبيا ، أو بين  
الصومال وكينيا(١) .

لكل هذا كان من غير المستبعد أن ينشأ الخلاف بين الدول الأعضاء داخل

---

(١) ليزلى روين ، براين وابنشتلين - السياسة الافريقية - المرجع السابق ص ٢٥١ .

المنتظم ذاته ، مما أجبر المنتظم الى التدخل لمحاولة تطبيق نص المادة الثالثة لتصفية هذا الخلاف ، وسنتعرض في هذا الفصل الى بعض صور هذه الخلافات<sup>(٢)</sup> في مباحث أربعة :

- **المطلب الأول -** ونتعرض فيه للنزاع الجزائري المغربى .
- **المطلب الثانى -** ونتعرض فيه للنزاع الصومالى الأثيوبى .
- **المطلب الثالث -** ونتعرض فيه للنزاع الصومالى الكينى .
- **المطلب الرابع -** ونتعرض فيه لمشكلة الحرب الأهلية فى الكونغو .

---

(٢) هناك نوع من المنازعات ظهر مؤخرا بين الدول الافريقية ذاتها ذات الأيديولوجيات المختلفة والتي نرجسها فى رأينا الى النظام الاستعمارى الجديد والذي نتعرض له فى ختام هذه المؤلف .



## المطلب الأول

### النزاع الجزائري المغربي

يعتبر النزاع الجزائري المغربي إحدى صور منازعات الحدود بين الدول الإفريقية نتيجة لعدم تحديد مطلق للحدود بواسطة المستعمر الأجنبي ، ففي عام ١٨٤٥ وقعت معاهدة لالامارينا رسمت الحدود بين المغرب والجزائر بحيث تمتد حوالي ١٠٠ ميل بين البحر الأبيض المتوسط ومنطقة تنية الساس ، وقد حددت هذه الاتفاقية أسماء القبائل التابعة لكل من البلدين ، أما بالنسبة للصحراء المشتركة بين المغرب والجزائر فقد اكتفت هذه الاتفاقية بالنص على أن تمارس سلطات البلدين لاختصاصات السيادة كل على رعاياه في تلك الصحراء ، وذلك بحجة خلو ذلك الإقليم الصحراوي من المساكن مما يجعل تعيين حدود عديم الجدوى ، بناء على ذلك بدأت فرنسا في بسط سلطانها تدريجاً على المناطق الصحراوية واحتلت سنة ١٨٩٩ واحات توان ثم منطقة تندوف . ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة لتحديد جديد للحدود فقامت فرنسا والتي تتبعها الإقليمان في هذا الوقت بوضع خط فارنييه كحدود بين تنية الساس ومنطقة كولومب ميشار وذلك سنة ١٩١٢ وظل الوضع على ما هو عليه حين استقلال المغرب سنة ١٩٥٦ التي أعلنت حكومته رفضها أي تعيين للحدود لها سوى ما جاء باتفاقية لالامارينا ، وقد استندت المغرب إلى أن الحدود يجب أن تخطط على أساس تواجد المجموعات البشرية التي تدين بالولاء للمغرب .

ومنذ استقلال المغرب عام ١٩٥٦ تكونت لجنة مشتركة بينها وبين فرنسا من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية ، إلا أن المغرب انسحبت منها عام ١٩٥٨ بعد اعترافها بالحكومة الجزائرية كسلطة وحيدة شرعية لها صلاحية التباحث حول الحدود بين البلدين .

وقد تم اتفاق سري بين المغرب وحكومة الجزائر المؤقتة عام ١٩٦١ بمقتضاه التزمت المغرب بالتأييد المطلق للجزائر في كفاحها ضد المستعمر ، أما الجزائر فقد التزمت بحل مشكلة الحدود والتي تركها المستعمر الفرنسي والتي ستجد حلها في مفاوضات لاحقة بين المغرب والجزائر بعد استقلالها .

وعند استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ بدأت المنازعات بين البلدين ، المغرب تطالب بسرعة تحديد وتعديل لهذه الحدود وانهاء هذا الموضوع ، في حين حاولت الجزائر تأجيل بحث هذا الموضوع ، وحين استمر الوضع على ما هو عليه قامت القوات المغربية في أواخر سبتمبر ١٩٦٣ بالاستيلاء على حساس بيدا وتنجوب داخل حدود الجزائر ، ومدت بعد ذلك عدوانها يوم ١٤ أكتوبر الى جزء من أراضي النزاع(٣) .

كان هذا هو الوضع حين بدأ التدخل الافريقي في النزاع ، وكان منتظم الوحدة الافريقية حديث التكوين في هذا الوقت ، وقد بدأ التدخل الافريقي في محاولة فردية من امبراطور أثيوبيا في ذلك الوقت الذي دعا البلدين لطلب عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء المنتظم لبحث النزاع ، ووافقت الجزائر على ذلك ، وطلبت عقد الاجتماع فعلا بخطاب أرسله وزير خارجيتها في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ الى الأمين العام المؤقت للمنتظم الا أن المغرب رفضت حضور الاجتماع ، وقد أدى ذلك الى قيام الامبراطور هبلاسلاسي باقتراح عقد مؤتمر قمة في دولة محايدة ، وتم هذا الاجتماع في باماكو عاصمة مالي وحضره ملوك ورؤساء كل من المغرب والجزائر ومالي وامبراطور الحبشة في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وانتهى المؤتمر الى القرارات التالية :

١ - ايقاف اطلاق النار ابتداء من ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ .

٢ - تكوين لجنة عسكرية تتألف من ضباط جزائريين ومغربيين وماليين واثيوبيين تتولى تعيين منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين .

٣ - تكوين لجنة مراقبة عسكرية ترابط في هذه المنطقة المنزوعة السلاح .

---

(٣) دكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٢٤٤ وما بعدها ، دكتور محمد الحسيني مصيلحي - منظمة الوحدة الافريقية ص ٥٢٤ وما بعدها .

٤ - المطالبة بمقعد دورة استثنائية لمجلس وزراء منتظم الوحدة الافريقية لدراسة مشكلة الحدود بتعمق ، وتقديم مقترحات عسكرية لتسوية النزاع بين البلدين نهائيا .

٥ - تتعهد الدولتان بالامتناع عن مهاجمة كل منهما الأخرى اعلاميا .

وبناء على هذه القرارات اجتمع مجلس الوزراء فى دورة غير عادية فى اديس أبابا فى الفترة من ١٥ الى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، حيث قرر بعد سماع وجهات نظر كل من البلدين(٤) اصدار عزيمة بتشكيل لجنة خاصة Ad — Hoc من كل من أثيوبيا وساحل العاج ومالى نيجيريا والسنغال والسودان وتنجانيقا ( تنزانيا حاليا ) للقيام على ضوء وحى من روح اعلان باماكو لوضع الخواعد والاجراءات وطريقة العمل لحل هذا النزاع فى اطار ميثاق منتظم الوحدة الافريقية ، وذلك تأكيداً للمبدأ الذى اعتنقته الدول الافريقية فى البحث عن حل سلمى وأخوى لأى خلاف قد ينشأ بينها عن طريق المفاوضات وفى اطار أجهزة منتظم الوحدة الافريقية ، وأن اللجنة الخاصة هذه قد شكلت نتيجة لعدم تشكيل لجنة الوساطة والتحكيم فى هذا الوقت(٥) .

وقد اجتمعت هذه اللجنة عدة اجتماعات فى بلدان افريقية مختلفة ، وقدمت أول تقرير لها الى مجلس وزراء المنتظم فى اجتماعه العادى الثانى

---

(٤) أوضح مندوب المغرب أن الجزائر كانت قد تعهدت ببحث مشكلة الحدود فى الاتفاق السرى الذى عقد بين المغرب والجزائر سنة ١٩٦١ ، الا انها ماطلت فى بحث هذه المشكلة وانها - أى الجزائر - لم تقم بوقف اطلاق النار بعد اتفاق باماكو واحتلت مناطق من المغرب وانها تتلقى مساعدات من دولة ثالثة عضو فى المنتظم وكان يقصد الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) ، اما مندوب الجزائر فقد أوضح وجهة نظر بلاده فى أن الاعتداءات المغربية تدفعها نوايا توسعية وأن الاتفاق الذى أبرم سنة ١٩٦١ قد تم تحت ضغط أحلك ظروف واجهت ثورة الجزائر وأنه يجب تصفية النزاع فى ظل اطار افريقى وتحت المبدأ الذى اعتنقه المنتظم وهو الحفاظ على الحدود السياسية القائمة - وعن مساعدة الدولة الثالثة أوضح أن ما تقدمه هذه الدولة ليس مساعدة وانما هو عتاد وذخيرة كانت الثورة الجزائرية قد احتفظت به لدى الدول المجاورة كاحتياطي لها خلال نضالها ضد المستعمر ومن ضمن هذه الدول المغرب ذاتها .

يراجع الدكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، والدكتور محمد الحسينى - منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٥٣٨ - ٥٣٩ .

الذى عقد فى لاجوس ( نيجيريا ) فى الفترة من ٢٤ الى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ حيث أصدر المجلس قراره متضمنا التعبير عن ارتياحه لعمل اللجنة وتقديم تهنئة الى لجنة وقف اطلاق النار للنتائج التى أحرزتها ، معبرا عن امتنانه لرؤساء الدول الأربع أطراف اجتماع باماكو لمجهوداتهم للبحث عن حل سلمى فى الاطار الافريقى وأوصى المجلس أخيرا بإنشاء اتصال مباشر بين هذه اللجنة الخاصة ولجنة ايقاف النار(٦) .

واصلت اللجنة بعد ذلك اجتماعاتها وتقدمت بتقريرها الى مجلس وزراء المنتظم فى اجتماعه العادى الثالث الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من ١٣ الى ١٧ يوليو سنة ١٩٦٤ ، وبعد أن أحيط المجلس علما بهذا التقرير أظهر تقديره لما وصلت اليه اللجنة من نتائج ، وأكد ثقته فيها ، وطالب باستمرارها فى مهمتها حتى تصل الى تحقيقها فى اطار ميثاق المنتظم وعلان باماكو وقرار مجلس الوزراء فى دورته العادية فى أديس أبابا(٧) .

وفى اجتماع مجلس الوزراء العادى الرابع الذى عقد فى نيروبي ( كينيا ) فى الفترة من ٢٦ فبراير الى ٩ مارس سنة ١٩٦٥ قدمت اللجنة تقريرها التالى وأصدر المجلس قرارا يكاد يكون هو ذات قراره الذى اتخذه فى اجتماعه الثالث بالقاهرة والمتضمن المطالبة باستمرار عمل اللجنة سوى أنه زاد على هذا تهنئته لكل من الجزائر والمغرب للروح الطيبة التى يبديانها ، وامتنان المجلس لكل من امبراطور الحبشة ورئيس مالى لمجهودهما فى حل النزاع(٨) .

ثم أعيد بحث الموضوع فى الاجتماع الخامس لمجلس الوزراء والذى عقد فى أكرا ( غانا ) فى الفترة من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وذلك بمناسبة تقديم اللجنة بتقريرها للمجلس ، وقد أصدر المجلس قرارا يشابه قراراته السابقة حتى بالنسبة لذات نفس الألفاظ(٩) .

وتقدمت اللجنة بعد ذلك بتقريرها المؤرخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ الى



مجلس الوزراء<sup>(١٠)</sup> في اجتماعه السابع العادي الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وأصدر بشأنه قرارا يشابه القرارات السابقة مطالبا اللجنة بالاستمرار في عملها<sup>(١١)</sup>، بعد ذلك لا يظهر أي دور لعمل اللجنة في اجتماعات مجلس الوزراء المنتظم أو مؤتمرات الملوك والرؤساء، وان كان هذا خلال ذلك الوقت ونتيجة لقيام اللجنة بعملها، وقد أدى ذلك الى تهدئة الجو بين البلدين، وقد أدى ذلك الهدوء الى توقيع معاهدة تضامن وتعاون بين البلدين في أثناء اجتماع القمة بينهما في الرباط في الفترة من ١١ الى ١٥ يناير سنة ١٩٦٩، وأطلق عليها معاهدة افران، وتضمنت تشكيل لجان بين الدولتين لتنفيذ برنامج للتعاون بينهما مع تعهد الدولتان بعدم اللجوء الى القوة في علاقاتهما، وبعرض منازعاتهما على لجان توفيق وتحكيم<sup>(١٢)</sup>.

ثم أعيد بحث موضوع تسوية الحدود بعد استقلال موريتانيا في اجتماع قمة عقد في مدينة تلمسان بالجزائر في ٢٧ مايو سنة ١٩٧٠، واتفق فيه على تشكيل لجنة فنية لرسم الحدود بين البلدين بطريقة نهائية على أن يكون الخط المعين مطابقا للحدود القديمة المتوازنة بحكم الأمر الواقع منذ أيام الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وعلى أن تشكل لجنة جزائرية مغربية مشتركة لدراسة وسائل الاستغلال المشترك للثروات المعدنية.

وأخيرا أعلن الملك الحسن الثاني أمام مؤتمر القمة الأفريقي التاسع الذي عقد في الرباط في الفترة من ١٢ الى ١٥ يونيو سنة ١٩٧٢ انتهاء النزاع رسميا بين الدولتين وأنها قد توصلتا الى تسوية نهائية للنزاع السياسي الاقليمي بينهما<sup>(١٣)</sup>.

#### وتلاحظ في النزاع الجزائري المغربي الملاحظات التالية :

**أولا : النزاع نشأ بسبب عدم وجود تحديد دقيق للحدود بين البلاد**  
التي كانت تحب نير الاستعمار الذي كان يرفض تحديد هذه الحدود، معتمدا

CM/Res 135

(١٠)

CM/Res 79 VII

(١١)

(١٢) دكتور بطرس بطرس غالي - افريقيا وأزمة الحركة الوحدوية - المرجع السابق

س ١٠٠ - ١٢٣ .

(١٣) نشأ نزاع جديد بين البلدين حول مستقبل الصحراء التي كانت خاضعة للحكم

الاسباني، وتؤيد الجزائر جبهة البوليزاريو التي تنادي بالانفصال عن كل من المغرب وموريتانيا .

على وضع سيطرته على الأراضى التى يستطيع أن يسيطر عليها بقواته وطبقا لوجود الثروات الطبيعية فى هذه الأراضى .

ثانيا : ان الجهود العربية لحل هذا النزاع لم تصل لنتيجة ، وذلك لتخوف المغرب من مساندة الجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) للجزائر وسيطرة مصر على الجامعة العربية .

ثالثا : ان منتظم الوحدة الافريقية قد نجح فى تهدئة الجو بين البلدين مما أدى بعد ذلك الى اتفاقهما نهائيا على حل هذا النزاع ، وقد ساعد المنتظم على ذلك :

( أ ) حداثة تكوينه ، ورغبة الدول فى الحفاظ على قوة الميثاق الذى وقعوا عليه .

( ب ) تدخل الامبراطور هيلاسلاسى والذى كان رئيسا للمنتظم فى سنة ١٩٦٣ نتيجة لدعوته لعقد مؤتمر القمة الأفريقى الذى انتهى بتوقيع ميثاق المنتظم .

( ج ) رغبة جميع الدول الافريقية فى وضع حد لهذا النزاع باعتباره اول نزاع ينشأ بين دول أفريقية حول الحدود .

وبهذا يمكن القول بأن قرارات المنتظم كان لها دور ايجابى فى حل هذا النزاع ، وان المنتظم حقق نجاحا فى أول اختبار له فى مواجهة مثل هذا النوع من المنازعات .

ثار بعد ذلك نزاع جديد نتيجة لظهور حركة البوليساريو فى الصحراء الافريقية ، ومطالبيتها بحق تقرير المصير بتأييد من الجزائر ، فى حين يرى المغرب أن الصحراء جزء تابع له ، وقد تمكنت البوليساريو من الحصول على موافقة أغلبية دول المنتظم على قبولها كعضو فى المنتظم ، مما أثار خلافا كبيرا أدى الى عدم تمكن مؤتمر الملوك والرؤساء من عقد اجتماعهم الذى كان مقررا له يوليو سنة ١٩٨٢ وبعد محاولات متعددة تم عقد هذا الاجتماع فى أديس أبابا فى يونيو سنة ١٩٨٣ ، وكاد هذا الاجتماع يفشل أيضا لولا أن قررت الجمهورية الصحراوية الانسحاب الاختيارى بشروط معينة أهمها أن يتم إستفتاء بالصحراء حول الاستقلال ، وقد وافق المؤتمر فعلا على تشكيل لجنة خاصة من رؤساء غينيا اوتنزانيا وسيراليون ونيجيريا ومالى والسودان

برئاسة رئيس جمهورية أثيوبيا ، وذلك لمحاولة التوفيق بين المغرب والجمهورية الصحراوية ، وتحديد اجراءات وموعد استفتاء شعب الصحراء تحت اشراف الأمم المتحدة ، وعند انعقاد اللجنة رفضت المغرب التفاوض مباشرة مع جبهة البوليساريو ممثلة الصحراء مما اضطر معه رئيس اللجنة الى تقريره تأجيل اجتماع اللجنة (١٤) .

وعند اجتماع مجلس الوزراء في أديس أبابا في اجتماعه الأربعين انسحب وفد الجمهورية الصحراوية اختياريًا مرة أخرى ، ولم تبحث هذه المشكلة انتظارًا لحلها في مؤتمر القمة الذي تقرر عقده في كوناكري في يوليو سنة ١٩٧٤ (١٥) .

الا أنه ، ونظرا لعدم الوصول الى حل دبلوماسي بشأن انضمام الجمهورية الصحراوية الى منتظم الوحدة الافريقية - فقد قرر المغرب الانسحاب من المنتظم في مؤتمر القمة وقد أصبح المغرب غير عضو في المنتظم اعتبارا من يوليو سنة ١٩٨٥ بعد مرور فترة العام المحددة طبقا لنص المادة ٣٢ من الميثاق .

---

(١٤) جريدتا الأخبار والجمهورية - عدد الجمعة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٣ .

(١٥) هدايت عبد النبي - تحقيق صحفي عن مؤتمر مجلس الوزراء دورة الانعقاد الأربعون.

منشورة بجريدة الأهرام - العدد ٢٥٥١٧ ، ١٠ مارس ١٩٨٤ .

## المطلب الثاني

### التزاع الصومالي الأثيوبي

نتعرض في هذا المطلب الى خلاف قام بين دولتين افريقيتين بسبب التنازع على الحدود ، والتي رسمت بواسطة المستعمر الأجنبي ، وترجع جذور الخلاف بين الصومال وأثيوبيا الى القرن الماضي ، وعلى وجه التحديد بعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، فبعد افتتاح القناة ابتدأت القوى الاستعمارية تتصارع على التواجد في منطقة القرن الافريقي حتى أن الصومال ذاتها كانت موزعة بين صومال ايطالي وبريطاني وكنيني وفرنسي وأثيوبي (١٦) . وذلك نتيجة للتصارع العسكري بين القوات الفرنسية والايطالية والانجليزية على التواجد في القرن الافريقي ، ففي أثناء الحرب العالمية الثانية قامت ايطاليا بغزو أثيوبيا وأعلن موسوليني ضم منطقة أوجادين الى الصومال الايطالي ، ولكن ايطاليا هزمت وقامت القوات البريطانية بدخول أديس أبابا سنة ١٩٤١ ، ووضع أوجادين تحت الادارة العسكرية البريطانية ، وفي خلال الحرب العالمية الثانية أصبحت ٩٠٪ من المناطق التي يسكنها الصوماليون في القرن الافريقي فيما عدا جيبوتي خاضعة لنظام الاحتلال البريطاني (١٧) .

وقد بدأ شعب الصومال الكفاح من أجل الاستقلال والوحدة بين أجزائه المبعثرة ، وانتقلت مشكلة الصومال الى الأمم المتحدة نتيجة لمحاولة بريطانيا سنة ١٩٤٦ استغلال فكرة الصومال الكبير لكي تبسط نفوذها عليه ، ولكن المعارضة الشديدة التي واجهتها هذه الفكرة جعلت المشكلة تنتقل الى هيئة الأمم المتحدة التي قررت في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ أن تنال الصومال استقلالها بعد عشر سنوات توضع خلالها تحت نظام الوصاية الدولية وتتولى ايطاليا ادارتها ، وقبل تسليم بريطانيا الصومال الى الادارة الايطالية قامت بالاتفاق مع أثيوبيا برسم خط الحدود بين الصومال وأثيوبيا ، وأسمته الخط الإداري

---

(١٦) دكتور سمعان بطرس فرج الله - مستقبل جيبوتي بين أثيوبيا والصومال - دراسة

بمجلة السياسة الدولية - العدد ٧ يناير سنة ١٩٦٧ ص ١٥٣

(١٧) دكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية -

المرجع السابق ص ٢٦٨ .



المؤقت ، ولم يعترف به كخط للحدود ، وبالرغم من القرارات المتعددة التي صدرت من هيئة الأمم بشأن التوصية بحل هذا النزاع بواسطة التحكيم أو المفاوضات المباشرة (١٨) . فان الوضع ظل كما هو عليه حين اعلان استقلال الصومال أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، والمكونة من الصومال البريطاني والصومال تحت الوصاية الإيطالية ، وعند نشوء هذه الدولة بدأت المحاولات لضم أقاليمها الباقية ، والواقعة تحت سيطرة البلاد الأخرى ، وكان أول هذه الأقاليم وأساس الخلاف بين أثيوبيا والصومال هو اقليم أوجادين ، فهو منطقة تسكنها جماعات من الرعاة الصوماليين رفضوا الانضمام في اتحاد فيدرالى مع أثيوبيا ، وساعد على ذلك سوء معاملة الإداريين الأثيوبيين لأهالى هذا الاقليم (١٩) ، وقد بدأت التحرشات بين أثيوبيا والصومال على الحدود بمجرد اعلان استقلال الصومال وبدأت الحرب الدعائية بين البلدين وكذا تكرار حوادث الحدود .

وكان هذا هو الوضع حين انعقد المؤتمر التأسيسى لمنتظم الوحدة الافريقية في مايو سنة ١٩٦٣ بأديس أبابا ، وقد قام رئيس كل من الوفدين الأثيوبى والصومالى بالقاء خطابه أمام المؤتمر فركز الرئيس الصومالى كلامه على أن أهم عائق جدى يقف أمام الوحدة الافريقية نابع من وجود حدود مصطنعة فرضتها الدول الاستعمارية الكبرى على مناطق شاسعة من القارة فأصبحت هناك مجتمعات كانت مندمجة أصلا ، ثم أصبحت مشتتة وغدت أراضيها ممزقة لا لشيء سوى خدمة المصالح الاجنبية ، وطالب الرئيس الصومالى بعدم الاعتراف بهذه الحدود المصطنعة ، وطالب بحق تقرير المصير للصوماليين الموجودين في شمال كينيا وشرق أثيوبيا واقليم عفار وعيس ( جيبوتى ) وأعلن أن حكومته تمثل للحكم الذى يصدره هؤلاء الصوماليون .

في حين ركز رئيس الوزراء الأثيوبى على أنه لا توجد دولة أو أمة صومالية وانه بالرغم من فقد أثيوبيا لكامل سواحلها وأريتريا والصومال وغيرها فان أثيوبيا حاربت من أجل استقلال أفريقيا ، وأن الصومال هى التى تحاول - بعد حصولها على الاستقلال - تحقيق توسع في رقعة أرضها

---

(١٨) قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢ الدورة الخامسة ، ٨٥٧ في الدورة التاسعة ، ١٩٤٧ في الدورة العاشرة ، ١٠٦٨ في الدورة الحادية عشرة ، ١٢١٣ في الدورة الثانية عشرة .  
(١٩) دكتور محمد الحسينى مصيلحى - منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق.

على حساب أثيوبيا وكينيا ، وطالب بالابقاء على الأوضاع الاقليمية الراهنة في القرن الافريقي حفاظا على وحدة اراضي دولة المنطقة (٢٠) .

وقد أخذ ميثاق المنتظم بعد ذلك بالاعتراف بالحدود القائمة في القارة واحترام هذه الحدود .

وقد تفجر الموقف بين أثيوبيا والصومال ، وحدثت اشتباكات عسكرية كبيرة بينهما خلال يناير وفبراير سنة ١٩٦٤ وبناء على اقتراح مصر ، وبعد تبادل الاتهامات بين الحكومتين ومذكرات الاحتجاج ، تقدمت كلتا الحكومتين بمذكرتين بطلب عقد دورة استثنائية لمجلس الوزراء لبحث هذا النزاع ، تضمنت مذكرة أثيوبيا تمسكها بمبدأ عدم المساس بالأوضاع الراهنة في حين تضمنت مذكرة الصومال المطالبة بحق تقرير المصير للصوماليين داخل الحدود الاثيوبية .

وقد عرض الموضوع على مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الذي عقد في دار السلام ( تنزانيا ) في الفترة من ١٢ الى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ حيث أصدر المجلس قرارا في هذا الشأن مشيرا فيه الى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق المنتظم والتي تنص على لتسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم وحرص المنتظم على تهيئة الجو المناسب لهذه التسوية السلمية ، واقتناع المنتظم بأن وحدة أفريقياسا تتطلب حلا لكافة المنازعات بين الدول الأعضاء في اطار المنتظم ، وقد تضمن هذا القرار النقاط الآتية :

( أ ) يطالب المنتظم بشدة كلا من الحكومتين الاثيوبية والصومالية باصدار أوامرها بايقاف اطلاق النار ، والامتناع عن جميع الأعمال العدوانية .

(ب) يوصى الحكومتين بايقاف حملات الاستفزاز والاهانة المتبادلة بينهما .

(ج) ينادى الحكومتين بالتصرف من خلال روح الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق المنتظم ، وذلك بالدخول في مفاوضات من أجل التسوية السلمية لنزاعهما .

---

(٢٠) نص الخطابين في مجلة السياسة الدولية العدد ١٩ السنة السادسة يناير ١٩٧٠

قسم خاص الحلاف الصومالي الاثيوبي الكيني ص ٢٣٠ ، ٢٣٣ .

( د ) يطالب كافة الدول الافريقية ذات التمثيل السياسى أو القنصلى فى اثيوبيا والصومال ببذل كافة الجهود للعمل على وقف اطلاق النار .  
(هـ) وأصدر عزيمة بوضع نزاع الحدود هذا فى جدول أعمال الاجتماع العادى الثانى لمجلس الوزراء الذى سيعقد فى لاجوس فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ من أجل الوصول الى تسوية سلمية (٢١) .

وقامت الحكومتان فعلا بتنفيذ هذا القرار حيث تم ايقاف اطلاق النار بينهما ، ثم عرض الموضوع وتطبيقا لهذا القرار على مجلس الوزراء فى اجتماعه العادى الثانى الذى عقد فى لاجوس ( نيجيريا ) فى الفترة من ١٠ الى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ حيث أصدر المجلس قرارا مهنتا فيه الحكومتين بما اتخذه من ايقاف اطلاق النار الفورى مطالبا كلتا الحكومتين بالاستمرار فى وقف اطلاق النار داعيا لهما الى الدخول فى المفاوضات للوصول الى حل نهائى ودائم لمشكلة الحدود ، راجيا اياهما ببذل كافة الجهود لتطبيق هذا القرار ، وتقديم تقرير بنتائج تفاوضهما الى مؤتمر الملوك والرؤساء القادم (٢٢) .

وبالرغم من هذه القرارات فقد استمرت الاشتباكات حتى أصدرت حكومة الصومال فى ابريل سنة ١٩٦٤ أوامرها بايقاف أى معارك على الحدود ، وتم اجتماع بالخرطوم بناء على مبادرة فردية من الرئيس السودانى بين أطراف النزاع حيث صدر بيان مشترك تضمن المبادئ الآتية :

( أ ) تأكيد القرارات الصادرة من اجتماع مجلس وزراء المنتظم فى دار السلام .

(ب) التمسك بوقف اطلاق النار .

(ج) انشاء مناطق منزوعة السلاح وذلك بانسحاب جزئى من جانب قوات كل من الجانبين لمدي خمسة عشر كيلو مترا .

( د ) ايقاف كل دعاية مضادة بين الدولتين .

وقد قرر مؤتمر الملوك والرؤساء الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من

١٧ الى ٢١ يونيو سنة ١٩٦٤ سحب القضية من جدول الأعمال على أساس أن الدولتين قد وضعتا أسسا لتسوية الخلاف في مؤتمر الخرطوم .

وفي الاجتماع الثاني لمؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في أكرا في الفترة من ٢١ الى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ وبناء على محادثات ثنائية بين رؤساء وفدى البلدين تم الاتفاق على إيقاف كل الدعايات المضادة بين البلدين .

بعد ذلك استمر الوضع بين البلدين على أساس تبادل الاتهامات دون تجاوز هذا الوضع ، ومع استمرار تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما ، ثم تحسنت العلاقات بين البلدين خلال عام ١٩٦٨ وتم توقيع اتفاق تجاري بين البلدين ، وظل الهدوء يسود المنطقة على الحدود حتى انعقد مؤتمر الملوك والرؤساء العاشر والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣ فحدثت مواجهة دبلوماسية بين الوفدين على أساس رغبة الصومال في إدراج الموضوع في جدول الأعمال ومحاولة أثيوبيا عرقلة هذه المساعي لأن في إدراجها اعترافا بوجود خلاف بين البلدين ، وتم الاتفاق على إنشاء لجنة للوساطة من كل من نيجيريا وليبيريا والسنغال والسودان والكاميرون وتنزانيا وموريتانيا وليسوتو ، ولمحاولة إيجاد حل لهذه المنازعات (٢٣) .

وبالرغم من هذا انفجر الموقف بين البلدين على أثر السياسة التي اتبعتها الحكومة العسكرية الجديدة في أثيوبيا تجاه الحركات الوطنية في أوجادين التي كانت تساعد الصومال ، مما أدى الى نشوب حرب بين البلدين انتهت بهزيمة الصومال واضطرابها لايقاف العمليات العسكرية وانسحابها من المنطقة .

ولكن هل انتهت الخلافات بين البلدين ؟ من الواضح أن انتهاء الجولة الأخيرة بين الصومال وأثيوبيا لم يكن نهاية المطاف ، فإن الخلاف السياسي ما زال قائما وما زالت حركة جبه تحرير الصومال الغربي ( أوجادين ) تمارس نشاطها ضد الحكم الاثيوبي في المنطقة بمساعدة الصومال ، وقد زاد

---

(٢٣) أحمد أبو شادي - خريطة الوحدة الافريقية بعد عقدهما الاول - دراسة بمجلة السياسة الدولية العدد ٣٢ السنة التاسعة يوليو سنة ١٩٧٣ ص ١٣١ ، ١٣٢ .



توتر الموقف نتيجة لتدخل قوة أجنبية أخرى في هذا الصراع (٢٤) تطبيقاً  
لمبدأ أحدث أنواع الاستعمار والذي سنتعرض له في خاتمة هذا المؤلف .

وفي تقييمنا لدور منتظم الوحدة الإفريقية في هذا النزاع نجد أن  
المنتظم سواء أكان بالقرارات التي صدرت منه أم بالمبادرة الفردية  
للسودان (٢٥) ، قد استطاع إيقاف الأعمال العسكرية لمدة تزيد عن عشر  
سنوات ، ولولا تغيير نظام الحكم في أثيوبيا بالانقلاب العسكري الذي وقع  
ضد الامبراطور ، لما كان قد تفاقم الوضع على ما هو عليه حالياً .

---

(٢٤) مجدى حماد - الجولة الجديدة في القرن الإفريقي (تقارير وتعليقات) مجلة السياسة  
الدولية العدد ٥٣ يوليو سنة ١٩٧٨ ص ٩٨ ، ١٠٠ .  
(٢٥) يلاحظ أن مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٤ بناء على مبادرة السودان تصدر اعلانه  
بالتمسك بقرارات مجلس الوزراء الذي عقد في دار السلام .

### المطلب الثالث

#### النزاع الصومالي الكيني

تعود الى جذور هذا النزاع الى وقت دخول الادارة البريطانية ببلاد كينيا عام ١٨٩٥ فمنذ هذا التاريخ والحكومة البريطانية تتخوف من تغفل القبائل الصومالية في شمال كينيا ، وقد أدى ذلك الى أن قام الحكم البريطاني بوضع الكثير من الاجراءات التي تحد من هذه التحركات ومع تطبيق نظرية ادارية مختلفة عن النظم التي تطبق على باقي كينيا ، وعندما قرب موعد استقلال الصومال ابتدأ سكان الاقليم الشمالي في كينيا يمارسون ضغوطهم من أجل الانفصال عن كينيا والانضمام الى الصومال \* وأنشأوا الحزب التقدمي لشعب اقليم الحدود الشمالية وكان من أهم مبادئه انفصال الاقليم عن كينيا والاتحاد مع الصومال \*

ونتيجة للمؤتمر الدستوري لكينيا والذي عقد في لندن في أواخر عام ١٩٦٢ شكلت لجنة مستقلة مكونة من عناصر عسكرية نيجيرية وكينية لاجراء استفتاء عام للرأي في اقليم الحدود الشمالية ، وتم هذا فعلا في نوفمبر سنة ١٩٦٢ وأعلنت اللجنة أن أغلبية السكان يطالبون بانفصال اقليمهم وضمه بسكانه الى جمهورية الصومال (٢٦) \*

وازداد الخلاف بين الصومال وبريطانيا وخاصة عندما قامت بريطانيا باجراء تعديلات للحدود طبقت على المناطق الشمالية وطالبت الصومال باقليم أنتدى ، وهي منطقة الحدود الشمالية لكينيا وهكذا بدأ النزاع الصومالي الكيني (٢٧) ، وتدخلت أثيوبيا في النزاع مؤيدة الجانب الكيني ، وقامت بريطانيا بالاعلان بأنها قررت اصدار نظام الحكم الذاتي في كينيا على أساس أن المناطق التي تسكنها غالبية من الصوماليين ستصبح اقليما سابعاً منفصلاً عن كينيا يطلق عليه اسم الاقليم الشمالي الشرقي \*

---

(٢٦) دكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٢٨٥ \*

(٢٧) دكتور محمد الحسيني مصيلحي - منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٥٥٢

وبناء على هذا الاعلان ونتيجة لاصرار بريطانيا على رفضها تطبيق مبدأ تقرير المصير قامت الحكومة الصومالية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ .

هكذا كان الوضع بعد اعلان استقلال كينيا في ديسمبر سنة ١٩٦٣ وكانت كينيا قد أبدت وجهة نظرها في هذا النزاع من خلال مذكرة قدمتها الى مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ لانشاء منتظم الوحدة الافريقية (٢٨) بينت فيها أنه نتيجة للحكم الاستعماري البريطاني فان الاندماج الكامل لم يتم بين سكان الاقليم الشمالي (الصوماليين) وباقي البلاد ، وأصبح هؤلاء السكان يعتبرون أنفسهم مختلفين في الجنس عن سائر الشعوب ، لذلك فقد رفضوا فكرة الاندماج لتكوين أمة واحدة في كينيا - ورفضت كينيا رفضا باتا وجهة نظر الصومال في اجراء استفتاء في اقليم الحدود الشمالية ، وأن على هؤلاء الصوماليين اما الاندماج كأمة واحدة في كينيا أو أن يرحلوا الى الصومال ويتركوا الأرض (٢٩) .

وبعد الاستقلال وتسمية الاقليم الشمالي بالاقليم الشمالي الشرقي لكينيا واعتباره رسميا جزءا لا يتجزأ من البلاد تدهورت العلاقات بين البلدين وبدأت هجمات الفدائيين من هذا الاقليم على مرافق كينيا واتهمت كينيا الصومال بمساعدتهم . وقد أدى ذلك الى تقدم كل من أثيوبيا وكينيا بشكوى مشتركة الى مجلس الوزراء في دورته غير العادية التي عقدت في دار السلام في فبراير سنة ١٩٦٤ ، وكان هذا بداية نظر النزاع أمام منتظم الوحدة الافريقية ، وقد أصدر المجلس قرارا في هذا الشأن أشار في بدايته الى الوضع المتأزم بين البلدين وان استمراره سيؤدي الى اتساع الأعمال العدوانية ، ولذلك فقد قرر ما يلي :

(أ) توجيه نداء الى كل من الصومال وكينيا لاتخاذ الخطوات اللازمة لحل النزاع الحالي طبقا لروح المادة الثالثة الفقرة الرابعة من ميثاق المنتظم .  
(ب) ينادى الدولتين ايقاف كافة الدعايات الاعلامية الموجهة ضد كل منهما .

(٢٨) لم تكن كينيا ضمن الدول التي وقعت على ميثاق المنتظم حيث لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد .

(٢٩) دكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٢٨٦ - ٢٨٨ .

(ج) يصدر عزيمة بإدراج هذا النزاع في جداول أعمال كافة جلسات مجلس الوزراء القادمة حتى يتم تحقيق اتفاق نهائي في هذا الشأن (٣٠) .

وقد استمر الوضع المتوتر على ما هو عليه مما جعل مجلس الوزراء يصدر قرارا آخر في اجتماعه العادي الثاني الذي عقد في لاجوس ( نيجيريا ) في الفترة من ٢٤ الى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ أشار في بدايته الى استمرار الوضع القائم بين البلدين ، وما قد يؤدي اليه هذا الوضع من ازدياد أعمال العدوان وبالتالي تفكك القارة الافريقية وتهديد سلمها ، وأكد في هذا القرار ما جاء بقراره السابق الذي اتخذ في الاجتماع غير العادي في دار السلام وخاصة الفقرة أ ، ب ودعا الدولتين للبدء فورا في التفاوض من أجل البحث عن حل سلمي للخلافات بينهما ، مع ايقاف الحرب الاعلامية بينهما (٣١) .

وبالرغم من هذه القرارات فقد استمر الوضع على ما هو عليه دون أي تدهور عسكري في الموقف وإن كانت حكومة كينيا قد قامت بقطع علاقاتها التجارية مع الصومال في منتصف عام ١٩٦٦ مع فرض اجراءات بوليسية وادارية صارمة ضد القبائل الصومالية التي تعيش داخل الحدود الكينية .

وعندما وصل الدكتور عبد الرشيد شارماركي الى رئاسة جمهورية الصومال سنة ١٩٦٧ ونتيجة لميوله لانهاء المنازعات عن طريق التفاوض استؤنفت المحادثات بين البلدين خلال انعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء الرابع الذي عقد في كينشاسا في الفترة من ١١ الى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، وقد توصل الجانبان الى اتفاق على النقاط الآتية :

( أ ) رغبة الدولتين المتبادلة في احترام سيادة وسلامة أقاليم كل منهما .

(ب) التزامهما بالعمل على استتباب السلام والأمن على جانبي حدودهما .

(ج) ايقاف الحرب الاعلامية بينهما .

( د ) قبول دعوى رئيس جمهورية زامبيا للاجتماع في لوساكا في



أواخر أكتوبر سنة ١٩٦٧ من أجل بحث الوسائل الكفيلة بتدعيم التعاون بين البلدين (٣٢) .

وفعلا تم هذا الاجتماع في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، وأبرم الجانبان اتفاقا جديدا يعتبر تأكيدا للاتفاق السابق مع اضافة بند جديد هو تكوين لجنة ثلاثية مشتركة من ممثلين عن الدولتين بالاضافة للممثلين عن زامبيا تكون مهمتهما تطبيق نقاط الاتفاق المذكور ودراسة وسائل وطرق انهاء المنازعات عن طريق اجتماعات دورية منتظمة .

وبمجرد توقيع هذا الاتفاق ، ابتدأت الأمور تعود الى مجراها بين البلدين وأعيدت العلاقات بينهما ، وتم اعادة العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وبريطانيا ، وقامت كينيا بتطبيق سياسة جديدة في هذه الأقاليم تؤدي الى الدمج الجذري ، والاجتماعي والاقتصادي لسكان هذا الاقليم في كينيا ، مع اقامة مشروعات توطن للصوماليين في قرى نموذجية أنشئت خصيصا لهم من أجل ربطهم بالأرض الزراعية لمنع ترحالهم المستمر عبر الحدود الدولية في منطقة القرن الأفريقي (٣٣) .

واذا ما نظرنا الى دور المنتظم في هذا النزاع نجده لم يكن دورا أساسيا وذلك لعدم حدة النزاع ، وان كان المنتظم ذاته قد أدى بقراراته الى عدم تفاقم النزاع وقد حل الخلاف أخيرا داخل اطار الاجتماعات الجانبية خلال اجتماعات أجهزة المنتظم وبت فيه نهائيا بتدخل إحدى الدول الأفريقية .

---

(٣٢) كانت هناك محاولة فردية سابقة من رئيس جمهورية تنزانيا خلال عام ١٩٦٥ وصلت الى طريق مسدود لتمسك كل من الطرفين بوجهة نظره .

(٣٣) دكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية - المرجع السابق ص ٢٩٤ .

## المطلب الرابع

### مشكلة الحرب الأهلية في الكونغو

منذ استقلال الكونغو البلجيكي ( ليوبولد فيلد ) والمنازعات والخلافات لم تهدأ ، فقد نادى مويس تشومبي رئيس وزراء اقليم كاتنجا ( شابا فيما بعد ) بالانفصال والاستقلال عن الكونغو ، وكان ذلك بتأييد من البلجيكين الذين أرادوا الاحتفاظ بطريق غير مباشر بهذا الاقليم بثرواته المعدنية ، وقد تم القضاء على هذه الحركة الانفصالية في يناير سنة ١٩٦٣ بواسطة قوات هيئة الأمم المتحدة وقبل نشأة منتظم الوحدة الافريقية .

ونتيجة للخلافات انهار الوضع في الكونغو ، وبدأت الحركات المعارضة في الظهور مما أدى الى تعيين مويس تشومبي رئيسا لحكومة انتقالية مؤقتة تتولى اعداد البلاد للانتخابات العامة في مدة تسعة شهور ، وتهدة التوتر السائد فيها (٣٤) .

وعند تعيين تشومبي رئيسا للوزراء استنكر زعماء الدول الافريقية لماضيه المعروف ، ورفضت مصر استقباله مع كازافوبو لحضور مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في القاهرة في يوليو-سنة ١٩٦٤ .

وبدأ تشومبي حكمه بالاستعانة بالمرتزقة الأوروبيين من روديسيا وجنوب أفريقيا للقضاء على الثوار في أقاليم الكونغو المختلفة ، وقد استطاع الثوار اعلان جمهورية الكونغو الشعبية في الأراضي التي تم سيطرتهم عليها والتي تبلغ ١/٥ الأقاليم الكونغولية وجعلوا العاصمة ستانلي فيل ، وقد اتهم تشومبي كلا من الكونغو برازافيل وبورندي بمساعدة الثوار .

وبالرغم من تدهور الموقف : فان المنتظم لم يتدخل احتراماً للسيادة الداخلية للكونغو الا بعد أن طلب الكونغو تدخل المنتظم في سبتمبر سنة

---

(٣٤) تم تعيين تشومبي بواسطة رئيس الجمهورية كازافوبو مع العلم بأن هذه الاوضاع نمت بعد اغتيال الزعيم الكونغولي لومومبا والذي اغتيل بعد القبض عليه واشارت اصابع الاتهام الى تشومبي .

١٩٦٤ ، وقد اضطر تشومبي للجوء الى منتظم الوحدة الافريقية للأسباب الآتية :

**أولا :** تقوية نفوذه وبسط سلطانه المطلق على البلاد ، والذي لن يتم الا بعد اتمام المصالحة الوطنية بين أطراف النزاع .

**ثانيا :** تدخل المنتظم سيؤدي لمنع الثوار من الحصول على أى مساعدات عسكرية أو سياسية اضافية قد يكونون بسبيل الحصول عليها .

**ثالثا :** رغبة تشومبي فى أن تحل قوات أفريقية محل المرتزقة الذين كان يستعين بهم .

**رابعا :** فى حالة فشل المنتظم فى حل المشكلة سيكون لديه الذريعة القوية لاستمرار انتهاج أساليب القمع تجاه الثوار (٣٥) .

واجتمع مجلس الوزراء فى اجتماع غير عادى عقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٥ الى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ حيث أصدر قرارا فى هذا الشأن أشار فيه الى الموقف المتدهور فى الكونجو وفى العلاقات بين الكونجو من ناحية وبين كل من الكونجو برازافيل وبورندى من ناحية أخرى ، ومبشيرا الى التدخل الأجنبى فى الكونجو وبالذات قوات المرتزقة من روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا مؤكدا قرارات المنتظم التى تدعو الدول الافريقية بعدم الدخول فى علاقات من أى نوع كان مع حكومة جنوب أفريقيا ، معتبرا تدخل القوات الأجنبية والمرتزقة سيؤثر على الدول المستقلة المجاورة ، وكذا حركات التحرير الوطنية فى كل من أنجولا وروديسيا الجنوبية وموزمبيق وغيرها من الأقاليم التى ما زالت تحت الاستعمار ، ومقتنعا بأن حل المشكلة الكونغولية يتوقف على الوحدة الوطنية وحفظ السلام والأمن من أجل الحفاظ على استقرار وتقدم الكونجو الاقتصادى ، وعلى هذا فهو :

( أ ) يطالب بشدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن توقف فورا استعمالها للمرتزقة ، وأن تطردهم فى أقرب وقت ممكن ، وذلك لتسهيل الحل الافريقى .

---

(٣٥) دكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الافريقية -

المرجع السابق ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(ب) يأخذ بعين الاعتبار تصريح رئيس وزراء الكونغو بضمان أمن المشتركين في النزاع الذين يسلمون أسلحتهم .

(ج) يناشد كل الأطراف المتحاربة وقف إطلاق النار حتى يمكن الوصول بمساعدة منتظم الوحدة الإفريقية الى حل يحفظ الوحدة الوطنية والنظام داخل الكونغو .

(د) يطالب كافة زعماء الكونغو السياسيين بالبحث عن وسيلة مناسبة للمحافظة على الوحدة الوطنية للكونغو .

(هـ) يصدر عزيمة بتشكيل وارسال لجنة خاصة لكل من الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل ومملكة بروندى برئاسة رئيس وزراء كينيا ( جومو كينيا ) في ذلك الوقت (٣٦) وتكون مهمة اللجنة مساعدة وتشجيع حكومة الكونغو الديمقراطية للحفاظ على التصالح الوطني في البلاد طبقا للفقرتين ب ، ج من هذا القرار ، والبحث عن كل الوسائل الممكنة لاعادة العلاقات الطبيعية بين الكونغو وجيرانه وخاصة مملكة بروندى والكونغو برازافيل ، وعلى أن تقدم اللجنة تقريرها للأمين العام الإداري للمنتظم لتوزيعه على الدول الأعضاء فوراً .

(و) يطالب بشدة كافة القوى التي تقوم بالتدخل حالياً في الكونغو بإيقاف هذا التدخل .

(ز) يطالب الدول بإيقاف كافة الأعمال التي قد تؤدي لزيادة تدهور الموقف بين الكونغو والدول المجاورة .

(ح) يطالب الأمين العام بتقديم كافة المساعدات لهذه اللجنة (٣٧) .

ويلاحظ على هذا القرار تمسك المنتظم الشديد بمسائل السيادة الوطنية ويبين ذلك من النص الوارد في اختصاصات اللجنة مع أنها تساعد وتشجع جهود حكومة الكونغو للحفاظ على التصالح الوطني ، ولم ينص على أن تقوم اللجنة بهذا العمل .

وقد قامت اللجنة بعملها وعقدت اجتماعها الأول في نيروبي يوم ١٨

---

(٣٦) شكلت اللجنة من الكاميرون وأثيوبيا وغانا وغينيا ونيجيريا والصومال وتونس والجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) وفولتا العليا .



سبتمبر سنة ١٩٦٤ ورفض تشومبي أن يجلس مع ممثلي الثوار على مائدة واحدة ، ثم بدأ الخلاف بين تشومبي واللجنة وتبادل الاتهامات ، ثم حدث أن قامت لولايات المتحدة وبلجيكا بمساعدة بريطانيا بانزال قوات لها في ستانلي فيل ، وقامت بتخليص الرهائن التي كانت في يد حكومة ستانلي فيل ، وقد أدى ذلك الى طلب بعض الدول عقد دورة طارئة لمجلس الأمن لبحث الموقف المتأزم في الكونغو نتيجة لتدخل الولايات المتحدة وبلجيكا في النزاع (٣٨) .

وقد اجتمع مجلس وزراء منتظم الوحدة الافريقية في دورة استثنائية في مقر هيئة الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ الى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ حيث أصدر قرارا يشير فيه للموقف المتدهور نتيجة التدخل الأمريكي والبلجيكي في الكونغو ومؤكدا أن مشكلة الكونغو ستجد حلها في اطار منتظم الوحدة الافريقية ، وقد تضمن هذا القرار أن المجلس بعد اطلاعه على تقرير اللجنة الخاصة المشكلة طبقا للقرار السابق يؤكد على وجوب تنفيذ هذا القرار مطالبا اللجنة بالاستمرار في أداء مهمتها طبقا لهذا القرار ومطالباً كافة الدول بايقاف تدخلها في هذا النزاع حتى يهيئ الفرصة للجنة ، ومطالباً كل من الكونغو وبروندي والكونغو برازافيل بالتعاون مع اللجنة ، وأعلن المجلس عدم موافقته على التدخل الأجنبي في الكونغو الديمقراطية والذي يهدد سلام وأمن القارة الافريقية ، وقد ناشد مجلس الوزراء مجلس الأمن بالآتي :

(أ) إدانة التدخل الأجنبي الحديث ، والذي يعوق جهود منتظم الوحدة الافريقية .

(ب) أن يوصى بالحل الأفريقي لمشكلة الكونغو .

(ج) أن يوصى كافة القوى بالتعاون مع منتظم الوحدة الافريقية لتسهيل حل المشكلة الكونغولية (٣٩) .

وقد أصدر مجلس الأمن قرارا تضمنت ديباجته اقتناع مجلس الأمن

---

(٣٨) يراجع في تفاصيل هذا الموضوع الدكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية

في اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٣٠٧ وما بعدها .

ECM/Res 5 III

(٣٩)

التام بأن منتظم الوحدة الافريقية قادر على ايجاد حل سلمي لكل المشكلات والمنازعات التي تهدد السلام والأمن في القارة الأفريقية ، وطالب مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النار في الكونغو ، مع مطالبة منتظم الوحدة الافريقية بمواصلة جهوده .

وعند انعقاد مجلس الوزراء لمنتظم الوحدة الافريقية في دورته الرابعة والتي عقدت في نيروبي حدثت مواجهة بين أنصار تشومبي وأنصار العناصر المضادة لحكومة تشومبي ، وقد أدى ذلك الى عدم استطاعة المنتظم اصدار قرار في هذا الصدد ، وانتقل منتظم الوحدة الافريقية من مناقشة الموضوع الكونغولي على الخصوص الى مناقشة موضوع المرتزقة بصفة عامة ، والتي أصدر المنتظم عدة قرارات بشأنها ، ويحاول حاليا عقد معاهدة دولية بشأن المرتزقة ، وقد كان أول هذه القرارات بشأن المرتزقة هو القرار الذي أصدره مؤتمر الملوك والرؤساء لمنتظم الوحدة الافريقية والذي انعقد في كينشاسا ( الكونغو ليوبولد فيلد سابقا ) في الفترة من ١١ الى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ (٤٠) .

وقد نص هذا القرار على أن :

( أ ) وجود المرتزقة في حد ذاته تهديد لأمن الدول الافريقية أعضاء المنتظم .

( ب ) أن معظم المرتزقة من البيض ، وهذا سيؤدي الى إثارة العدوان العنصرى مما يجعل وجود الأجانب في الدول الافريقية في خطر مستمر .

( ج ) دعوة الأمم المتحدة لاعتبار تجنيد وتدريب المرتزقة جريمة يعاقب عليها القانون .

( د ) على المرتزقة أن يرحلوا فوراً والا فإن الدول الأعضاء في المنتظم سوف تقدم كل معونة لأي دولة تتعرض لهجوم المرتزقة في سبيل طرد هؤلاء المرتزقة .

وبناء على مساعدة حكومة موبوتو « اسطة بعض الدول الافريقية تمكنت هذه الحكومة من محاصرة المرتزقة في الكونغو ، وطالب بعض الأعضاء

---

(٤٠) كان خلال هذه الفترة قد تم استبعاد تشومبي من الحكم أولاً ، ثم قام الرئيس موبوتو بانقلاب استولى فيه على السلطة في البلاد ، وأطاح بكل من كازافوبو وتشومبي ، وقد حاول أنصار تشومبي إثارة القلاقل مستغلين في ذلك المرتزقة البيض ، وكان موبوتو يقوم بتصفية هذه الأوضاع في البلاد .

بمحاكمتهم كمجرمي حرب ، وتمكن موبوتو من الحصول على تعهدات من دول هؤلاء المرتزقة بعد اشتراكهم في أي هجوم يهدد أمن أفريقيا في المستقبل ، وقد تم ترحيل المرتزقة عن الكونغو في ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٨ بواسطة الصليب الأحمر .

استتب الهدوء لفترة تقرب من العشر السنوات لحكومة الرئيس موبوتو ولكن القوى الاستعمارية وأنصار الانفصال في شابا ( كاتنجا فيما سبق ) لم تغفل أعينهم عن ثروات هذه المنطقة ، وفي أوائل عام ١٩٧٨ تعرض إقليم شابا لمحاولة للانفصال عندما قامت قوات أسمت نفسها بجيش تحرير شابا بغزو كولوينزي ، وقد تمكنت زائير ( كينشاسا سابقا ) بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب ومصر من القضاء على هذه المحاولة الجديدة والتي خطط لها الاستعمار الحديث في أفريقيا .

واننا لنتساءل : هل ستكون هذه آخر المراحل ؟

يبقى بعد ذلك تقييم دور منتظم الوحدة الإفريقية بشأن المشكلة الكونغولية فقد يقرر البعض لأول وهلة أن دور المنتظم لم يكن إيجابيا في هذه المشكلة ولكن بالفحص العميق فأننى أرى أن المنتظم كان منطقيا مع نفسه ومع ميثاقه في عدم مباشرة دور فعال وقوى في هذه الأزمة على أساس أنها مشاكل داخلية لا يجوز التدخل للمنتظم فيها طبقا لنص المادة ٢/٣ والتي تؤكد ارتباط الدول الأعضاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، وقد قام المنتظم بمباشرة دوره بالنسبة للمرتزقة وان كان لا يمكن أن يطالب بدور فعال بالنسبة لهذه المشكلة لعدم تبعية المرتزقة لدولة معينة تكون مسئولة عن تدخلهم .

وبهذه تكون قد تعرضنا لمثل آخر من أمثلة تدخل المنتظم بقراراته لحل مشكلة من مشاكل القارة لا ترتبط باستعمار أو نزاع على حدود .

وقد صادف المنتظم الكثير من المشاكل بين الدول الأعضاء كمسئنة لاستقلال بيافرا وقيام الحرب الأهلية في نيجيريا وقد عالج المنتظم هذه المشكلة على أساس أنها مشكلة داخلية ، حقيقة أنها انتهت بانتصار قوات الحكومة المركزية في لاجوس على قوات بيافرا ، ولكن تمسك الدول الإفريقية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء هو الذي أظهر عدم فاعلية دورها مثل فاعليته في المنازعات الأخرى التي تتعلق بمحاربة الاستعمار وتصفية منازعات الحدود بين الدول الإفريقية ذاتها طبقا لما تعرضنا له في المبحث الأول والمطالب الثلاثة الأولى من هذا المؤلف .

### المبحث الثالث

#### قرارات المنتظم بالنسبة للموضوعات غير السياسية

نص ميثاق المنتظم على أنه من ضمن أهدافه : تنسيق التعاون ، وتقوية الجهود ، من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا ، وقد نص أيضا على أنه من أجل تحقيق هذا الهدف فإن أعضاء المنتظم سينسقون سياستهم العامة ، ويعملون على التوفيق بينها ، وخاصة في الميادين الآتية :

( أ ) .....

(ب) التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات .

(ج) التعاون التربوي الثقافي .

( د ) التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية .

وقد أنشأ المنتظم لجانا متخصصة للقيام بهذه الأنشطة ، وفي هذا الفصل نتعرض لدور المنتظم للتنسيق بين الدول في المجالات المختلفة ، على أننا نسارع القول بأن النجاح لم يكن حليف المنتظم على الإطلاق في هذا النشاط ، كما كان حليفه في مكافحته للاستعمار أو للتفرقة العنصرية ، ويرجع ذلك لأسباب مختلفة سنتعرض لها عند بحث كل مجال من مجالات الأنشطة وقد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين ، نتعرض في المطلب الأول منه لنشاط المنتظم في المجال الاقتصادي متضمنا النقل والمواصلات على أساس أهمية هذا النشاط بصفة عامة ، أما المطلب الثاني فقد خصصناه لنشاط المنتظم في المجالات الأخرى غير الاقتصادية ، واخترنا منها المجال التعليمي والمجال الثقافي والمجال الصحي كأثلة لنشاط المنتظم في المجالات المختلفة .



## المطلب الأول

### قرارات منتظم الوحدة الافريقية بشأن النواحي الاقتصادية

يعتبر وضع القارة الافريقية سيئا نسبيا اقتصاديا بالنسبة لبلاد العالم وذلك سواء أكان من حيث متوسط الدخل أم معدل نموه ، فطبقا لتقرير بنك التنمية الافريقي عن عام ١٩٧١ كان متوسط الدخل في بعض الدول الافريقية (١) في منتصف الستينات ١٤٢ دولارا في العام ، بالمقارنة بـ ١٧٩ دولارا في العالم النامي (٢) ، وبالرغم من هذه الأوضاع المنهارة اقتصاديا فإن المنتظم لم يستطع اتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الشأن من أجل تقدم القارة اقتصاديا بالرغم من أن الدول الافريقية تنبعت الى أهمية التنمية الاقتصادية منذ الاجتماع التأسيسي لمنتظم الوحدة الافريقية فأدرجت ضمن أهدافه المدرجة في المادة الثانية الهدف الثاني وهو تنسيق وتقوية تعاونها ( أي الدول الافريقية ) ، وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب القارة ، ورسمت سبيل تحقيق هذا الهدف في ذات المادة بالنص على أن يكون ذلك بالتعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات وقد وضع المؤتمر التأسيسي برنامجا يرسم الخطوط العريضة للتعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية ، وأسند تنفيذه الى لجنة اقتصادية مؤقتة الى أن يتم تشكيل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية كلجنة متخصصة تابعة للمنتظم (٣) .

---

(١) مع استبعاد بعض الدول الافريقية ذات الدخل المرتفع والتي لا تمثل أغلبية .  
(٢) دكتور جلال أحمد أمين - الأوضاع الاقتصادية في افريقيا من واقع تقرير بنك التنمية الافريقي عن عام ١٩٧١ - رسالة افريقيا العدد ٢ يناير سنة ١٩٧٣ الجمعية الافريقية بالقاهرة .

(٣) أهم ما جاء في هذا البرنامج :

- أ - انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الافريقية .
- ب - انشاء تعريف خارجي مشتركة لحماية الصناعات الافريقية الناشئة .
- ج - انشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام .
- د - تنمية التجارة بين الدول الافريقية .
- هـ - تنسيق وسائل المواصلات .

وكان الغرض الأول انشاء منتظم الاتحاد الافريقي للتجارة بين الدول ، ولكن لظروف الدول الافريقية الخاصة ، وللمناخ السائد بينها لم تجتمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لوضع أساس هذا المنتظم ، وقد أدى ذلك الى أن يصدر مجلس الوزراء قراراً في اجتماعه الثاني المنعقد في لاجوس ( نيجيريا ) في الفترة من ٢٤ الى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ بحث فيه اللجنة الاقتصادية على دراسة هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن والتقدم للمجلس بتقرير تفصيلي (٤) .

ومع ذلك لم يتم وضع هذا التقرير لعدم اشتراك الدول بانتظام في اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، أو غيرها من اللجان ، مما أدى الى أن يتم بحث عدم انتظام حضور الدول في اجتماعات هذه اللجان في اجتماع مجلس الوزراء التاسع الذي عقد في كينشاسا ( الكونغو ) في الفترة من ٤ الى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ حيث أصدر قراراً يطالب فيه الدول الأعضاء بالاشتراك بانتظام في اللجان المتخصصة لمنتظم الوحدة الافريقية مع مطالبتها بالتعاون مع أمين المنتظم وامداده بالمعلومات المطلوبة في أقرب وقت ممكن ، حتى يمكن له مباشرة مهام الاعداد لهذه اللجان ، وطالب الأمين العام باتخاذ الاجراءات المناسبة بعد التفاهم مع الدول الاعضاء وتحديد أقرب وقت ممكن لاجتماع هذه اللجان في أديس أبابا حتى يمكن أن تتقدم هذه اللجان ( ومن ضمنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ) بتوصياتها الى مجلس الوزراء في اجتماعه العاشر (٥) .

ولكن نظراً لأهمية الموضوع الاقتصادي بالنسبة للدول الافريقية . فاننا نجد أن مجلس الوزراء اعتباراً من دورته التاسعة أخذ على عاتقه التصدي لهذه الموضوعات الا أنه نشأت صعوبة فنية هي أن مجلس الوزراء ليس لديه الجهاز الفني المختص الذي يستطيع القيام بالأبحاث التي تتطلبها المسائل

---

و - انشاء اتحاد افريقي للمدفوعات والمقاصة .

ز - تحرير النقد الوطني من جميع الارتباطات الخارجية .

ح - التنسيق بين الخطوط الوطنية الحالية والمستقبلية .

دكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع

السابق ص ٤٦٤ .

CM/Res 24 II

(٤)

CM/Res 126 IX

(٥)

الاقتصادية ، ولكن لحسن الحظ كان هناك اللجنة الاقتصادية الافريقية E.C.A. (٦) ، والتابعة لهيئة الأمم المتحدة ، وقد التجأ المنتظم الى هذه اللجنة بالرغم من الاحتكاكات التي كانت قد وقعت بينهما ، بحكم عملها في ذات المجال ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - خبرة اللجنة نسبيا حيث أن الأمم المتحدة أنشأتها في ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٨ مما جعلها على دراية أوسع بالمشاكل الاقتصادية للمقارة .

١ - زيادة القدرة المالية لهذه اللجنة حيث ان موازنة هذه اللجنة بمفردها تمثل ضعف ميزانية منتظم الوحدة الافريقية بأكمله .

٣ - كفاية وقدرة الخبراء العاملين بهذه اللجنة عن خبراء منتظم الوحدة الافريقية ، وذلك نتيجة طبيعية للميزات المادية التي تقدمها لهم اللجنة والتي لا يستطيع منتظم الوحدة الافريقية أن يتحملها .

واعتبارا من هذه الدورة يمكن القول ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا والتابعة لهيئة الأمم المتحدة هي التي تتحمل العبء الأكبر في تنشيط التعاون الاقتصادي الافريقي .

ولكن من قبل هذا التاريخ كان المنتظم يحاول أن يجعل الدول الافريقية تتخذ موقفا موحدا في المؤتمرات الاقتصادية الدولية ، فنجد مجلس الوزراء يصدر قرارا في اجتماعه المنعقد في لاجوس سنة ١٩٦٤ بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة العالمية والتنمية يؤكد على وجوب مساهمة الدول الأعضاء في هذا المؤتمر ، ومؤكدا أكثر على وجوب تنسيق مواقف الدول الأعضاء بالنسبة للمسائل المدرجة في جداول أعمال هذا المؤتمر مع التوصية بتشكيل مجموعة عمل لمناقشة هذه الموضوعات (٧) ، وقد اتخذت الدول الافريقية موقفا موحدا في هذا المؤتمر بالاشتراك مع باقى لجنة السبع والسبعين للدول النامية ، وتقدموا جميعا باعلان في نهاية اجتماعات هذا المؤتمر يحدد مصالح الدول النامية وطرق مساعدتها ، واتزام الدول المتقدمة بذلك .

وقد انتهز مجلس وزراء منتظم الوحدة الافريقية هذه الفرصة فأصدر

قرارات في اجتماعه الثالث الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٦٤ يؤكد فيه ويطلب الدول التي انتخبت في مجلس إدارة لجنة التجارة والتنمية وكذلك الدول التي ستنتخب في المستقبل بالتعاون مع باقي الدول النامية حتى يمكن تحقيق أهداف منتظم الوحدة الإفريقية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة ، ثم طالب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية باتخاذ الخطوات اللازمة لتقوية الروابط التجارية بين الدول الإفريقية ، واتخاذ اللازم على ضوء قرارات هذا المؤتمر (٨) ، وقد تحدت أهداف التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية في التصريح الإفريقي بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي والذي صدر من مؤتمر الملوك والرؤساء العاشر والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣ ، كما أن التوصيات التي صدرت عن مؤتمر أبيدجان للتجارة والتنمية الاقتصادية تعتبر أيضا تفصيلا لبعض الموضوعات ، بالإضافة الى أن التصريح الإفريقي قد تعرض لبعض النقاط التي أغفلها مؤتمر أبيدجان ، وسنتعرض فيما يلي لكل من مؤتمر أبيدجان وقراراته لننتقل بعد ذلك الى التصريح الإفريقي (٩) لننتقل بعد ذلك للتعرض لبعض القرارات الأخرى الصادرة في المجال الاقتصادي .

#### أولا - مؤتمر أبيدجان للتجارة والتنمية الاقتصادية :

عقد هذا المؤتمر في أبيدجان بساحل العاج في الفترة من ٩ الى ١٣ مايو سنة ١٩٧٣ ، وقد كان الدافع لعقد هذا الاجتماع ما أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية U.N.C.T.A.D. الثالث حيث كان مخيبا للآمال

#### CM/Res 43 III

(٨) وهو الوضع الذي لم يتم . يراجع الزار -

(٩) كان المنتظم قد أصدر قرارا في اجتماع مجلس الوزراء الخامس عشر والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ الى ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٠ محددا فيه مسئوليات دور المنتظم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وقد قسم هذا القرار الى ثلاثة أقسام ، تحدث في القسم الأول عن مسئولية المنتظم في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وفي القسم الثاني تحدث عن طريق العمل ووسائل التنفيذ ، وأفرد القسم الثالث للأولويات الاقتصادية والاجتماعية لمنتظم الوحدة الإفريقية . وقد أناط القرار باللجنة الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات تحت إشراف مجلس الوزراء ومؤتمر الملوك والرؤساء تنفيذ هذا البرنامج والذي جعل من أولوياته تنشيط التعاون الإقليمي لتنفيذ المشروعات المتعلقة بأسواق دولية متعددة ومتابعة برنامج تصنيع القارة وزيادة التجارة بين الدول الإفريقية بواسطة وضع المعلومات الكاملة بالمصادر الاقتصادية والانتاج لكل دولة ، وكذا التنسيق والتعاون في الموضوعات التشريعية ووسائل الجمارك

#### CM/Res 220 XV



• بالنسبة للدول النامية (١٠) •

وقد أدى ذلك الى تقرير مؤتمر الملوك والرؤساء التاسع الذي عقد في الرباط في الفترة من ١٢ الى ١٥ يونيو سنة ١٩٧٢ عقد اجتماع على مستوى الوزراء المختصين لبحث مشاكل التجارة والتنمية والنقد ، وبعد عدة اجتماعات بين الوزراء ومحافظي بنك التنمية الافريقي والخبراء الاقتصاديين المنتظم (الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للأمم المتحدة : تم عقد هذا المؤتمر ، وحضره أربعون دولة من أعضاء المنتظم بالإضافة الى ممثلي مختلف المنظمات الحكومية الافريقية والمديرين الأفارقة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وقد أصدر المؤتمر توصياته في الموضوعات الآتية :

( أ ) المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن الاتفاقية للتجارة والتعريفات الجمركية ( الجات ) •

( ب ) العلاقات بين أفريقيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية •

( ج ) المساعدات الأجنبية وتمويل عملية التنمية •

( د ) اصلاح جهاز النقد الدولي والمشاكل النقدية الافريقية •

( هـ ) التعاون بين الدول الافريقية في كافة المجالات (١١) •

ويلاحظ أن توصيات هذا المؤتمر كانت موجهة في الأغلب الأعم الى دول غير افريقية مما تعتبر معه هذه التوصيات ضربا من وضع برنامج لما تتمناه الدول الافريقية من هذه الدول دون أن يكون لها أى تأثير تنفيذي بالنسبة لهذه التوصيات ، ولن تفصل هنا الا التوصيات الموجهة للدول الافريقية ذاتها في كل موضوع من الموضوعات التي تعرض لها المؤتمر •

---

(١٠) أنظر تفاصيل قرار المؤتمر محمود عسران - الانكتاد الثالث والاستراتيجية الدولية للتنمية - مقال منشور في مجلة السياسة الدولية العدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٢ •

(١١) أنظر تفاصيل هذه التوصيات في تقرير أمين المؤتمر الادارى والذي عرض على مجلس وزراء المنتظم الوثيقة CM/209 وكذلك الدكتور بطرس بطرس غالى - العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٤٧٦ وما بعدها ، والدكتور محمد الحسينى مصيلحى - منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٦٤٨ وما بعدها •

## ١ - المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ( الجات ) :

وفي هذا الموضوع نجد أن التوصيات موجهة أساسا للجات ، وتعتبر التوصية الوحيدة التي يمكن للدول الافريقية تنفيذها هي التي تقرر المبادئ التي يتم على أساسها اشتراك الدول الافريقية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، والتي تنحصر في :

- ( أ ) الا يجب أن يكون لها آثار ضارة بالاقتصاد الافريقي .
- ( ب ) أن تؤدي الى زيادة المشاركة الافريقية في التجارة الدولية .
- ( ج ) أن تؤدي الى استقرار الأسعار عند مستويات عادلة ومجزية .
- ( د ) أن توجد حلولاً لوقف التدهور المستمر في ظروف التجارة عن طريق اتباع سياسة مناسبة للمنتجات ذات الأهمية للدول الافريقية .

من هذا يتضح أن التوصية التي صدرت في هذا الشأن لا يمكن أن يكون لها أثر فعال حيث أنها موجهة أصلاً لمنتظم خارجي غير ملزم بما يضعه منتظم الوحدة الافريقية أو مؤتمراته .

## ب - علاقات افريقيا بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية :

وهذه التوصية متعلقة بكيفية تنظيم هذه العلاقة ووضع المبادئ لها وقد تم وضع مبادئ موجهة لدول السوق الأوروبية المشتركة ، وطبيعة الأمر أن هذه المبادئ غير ملزمة لدول السوق الأوروبية وإن كانت ستساعد على تكوين الجبهة الافريقية في المفاوضات التي ستجرى بين دول أفريقيا والسوق ، ولكن أهم ما يعنينا في هذا المجال هو تشجيع المؤتمر على ارتباط الدول الافريقية بالسوق الأوروبية المشتركة ، وقبوله لمبدأ المساعدات الاجنبية والارتباطات الاقتصادية ، وهو المبدأ الذي كان ينظر اليه فيما مضى على أساس أن قبوله يعتبر تشجيعاً للاستعمار الجديد وهو الاستعمار الاقتصادي .

## ج - المساعدات الأجنبية وتمويل عملية التنمية :

تعرض المؤتمر لهذا الموضوع مؤكداً أن أساس عملية التنمية يكمن في مجهودات الدول الافريقية التي يجب أن تستغل مواردها الأولية لتحقيق أهداف التنمية ، ولكن المؤتمر يلاحظ أن مستوى الموارد المحلية التي يمكن

استغلالها لا تصل الى مستوى المتطلبات اللازمة لتحقيق أهداف النمو مما  
يجب معه اللجوء الى المساعدات الخارجية .

وقد حددت هذه التوصية الجهات الخارجية التي تقدم المساعدات  
فحصرتها في الدول المتقدمة المانحة ، ومجموعة البنك الدولي ، وصندوق  
النقد الدولي ، ومشروع المعونة الفنية ، وبنوك التنمية الاقليمية ، ووضع  
المؤتمر مبادئ عامة لكل جهة من هذه الجهات تحدد القواعد التي يجب على  
أساسها منح هذه المساعدات ، ثم وضع قواعد عامة للدول الافريقية التي  
تقدم اليها هذه المساعدات ولن نتعرض هنا لهذه المبادئ العامة على أساس  
ان المبادئ العامة الموجهة للجهات الأخرى ليس لها أى أثر تنفيذى ما لم تقبلها  
هذه الجهات ، أما بالنسبة للمبادئ العامة للدول الافريقية : فقد رحب المؤتمر  
باقامة صندوق التنمية الافريقى الى جانب البنك الافريقى للتنمية ، كما أكد  
عزم البلاد الافريقية على اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية التى تكفل التعبئة  
الكاملة لمواردها الأساسية واجراء اصلاحات ضرورية فى هياكلها الاقتصادية  
والاجتماعية ، حتى تكفل اشتراك شعوبها فى عمل التنمية والحصول على  
أقصى فوائد منها .

#### د - اصلاح جهاز النقد الدولى والمشاكل النقدية الافريقية :

لاحظ المؤتمر أن النظام النقدى الذى وضع عقب الحرب العالمية الثانية  
نظام ( بريتون وودز ) لم يستطع النهوض بدوره فى اصلاح النظام النقدى  
الدولى ، وأنه عند حدوث أزمة نقدية تقوم الدول الغنية بمساعدة بعضها مع  
الالتفات عن الدول النامية ، ولذا رأى المؤتمر وجوب تكاتف جهود الدول  
الافريقية فى هذا الصدد لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة وحدد الطريق لذلك  
باقامة منتظمات اقليمية جديدة ودعم المنتظمات القائمة فعلا ، وكذا عقد  
مؤتمر للوزراء الافريقيين المسئولين عن شئون النقد فى بلادهم ، بغرض وضع  
استراتيجية نقدية تعمل على ازالة الآثار الضارة الناتجة عن معالجة الشئون  
النقدية الافريقية مع انشاء مركز افريقى للدراسات النقدية ، كما أوصى  
المؤتمر بإعادة تنظيم رابطة البنوك المركزية الافريقية ودعمها من أجل جعلها  
جهازا فعالا للمناقشات التى تدور بشأن مشكلات النقد فيما بين البنوك  
الافريقية المركزية ، وذلك على أساس اقليمى وقارى ، كما أوصى المؤتمر  
باجراء الدراسات حول الطريقة العملية الكفيلة بانشاء صندوق افريقى  
للتسويات الخارجية للمدفوعات الافريقية .

### د - التعاون بين الدول الافريقية فى كافة المجالات :

وتعتبر التوصيات الصادرة فى هذا الموضوع ، والموضوع الذى سبقه هى التوصيات الوحيدة الصادرة عن المؤتمر وموجهة أساسا للدول الافريقية ، وفى هذا الموضوع ارتكز المؤتمر أساسا على مبدأ مستمد من ميثاق منتظم الوحدة الافريقية ذاته ، وهو المبدأ الذى يقضى بأن يكون التعاون الافريقى هو السمة الأساسية للتنمية القومية فى كل دولة افريقية ، وقد لاحظ المؤتمر أن هناك عقبات تعترض سبيل تحقيق التعاون الافريقى منها :

١ - الافتقار الى الموارد المالية الضرورية للاستثمار فى عدد كبير من المشروعات المتكاملة فى آن واحد (١٢) .

٢ - الاختلاف فى السياسة التجارية التى تتبعها الدول الافريقية ، وفى المواقف تجاه المستثمرين الأجانب نتيجة لاختلاف التجارب الاستعمارية التى مرت بها الدول الافريقية .

٣ - عدم كفاية وسائل النقل والاتصالات المختلفة من طرق ونقل جوى ومواصلات سلكية ولاسلكية بين الدول الافريقية .

٤ - اختلاف النظم الاقتصادية فى الدول الافريقية ، ودور كل من القطاع العام والخاص فى هذه الدول .

٥ - ارتباط الدول الافريقية بنظم خاصة اقتصادية مع الدول الاستعمارية . وقد اقترح المؤتمر عدة مقترحات لتنظيم التعاون بين الدول الافريقية بغرض التغلب على هذه الصعوبات ، وحصر هذه الحلول فيما يلى :

١ - اقامة تنظيمات دولية افريقية تعمل لحلحلة المصالح المتبادلة لجميع الدول الافريقية ، مع اقتراح تكوين جهاز لضمان تنفيذ وتطبيق اتفاقات التعاون التى سوف تبرم بين الدول الافريقية ، مع انشاء محكمة للفصل فى المنازعات التى قد تقع بين الدول عند تطبيق هذه الاتفاقات .

٢ - انشاء ادارة خاصة لكل دولة افريقية ، تباشر بصفة مستمرة

---

(١٢) وهذه العقبة مرتبطة حلها وطبقا لوجهة نظر المؤتمر بالمساعدات الخارجية التى تعرض المؤتمر لطريقة تنظيمها .



تنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية (١٣) •

٣ - انشاء منتظمات فنية اقتصادية دائمة على المستوى الاقليمي أو شبه-الاقليمي لتشجيع المشروعات الافريقية متعددة الجنسية ، على أن تعمل تحت رعاية منتظم الوحدة الافريقية (١٤) •

٤ - أوصى المؤتمر بالاهتمام بالزراعة ، واستغلال الموارد الغذائية ، والموارد المائية المشتركة •

٥ - القضاء على الأسواق الصغيرة الضارة بالتصنيع ، وذلك عن طريق التنسيق بين السياسات والبرامج الصناعية المختلفة ، وذلك يقضى بإصدار قانون مشترك للاستثمار الأجنبي في أفريقيا ، والاتفاق على حد أدنى لمعدلات الضريبة التي ستفرض على أرباح تلك المشروعات •

٦ - انشاء منتظمات سياحية لتشجيع السياحة في أفريقيا •

٧ - اقتراح اقامة جهاز لتطبيق العلوم والتكنولوجيا تحت رعاية منتظم الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة •

٨ - الاهتمام بالتدريب والتعليم وازالة العوائق التي تقف في سبيل هذا ، وأهمها اللغة ، ويكون ذلك بواسطة فرض تعميم الانجليزية والفرنسية اجباريا في المدارس الثانوية •

---

(١٣) سبق أن اقترح هذا أيضا قرار مجلس الوزراء في دورته الخامسة عشرة رقم ٢١٩ ، ولم تنفذ هذه التوصية وذلك لأسباب سنعرض لها عند تعليقنا على دور المنتظم في النواحي الاقتصادية في نهاية هذا البحث •

(١٤) المقصود هنا مشروعات متعددة الجنسية وليست شركات متعددة الجنسية فالشركات المتعددة الجنسية هي الشركات الاحتكارية الكبرى التي تسيطر كل منها على صناعة محددة في بلادها وعلى المستوى العالمي وتتيح لها قوتها الاقتصادية أن تكون عنصرا مؤثرا في صناعات القرار السياسي في بلادها ، كما تستطيع عن طريق فروعها المنتشرة في العالم التأثير على سياسات كثير من الدول النامية مما يحقق مصالحها ، والمقصود في توصية المؤتمر أن تنشأ مشروعات افريقية متعددة الجنسية أي تشترك فيها أكثر من دولة ، يراجع في الشركات متعددة الجنسية أربعة مقالات عن الشركات متعددة الجنسية نشرت خاصة عن الجمعية الافريقية بالقاهرة العدد الثاني يناير سنة ١٩٧٥ •

٩ - أوصى المؤتمر كذلك بتسهيل حركة نقل العمال بين الدول فى القارة وتحديد حقوق وشروط المهاجرين منهم .

١٠ - أوصى المؤتمر بالاهتمام بمشكلات النقل وخاصة بالنسبة للدول غير الساحلية ، وأهمية تنسيق وتطوير طرق النقل والسكك الحديدية والنقل البحرى والشحن الساحلى ، مع اقتراح بتغيير شبكة المواصلات الجوية فى القارة ، مع الاهتمام بالمواصلات البريدية واجراء مشاورات سنوية بين الحكومات لاعادة النظر فى ترتيبات المرور البريدى ، وانشاء اتحاد أفريقى بريدى بالتعاون مع منتظم الوحدة الافريقية .

١١ - أوصى المؤتمر بالاهتمام بالمواصلات السلوكية واللاسلكية التى تربط بين الدول وخاصة بعد ما لا حظ أن أكثر من نصف خطوط هيئة المواصلات تمر عن طريق أوروبا ، وقد أوصى باقامة صندوق لتنمية هذه المواصلات .

١٢ - أوصى المؤتمر بتشجيع التبادل التجارى بين الدول الافريقية ، والا تدخل الدول الافريقية فى اتفاقات تجارية مع دولة أخرى غير افريقية وتمنحها أفضليات تفوق ما تعطيه للدول الافريقية .

١٣ - أوصى المؤتمر كذلك بتعزيز المؤسسات المصرفية والمالية والضرائب مع توسيع أنشطة رابطة البنوك المركزية مع تكوين اتحادات مدفوعات اقليمية وشبه اقليمية تسهل تسوية المدفوعات الخارجية للدول الأعضاء مع اقتراح انشاء صندوق للتعاون النقدى وتوحيد أسواق رأس المال الفرعية ، وانشاء أسواق اقليمية ، وتوحيد قواعد رقابة النقد القومية والغاء جميع القيود المفروضة على انتقال رأس المال بين المناطق الفرعية تدريجاً .

١٤ - أوصى المؤتمر بالاهتمام بالتبادل الاعلامى كوسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادى فى أفريقيا .

هذه هى التوصيات التى أصدرها مؤتمر أبيدجان والتى تعرضنا الى ما يخص الدول الافريقية منها فقط دون التوصيات الموجهة للدول او للمنظمات الأخرى ، ويلاحظ على هذه التوصيات أنها وضعت قواعد عامة تمثل برنامجاً عاماً للعمل الافريقى المشترك فى المجال الاقتصادى والاجتماعى

دون أن تضع أولويات في التنفيذ أو تضع مشروعات محددة مدروسة يجب القيام بها على المستوى القارى أو الاقليمى يكون لها تأثير على النواحي الاقتصادية للدول الافريقية فضلا عن أنها لم تضع دراسات تفصيلية للمنظمات أو المجالس أو الاتحادات المقترح انشاؤها فى المجالات المختلفة . ومع ذلك فإن هذه التوصيات تعتبر مجرد برنامج عمل مثالى لما يجب أن يكون عليه الوضع بين الدول الافريقية ، والذي تحقق منه الكثير للأسباب التى سنوردها فى نهاية بحثنا هذا .

وقد كانت توصيات مؤتمر أبيدجان هى الأساس للتصريح الذى صدر عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى لافريقيا ، والذي أصدره مؤتمر الملوك والرؤساء العاشر الذى عقد فى مايو سنة ١٩٧٣ بأديس أبابا ، وهو ما نتعرض له فيما يلى :

#### ثانيا - التصريح الافريقى بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى (١٥) :

صدر هذا التصريح من مؤتمر الملوك والرؤساء الذى عقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٧ الى ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣ وبعد احتفالات المنتظم بالعقد الأول له ، ويعتبر هذا التصريح مكملا لتوصيات أبيدجان وإن كان هذا التصريح قد اهتم فى المقام الأول بالتعاون والتكامل بين الدول الافريقية ، كما أن هذا التصريح عالج النقص الذى كان يشوب توصيات مؤتمر أبيدجان من حيث عدم اهتمامها بالعلاقات بين الدول الافريقية والدول الاشتراكية ، وبينها والدول النامية الأخرى ، فجاء هذا التصريح متعرضا لكافة أنواع التعاون بين الدول الافريقية والدول الأخرى سواء أكانت دول العالم الغربى أم دول العالم الشرقى أم دول العالم لثالث .

وقد تضمن التصريح بعد ديباجته ثلاثة أقسام رئيسية ، أما الديباجة فتعرض فيها الى الأفكار التى تشغل رأى العام الافريقى ، والتى تنحصر فى ازدياد واتساع الهوة التى تفصل بين الدول الغنية المتقدمة والدول الفقيرة المتخلفة والتى تزداد بمرور الزمن ، وأن المجتمع الدولى لم ينجح فى مواجهة هذه المشكلة ولم ينجح فى مساعدة افريقيا ، والتى تستطيع بما لها من

---

(١٥) نص هذا التصريح منشور بمجلة رسالة افريقيا السنة الأولى العدد الثامن أغسطس ١٩٧٣ والصادرة من الجمعية الافريقية .

ثروات وامكانيات أن تنمو في ظل التعاون والتكامل الأفريقي وفي إطار التعاون القاري ، أما أقسام التصريح الثلاثة فهي :

( أ ) التعاون والتكامل الاقتصادي الأفريقي وتعبئة القدرات البشرية والطبيعية .

(ب) التجارة وتمويل التنمية .

(ج) التعاون بين الدول الأفريقية والدول الأجنبية .

ونتعرض فيما يلي لكل قسم من هذه الأقسام .

**١ - التعاون والتكامل الاقتصادي الأفريقي وتعبئة القدرات البشرية والطبيعية :**

وقد اهتم التصريح بمجالات التعاون الأفريقي واضعاً في مقدمة هذه المجالات الاهتمام بالقدرات البشرية مشيراً إلى أهمية التربية والتعليم لتنمية القارة مع حرية انتقال الأفراد وتبادل الأفكار (١٦) .

كما ركز التصريح على ضرورة استغلال الموارد الطبيعية والافادة منها واستغلالها استغلالاً مشتركاً عن طريق المشروعات المشتركة ، ويوصي بتوصيات تكاد تكون متطابقة مع توصيات مؤتمر أبيدجان ، كما أشار التصريح للزراعة وأهمية تشجيعها وتطويرها ، واهتم كذلك بالمواصلات وطرق النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وبصفة عامة يكاد يكون في هذا القسم معتنقاً لما جاء من توصيات في مؤتمر أبيدجان تفصيلاً ، وقد زاد التصريح فقط الإشارة لقضايا البيئة وأشار إلى ضرورة التأكد من اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة والطبيعة ، واللتن تمثلاً إحدى الموارد الأفريقية ، مع ضرورة اتخاذ التدابير الجماعية المشتركة لمحاربة القحط ، والاسترشاد دائماً بالمبادئ التي أقرها مؤتمر استكهولم لمشاكل البيئة (١٧) .

---

(١٦) يعتبر التصريح في هذا معتنقاً لأحدث النظريات العلمية التي تنص على قضية التنمية التي ترى أن التنمية لا تتحقق بالتصنيع أو بالتمويل الخارجي بقدر ما تتحقق بإعطاء الأولوية للتعليم والتربية .

دكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية - المرجع السابق ص ٤٩٧ .

(١٧) كان قد تمت الموافقة على اتفاقية أفريقية لحماية الطبيعة والمصادر الطبيعية في اجتماع مجلس الوزراء الحادي عشر والذي عقد في الجزائر في الفترة من ٤ إلى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٨ ولم تصدق عليها كل الدول الأفريقية .



## ب - التجارة وتمويل التنمية :

وفي هذا الصدد أشار التصريح لوجوب تشجيع التجارة بين الدول الأفريقية وبعضها وضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات في مفاوضات الدول الأفريقية مع غيرها من الدول الأخرى بحيث يراعى عدم إخضاع أفريقيا إلى أية قوة اقتصادية أجنبية مع العمل بشكل جماعي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لحماية وتحقيق الأهداف الأربع الآتية :

١ - اتخاذ التدابير اللازمة لتثبيت أسعار السلع الأفريقية ، والعمل على تثبيت الزيادة المستمرة في عائدات التصدير في ضوء حاجة الدول الأفريقية المتزايدة إلى تمويل التنمية .

٢ - اتخاذ التدابير المنسقة الفعالة للحد من التراجع المستمر في شروط التجارة الأفريقية .

٣ - إجراء مفاوضات على أساس مجموع المنتجات وليس على أساس منتج واحد .

٤ - تنظيم المفاوضات خلال فترة زمنية معقولة (١٨) .

أما بالنسبة لعمليات التمويل فقد كرر التصريح توصيات مؤتمر أبوجا بشأن تمويل المشروعات :

**ج - التعاون بين الدول الأفريقية والدول الأجنبية :**

وفي هذا الصدد من التصريح حدد المنتظم للدول الأجنبية خمس مبادئ :

## دول العالم الثالث :

وطالب التصريح الدول الأفريقية أن تعمل على تنسيق سياستها واستراتيجيتها الاقتصادية مع تلك الدول ، مع تدعيم جبهة السبع والسبعين ، ووجوب تبادل المعلومات والبيانات بين دول أفريقيا وهذه الدول ، وذلك على أساس اتحاد مصالحهم وتشابه أوضاعهم .

(١٨) - دكتور محمد الحسني ، منظمة الوحدة الإفريقية ، المرجع السابق

### دول العالم الرأسمالي :

وقد أطلق عليها التصريح دول اقتصاديات الدول المتقدمة ومجموعاتها الاقتصادية ، ولم يذكر صراحة السوق الأوروبية المشتركة ، وفي علاقات الدول الافريقية مع هذه الدول نجد أن التصريح يعيد توصيات مؤتمر أبيدجان .

### دول العالم الاشتراكي :

وهنا نجد التصريح يتعرض للعلاقة بين دول أفريقيا والدول الاشتراكية وهو يزيد في ذلك عن التوصيات الصادرة من مؤتمر أبيدجان ، وقد طالب التصريح بتنشيط التبادل التجاري مع هذه الدول ومنتظماتها الاقتصادية كالكوبيكون ، ودعا هذه الدول الى تقديم مزيد من المساعدات والقروض والتعاون التكنولوجي ، وفتح أسواقها للسلع الافريقية .

وهذه هي الأقسام الثلاثة للتصريح الافريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي ، وهو يعتبر تأكيدا لتوصيات مؤتمر أبيدجان ، وإن كان قد أوردها على سبيل الإيجاز وكان أكثر توازنا ومنطقا في رسم استراتيجية التنمية التي يجب أن تتبعها أفريقيا .

ويرجع السبب لهذا التشابه بين التصريح وتوصيات مؤتمر أبيدجان الى أن الفارق الزمني بينهما لا يتعدى الاسبوع ، واتحاد الأطراف سواء أكان من المشتركين في مؤتمر أبيدجان أم مؤتمر الملوك والرؤساء ، هذا باختصار ما تعرض له كل من مؤتمر أبيدجان والتصريح الافريقي بشأن التعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية والمبادئ التي يجب أن تسير عليها هذه الدول ، وقد تعرضنا لهما بوصفهما وثائق متكاملة في هذا المجال .

وان كان منتظم الوحدة الافريقية قد أصدر عدة قرارات قبل وبعد هذا المؤتمر والتصريح ، بعضها صادف التطبيق وبعضها لم يكن له حظ في مجال التطبيق ، فإن ذلك راجع الى ظروف خاصة للدول الافريقية سنتعرض لها عند التعرض لتقييمنا لقرارات المنتظم في المجالات الاقتصادية ويهمننا هنا أن نشير الى بعض القرارات التي أصدرها المنتظم في المجالات الاقتصادية حيث أنه من غير الممكن عملا العرض لجميع القرارات التي صدرت في المجالات

الاقتصادية (١٩) .

بعض القرارات الصادرة في المجال الاقتصادي :

١ - معرض كل افريقيا الاول التجارى :

ظهرت فكرة معرض افريقيا الاول التجارى فى اجتماع مجلس الوزراء التاسع الذى عقد فى كينشاسا فى الفترة من ٤ الى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ وذلك بمناسبة بحثه تقريراً للصعوبات الاقتصادية والتجارية التى تواجه افريقيا مستند رقم ( ١٦٨/م و ) ونتيجة لملاحظة مجلس الوزراء انه فى الامكان زيادة التعاون بين الدول الافريقية من أجل المصلحة المتبادلة لهذه الدول ، وان العلاقات التجارية يمكن زيادتها فوراً بزيادة تبادل الحقائق والأفكار للمصادر المتوافرة لدى الدول الافريقية ، ونتيجة لاعتقاد مجلس الوزراء بأن معرضاً تجارياً لكل افريقيا سيكون هو الشكل المناسب لتحقيق تبادل المعلومات والأفكار التجارية بين الدول الافريقية ، فقد اقترح المجلس على مؤتمر الملوك والرؤساء الرابع الموافقة على تكليف الأمين العام ، لتنظيم معرض تجارى لكل الدول الافريقية يعقد فى أقرب وقت ممكن (٢٠) .

وقد وافق المؤتمر على ذلك فعلاً فى هذا الاجتماع ، وقد تقدمت كينيا برغبتها فى أن يقام هذا المعرض فى نيروبي ، وتضمنت دراسات السلطات الكينية أن هذا المعرض سيتكلف حوالى مليون دولار ، وقد ناقش مجلس الوزراء هذه الدعوة فى اجتماعه الحادى عشر الذى عقد فى الجزائر فى الفترة من ٤ الى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، وطالب الحكومة الكينية بتقديم تقرير تفصيلى عن مدى امكانية اقامة هذا المعرض فى نيروبي - يعرض على مجلس الوزراء فى اجتماعه التالى (٢١) .

---

(١٩) أصدر مجلس الوزراء بمفرده فى المجالات الاقتصادية فقط حوالى ( ٩٥ ) قراراً وذلك بخلاف القرارات الصادرة من اللجان الوزارية المتخصصة كلجنة الصناعة ولجنة وزراء الاقتصاد ، وهذا فى المجال الاقتصادى أى ما يتعلق بالنقد والاقتصاد ، أما فى مجال النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية - ومن المرفق أن اللجنة الاقتصادية يشمل نشاطها النقل والمواصلات أيضاً فقد أصدر مجلس الوزراء ما يقرب من ٢٥ قراراً وذلك دون التعرض للقرارات الصادرة فى اجتماع مجلس الوزراء الأخير .

CM/Res 127 IX

(٢٠)

CM/Res 161 XI

(٢١)

وقد تقدمت الحكومة الكينية بالدراسة التفصيلية المطلوبة التي عرضت على مجلس الوزراء في اجتماعه الثالث عشر والذي عقد في الفترة من ٢٧ أغسطس حتى ٦ سبتمبر ١٩٦٩ حيث قرر ما يلي :

( أ ) اصدار عزيمة بأن يقام المعرض التجاري الأول لكل أفريقيا First All-Africa Trade Fair في نيروبي ( كينيا ) اعتبارا من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، ويستمر للمدة التي تحددها اللجنة المنظمة .

( ب ) تشكيل اللجنة المنظمة من تسع دول هي كينيا - بوصفها الدولة المضيفة - والسنغال ، ونيجيريا ، والكاميرون ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وتنزانيا ، ومدغشقر ، والجزائر ، والجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) .

( ج ) تصدر عزيمة بأن يكون الاشتراك في هذا المعرض للدول الافريقية الأعضاء في المنتظم فقط .

( د ) يهيب المجلس بالدول الأعضاء أن تقدم كافة المساعدات الممكنة للجنة المنظمة في الاعداد لهذا المعرض حتى يقام بنجاح .

( هـ ) يطلب من اللجنة المنظمة أن تقدم تقريرا تفصيليا في الاجتماع الرابع عشر لمجلس الوزراء لاعمالها حتى يتمكن من تذليل الصعاب التي تكون قد اعترضت اعمالها ، ويطلب الدول الأعضاء في اللجنة المنظمة ببذل كافة الجهود من أجل انجاح هذا العمل .

( و ) يطلب المجلس حكومة كينيا والأمين الإداري للمنتظم بأن يقدموا تقريرا عن التكاليف المالية - لمجلس الوزراء في اجتماعه التالي عن هذا المعرض ، كما طالب المجلس سكرتير المنتظم بتسهيل اجتماعات اللجنة المنظمة .

( ز ) يوافق المجلس على عقد ندوة سابقة أو معاصرة للمعرض يكون موضوعها ( التجارة من أجل التنمية ) ( ٢٢ ) .

وقد اجتمعت اللجنة المنظمة في نيروبي في الفترة من ٩ الى ١١ فبراير سنة ١٩٧٠ ، وقدمت تقريرا عن مهمتها لمجلس الوزراء في اجتماعه الرابع عشر والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ فبراير الى ٦ مارس ١٩٧٠



حيث أصدر المجلس قرارا في هذا الشأن ضمنه موافقته على مساهمة المنتظم بمبلغ ٥١ ألف جنيه استرليني ( ١٤٢ ألف دولار ) في النفقات الادارية لهذا المعرض (٢٣) ، كما وافق المجلس على أن يقام المعرض في الفترة من فبراير/مارس ١٩٧٢ بدلا من سبتمبر ١٩٧١ وأن تكون مدته ١٢ يوما ، كما ناشد المجلس والدول الأعضاء الاشتراك في هذا المعرض للفوائد التي ستعود على الدول الافريقية منه ، كما أصدر عزيمة باستمرار اللجنة المنظمة في عملها مع تكليف الأمين الإداري بتسهيل مهمة اجتماعها كما كلف مجلس الوزراء الأمين الإداري بتقديم مقترحاته لجدول أعمال ندوة التجارة من أجل التنمية لمجلس الوزراء (٢٤) .

وتوالت اجتماعات اللجنة المنظمة وكانت تقدم تقارير منتظمة لمجلس الوزراء عن تطور أعمالها والصعوبات التي قد تعترض إقامة المعرض من حيث رقابة الاجراءات الصحية والحيوانية على المعروضات حماية للبلد المضيف أو الرسوم الجمركية التي قد تفرض على المنتجات ، وكان مجلس الوزراء يتخذ القرارات المناسبة في هذا الشأن فأصدر عدة قرارات للتغلب على مثل هذه الصعوبات (٢٥) .

وأخيرا أقيم المعرض ، واشتركت فيه الكثير من الدول الافريقية مما جعله يحقق الأغراض المطلوبة منه الى حد جعل مجلس الوزراء في اجتماعه التاسع عشر الذي عقده في الرباط في الفترة من ١٥ الى ٢٢ يونية سنة ١٩٧٢ يصدر قرارا يعرب فيه عن ارتياحه لنتائج المعرض مهنا كينيا وشعبها لمجهوداتهم في سبيل انجاح هذا العمل مصدرا العزيمتين التاليتين :

( أ ) أن يعرض المعرض التجاري لكل أفريقيا مرة كل أربع سنوات .

(ب) أن يقام المعرض الثاني في الجزائر سنة ١٩٧٦ (٢٦) .

وقد قيم المعرض الثاني فعلا في الفترة من أول أكتوبر الى ١٧ منه سنة

---

(٢٣) أيدت الحكومة الكينية استعدادها بتقديم مبلغ ٩٨ ألف جنيه استرليني في النفقات التأسيسية للمعرض بالإضافة الى مبلغ آخر في النفقات الادارية وعلى هذا تكون النفقات المقدرة للمعرض قد تغطيت بالكامل حيث كان مقدرا لها مبلغ ١٧٤ ألف جنيه استرليني .

CM/Res 212 XIV

CM/Res 249 XVII — CM/Res 260 XVIII

CM/Res XIX

(٢٤) .

(٢٥) .

(٢٦)

١٩٧٦ وأقيم الثالث في الخرطوم سنة ١٩٨٠ وتقرر اقامة السوق الرابعة في أكرا ( غانا ) سنة ١٩٨٤ (٢٧) .

#### ب - جمعية الهيئات الافريقية لتنشيط التجارة :

رأى مجلس الوزراء في اجتماعه الحادى والعشرين أن ينشئ جمعية تشترك فيها الهيئات الافريقية المختصة لتنشيط التجارة بين الدول ، وتبادل المعلومات ، وقد حث هذا القرار الدول الأعضاء على الاشتراك في هذه الجمعية والتوقيع على القانون الأساسى لها (٢٨) .

وقد بدأت الجمعية نشاطها فعلا ، واجتمعت الاجتماع الأول لها في طنجة ( المغرب ) في الفترة من ٣١ مارس الى ٤ ابريل سنة ١٩٧٥ ، ولكن نظرا لأن عدد الدول التي وقعت على قانون الجمعية الأساسى لم يتجاوز سبع عشرة دولة ، منها دولتان فقط هما اللتان أودعتا وثائق التصديق على هذه الجمعية ، فقد عرض الموضوع على مجلس الوزراء في اجتماعه الخامس والعشرين والذي عقد في كمبالا ( أوغندا ) في الفترة من ١٨ الى ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٥ ، حيث أصدر المجلس قرارا يناشد فيه الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق على القانون الأساسى للجمعية أن تقوم بذلك في أقرب وقت وفي ميعاد أقصاه ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ ون تقوم الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها في ميزانية الجمعية بهدف مساعدة أمانتها على مزاولة نشاطها وذلك لما لهذه الجمعية من فوائد في تنمية العلاقات التجارية بين الدول (٢٩) .

ونتيجة لعدم توقيع الدول الأعضاء أو تصديقها على القانون الأساسى للجمعية أو مساهمتها في ميزانيتها ، فقد تقدم الأمن الإدارى للمنظم الى مجلس الوزراء بتقرير (٣٠) في اجتماعه السابع والعشرين والذي عقد في بورت لويس ( موريشيوس ) في الفترة من ١٤ الى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٦ ضمنه موقف الدول الافريقية من هذه الجمعية وعدم تمكن الجمعية من الاستمرار في أعمالها ، وقد أصدر المجلس عزيمة بأن يقدم هذا التقرير الى مؤتمر الملوك والرؤساء الثالث عشر ، والذي عقد بعد اجتماع مجلس الوزراء

مباشرة ، وقد أحيط مؤتمر الملوك والرؤساء علما بهذا التقرير دون أن يصدر قرارا بشأنه مما يعتبر اقرارا منه بانتهاء عمل هذه اللجنة (٣١) .

وأعتقد أن سبب فشل هذا القرار يرجع الى أن المنتظم لجأ الى طريق انشاء جمعية بدلا من أن يسلك طريق انشاء لجنة أو وكالة متخصصة ، وهو وضع غير مألوف بالنسبة للدول الافريقية ، فضلا عن أن هيئات تنشيط التجارة غير مستقلة في الدول الافريقية ، فهي تمارس عملها من خلال وزارات محددة يجتمع وزراؤها في اللجان الوزارية المختصة التابعة للمنتظم مما جعل الدول تعتقد بعدم جدوى هذه الجمعية وتقابلها بفتور أدى لانتهائها بعد عقد اجتماع وحيد لها .

#### ج - توصيات ندوة المعرض التجارى الثانى بالجزائر :

نتعرض هنا لهذه التوصيات والتي عرضت على مجلس الوزراء فى اجتماعه التاسع والعشرين والذي عقد فى ليبرفيل ( الجابون ) فى الفترة من ٢٣ الى ٣٠ يوليو سنة ١٩٧٧ نظرا لأنها قد وضعت اقتراحا بمدد محددة لتنفيذها ، وقد عقدت الندوة خلال اقامة المعرض التجارى الثانى لكل افريقيا فى الجزائر ، حيث أصدرت عدة توصيات عرضت على مجلس الوزراء بمقتضى تقرير من السكرتير العام (٣٢) .

وقد رأى المجلس أن هذا البرنامج والذي وضع بواسطة الندوة يشكل خطوة هامة فى سبيل توطيد وتقدم التجارة بين افريقيا والتعاون الافريقى ، وبعد أن أعلن المجلس ارتياحه للنتائج التى وصلت اليها الندوة والدور الذى لعبه كل من منتظم الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وحكومة الجزائر لانجاح هذه الندوة قرر ما يلى :

١ - إصدار عزيمة باعتبار أن توصيات الندوة لها الأولوية فى التطبيق وخاصة فيما يلى :

( أ ) أن يقوم المنتظم بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا لوضع ودراسة برنامج من أجل تأسيس سوق افريقية مشتركة ، على أن تتم هذه الدراسة فى ميعاد أقصاه سنة ١٩٨٠ .

(ب) العمل على الانتهاء في أقرب وقت ممكن من الدراسات الخاصة بإنشاء المنتظم الأفريقي للتنمية التجارية (٣٣) . والذي يجب أن يتم انشاؤه قبل عام ١٩٨٠ .

(ج) أن يتم قبل عام ١٩٨٠ إنشاء مركز للتنمية وتبادل التكنولوجيا .

(د) أن يقوم المنتظم واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الدول الأعضاء بإعلان عن عقد للنقل والمواصلات في أفريقيا .

٢ - يطالب الدول الأعضاء بالتعاون مع المنتظم واللجنة الاقتصادية من أجل وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ .

٣ - يطالب الأمين العام للمنتظم بأن يقدم تقارير دورية لمجلس الوزراء بشأن تطبيق هذه التوصيات (٣٤) .

ويلاحظ على هذه التوصيات أنها قد وضعت أهدافا محددة وضربت لها مددا محددة للتنفيذ بخلاف توصيات مؤتمر أبيدجان أو التصريح الأفريقي ، ولكن هل سيتم تنفيذ هذه التوصيات ويتحقق أمل الشعوب الأفريقية في تقدم اقتصادي لها يقابل الإمكانيات الهائلة والثروات الكبيرة الموجودة في أفريقيا ؟ (٣٥) .

#### د - قرارات المنتظم بالنسبة للنقل والمواصلات :

نتعرض لبعض القرارات التي أصدرها المنتظم بالنسبة للنقل والمواصلات ، وقد آثرنا أن نتعرض لها هنا لما لوسائل المواصلات من أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية ، ونتعرض أولا للنقل الجوي ، ثم لطرق النقل البرية والسبك الحديدية .

#### أولا - النقل الجوي :

بدأ الاهتمام بالنقل الجوي خلال مؤتمر للنقل الجوي عقد في أديس أبابا في نوفمبر سنة ١٩٦٤ اشتركت فيه (٢٦) دولة أفريقية وحضره أيضا

The African Organization for Trade Development A.O.T.D. (٣٣)

CM/Res 558 XXIX (٣٤)

(٣٥) لم يتحقق أى من هذه القرارات .



ممثلون عن منتظم الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا والمنتظم الدولي للجوى للطيران المدني ، وقد أوصى هذا المؤتمر بإنشاء هيئة افريقية للطيران المدني ولكن المنتظم الدولي للطيران المدني قام بتوزيع تصوراته بالنسبة لهذه الهيئة منفردا دون اشراك منتظم الوحدة الافريقية أو اللجنة الاقتصادية ، وقد أدى هذا الى عرض الأمر على مجلس الوزراء فى اجتماعه التاسع بكنشاسا ، حيث أصدر قرارا يؤكد فيه أن المنتظم الدولي للطيران المدني له أن يبدى الرأى الفنى فى مسائل النقل الجوى . أما المسائل الاقتصادية والأولويات فيجب أن تترك لمنتظم الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية ، وبناء عليه فقد قرر المجلس أن يكون النظام الذى وضعه المنتظم الدولي للطيران المدني بعد تعديله بواسطة منتظم الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية هو الأساس للمناقشات التى ستجرى لإنشاء منتظم افريقى للطيران المدني ، وأنه يجب عقد مؤتمر لكل الدول الأعضاء من أجل إنشاء هذا المنتظم (٣٦) .

وبعد أن وضع مقترحات النظام الأساسى لهذا المنتظم بواسطة C.A.G. — E.C.A. — O.A.U. عرض الموضوع على مجلس الوزراء الذى قرر عرض النظام على مؤتمر تشترك فيه كافة الدول ويعقد فى يناير سنة ١٩٦٩ فى أديس أبابا ، وأوصى الدول بالمساهمة الكاملة فى هذا المؤتمر مع توصية الدول بتشجيع استعمال خطوط النقل الافريقية مع حث شركات النقل الجوية الافريقية بالتنسيق بين خطوطهم من أجل خدمة الرفاهية الاقتصادية للقارة وتقديم خدمات هذه الخطوط (٣٧) وقد تم إنشاء لجنة افريقية للطيران المدني (٣٨) .

وقد عرض الموضوع على مجلس الوزراء فى اجتماعه الثانى عشر والذي عقد فى أديس أبابا فى الفترة من ١٧ الى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٩ فرحب بإنشاء هذه اللجنة وطالب المنتظم الدولي للطيران المدني بمد الفترة التمهيدية للجنة ، مع مطالبة الأمين العام بتقديم تقرير بمساعدة المنتظم العالمى لتحديد التكاليف المالية لعمل هذه اللجنة على أن يعمل بتعاون تام مع أمثلة المنتظم العالمى ، كما طالب مجلس الوزراء الدول الأعضاء بسرعة تصديقهم

على النظام الأساسى لهذه اللجنة (٣٩) .

وقد قابلت اللجنة عدة مشكلات عن علاقتها بالمنتظم ، وكذلك بالمنتظم الدولى للطيران المدنى ، وقد وردت هذه المشاكل فى تقرير الأمين العام الذى قدم لمجلس الوزراء فى اجتماعه الثالث عشر الذى عقد فى مقديشيو ( الصومال ) فى الفترة من ٦ الى ١٢ يونيو سنة ١٩٧٤ حيث أصدر قرارا نص فيه على ما يلى :

١ - ان تكون اللجنة الافريقية للطيران المدنى جهازا تابعا للجنة منتظم الوحدة الافريقية للطيران المدنى ومستولا أمامها .

٢ - على لجنة الطيران المدنى الافريقية - مع استمرارها فى الانتفاع بخدمات المنتظم الدولى للطيران - أن تستقل فورا عن هذا المنتظم .

٣ - يطلب من اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون المالية التابعة للمنتظم أن تقترح على الأمانة الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ هذا القرار بالرغم من أن ميزانية عام ١٩٧٥/٧٤ لم تتضمن أية اعتمادات لهذا الغرض .

٤ - يطلب من الأمين العام للمنتظم التأكد من تنفيذ هذا القرار على الفور مع تقديم تقرير عن ذلك الى الدورة الخامسة عشرة لمجلس الوزراء (٤٠) .

ونتيجة لعدم قيام اللجنة بالمهام المنوطة بها نتيجة للخلافات بينها وبين لجنة الطيران لمنتظم الوحدة الافريقية ، وتشجيعا للجنة ، فقد قرر مجلس الوزراء فى اجتماعه الخامس والعشرين الذى عقد فى كمبالا ( أوغندا ) فى الفترة من ١٨ الى ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٥ منح اللجنة صفة الوكالة المتخصصة التابعة للمنتظم ، على أن يتم هذا الوضع بموجب اتفاقية بين المنتظم واللجنة على أن تتضمن هذه الاتفاقية :

١ - الاشتراك الفعال للمنتظم فى كافة أوجه نشاط اللجنة بما فى ذلك اجتماعات المكتب والجلسة العامة .

٢ - اشتراك المنتظم بصورة فعلية فى إعداد جدول أعمال الفترات العامة للجنة .

٣ - حضور اللجنة الدورات العادية المنتظم وتقديم تقارير تفصيلية عن أوجه نشاطها .

٤ - انشاء أمانة مستقلة للجنة .

٥ - انشاء لجنة تنسيق بين المنتظم واللجنة ، ويجوز دعوة للمنظمات الأفريقية الأخرى للاشتراك فيها مثل اللجنة الاقتصادية والبنك الأفريقي للتنمية .

٦ - عقد اتفاقية بين اللجنة والمنتظم الدولي للطيران المدني ، تحدد أحكامها طبيعة العلاقة بين كل منهما .

وقد دعا المجلس اللجنة لوضع مشروع الاتفاقية على أن يعرضه الأمين العام في الاجتماع التالي للمجلس (٤١) .

وقد تم وضع الاتفاقية وأصبحت اللجنة إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للمنتظم .

وبدأت اللجنة أعمالها في مجال التدريب في الطيران المدني في أفريقيا وعقدت دورات تدريبية في هذا الصدد لسد العجز في هذا النشاط من العاملين الأفريقيين (٤٢) .

## ثانيا - النقل البرى والسكك الحديدية :

منذ نشأة المنتظم وهو يهتم بوسائل النقل والمواصلات باعتبارها إحدى العناصر الأساسية للتنمية ، وقد عرض على مؤتمر الملوك والرؤساء الأول الذى عقد فى القاهرة موضوع النقل والمواصلات فأصدر قرارا بإنشاء لجنة للنقل والمواصلات بغرض وضع الخطط وتنسيق السياسات في هذا المجال وبالنسبة لجميع وسائل النقل (٤٣) .

وبمناسبة عرض موضوع النقل البحرى على مجلس الوزراء في اجتماعه

التاسع رأي المجلس أنه لمواجهة الحالة السيئة في موانئ الدول الأفريقية فإنه يلزم لعلاجها تنفيذ التوصيات الآتية :

( أ ) زيادة طرق النقل البرى السريع Highway وتحسينها من أجل كفايتها للاحتياجات الإقليمية والقارية .

(ب) أن توضع الخطط من أجل التنسيق والتعاون فى مجالات النقل سواء أكان من الناحية التشريعية أم علامات طرق النقل السريعة ، وعلامات الطرق وإشارات المرور وتسجيل المركبات ورخص القيادة .

(ج) يجب الاستفادة من الانهار والبحيرات فى مجالات النقل (٤٤) .

ونظرا لعدم قيام أي من الدول الأفريقية بتنفيذ هذه التوصيات فقد حاول المنتظم بعد ذلك إنشاء اتحاد السكك الحديدية بين الدول الأفريقية إلا أن قراره فى هذا الشأن لم يصادف أى حظ من القبول من الدول الأعضاء ، وبقي الحال بالنسبة لوسائل النقل بدون أى تنسيق أو تعاون بين الدول الأفريقية ، وظلت الطرق على حالها ، مما يعوق كثيرا حركات التنمية وإننى أرى أن السبب فى عدم اقدام الدول الأفريقية على تحسين طرق المواصلات راجع الى ما يلى :

١ - احتياج اصلاح هذه الطرق لمبالغ طائلة ، خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار الظروف الطبيعية للأراضى الأفريقية من غابات وصحراء وجبال .

٢ - تخوف بعض الدول من انشاء هذه الطرق ، خشية استعمالها بواسطة الأعداء فى مواجهتها .

٣ - المزاج الخالص للدول الأفريقية الذى يربط بين الموضوعات الاقتصادية والسياسية .

**التقويم العام لقرارات المنتظم فى المجالات الاقتصادية :**

لم تحظ القرارات المتعلقة بالمجال الاقتصادى فى مجال التنفيذ بحظ القرارات الصادرة بشأن الموضوعات السياسية ، أو مواضيع تصفية الاستعمار فى القارة ويتخنون دليلا على ذلك أن التعاون الإقليمى أو شبه الإقليمى الذى أصبح يمرور السنوات ركنا من أركان استراتيجية التنمية



الافريقية قد فشل على الرغم من مختلف القرارات التي صدرت خلال العشر السنوات الأولى من حياة منتظم الوحدة الافريقية والتي من أوضاعها ما تضمنته قرارات مؤتمر أبيدجان والتصريح الافريقي ، ويرجعون ذلك الى أن الاتحادات الافريقية التي أتت خلال عهد الاستعمار قد تفككت مع تفكك الاستعمار وتصفيته كما أن الاتحادات الاقتصادية التي قامت بين دول أفريقيا لم يكن لها روابط في عهد الاستعمار قد فشلت ولم تفلح الا الوحدات الاقتصادية التي تعتبر امتدادا للوحدات التي قامت في عهد الاستعمار ، كما يرون أن من أسباب فشل هذه الوحدات ان الحكومات تلجأ الى اخفاء عجزها عن القضاء على التخلف الذي يسود البلاد فتلجأ الى الاشتراك في تلك المنظمات الإقليمية ، لتلهي شعوبها عن حقيقة التخلف الذي تعيش فيه وتلجأ لسياسة التصريحات دون أن يكون هناك تنفيذ عملي لكل ذلك فضلا عن ان الدول الافريقية وهي حديثة الاستقلال تسيطر عليها الرغبة في المحافظة على هذا الاستقلال ، مما يجعلها تنبذ الدخول في مثل هذه التجمعات والتي تعتبرها قيودا على استقلالها (٤٥).

وانني أرى انه : ان كانت القرارات الصادرة في هذه المجالات قد صيغت في كثير من العقبات ، فان ذلك لا يرجع الى اسباب الآتية :

أولا : التكتلات الاقتصادية التي تأتي بنتائج سريعة يجب أن يضاعفها الامكانيات المادية لاستغلال موارد البلاد أقصى استغلال ممكن ، ومن المعروف أن أغلب موارد الدول الافريقية و ثرواتها تنفق على التسليح وتقوية جيوشها كرد فعل طبيعي لسنوات الاجتلال وتخوفها من الوقوع فريسة اجتلال آخر فضلا عن أن أغلب قيادات الدول الافريقية قد وصلت الى مراكزها ، اما بعد كفاح مع المستعمر واما نتيجة لثورات ضد القادة السابقين ، مما يؤدي الى عدم وجود فائض للاشتراك في مجالات تنمية مشتركة .

ثانيا : انقسام قادة القارة بين تقسيمات مختلفة بين رجعي وتقدمي يجعل كلا الطرفين في حالة شك وتوجس من الطرف الآخر .

ثالثا : عدم وجود نظام حكم مستقر في أغلب دول القارة - يجعل من الشعب قوة حقيقية مؤثرة في اتخاذ القرار ، انما القرار غالبا ما يكون في يد فرد أو مجموعة أفراد معدودين .

(٤٥) يراجع في تفاصيل هذا الرأي الدكتور بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في

إطار منظمة الوحدة الافريقية - المرجع السابق ص ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠

هذه هي الأسباب - في رأيي - التي تعوق تنفيذ قرارات التنمية في القارة وبالرغم من ذلك فإن قرارات المنتظم والجهزة التابعة له أتت بنتائج ايجابية كثيرة منها :

١ - الاسهام في توحيد كلمة الدول الافريقية في المحافل الدولية التي اهتمت بمشاكل التنمية ومساعدتها على أن تقف صفا واحدا بقوة وفاعلية وظهرت آثار هذا التكتل فعلا ، فنجد مثلا أن البنك الدولي يزيد عملية اقراضه لدول شرق أفريقيا في سنة ١٩٧٦ الى ٢١٦ مليون دولار في حين أنها كانت في السنين من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ ( ٣٧٨ مليون دولار ) ، كما تزيد هيئة التنمية قروضها لمجموع هذه الدول أيضا عن ذات المدة سنة ١٩٧٦ فتصل الى ٢٢٤٦ مليون دولار في مقابل ٣٢٥ مليون دولار عن المدة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ (٤٦) . كما نجد أن البنك يزيد عملية الاقراض لدول غرب أفريقيا ، فتصل الى ٢٩١٨ مليون دولار عن عام ١٩٧٦ في مقابل ٤٢٩ مليون دولار عن الأعوام ١٩٦٨/٦٤ ، وتقدم هيئة التنمية لذات الدول قروضا تصل في عام ١٩٧٦ الى ١٥٨٣ مليون دولار مقابل ١٦٧ مليون دولار عن الأعوام ١٩٦٨/٦٤ (٤٧) .

٢ - أن الأمل معقود على القرارات والتوصيات التي اتخذتها ندوة الجزائر « التجارة من أجل التنمية » ، والتي منها انشاء سوق افريقية مشتركة ومنتظم افريقي للتنمية التجارية ومركز للتنمية وتبادل التكنولوجيا ، والتي يجب أن تتم في مدة أقصاها عام ١٩٨٠ وهي قرارات اتخذها المنتظم (٤٨) .

٣ - كان من نتيجة قرارات المنتظم بشأن التعاون العربي الافريقي وخاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ أن قامت الدول العربية بانشاء ثلاثة هيئات لمساعدة الدول الافريقية وهي :

#### ١ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا :

ويقدر رأس ماله بـ ٢٣١ مليون دولار ، موزعة على ثمانى عشرة دولة

---

(٤٦) عبد الحميد محمد عمارة - نشاط البنك الدولي في النارة الافريقية عام ١٩٧٦ - نشرة خاصة عن الجمعية الافريقية بالقاهرة - العدد السابع - السنة الخامسة أغسطس ١٩٧٧ ص ١١ .

(٤٧) عبد الحميد محمد عمارة - المرجع السابق ص ٢٢ .

(٤٨) يراجع ص ٣٢٤ من هذا البحث .

عربية بقصد المساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية لأربعين دولة افريقية ، وسوارد البنك مخصصة لاعانة الدول الافريقية غير العربية •

#### ب - الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية :

وقد تم انشاء هذا الصندوق قى يناير سنة ١٩٧٤ فى اجتماع وزراء البترول العرب مع لجنة السبعة التى شكلها المنتظم للتباحث مع دول النفط العربية من أجل التنمية ، ويصل رأس مال هذا الصندوق الى ٢٠٠ مليون دولار ، ومخصص لتقديم قروض للدول الافريقية بفائدة رمزية قدرها ١٪ ولمدة خمس سنوات مع ٣ سنوات مدة سماح •

#### ج - الصندوق المعونة الفنية للدول الافريقية :

وقد تم انشاؤه فى ديسمبر سنة ١٩٧٣ بقرار من المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية ، وحدد رأس ماله بمبلغ ٢٥ مليون دولار ، وهو معد لتوفير المعونات الفنية للبلاد الافريقية(٤٩) •

ومن هذا المنطلق وبالوضع الجديد فى انشاء الهيئات الجديدة ومصادر التمويل الجديدة ، فان الأمل كبير فى تحقيق الرخاء والرفاهية لافريقيا وشعوبها •

---

(٤٩) دكتور الشاذل العيارى - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، التعاون الافريقى العربى حافظا ومستقبلا - بحث مقدم لندوة الخرطوم الافريقية العربية للتحرر والتنمية سنة ١٩٧٥ ، وأحمد يوسف القرعى - العلاقات العربية الافريقية بعد حرب ٦ أكتوبر ، تقرير منشور بمجلة السياسة الدولية - العدد ٢٨ - أكتوبر سنة ١٩٧٤ ص ٢٦٤ وما بعدها •

## المطلب الثاني

### قرارات المنتظم في المجالات الأخرى غير الاقتصادية

أهتم منتظم الوحدة الإفريقية بجميع المجالات التي تؤدي إلى توثيق الروابط بين البلاد الإفريقية ، فقد تضمن الميثاق ضمن أهدافه وجوب تنسيق وتقوية التعاون والجهود بين الدول الإفريقية لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا (٥٠) .

وقد نصت المادة الثانية في فقرتها الثانية على أنه لتحقيق هذه الأهداف ينسق أعضاء المنتظم سياساتهم العامة ، ويعملون على التوفيق بينها وخاصة في الميادين التالية :

( أ ) .....

( ب ) .....

( ج ) التعاون التربوي والثقافي .

( د ) التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية .

وقد أنشأ المنتظم اللجان المتخصصة في هذا الشأن التي طرأ عليها التغييرات والتبديلات طبقاً لما تعرضنا له فيما سبق (٥١) .

ونتعرض في هذا المبحث لبعض القرارات المتعلقة بشئون التعليم والشئون الثقافية والصحية والقانونية .

### أولاً - قرارات المنتظم بالنسبة لشئون التعليم :

بدأ المنتظم نشاطه في مجال التعليم بالتعاون بينه وبين الأجهزة العالمية العاملة في هذا المجال ، وبناء على اقتراح مقدم من المؤتمر الثاني

(٥٠) مادة ٢ ب من الفقرة الأولى .

(٥١) يراجع من ٤٠ .



لوزراء التعليم الأفارقة ، والذي عقد من خلال اللجنة التعليمية والثقافية التابعة لمنظم الوحدة الافريقية وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الثالث والذي عقد في القاهرة في الفترة من ١٣ الى ١٧ يوليو سنة ١٩٦٤ على عقد اتفاقية مع اليونسكو ، وكلف الأمين العام بإعداد مسودة هذه الاتفاقية وأن يقدم هذا المشروع الى اللجنة الثقافية الاجتماعية في اجتماعها التالي (٥٢) .

وقد تم وضع هذه الاتفاقية بين المنتظم واليونسكو ، وعرض مشروعها على مجلس الوزراء في اجتماعه التاسع والذي عقد في كينشاسا في الفترة من ٤ الى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ التي وافق عليها المجلس وفوض الأمين العام الاداري بالتوقيع عليها نيابة عن المنتظم (٥٣) .

كما وافق المجلس في ذات الاجتماع على عقد اجتماع مشترك بينه وبين اليونسكو في أفريقيا خلال عام ١٩٦٨ من أجل تبادل وجهات النظر للوصول الى اتفاق مشترك في موضوعات التعليم (٥٤) . وقد تم هذا الاجتماع فعلا في الفترة من ١٦ الى ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٨ في نيروبي ( كينيا ) وتقدم بعدة توصيات اعتمدها جميعا مجلس الوزراء في اجتماعه الحادي عشر والذي عقد في الجزائر في الفترة من ٤ الى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٨ (٥٥) . وتمتد هذا التاريخ والتعاون تام بين المنتظم واليونسكو ، وقد قدمت عدة مقترحات بشأن تطوير التعليم نتيجة للدراسة المشتركة مما جعل مجلس الوزراء يبدى ارتياحه للتعاون التام القائم بين الجهتين ، وذلك في اجتماعه السابع والعشرين الذي عقد في بورت لويس ( موريشيوس ) في الفترة من ٢٤ يونيو الى ٣ يولية سنة ١٩٧٦ (٥٦) .

وكان من نتيجة هذا التعاون أن تقدم وزراء التعليم الأفارقة الأعضاء في اليونسكو بتوصيات الى المنتظم بشأن اعلان تعليمي ، وذلك خلال اجتماعهم الذي عقد في لاجوس ( نيجيريا ) في الفترة من ٢٧ يناير الى ٤ فبراير سنة ١٩٧٦ ، وقد تبني المنتظم بعض هذه التوصيات بناء على قرار مجلس الوزراء في اجتماعه التاسع والعشرين والذي عقد في ليفر فيل

CM/Res 47 III

(٥٢)

CM/Res 120 IX

(٥٣)

CM/Res 111 IX

(٥٤)

CM/Res 170 XI

(٥٥) وتفاصيل التوصيات وفي المستند رقم ٢٣٢ م/د

CM/Res 509 XXVII

(٥٦)

(الجابون) في الفترة من ٢٣ يونية الى ٣ يوليو سنة ١٩٧٧ ، والتوصيات التي تبناها المجلس هي :

- ( أ ) العمل من أجل تقدم الأدب في اللغات الافريقية .
- (ب) العمل من أجل تطوير وتقدم التكنولوجيا بالارتباط بالواقع الافريقي .
- (ج) دراسة الاجراءات من أجل انشاء نظام تبادل معلومات بين الدول الافريقية ، يعمل من أجل الجديد في المجال التعليمي .
- ( د ) امكانية تشكيل لجنة من الخبراء من أجل العمل في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم من أجل التنمية .

وقد طالب المجلس في نهاية قراره كلا من المنتظم واللجنة الاقتصادية الافريقية واليونسكو بأن يركزوا جهودهم من أجل تنفيذ هذه التوصيات (٥٧) .

وقد حاول المنتظم أن يوفق بين الدول ، وأن يعد المختصين في المجالات المختلفة وذلك بانشاء معاهد للتدريب والبحوث ( مركز للمتفوقين ) ، فقرر مجلس الوزراء الذي عقد في كينشاسا اصدار عزيمة بالموافقة على مبدأ انشاء هذه المراكز من أعلى المختصين من أجل تبادل أحدث المغلوت في المجالات المختلفة التي تهم القارة والتي حددها في المجالات الآتية :

الجيولوجي ، الجيوفيزيكا ، التعدين ، الارصاد الجوية ، الموارد المائية ، الطب البشري ، الصيدلة ، علم التغذية ، التكنولوجيا ، الطب البشري ، الطبيعة ، الرياضيات متضمنة الالكترونيات ، علوم المحيطات ، الاحياء المائية والمصايد .

وقد كلف المجلس الأمين العام الاداري بدراسة هذا الموضوع من كافة نواحيه بما فيها التكاليف المالية والامكانيات والمساعدات الخارجية الممكنة ، على أن يقدم تقريراً في ذلك الى مجلس الوزراء (٥٨) ، وقد تمت دراسة انشاء

CM/Res 573 XXIX

(٥٧)

CM/Res 116 IX

(٥٨)

وعادل أحمد ثابت - التعاون العلمي في افريقيا - مقالة في مجلة رسالة افريقيا التي تصدرها الجمعية الافريقية بالقاهرة - العدد الخامس - ابريل/مايو سنة ١٩٧٣ .

هذه المعاهد أو المراكز خلال الاجتماع المشترك الذى عقد بين المنتظم واليونسكو فى نيروبي ( كينيا ) فى يوليو سنة ١٩٦٨ (٥٩) .

ونظرا للتكاليف الباهظة التى يستلزمها انشاء مثل هذه المعاهد ، فقد رأى مؤتمر نيروبي أن يكون انشاء مثل هذه المعاهد ضمن البرنامج المشترك بين المنتظم واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وقد وافق مجلس الوزراء فى اجتماعه الحادى عشر والذى عقد فى الجزائر على هذا القرار وأصدر عزيمة بتشكيل لجنة تكون مسئولة عن وضع البرنامج لتنفيذ انشاء هذه المعاهد . كما ناشد مجلس الوزراء الأمين العام الإدارى الاتصال بالدول الافريقية ، والمنتظمات العالمية ، وهيئة الأمم المتخصصة ، للحصول على مساعدتها من أجل تحقيق سريع لهذا العمل (٦٠) .

ولكن نظرا للتكاليف الباهظة التى يتطلبها انشاء مثل هذه المعاهد ، وخاصة إذا ما كانت على مستوى يطابق طموح وأحلام الأفارقة ، فإنه الى الآن لم يتم انشاء هذه المعاهد .

وتلاحظ هنا أن نشاط المنتظم بالنسبة للمجال التعليمى على مستوى القارة ينحصر فى مثل هذه القرارات ، أو التوصيات التى تصدرها مؤتمرات وزراء التعليم أو اجتماعات اللجنة التعليمية العلمية والثقافية والصحية والتى لم تصادف حظا كبيرا فى التطبيق نتيجة للعقبات المالية التى تعترض مثل هذا التعاون ، أو لاختلاف الثقافات نتيجة لتباين نظم التعليم بتعدد النظم الاستعمارية التى كانت مسيطرة على البلاد ، أو لاختلاف أيديولوجيات نظم الحكم فى البلاد الافريقية .

ولكن بالرغم من كل هذا فإن التعاون فى المجال التعليمى يعترضه دائما العقبات ولعل خير دليل على ذلك ما نراه فى التعاون التعليمى بين دول السوق الأوروبية المشتركة التى تعتبر مثالا من أمثلة التنسيق والترابط .

وان كان نشاط المنتظم فى المجال التعليمى لم يصادف النجاح المرجو فلعل نشاط المنتظم فى مجال الثقافة يبين منه بعض النجاح وهو ما نتعرض له فيما يلى .

(٥٩) راجع ص ٣٣٤ من هذا البحث .  
(٥٧)

## ثانيا - المجال الثقافي :

انحصر نشاط منتظم الوحدة الافريقية في هذا المجال في اقامة المهرجانات الثقافية ، ومحاولة انشاء وكالة انباء افريقية ، وذلك على النحو التالي :

### ١ - مهرجان كل افريقيا الثقافي (٦١) :

نشأت فكرة اقامة هذا المهرجان بناء على توصية صادرة من اللجنة التعليمية العلمية الثقافية الصحية الى مجلس الوزراء باقامة مهرجان افريقي للرواية والاعاني الشعبية والآلات الموسيقية ، وقد عرضت هذه التوصية على مجلس الوزراء في اجتماعه التاسع في كينشاسا حيث اصدر عزيمة بالموافقة على هذا الاقتراح من حيث المبدأ على أن يقوم المهرجان بتغطية نفقاته ، وطالب الأمين الإداري باتخاذ اللازم نحو دراسة اقامة هذا المهرجان وشكل المجلس لجنة من كل من الجزائر والكاميرون وأثيوبيا وغينيا ومالي ونيجيريا والسنغال وتنزانيا لمساعدة الأمين العام من أجل التخطيط لهذا المهرجان (٦٢) .

وقد تقدمت الجزائر برغبتها في اقامة هذا المهرجان بالجزائر ، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه الدعوة في اجتماعه العاشر الذي عقد في أديس أبابا ( أثيوبيا ) في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ وطالب الأمين العام بدراسة نفقات اقامة هذا المهرجان ، وكذلك أمين اللجنة الثقافية بالتعاون مع الجزائر في اقامة هذا المهرجان (٦٣) .

ونتيجة لاجتبات اللجنة المنظمة بالتعاون مع الجزائر ، فقد اتضح للمنظم مدى أهمية مثل هذا المهرجان ، والذي كان قد تقرر عقده في الفترة من ٢١ يوليو الى أول أغسطس ١٩٦٩ - وخاصة في الدور الذي سيلعبه من أجل زيادة التقارب والتفاهم بين شعوب القارة من خلال معلومات أوفر عن قيمهم وثقافتهم وان مثل هذا المؤتمر سيحافظ على أسس الثقافة والفن المتوازية ، لذلك فعند عرض تقرير اللجنة على مجلس الوزراء في اجتماعه الحادي عشر في الجزائر اصدر المجلس عزيمة بأن يساهم في نفقات اللجنة التحضيرية



بمبلغ ٧٠ ألف دولار من ادخارات ميزانية المنتظم عن عام ١٩٦٨/٦٧ وطالب الدول الأعضاء بتقديم اعانات للمهرجان لمواجهة نفقاته مع مطالبتها بالاستعداد لهذا المهرجان بإنشاء لجنة في كل دولة للمهرجان الثقافي (٦٤) .

وحرصا من مجلس الوزراء على انجاح هذا المهرجان وتوفير الموارد المالية له ، فقد أصدر قرارا خاصا في ذات الاجتماع موجهها الى اليونسكو بأن تساهم في نفقات هذا المهرجان نظرا لأهميته الثقافية الكبرى للدول الافريقية وطالب الدول الافريقية الأعضاء في المجلس التنفيذي لليونسكو أن يدرجوا هذه المساعدة ضمن ميزانيته عن عام ١٩٧٠/٦٩ وحث الدول الافريقية الأعضاء في اليونسكو على الاشتراك في الاجتماع الخامس عشر للمؤتمر العام من أجل التأكد من الموافقة على هذه المساهمة (٦٥) .

وقد انتهت اللجنة من وضع ميزانية المهرجان والتي قدرت بمبلغ ٢٠٨٣٣٤٠٨ دولارا وعرض تقرير اللجنة على مجلس الوزراء الذي قرر أن يكون التمويل من المصادر التالية :

- ( أ ) ائمان الأعمال الفنية والبرامج الثقافية المقررة للمهرجان .
  - ( ب ) حقوق التليفزيون والسينما والاسطوانات .
  - ( ج ) خصيلة مباريات كرة قدم تنظم في أقرب وقت ممكن في جميع انحاء أفريقيا ، وبالطريقة التالية :
- في الجزائر : تقام دورة بين كل من المغرب وتونس وليبيا والجمهورية العربية المتحدة والجزائر .
- في داكار : تقام دورة بين كل من موريتانيا وغينيا ومالي والسينغال .
- في أبيدجان : تقام دورة بين غانا وتوجو وفولتا العليا وساحل العاج .
- في ليرفيل : تقام دورة بين الجابون وبرازافيل وافريقيا الوسطى وتشاد والكاميرون .
- في كينشاسا : تقام دورة بين كل من نيجيريا ورواندا وبورندي والكونغو كينشاسا .

**فى فيروبي : تقام دورة بين كل من اثيوبيا وتانزانيا وزامبيا واونغاندا والصومال والسودان وكينيا .**

( د ) **حصىلة حفلات تقدم بواسطة أشهر الفنانين الافريقيين وعلى الأخص فى الجزائر بالاشتراك مع مطربة العرب أم كلثوم(٦٦) .**

(هـ) **الهبات والمساعدات التى تقدم من الحكومة والمنظمات التى تهتم بمثل هذه المهرجانات ، كما قرر المجلس تقديم مساعدة اضافية للجنة قيمتها ٨٥٠ ألف دولار وطالب المجلس الدول الأعضاء بالاشتراك بكافة الامكانيات فى هذا المهرجان ، كما طالب بنك التنمية الافريقى باتخاذ اللازم نحو تحويل المبالغ التى ترد للمهرجان الى الدينار الجزائري(٦٧) .**

**وقد أقيم المهرجان فى الميعاد المحدد ، وصادف نجاحا كبيرا وعقدت خلاله ندوة ثقافية أسفرت عن اعلان افريقى للثقافة ، ودعت لانشاء اتحاد سينمائى افريقى ، وقد أعرب مجلس الوزراء عن ارتياحه لنتائج هذا المهرجان فى قراره الصادر فى اجتماعه الثالث عشر الذى عقد فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٧ غسطس حتى ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩(٦٨) .**

**ومن هنا يتضح مدى اصرار المنتظم على انجاح هذا المهرجان ويبين ذلك من قرار تمويل المهرجان ، وقد حقق المهرجان كل ما كان مرجو منه ، والأمل معقود فى أن تتكرر مثل هذه المهرجانات .**

## **٢ - انشاء وكالة أنباء افريقية :**

**على قدر ما صادف النجاح المهرجان الثقافى الافريقى الأول فان انشاء وكالة أنباء افريقية قد صادف أيضا هذا القدر من النجاح ، وان كان انشاء الوكالة قد صادفه بعض العقبات التى تمكن المنتظم من التغلب عليها ، حتى تم انشاء هذه الوكالة .**

**وقد نشأت فكرة تأسيس وكالة أنباء افريقية(٦٩) خلال اجتماع مجلس الوزراء الرابع بناء على اقتراح اللجنة التعليمية الثقافية الصحية فيما بعد ،**

---

(٦٦) هذا هو نص التعبير المستعمل فى القرار .

CM/Res 186 XII

(٦٧)

CM/Res 199 XIII

(٦٨)

Pan African News Agency (P.A.N.A.)

(٦٩)

وقد شكل لدراسة الموضوعات الفنية والمالية والأفراد الذين سيعملون بهذه الوكالة ، ونظرا لعدم انعقاد اللجنة عند الاجتماع الخامس للمجلس الذي عقد في أكرا من ١٤ حتى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، فقد أعلن المجلس عن أسفه لهذا التقصير من اللجنة بالرغم من جهود الأمين العام ، وقرر مد المهلة للجنة الخبراء للاجتماع قبل الاجتماع السادس للمجلس (٧٠) ، وقد انعقدت اللجنة فعلا في الفترة من ٦ الى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ونتيجة لعدم توصلها الى قرارات محددة ، فقد عرض الموضوع على مجلس الوزراء في اجتماعه الثاني عشر والذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٧ الى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٩ الذي رأى تكليف لجنة تشكل من وزراء الاعلام والمواصلات لكل الدول لاعادة مناقشة موضوع انشاء وكالة أنباء أفريقية وتقديم تقرير تفصيلي للمجلس في اجتماعه القادم ، وطالب المجلس السكرتير العام بالعمل على عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن (٧١) ، ولم تنعقد هذه اللجنة أيضا مما جعل مجلس الوزراء يقرر في اجتماعه السابع عشر الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٥ الى ١٩ يونيو سنة ١٩٧١ مطالبة السكرتير العام الاداري بتقديم دراسة تفصيلية فنية بالتعاون مع الدول الأعضاء والاتحاد الدولي للاتصالات مع التوصية بعقد اجتماع لوزراء الاعلام والمواصلات الأفارقة ليقرروا انشاء هذه الوكالة (٧٢) ، وقد تقدم الأمين العام بتقريره الذي نظره مجلس الوزراء في اجتماعه السابع والعشرين الذي عقد في بورت لويس في الفترة من ١٥ الى ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٦ ، ونجد مجلس الوزراء يعيد الموضوع مرة أخرى الى لجنة خبراء لدراسة النواحي المالية والفنية مع تكليف السكرتير العام بالاتصال بوزارات الاعلام للتباحث من أجل التمويل ، وكذا الاتصال بوزارات المواصلات للتباحث في شأن الامكانيات الفنية لاجراء الاتصالات مع تكليف اللجنة الاستشارية لشئون الميزانية والمالية أيضا باجراء الدراسة من أجل تمويل هذا المشروع (٧٣) .

وكان نتيجة لجهود منتظم الوحدة الافريقية أن انعقد أخيرا مؤتمر وزراء الاعلام الأفارقة في كيبالا في الفترة من ٧ الى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٧ وأصدروا البيان رقم ١ متضمنا تأسيس وكالة الأنباء الافريقية ، وقد عرض

CM/Res 74 V

(٧٠)

CM/Res 187 XII

(٧١)

CM/Res 252 XVII

(٧٢)

CM/Res 495 XXVII

(٧٣)

على مؤتمر وزراء الاعلام الافريقى الثانى والذى عقد فى اديس أبابا فى الفترة من ٤ الى ٩ أبريل سنة ١٩٧٩ الميثاق المؤسس لوكالة الأنباء الافريقية الذى وافق عليه المؤتمر ، وتم التوقيع عليه من وزراء الاعلام فى ٩ أبريل سنة ١٩٧٩ ونص فى المادة ٢٧ منه على أن يعتبر نافذ المفعول بصفة مؤقتة بعد مرور ستة أشهر على توقيع السفراء فوق العادة عليه ويصبح نافذ المفعول نهائيا بعد أن يتم التصديق عليه من ثلث الدول الأعضاء أو بعد انضمام هذا الثلث الى الميثاق الحالى (٧٤) .

وقد اعتبرت وكالة الأنباء الافريقية احدى الوكالات المتخصصة لمنتظم الوحدة الافريقية (٧٥) .

وقد انضمت جمهورية مصر العربية الى وكالة الأنباء الافريقية ، وعمل بهذا الميثاق اعتبارا من ٢٥ مايو سنة ١٩٨٣ (٧٦) .

ويعتبر انشاء وكالة الأنباء الافريقية خطوة فى سبيل توحيد الدول الافريقية حيث أن من أهدافها تعزيز أهداف وأغراض منتظم الوحدة الافريقية لتدعيم الاستقلال والوحدة والتضامن الافريقى وتعزيز التبادل الحقيقى للمعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول والعمل من أجل التكامل الاقليمى بين البلاد الافريقية وتقوية التعاون الثنائى والتعاون متعدد الأطراف بينها بضمان السرعة والاستمرارية فى نشر المعلومات الموضوعية الصادقة (٧٧) .

### ثالثا - فى المجال الصحى :

كان اشتراك منتظم الوحدة الافريقية فى المجالات الصحية ضئيلا بالنسبة لحالة الشعوب الافريقية الصحية وما يحوطها من أمراض متوطنة وأوبئة ، ويكاد نشاطه ينحصر فى التوصيات التى تصدرها لجنة التعليم والعلم والثقافة والصحة ، وكعادة المنتظم فى أول تكوينه فانه بدأ بمحاولة

(٧٤) مادة ٢٧ من الميثاق المؤسس .

(٧٥) مادة ١٧ من الميثاق المؤسس .

(٧٦) قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن الموافقة على الميثاق لوكالة الأنباء الافريقية المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ١٤ الصادر فى ١٤/٧/١٩٨٣ .

(٧٧) مادة ٢ من الميثاق المؤسس للوكالة .



التنسيق بينه وبين المؤسسة العالمية في المجال الصحي ، وهي منتظم الصحة العالمي W.H.O. يعقد اتفاقية بينهما وقد عرض موضوع عقد هذه الاتفاقية في الاجتماع الثاني لمجلس الوزراء الذي عقد في لاجوس ( نيجيريا ) في الفترة من ٢٤ الى ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ ، وذلك بمناسبة تكوين اللجنة الصحية لافريقيا التي أدمجت بعد ذلك في اللجنة التعليمية العلمية الثقافية الصحية للعمل من أجل تقدم صحة شعوب القارة ، حيث رأى المنتظم الاستفادة بأقصى قدر ممكن من خطط المكتب الاقليمي لافريقيا التابع لمنتظم الصحة العالمي مع ملاحظة أن المنطقة الافريقية التابعة لهذا المنتظم العالمي لم يشترك فيها كثير من الدول الافريقية - وتحقيقا لهذه الأغراض قرر المجلس :

- ( أ ) مناشدة الأعضاء الذين لم يشتركوا في المنطقة الافريقية التابعة لمنتظم الصحة العالمي اتخاذ الخطوات اللازمة للإشتراك في هذه المنطقة .
- ( ب ) اتخاذ كافة الخطوات اللازمة من أجل تعاون اللجنة الصحية مع المكتب الاقليمي لمنتظم العالمي (٧٨) .

وقد ظلت المفاوضات جارية بين المنتظم ومنتظم الصحة العالمي حتى تم التوصل الى مشروع اتفاقية بين المنتظمين عرضت على مجلس الوزراء في اجتماعه الثاني عشر الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٧ الى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٩ الذي - بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات فوض الأمين العام في الاتصال بمنتظم الصحة العالمي للحصول على موافقته كما فوضه أيضا في التوقيع على هذه الاتفاقية عن المنتظم ، واقتصر الأمر بعد ذلك على طمسور عدة قرارات بناء على توصيات اللجان المتخصصة في مجال الصحة دون اشتراك فعلي لمنتظم ، ومن أمثلة هذه القرارات القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في اجتماعه التاسع الذي عقد في كينشاسا بشأن الصحة والوقاية في افريقيا بناء على تقرير الأمين العام عن الصحة والوقاية (تقرير لجنة التعليم والعلوم الثقافية والصحة رقم ١) فقد قرر المجلس بعد أن لاحظ أن الحالة الصحية في الدول الافريقية تتأثر نتيجة للأمراض المتوطنة إصدار التوصيات الآتية :

- ( أ ) دعوة الدول الأعضاء لانشاء نظام قارى أو اقليمي ، للتعاون من أجل مصارعة الأمراض عن طريق تنظيم حملات دورية ضد الأمراض المختلفة .

(ب) مطالبة الدول بتشجيع انتاج واستعمال الامصال أو أى منتجات صيدلية منتجة بواسطة معامل المعاهد المتخصصة التابعة لأقاليم الدول الأعضاء (٧٩) .

كما نجد المجلس فى إجتماعه الثالث والعشرين الذى عقد فى موريشيوس فى الفترة من ١٠ الى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣ يوافق على مجموعة توصيات مقدمة من اللجنة الصحية E S C H C منها وجوب التعاون بين الدول الافريقية فى سرعة اكتشاف ومكافحة امراض الدم والكبد والطحال وانشاء مجموعة استشارية لهذا الغرض (٨٠) .

وكذلك وافق على توصية أخرى بانشاء مجموعة استشارية عملية تقوم بالتخطيط فى المجال الصحى (٨١) .

كما وافق على قيام المنتظم بانشاء مدارس خلعات صحية فى الدول الأعضاء اهتماما منه بصحة الأطفال والطلبة (٨٢) .

وقد اتفق على انشاء اول مدرسة فى جزر القمر ، وقد أصدر المجلس قرارا بتكليف الأمين العام باتخاذ اللازم نحو دراسة التكاليف المالية للمشروع والاتصال بالمنتظمات العالمية والاقليمية المتخصصة كاليونسكو والبنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا للتعرف على قدر ما يقدمونه من مساعدات (٨٣) .

من هذا يتضح أن القرارات الصادرة فى المجال الصحى بالنسبة للمنتظم هى عبارة عن توصيات ورغبات لا ترقى الى مرتبة الالتزام ، ولعل السبب فى ذلك هو وجود منتظمات عالمية مستقرة وقوية تعمل فى هذا

المجال من قبل انشاء منتظم الوحدة الافريقية ، كمنتظم الصحة العالمى مما جعل المنتظم يركز جهوده فى المجالات الأخرى الأكثر أهمية بالنسبة له .

من هذا يتضح مدى النجاح أو الفشل الذى حققه المنتظم فى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ، وقد اقتصرنا على ثلاث نقاط كأمثلة وان كان المنتظم قد تعرض لغيرها من مجالات صادف فى بعضها نجاحا وفى الآخر فشلا ، ومع ذلك فانه لا يمكن الحكم على نشاط المنتظم فى هذه المجالات فى الفترة الزمنية السابقة خاصة أنه كان موجها كافة جهوده للمشاكل السياسية والاستعمار والتفرقة العنصرية .





الفصل الختائ

التقويم العام لدور قرارات  
منتظم الوحدة الأفريقية  
في تحقيق أهدافه



## الفصل الحتامي

### التقويم العام لدور قرارات منتظم الوحدة الافريقية في تحقيق اهدافه

بعد أن تعرضنا في هذا المؤلف الى قرارات منتظم الوحدة الافريقية ، لنصل من ذلك الى مدى حظ هذه القرارات من التطبيق ، متعرضين للقرارات في مجالات الأنشطة المختلفة للمنتظم يبقى لنا في هذه الحاتمة أن نلقى بنظرة شاملة لما قامت به القرارات الصادرة من المنتظم بوصفها التعبير الذي يعكس ارادة الدول الأعضاء ، لنصل منها لمحاولة الحكم على هذه القرارات ، من واقع ما حققته من أهداف المنتظم لقد كان أمل الكثير من الدول الافريقية في أن يكون المنتظم نوعاً من أنواع الوحدة بين الدول الافريقية ، ولكن الظروف التي أحاطت باجتماع المؤتمر الأساسي للملوك والرؤساء في مايو سنة ١٩٦٣ جعلت النظرة الثانية والتي تنحصر في الاتجاه بخطوات تدريجية في سبيل الوحدة وتوثيق التعاون بين الدول ، هي التي تتغلب مما أصبح معه منتظم الوحدة الافريقية في شكله الذي جاء عليه هو ناتج هذا المؤتمر الأساسي ، وإذا ما أردنا تقويماً للمنتظم ، فإن الوضع يستلزم أن ننظر الى أهدافه لنرى ما تحقق منها وما لم يتحقق ، والأمل في تحقيق ما لم يتحقق ، وهل قرب المنتظم من هدفه أو ما زال الشوط بعيداً .

نسارع القول فنؤيد من يقول بأنه قد تمضي سنوات عدة قبل أن تتبلور نتائج منتظم الوحدة الافريقية ، ويمكن بذلك الحكم عليه بوضوح ، وإن هؤلاء المتسرعين في الحكم على الوحدة الافريقية ، بعد مرور عقدين عليها يجب أن يتذكروا التجربة الأوروبية ، وتاريخ الوحدة الأوروبية خلال الخمسين السنة الماضية ، وسجل هذا التاريخ المتضمن حربين ومدينة برلين التي ما زالت مقسمة بين قوتين تستوليان عليها ، وفي هذه الذكرى تحذير من أن نتوقع كثيراً في وقت قريب بالنسبة للوحدة الافريقية (١) .

واننا في تقييمنا هنا للمنتظم نحاول ألا يكون رأينا قاطعا في فشل أو نجاح المنتظم بصفة عامة ، بل نتعرض لأهدافه لنرى ما تحقق منها أو ما نأمل في تحقيقه وما تعثر والأمل ضعيف فيه .

وإذا ما رجعنا الى أهداف منتظم الوحدة الافريقية نجد أن المادة الثانية من الميثاق قد قررت هذه الأهداف على النحو التالي :

- ( أ ) تقوية وحدة دول أفريقيا وتضامنها .
- ( ب ) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .
- ( ج ) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .
- ( د ) القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله من أفريقيا .
- ( هـ ) تشجيع التعاون الدولي آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

من نص المادة يتضح أن للمنتظم أهدافا سياسية وأهدافا غير سياسية وعلى هذا فاننا نتعرض هنا لمدى نجاح المنتظم في تحقيق هذين النوعين من الأهداف .

#### أولا - الأهداف السياسية :

إذا نظرنا للأهداف السياسية لمنتظم الوحدة الافريقية وجدناها تنحصر في :

- ( أ ) الدفاع عن سيادة وسلامة أراضيها واستقلالها .
- ( ب ) القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله من أفريقيا .
- ( ج ) تشجيع التعاون الدولي .
- ( د ) تقوية وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

وسنتعرض فيما يلي لكل هدف من هذه الأهداف باختصار مبتدئين بالهدف الخاص بالقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله ، وذلك لنكون منطقيين مع أنفسنا قبعد التخلص من الاستعمار يكون الدفاع عن سيادة وسلامة الأراضي واستقلالها .



### ٤ - القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله من أفريقيا :

حين تم التوقيع على ميثاق منتظم الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٣ كانت الدول الافريقية المستقلة في هذا الوقت اثنتين وثلاثين دولة هي التي وقع ممثلوها على ميثاق منتظم الوحدة الافريقية ، وقد اجتمع في الخرطوم في يوليو ١٩٧٨ في مؤتمر الملوك والرؤساء الخامس عشر ممثلو تسع وأربعين دولة ، أي أن هناك سبع عشرة دولة قد حصلت على استقلالها بعد نشأة المنتظم ، وقد قام المنتظم بدور عظيم في مساندة حركات التحرير التي كانت تكافح في سبيل استقلال الأقاليم التي ظلت تحت نير الاستعمار الغربي لمدة طويلة ، ويكفي المنتظم فخرا تمكنه من الحصول على استقلال الأقاليم التي كانت ترزح تحت نير المستعمر البرتغالي ( غينيا بيساو - موزمبيق - أنجولا - جزر الرأس الخضراء - ساوتومي وبرنسيب ) ، حيث أن هذا المستعمر ظل ممسكا بخناق هذه المستعمرات مستغلا كافة الامكانيات التي لديه ، والتي لدى حلف شمال الأطلسي للحفاظ على وضعه ، ومع ذلك فانه بفضل التعاون والتنسيق بين الدول الافريقية ومساندتها لحركات التحرير أمكن التغلب على هذه الصعوبات وحصلت هذه الدول على استقلالها .

وكان للمنتظم الفضل في الحصول على قرار من هيئة الأمم المتحدة بمشروعية كفاح الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، معحث دول العالم على توفير المساعدات المادية والمعنوية لحركات التحرير القومي في الأقاليم المستعمرة ، بل تمكنت الدول الافريقية من الحصول من هيئة الأمم على قرار بمنح صفة المراقب لحركات التحرر التي يعترف بها منتظم الوحدة الافريقية وبهذا ونتيجة لجهود المنتظم أصبحت معظم دول القارة مستقلة فيما عدا دولة جنوب أفريقيا التي تخضع لنظم الاستعمار الاستيطاني ونظم حكومات الأقلية العنصرية ولكن بالرغم من الصعوبات التي تعترض حق شعوب هذه البلاد في تقرير مصيرها نظرا للظروف المغايرة بين هذه البلاد والأقاليم التي كانت تحت نظم استعمارية ، إذ أن هذه البلاد تخضع لحكومات عنصرية تعتبر نفسها أيضا من أهالي هذه البلاد ، وبالرغم من هذا فان المجتمع الدولي - وقد أيقظه اصرار وتمسك الدول الافريقية بحقها - بدأ يتحرك لوضع الحق في نصيبه ، وانني متفائل : أن يوم استقلال آخر هذه البلاد التي تخضع لنظم التفرقة العنصرية وهي جنوب أفريقيا لقريب ، وان جيلنا سيرى القارة الافريقية يحكمها أهلها ويسيطرون على مقدراتها ، مما سيكون له نتائج مؤثرة سواء أكان داخل القارة أم خارجها .

## ب - الدفاع عن سيادة وسلامة أراضيها واستقلالها :

بعد حصول الدول على استقلالها ، وخاصة اذا ما كان ذلك بعد كفاح فان الحكام ، والذين هم فى الغالب كانوا قاندى الكفاح ، يكون شاغلهم الأول الدفاع عن هذا الاستقلال سياسيا واقتصاديا ، ويكون ذلك بفضل العوامل السيكولوجية ذا حساسية كبيرة بالنسبة لمحاولة التدخل بأى شكل من الأشكال فى أمور بلادهم ولعل ذلك يفسر حساسية حكام الدول الافريقية وأغلبيتهم حديثو الاستقلال بالنسبة للحفاظ على سيادتهم وصعوبة التنازل عنها لصالح المنتظم ، ولعل ذلك يفسر أيضا اندفاع هؤلاء الحكام الى اتفاق الجزء الأكبر من ميزانيات بلادهم فى نفقات التسليح ، وهذا يؤدى الى تدخل الدول المنتجة للأسلحة بطريق مستتر للسيطرة مرة أخرى على مقدرات هذه البلاد ، والمستعمر بعد أن يجبر على التخلي عن مستعمراته يحاول الرجوع اليها دائما بأى طريق من الطرق ، اما باستعمار اقتصادى أو باثارة الخلافات بين الدول للتدخل عن طريق هذه الخلافات مرة أخرى لاستعادة مركزه ، ولعل فى تجربة اقليم شابا خير دليل على ذلك ، وقد تنبّهت الدول الافريقية الى محاولات الاستعمار التقليدية فى إعادة نفوذها الى القارة بواسطة قوات المرتزقة وقد نجح المنتظم فى وضع اتفاقية بشأن المرتزقة وقد أدى ذلك الى أن تلجأ القوى الكبرى الى اتباع طريق جديد للاستعمار بواسطة أفراد البلد أو الاستعمار عن طريق التسليح ، فقد استغلت هذه الدول عدة عناصر فى الدول الافريقية ، وعن طريق هذه العناصر استطاعت أن تسيطر على مقدرات هذه البلاد ، هذه العناصر يمكن حصرها جميعا فى احتياج بعض البلاد الى أسلحة وذخائر ، اما للحفاظ على الاستقلال ، واما للحفاظ على سيادة النظام الحاكم (٢) ، واما للدفاع عن اقليمها من غارات محتملة من جارتها ، وقد استغلت هذه القوى الكبرى هذه العناصر وقامت بمد الدول الافريقية بالأسلحة التى يطلبها مع فنيين وقوات بشروط تجعل لها السلطة الكبيرة داخل الدولة .

ولعل ما يحدث حاليا فى القرن الأفريقى من تدخل قوات كوبية بأسلحة سوفيتية لمثال واضح على هذا النوع من أنواع الاستعمار ، ولقد أثر هذا الموضوع أمام مؤتمر الملوك والرؤساء الخامس عشر والذى عقد فى الخرطوم فى الفترة من ١٨ الى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٨ ، وقد اتفق الجميع على رفض

(٢) تخضع اغلب الدول الافريقية الى نظام حكم فردى بأشكال مختلفة .

التدخل الأجنبي بأى شكل من أشكاله فى القارة الافريقية ، مع تأكيد اصرار الدول الافريقية على التصدى لكافة المخططات التى تستهدف إعادة الاستعمار للقارة ولمحاولة السيطرة واثارة الفرقة بين الدول (٣) .

وقد أكد المؤتمر على أن مسئولية أمن أفريقيا تقع فى جميع الأحوال على عاتق الافريقين ، ودعا المؤتمر الى تنشيط أعمال لجنة الدفاع التابعة للمنتظم توطئة لبحث مدى الحاجة الى انشاء قوة عسكرية تحت اشراف المنتظم (٤) .

وأعتقد أن المنتظم فى هذا الصدد هو هروب من التيارات التى سادت الاجتماع ففى حين ترى بعض الدول أن الكوبيين والروس هم ثوار أصدقاء قدموا من بلاد بعيدة لمناصرة نظم الحكم الصديقة فى افريقيا فى مواجهة الامبريالية والنظم العنصرية ، ولذلك فان وجودهم وجود شرعى وثورى معا ، نجد أن دولا أخرى ترى أن الاتحاد السوفيتى قلعة الاشتراكية يمارس سياسة امبريالية ، وان كوبا دولة مرتزقة تقوم بعمليات غزو مسلح ، فى حين يرى جانب ثالث أن التدخل السوفيتى الكوبى هو تدخل أجنبى خطير يقلب الموازين الاستراتيجية ويخلق المتاعب ويثير المشاكل فى كل القارة ، وبالتالي فعلى الأجانب أن يرحلوا من الأرض الافريقية تاركين الخلافات المحلية ليحلها الافريقيون فيما بينهم (٥) .

وبعد : فان صراع الدول الكبرى يتدخل فى القارة بطرق ملتوية مستغلين فى ذلك كوبا عن الجانب الشيوعى وفرنسا عن الجانب الغربى ، وللأسف فان الدول الافريقية أصبحت وقد جرفها التيار حتى اننا نجسد

---

(٣) البيان الختامى للمؤتمر - الأهرام العدد ٣٣٤٦٢ السنة ١٠٤ .

(٤) تنص المادة ٢٠ من ميثاق المنتظم على وجود لجنة للدفاع ، مهمتها تنسيق الدفاع عن كيان المنتظم وكيان الدول الأعضاء فيه ، واستقلالها وخلق روح التعاون بينها فى هذا المجال ، الا أنه لم يكن للجنة نشاط ملحوظ ، وقد حاول رئيس المنتظم فى الدورة الثانية عشرة تنشيط أعمال هذه اللجنة لحل مشكلة أنجولا فعقدت اجتماع فى كمبالا ، ولكنها لم تنجح فى وضع حل عسكرى على مستوى القارة بشأن هذه المشكلة .

(٥) تزعمت المجموعة الأولى أنجولا وأثيوبيا ، والمجموعة الثانية تزعمتها الصومال . أما المجموعة الثالثة فكانت تمثلها مصر والسودان . صلاح الدين حافظ - أزمة التدخل العسكرى الأجنبى أمام القمة الافريقية - مقال منشور بجريدة الأهرام العدد ٣٣٤٥٣ الصادر بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٧٨ .



حاليا خمس عشرة دولة قد أصبحت شيوعية (٦) .

هذا الوضع يجعل الصراع يحتدم فى القارة ويجعل المعسكر الغربى يحاول أن يوقف التيار ، ويكون الخاسر الوحيد هو افريقيا وشعوبها وسيادتها واستقلالها لذلك فاننا نرى وجوب أن ينتبه القادة لهذا الخطر ويحاولوا احتواءه قبل استفحاله لتكون القارة الافريقية للافريقيين ، ويكون الهدف الثانى من الأهداف قد تحقق فعلا لا قولا . اذ لا يكفى أن يكون هناك استقلال ظاهرى ، وفى حقيقته هناك قوى أجنبية تسيطر على مقدرات هذه البلاد عن طريق حكامها الذين يلجأون الى هذه القوى فى محاولة لتثبيت بحكمهم ، واننى لأعتقد انه لكى يستقر الحكم فى بلد ما دون اللجوء الى استعمال القوى التى تؤدى لتدخل قوى خارجية لتثبيتته ، لابد من تطبيق الديمقراطية والبعد عن نظام الحكم الفردى بشرط أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية وليست ديمقراطية ظاهرية تستر خلفها نظاما من نظم الحكم الفردى ، فالحكم الفردى يحاول دائما تحقيق أطماع معظمها شخصى ، والقليل منها قد يكون له بعض الدوافع الوطنية وتكون النتيجة ضياع المكاسب التى حققتها الشعوب حديثة الاستقلال ، هذه المكاسب التى لم تحققها بسهولة بل دفعت لها ثمنها أرواح شهداء بعد شهداء (٧) ، ويؤدى اختفاء الديمقراطية وتسلط سلطة الفرد الى أن يلجأ المعارضون لمحاولة ابعاده بطريق الثورة أو الانقلاب ، وهنا يكون الوضع قد أصبح معدا لتدخل القوى الكبرى التى اما أن تتدخل لتثبيت حكم الفرد بناء على طلبه أو لمساعدة الجهات المعارضة بناء أيضا على طلبها ، وفى كلا الحالتين تسيطر هذه القوى على البلاد ويكون الجاسر الوحيد هو شعوب هذه البلاد ، وهو الوضع الذى يحدث وللأسف الشديد فى معظم البلاد الافريقية الآن ، ويصبح تطبيق الهدف الأسمى من المحافظة على سيادة واستقلال البلاد ظاهريا فقط ، والحقيقة أنه لا توجد سيادة أو استقلال فى هذه البلاد ، ولا يستطيع منتظم الوحدة الافريقية التدخل فى هذا الصدد

---

(٦) الصومال واثيوبيا وانجولا وموزمبيق والكنغو وغينيا وبنين وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية وتنزانيا - راجع الدكتور بطرس بطرس غالى - مناقشة حول المستقبل الافريقى - مثال منشور بالاهرام العدد ٣٢٩٩٨ الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٧٧ .

(٧) راجع التحليل المدم من الأستاذ جلال الحماصى فى باب أسبوعيات معارض مستقل مقال منشور تحت عنوان هل يمكن للديموقراطية العيش فى اطار محدد ، ثلاث مراحل مواجهة بين الشعوب ومن يتسلط عليها - مجلة الاحرار العدد ٣٩ السنة الأولى ٧ أغسطس سنة ١٩٧٨ .



تطبيقاً للمبدأ الوارد فى ميثاق المنتظم والقاضى بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء حيث يستغل هؤلاء الحكام هذا المبدأ باعتبار أن ما يحدث فى بلادهم هو من الشئون الداخلية التى يمتنع على المنتظم التعرض لها .

ومن هنا نجد أن هذا الهدف من أهداف المنتظم وإن كان قد تحقق شكلاً وقانوناً إلا أنه لم يتحقق خاصة فى الحقبة الأخيرة واقعاً ، وإن الوضع لیتفاقم ما لم تنتبه الدول الإفريقية لهذا الخطر انداهم وتحاول عن طريق المنتظم الوقوف فى وجه هذا التيار حتى يكون هذا الهدف قد تحقق واقعاً لا قولاً .

#### ج - تشجيع التعاون الدولى :

سبق لنا أن تعرضنا الى مساهمة المجموعة الإفريقية فى هيئة الأمم المتحدة فى المجال الدولى<sup>(٨)</sup> ، وأنه من الواضح نجاح المنتظم فى هذا المجال ، فقد ساهمت دول المنتظم فى جميع أنشطة هيئة الأمم المتحدة ، وكان للمجموعة الإفريقية دور كبير فى تطور قرارات هذا المنتظم العالمى نتيجة لأغلبيتها الكبيرة داخله ، كما ساهمت الدول الإفريقية والمنتظم بالتالى فى مجموعات دولية أخرى ، حيث نشأ تعاون وثيق بين المنتظم ومجموعة دول عدم الانحياز نتيجة لانضمام كثير من الدول الإفريقية الى هذه المجموعة فضلاً عن التعاون الذى بدأ يتطور وينشط بين منتظم الوحدة الإفريقية ومجموعة الدول العربية والجامعة العربية والتى كان من نتيجته المؤسسات الاقتصادية المشتركة « السوق العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا - صندوق القروض العربية للدول الإفريقية - صندوق المعونة الفنية للدول الإفريقية كما عقدت ندوات واجتماعات إفريقية عربية للتحرر والتنمية ( ندوة الخرطوم اجتماع وزراء الخارجية الأفارقة والعرب فى داكار ) السنغال - إبريل سنة ١٩٧٦ ) ، كل هذا يتضح منه أن منتظم الوحدة الإفريقية يسير طبقاً لبرنامج محدد فى مجالات تحقيق هذا الهدف سواء أكان على الصعيد العالمى أم الإقليمى .

#### د - تقوية وحدة الدول الإفريقية وتضامنها :

اننى مع القائلين بأن ما وصل إليه منتظم الوحدة الإفريقية يتبين منه

(٨) راجع ص ١٩٧ .

أنه ليس فى حال أسوأ من المنتظمات الأخرى بل العكس هو الصحيح ، فهو فى وضع أفضل كثيرا ، اذا ما قسناه بالنتائج مع أوضاع منتظمات أخرى مثل منتظم الجامعة العربية ، فقد واجه هذا المنتظم عند تشكيله صعوبات جمة لم تلقها المنتظمات الأخرى ، فقد واجهته تقسيمات سياسية لقبائل كانت موحدة ، فأصبحت مقسمة بين أكثر من دولة ، فضلا عن ان التقسيم الاستعماري للقارة لم يراع الظروف الطبيعية بالاضافة الى عامل اللغة ، فالدول قسمت بين دول تتكلم انجليزية ( انجلوفون ) ودول تتكلم الفرنسية ( فرانكوفون ) وأصبح عدم وجود لغة مشتركة بين الدول من الصعوبات التى تواجه المنتظم<sup>(٩)</sup> ، ومع هذه الصعوبات فان المنتظم نشأ ومارس دوره المرسوم واستطاع بالرغم مما لاقاه أن يساهم بدور ايجابي فى استقلال سبع عشرة دول افريقية ، كما ساهم بدور ايجابي فى مجالات التعاون الدولى مما يجعلنا نقرر أن المنتظم بوضعه الحالى قد حقق تقاربا بين الدول الافريقية ، وقام بحل كثير من المنازعات الداخلية بين الدول الافريقية فى اطار المنتظم ، وحقق فيها نجاحا كبيرا<sup>(١٠)</sup> .

واننى أرى مع ماركوس تملى « انه كان من بعد النظر أن جاء ميثاق المنتظم وقد نص فيه على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول<sup>(١١)</sup> ، فقد أدى ذلك الى حل كثير من المنازعات بين الدول ، ويكفى مثالا لذلك ما حدث بالنسبة للحرب الأهلية النيجيرية ، فانه بالرغم من اعتراف بعض الحكومات الافريقية بحكومة بيافرا الا أنه - وفى ظل الروح السائدة فى المنتظم ككل بعد القضاء على الحكومة الانفصالية اعتبر هذا الاعتراف كأن لم يكن ، ولم يكن هناك أى تأثير على العلاقات بين الحكومة النيجيرية المركزية والدول التى سبق لها الاعتراف ببيافرا<sup>(١٢)</sup> .

كما أن المنتظم قرب بين مواقف دولية سواء آكانت فى مواجهة قضايا

---

(٩) Markus Timmle, «Zehn Jahre nach der Gründung der O.A.U.»

مقال منشور بمجلة السياسة الخارجية الألمانية عدد سنة ١٩٧٣ ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(١٠) النزاع الصومالى الكينى - والنزاع الجزائرى المغربى - النزاع الصومالى الأثيوبى

قبل تدخل القوى الكبرى .

(١١) ماركوس تملى - عشر سنوات بعد تأسيس منتظم الوحدة الافريقية - المرجع السابق

مع ملاحظة ما سبق ذكره من استقلال هذا المبدأ فى الوقوف فى وجه التدخل ضد النظام الاستعماري الجديد .

(١٢) الدول التى كانت قد اعترفت ببيافرا سنة ١٩٦٨ هى ساحل العاج وجابون وتنزانيا

وزامبيا .

القارة أم العالمية ، ولعل الدراسة السابقة تعطينا أمثلة لمدى النجاح الذى أحرزه المنتظم فى هذه القضايا ، حقيقة أن الشوط ما زال بعيدا فى أن تتحقق الوحدة الافريقية الشاملة ، وتصبح القارة دولة واحدة ، ولكن هذا لا يجعلنا نحكم على المنتظم بالفشل أو نكون ذوى نظرة يأس فان إفريقيا أقوى مما يظن أعداء الحرية الافريقية وأعداء الوحدة الافريقية ، ويجب ألا نتسرع فى الحكم على منتظم لم يمتض على نشأته سوى أربعة وعشرون عاما اننا مع الرأى القائل بأن المنتظم أمل عزيز تمكنت إفريقيا من تحقيقه بعدعناء وانتظار طويل، ولا ينبغي أن يطلب من المنتظم أكثر مما يطبق فى ظروفه وأوضاعه ، ان هذا المنتظم يعكس ظروف وأوضاع استمرار النضال ، وذلك واقع لابد أن نتقبله ونقدره ، واذا تصورنا أن هذا المنتظم يعكس نصرا إفريقيا نهائيا فاننا بذلك لا نعلم الواقع الإفريقى فحسب بل نعلم النضال الإفريقى نفسه (١٣) .

واننى أرى أن الحكم على المنتظم فى تحقيق هذا الهدف يجب أن يتم على ضوء الظروف الدولية وعلى ظروف المنتظم ذاته - فالمنتظم وبالنسبة لكثرة غيره قرب ووحدة بقدر كبير بين أعضائه بالرغم من ظروف الدول الافريقية الخاصة ويكفى أن نقارن بين الدول الافريقية ودول أمريكا اللاتينية ليبين مدى نجاح المنتظم محل الدراسة ، فبالرغم من التقارب التام بين دول أمريكا اللاتينية سواء أكان فى اللغة أم المستوى الحضارى أم الاجتماعى أم الاقتصادى ، فإن مجال الوحدة بينها شاسع البعد ، بخلاف منتظم الوحدة الافريقية فعلى الأقل هناك حد أدنى من الاتفاق بين أعضاء المنتظم ، وذلك بالرغم من عدم توافر العناصر المتوافرة لدول أمريكا اللاتينية ، وأقرب من هذا فاننا نتساءل هل استطاعت أوروبا الغربية أن تتوحد بالرغم من التقارب التام بينها ؟ اذا كانت دول السوق الأوروبية المشتركة ذاتها لم تستطع أن تحقق هدف الوحدة بالرغم من كافة الظروف المواتية لها ، فهل لنا أن نلزم الدول الافريقية ومنتظم الوحدة الافريقية بتحقيق وحدتها ؟ .

#### ثانيا - الأهداف غير السياسية :

هذه الأهداف حصرها الميثاق فى بند واحد جاء ضمن أهداف المنتظم حيث قرر أن من ضمن هذه الأهداف « تنسيق وتقوية تعاون دول القارة وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا ، وواضح أن هذا الهدف

---

(١٣) تزيه نصيف ميخائيل - النظم السياسية فى إفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة

- دار الكتاب العربى للطباعة والنشر - سنة ١٩٦٧ م ص ٢١٢ .

يشمل كافة نواحي التعاون الأفريقي في مختلف المجالات ، فإذا ما رجعنا الى الفقرة الثانية من المادة الثانية من الميثاق لوجدناها تنص على أن ينسق أعضاء المنتظم سياستهم العامة ، ويعملوا على التوفيق بينها خاصة في الميادين التالية :

( أ ) التعاون السياسي والدبلوماسي .

( ب ) التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات .

( ج ) التعاون التربوي والثقافي .

( د ) التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية .

( هـ ) التعاون في الدفاع والأمن .

ولما كنا قد تعرضنا لكل من التعاون السياسي والدبلوماسي والتعاون في الدفاع والأمن في الجزء الأول من هذا الفصل ، فإننا نتعرض هنا لباقي هذه المجالات ، ويهمننا أولا أن نقرر أن نشاط المنتظم منذ نشأته حتى نهاية عقده الأول تقريبا كان موجها وبصفة خاصة الى المجالات السياسية ، لمحاولة الحصول على استقرار سياسي للدول الأفريقية ، وعلى الاستقلال لمن لم يستقل من باقي الدول ، ولكن الدول الأفريقية اكتشفت أن إهمال المجالات الأخرى وخاصة المجالات الاقتصادية يؤدي الى ضعفها سياسيا ، واكتشفت القارة قدراتها ، وتظهر في بداية العقد الثاني من حياة المنتظم التساؤل الهام التالي : هل تحتاج أوروبا لأفريقيا أو العكس ؟ (١٤) .

من الواضح أن رخاء الدول الصناعية يعتمد على دول العالم الثالث ومن ضمنه دول أفريقيا ، ولا تستطيع الدول الصناعية أن تترك دول العالم الثالث ومن ضمنه دول أفريقيا ، ولا تستطيع الدول الصناعية أن تترك دول العالم الثالث فقيرة ، لأنها تمثل بالنسبة لها الأسواق - هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المواد الأولية توزع في العالم على أساس أن ٤٥٪ منها لدى الدول التلغية والباقي مقسم بين دول السوق الأوروبية والدول الاشتراكية

---

(١٤) ماركوس تيمبل - عشر سنوات بعد تأسيس منتظم الوحدة الأفريقية - المرجع



على أساس ٣٥٪ ، ٢٠٪ على التوالي (١٥) فإذا ما كان هذا هو الوضع بالنسبة لأفريقيا ، فقد رأت الدول الأفريقية أنه تزيد من تعاونها اقتصادياً وأن تنسق في مواقفها مع دول العالم من النواحي الاقتصادية مما جعلها تصدر قرارات مؤتمر أبيدجان ، وكذلك التصريح الاقتصادي بالتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي والذي سبق أن تعرضنا له تفصيلاً (١٦) .

ويعتبر التعاون الاقتصادي من أهم المجالات التي أصبحت تشغل المنتظم حالياً ، حقيقة أنه ما زال يحبو ، ولكن الأمل كبير في أن يزيد هذا النشاط خاصة بعد أن كادت القارة تحصل بأكملها على الاستقلال ، مما يزيد من قوة اقتصادها بعد التخلص من النظام العنصري خاصة في جنوب أفريقيا والتي تعتبر من أغنى الدول الأفريقية في مواردها الأولية إن لم تكن أغناها فعلاً .

يأتى بعد ذلك تعاون الدول في المجالات الأخرى ، فإن المنتظم لم يحم بما كان معقوداً عليه ، مما يدل على أن مجالات التعاون بين دول المنتظم في المجالات غير السياسية لم تكن بذات قوة وقدرة التعاون في المجالات انسياسية ، ولعل وضع الدول الأفريقية ذاتها من قدراتها المحدودة ، وتمسكها المطلق بسيادتها الداخلية يمثلان أكبر عائقين في سبيل توطيد التعاون في هذه المجالات ، إذ أن المجالات غير السياسية تستلزم قدراً معيناً من القدرة الاقتصادية بالإضافة إلى أن التعاون في غير المجالات السياسية يحتم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحتى الآن لم يقتنع بذلك معظم الدول الأفريقية ، وذلك حتى لا ينكشف المستور من مساوئ حكم الفرد الذي يسود الأغلب الأعم من الدول الأفريقية .

والآن فإن المنتظم هو في بداية عقده الثالث يعتبر قد حقق كثيراً من آمال المعتدلين فيه ، والأمل ما زال معقوداً على أن يحقق الأكثر والأكثر إذا ما انتبه لما يحاك ضده ، وخرج من دوائر الصراع العالمى ، وانتبه لتحقيق أمن ورفاهية شعوب القارة لتحتل شعوب قارة أفريقيا مكانها بين شعوب العالم محاولة اللحاق بهذه الشعوب التي سبقتها قروناً كانت القارة تروّج أثناءها تحت نير مستعمر بغيض .

(١٥) المواد الأولية في أفريقيا رقم ٢ ترجمة عن مجلة Economic العدد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٥ ومنشور في نشرة الجمعية الأفريقية العدد العاشر السنة الرابعة يوليو سنة ١٩٧٦ .

(١٦) راجع ص ٣١٦ .

ولا يبقى لنا الا أن تدعو الله مخلصين أن يهدي حكام القارة الافريقية الى تحقيق كل ما فيه خير ورفاهية شعوبهم .

وأخيرا : أرجو أن يكون هذا المؤلف جهدا متواضعا في مجال الدراسات القانونية الافريقية خاصة ان مكتبتنا العربية في حاجة الى ما يسد النقص فيها أضع بها لبنة أرجو أن ينميها غيري وأن يوفقني افي في أن أزيد بها بحثا، ولا يكون لي في ختامها سوى ن أطلب معذرة اذا كنت قد نسيت شيئا أو قصرت فيه فما زلنا في أول الطريق ، وما زال الشوط بعيدا .

« ربنا لا تزغ قلوبنا بعد أن هديتنا ،

وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب »

( صدق الله العظيم )

ملاحق الكتاب





## ملحق رقم ١

### ميثاق منتظم الوحدة الافريقية<sup>(١)</sup>

نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا ،  
أثيوبيا :

— مقتنعين بأن حق جميع الشعوب في التحكم في مصيرها إنما هو حق  
ثابت .

— ومقدرين بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية  
لا غنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا .

— ومقدرين لمسئوليتنا في توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية  
لنقارتنا لتقديم شعوبنا التام في مجالات النشاط الانساني .

— ومدفوعين بإرادة مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين  
دولنا استجابة لآمال شعوبنا في تدعيم الأخوة والتضامن في نطاق وحدة  
أكبر تتخطى كافة الاختلافات القومية والاقليمية .

— مقتنعين بأنه لترجمة هذا العزم الى قوة دافعة تعمل على تحقيق  
التقدم الانساني فانه يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والامن والمحافظة  
عليها .

— ومهتمين على المحافظة على الاستقلال الذي حصلنا عليه بمشقة وعلى  
تدعيمه وكذلك المحافظة على سيادة دولنا وسلامة أراضيها وتدعيمها ومكافحة  
الاستعمار الجديد في كافة أشكاله .

— مكرسين أنفسنا للتقدم الشامل لأفريقيا .

— مؤمنين بأن ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان  
الليذان تؤكد هنا من جديد التزامنا بما تضمننا من مبادئ يهيئان أساسا  
متمينا لتعاون سلمى مثمر بين دولنا .

— تحذونا الرغبة بأن نرى من الآن جميع دول افريقيا متحدة لتكفل  
الرفاهية والرخاء لشعوبها .

(١) ترجمة وزارة الخارجية المصرية .

- كما فقدنا العزم على توثيق الروابط بين دولنا وذلك بإقامة منتظمات مشتركة وتقويتها •

- واتفقنا فيما بيننا على ما يأتي :

## **المنتظم**

### **المادة الأولى**

اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة بهذا الميثاق على اقامة منتظم يعرف باسم « منتظم الوحدة الافريقية » ويضم هذا المنتظم دول القارة الافريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة •

### **الأهداف**

#### **المادة الثانية**

١ - تنحصر أهداف المنتظم فيما يلي :

( أ ) تقوية وحدة دول أفريقيا وتضامنها •

( ب ) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا •

( ج ) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها •

( د ) القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله من أفريقيا •

( هـ ) تشجيع التعاون الدولي ، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان •

٢ - لتحقيق هذه الأهداف ، ينسق أعضاء المنتظم سياستهم العامة ويعملون على التوفيق بينها ، خاصة في الميادين التالية :

( أ ) التعاون السياسي والدبلوماسي •

( ب ) التعاون الاقتصادي ، بما في ذلك النقل والمواصلات •

( ج ) التعاون التربوي والثقافي •

( د ) التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية •

( هـ ) التعاون في الدفاع والأمن •

## المبادئ

### المادة الثالثة

تحقيقا للأهداف المبينة في المادة الثانية يؤكد أعضاء المنتظم ويعلنون ارتباطهم بالمبادئ الآتية :

- ١ - المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .
- ٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .
- ٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الثابتة في كيانها المستقل .
- ٤ - التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض ، الوساطة التوفيق والتحكيم .
- ٥ - الاستنكار المطلق ، لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صوره ، وكذلك ألوان النشاط الهدام التي تقوم بها الدول المجاورة أو أي دول أخرى .
- ٦ - التفاني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي الأفريقية التي لم تستقل بعد .
- ٧ - تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

## العضوية

### المادة الرابعة

لكل دولة أفريقية ذات سيادة الحق في أن تصبح عضوا في المنتظم .

### حقوق الدول الأعضاء وواجباتها

### المادة الخامسة

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

### المادة السادسة

تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام الدقيق بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا الميثاق .

## فروع المنتظم

### المادة السابقة

يعمل المنتظم على تحقيق أهدافه عن طريق الفروع الرئيسية الآتية :

- ١ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
- ٢ - مجلس الوزراء .
- ٣ - الأمانة العامة .
- ٤ - لجنة الوساطة ، التوفيق والتحكيم .

## مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

### المادة الثامنة

ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنتظم ويقوم  
وفقا لأحكام هذا الميثاق بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا  
بغية تنسيق السياسة العامة للمنتظم .

ويجوز له بالإضافة الى هذا إعادة النظر في تكوين جميع أجهزة المنتظم  
وأوجه نشاطها أو أوجه نشاط أية وكالات متخصصة قد تنشأ وفقا لأحكام  
هذا الميثاق .

### المادة التاسعة

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات ومن ممثليهم المعتمدين  
ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام ويجتمع المؤتمر كذلك في دورات  
غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثي الأعضاء .

### المادة العاشرة

- ١ - لكل دولة عضو صوت واحد .
- ٢ - تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المنتظم .
- ٣ - يبت في المسائل المتصلة بالإجراءات بالأغلبية المطلقة ويقرر  
ما اذا كانت مسألة ما ذات صبغة اجرائية أم لا بأغلبية مطلقة لأعضاء  
المنتظم .



٤ - يتألف النصاب القانوني للمؤتمر من ثلثي أعضاء المنتظم وذلك في  
أى اجتماع له .

### المادة الحادية عشر

يضع المؤتمر لائحته الداخلية .

### المادة الثانية عشر

- ١ - يتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية أو أى وزراء آخرين  
تعيينهم حكومات الدول الأعضاء .
- ٢ - ويجتمع مجلس الوزراء مرتين فى العام على الأقل ويجتمع فى  
دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثي الأعضاء .

### المادة الثالثة عشر

- ١ - يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات  
وبعهد اليه بالأعمال التحضيرية لاجتماعات المؤتمر .
- ٢ - يحاط بالمجلس علمياً بأية مسألة مجاله اليه من المؤتمر ، كما  
يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الأفريقي  
طبقاً لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات ووفقاً للمادة الثانية « ٢ » من هذا  
الميثاق .

### المادة الرابعة عشر

- ١ - لكل دولة عضو صوت واحد .
- ٢ - تصدر جميع القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء .
- ٣ - يتألف النصاب القانوني من ثلثي أعضاء مجلس الوزراء وذلك  
فى أى اجتماع له .

### المادة الخامسة عشر

يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية .

## الأمانة العامة

### المادة السادسة عشر

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أميناً عاماً إدارياً للمنتظم يقوم بإدارة شئونه .

### المادة السابعة عشر

يكون للمنتظم أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

### المادة الثامنة عشر

تحدد مهام الأمين العام الإداري وشروط خدمته وكذلك مهام الأمناء العاملين المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفي الأمانة العامة وفقاً لأحكام هذا الميثاق واللوائح التي يقرها مؤتمر الدول والحكومات .

١ - على الأمين العام الإداري وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا في قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنتظم وعليهم الامتناع عن القيام بأي عمل قد يمس مراكزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسئولين فقط أمام المنتظم ووحده .

٢ - يلتزم كل عضو في المنتظم باحترام الصفة المطلقة لمسئوليات الأمين العام الإداري وهيئة الموظفين ، وأن يمتنع عن التأثير عليهم في قيامهم بمسئولياتهم .

## لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

### المادة التاسعة عشر

تعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، وقررت تحقيقاً لهذه الغاية ، إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، ويكون تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق .

## اللجان المتخصصة

### المادة العشرون

ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة انشائها ، بما في ذلك ما يلي :

- ١ - لجنة اقتصادية واجتماعية .
- ٢ - لجنة للتربية والثقافة .
- ٣ - لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية .
- ٤ - لجنة الدفاع .
- ٥ - لجنة علمية فنية وللأبحاث .

### المادة الحادية والعشرون

تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين من الوزراء المعيّنين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

### المادة الثانية والعشرون

تكون مباشرة اللجان المتخصصة لأعمالها وفقاً لأحكام هذا الميثاق وطبقاً للوائح التي يقررها مجلس الوزراء .

## الميزانية

### المادة الثالثة والعشرون

يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنتظم التي يعدها الأمين العام الإداري وتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقاً لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنتظم .

توافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة .

## توقيع الميثاق والتصديق عليه

### المادة الرابعة والعشرون

- ١ - لجميع الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع هذا الميثاق وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليه طبقا لاجراءاتها الدستورية .
- ٢ - وتودع الوثيقة الأصلية - المحررة بلغات أفريقية ان أمكن - وباللغتين الانجليزية والفرنسية وجميع هذه النصوص التي لها حجية متساوية تودع لدى حكومة أثيوبيا التي تقوم بإرسال نسخ معتمدة من هذه الوثيقة الى جميع الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة .
- ٣ - وتودع وثائق التصديق لدى حكومة أثيوبيا التي تقوم بإخطار جميع الدول الموقعة على هذا الميثاق بهذا الإيداع .

### دخول الميثاق دور التنفيذ

### المادة الخامسة والعشرون

يدخل هذا الميثاق دور التنفيذ بمجرد استلام حكومة أثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثي الدول الأعضاء الموقعين .

### تسجيل الميثاق

### المادة السادسة والعشرون

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه ، لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا طبقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

### تفسير الميثاق

### المادة السابعة والعشرون

يفصل في أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية ثلثي أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .



## القبول والانضمام

### المادة الثامنة والعشرون

١ - يجوز لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، أن تخطر الأمين العام الإدارى فى أى وقت ، برغبتها فى الانضمام الى هذا الميثاق .

٢ - يقوم الأمين العام الإدارى عند استلام مثل هذا الاخطار بارسال نسخة منه الى جميع الدول الأعضاء ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ، وتقوم كل دولة عضو بإبلاغ قرارها فى هذا الشأن الى الأمين العام الإدارى الذى يقوم بدوره عند تلقى العدد اللازم من الأصوات بإبلاغ القرار الى الدول المعنية .

### احكام مختلفة

### المادة التاسعة والعشرون

تكون اللغات التى يعمل بها فى المنتظم وفى جميع أجهزته اللغات الأفريقية - كلما أمكن - واللغتين الانجليزية والفرنسية .

### المادة الثلاثون

يجوز للأمين العام الإدارى أن يقبل - نيابة عن المنتظم - الهبات والوصايا وغيرها المقدمة الى المنتظم بشرط موافقة مجلس الوزراء .

### المادة الحادية والثلاثون

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى يتمتع بها موظفوا الأمانة العامة فى أقاليم الدول الأعضاء .

### الانسحاب من العضوية

### المادة الثانية والثلاثون

أية دولة ترغب فى الانسحاب من المنتظم تقدم اخطارا كتابيا بذلك الى الأمين العام الإدارى .

ويصبح الميثاق غير نافذ بالنسبة لها بعد انقضاء عام واحد من تاريخ

الاحطار ، ما لم تعدل عن طلبها خلال هذا العام والا انتهت عضويتها في المنتظم .

### تعديل الميثاق

#### المادة الثالثة والثلاثون

١ - يجوز تعديل هذا الميثاق اذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابي بهذا الغرض الى الأمين العام الاداري بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه الا بعد احطار جميع الدول الأعضاء به وانقضاء عام على هذا الاحطار ، ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثي الأعضاء على الأقل .

٢ - لواقرارنا منا بهذا قمنا ، نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية بتوقيع هذا الميثاق .

صدر بمدينة أديس أبابا في الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٣م  
« الموافق الثاني من محرم سنة ١٣٢٨ هـ » .

## المراجع

### أولا - المؤلفات باللغة العربية :

- إبراهيم محمد العناني - التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، الأمم المتحدة ، دار الفكر العربي سنة ١٩٧٥ .
- إبراهيم محمد العناني - مجلس أوروبا في ضوء المبادئ العامة للتنظيم الدولي - دار النهضة العربية سنة ١٩٨١ .
- إبراهيم مصطفى مكارم - الشخصية القانونية للمنظمات الدولية دار النهضة العربية للطباعة والنشر سنة ٧٥ - ١٩٧٦ .
- الشافعي محمد البشير - المنظمات الدولية - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٠ .
- بطرس بطرس غالي - منظمة الوحدة الافريقية مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٦٤ .
- بطرس بطرس غالي - التنظيم الدولي - مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ .
- بطرس بطرس غالي - العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية - مكتبة الانجلو المصرية - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٤ .
- ثروت بدوي - النظم السياسية - الجزء الأول - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٠ .
- جعفر عبد السلام - المنظمات الدولية - دار نهضة مصر للطبع والنشر سنة ١٩٧٤ .
- حامد سلطان وعبد الله العريان - أصول القانون الدولي سنة ١٩٥٥ .
- حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم دار النهضة العربية سنة ١٩٦٢ .

- حامد سلطان وعائشة راتب وصلاح الدين عامر - القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٨ .
- حسن الحلبي - القانون الدولي العام - مركز الأمم المتحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء بها الجزء الأول - مطبعة شفيق بغداد .
- سليمان عبد المجيد - النظرية العامة للقواعد الا مرة في النظام القانوني الدولي دار النهضة العربية .
- سليمان مرقس - المدخل للعلوم القانونية - المطبعة العالمية سنة ١٩٥٣ .
- عائشة راتب - المنظمات الدولية - دراسة نظرية وتطبيقية - دار النهضة العربية سنة ١٩٦٤ .
- عائشة راتب - النظرية المعاصرة للحيا د - دار النهضة العربية سنة ١٩٦٨ .
- عائشة راتب - بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الاسرائيلي - دار النهضة العربية سنة ١٩٦٩ .
- عائشة راتب - العلاقات الدولية العربية - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٠ .
- عائشة راتب - التنظيم الدولي - الكتاب الأول - دار النهضة العربية سنة ١٩٧١ .
- عائشة راتب - التنظيم الدولي - الكتاب الثاني - التنظيم الاقليمي والمتخصص - دار النهضة العربية سنة ١٩٧١ .
- عائشة راتب وصلاح الدين عامر - التنظيم الدولي - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٨ .
- عبد العزيز الرفاعي - افريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال - مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٦٩ .
- عبد العزيز محمد سرحان - التنظيم الدولي - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .
- عبد العزيز محمد سرحان - المنظمات الاقليمية - دار النهضة العربية الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ .



- عبد الملك عودة — سنوات الحسم في افريقيا ١٩٦٠ — ١٩٦٩ مكتبة  
الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٩ •
- عبد الملك عودة — فكرة الوحدة الافريقية — دار النهضة العربية •
- عبد الواحد محمد الفار — التنظيم الدولي — عالم الكتب سنة  
١٩٧١ •
- عزيز عارف القاضى — تفسير قرارات المنظمات الدولية سنة  
١٩٧١ •
- على صادق أبو هيف — القانون الدولي العام — منشأة المعارف  
بالاسكندرية الطبعة العاشرة سنة ١٩٧٢ •
- محمد اسماعيل على — الوجيز في المنظمات الدولية — دار الكتاب  
الجامعى سنة ١٩٨٢ •
- محمد الح سينى مصيلحى — منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين  
النظرية والتطبيقية — دراسة مقارنة دار النهضة العربية سنة  
١٩٧٦ •
- محمد السعيد الدقاق — النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية  
ودورها في ارساء قواعد القانون الدولي — منشأة المعارف  
بالاسكندرية سنة ١٩٧٣ •
- محمد السعيد الدقاق — الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية منشأة  
المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٧ •
- محمد السعيد الدقاق — التنظيم الدولي — دار الجامعة للطباعة  
والنشر — بيروت سنة ١٩٨١ •
- محمد حافظ غانم — مبادئ القانون الدولي العام — دراسة  
لضوابطه الاصولية والاحكام العامة — مطبعة نهضة مصر — الطبعة  
الأولى سنة ١٩٥٦ •
- محمد حافظ غانم — المنظمات الدولية — دراسة لنظرية التنظيم  
الدولي ولأهم المنظمات الدولية — مطبعة نهضة مصر — الطبعة الأولى  
سنة ١٩٥٧ •

- محمد حافظ غانم - المعاهدات - معهد الدراسات العربية جامعة الدول العربية سنة ١٩٦١ .
- محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - مطبعة نهضة مصر - الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٤ .
- محمد حافظ غانم - المنظمات الدولية - مطبعة النهضة الجديدة - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٧ .
- محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٢ .
- محمد سامى عبد الحميد - قانون المنظمات الدولية - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٦٧ .
- محمد سامى عبد الحميد - قانون المنظمات الدولية - الكتاب الثانى - المنظمات الاقليمية عامة الاتجاه - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٦٩ .
- محمد سامى عبد الحميد - أصول القانون الدولي - المجلد الأول القاعدة الدولية - مؤسسة شباب الجامعة - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢ .
- محمد سامى عبد الحميد - قانون المنظمات الدولية - الكتاب الأول - النظرية العامة - الأمم المتحدة - منشأة المعارف بالاسكندرية - الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٢ .
- محمد سامى عبد الحميد - قانون المنظمات الدولية - مؤسسة الثقافة الجامعية بالاسكندرية - الطبعة السادسة سنة ١٩٨٢ .
- محمد طلعت الغنيمى - التسوية القضائية للخلافات الدولية - مطبعة البرلمان - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٣ .
- محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم دراسة فى كل من الفكر الغربى والاشتراكي والاسلامى قانون السلام - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٠ .
- محمد طلعت الغنيمى - الغنيمى فى قانون السلام - منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٣ .

- محمد طلعت الغنيمى - جامعة الدول العربية - منشأة المعارف  
بالاسكندرية سنة ١٩٧٤ •
- محمد طلعت الغنيمى - الغنيمى فى التنظيم الدولى - منشأة المعارف  
بالاسكندرية سنة ١٩٧٤ •
- محمد طلعت الغنيمى - الوجيز فى التنظيم الدولى - النظرية  
العامه - منشأة المعارف بالاسكندرية - الطبعة الرابعة سنة  
١٩٧٧ •
- محمد طلعت الغنيمى - الأحكام العامة فى قانون الأمم دراسة فى  
كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامى - التنظيم الدولى - منشأة  
المعارف بالاسكندرية •
- محمد طلعت الغنيمى - الغنيمى الوسيط فى قانون السلام -  
القانون الدولى العام أو قانون الأمم زمن السلم - منشأة المعارف  
بالاسكندرية سنة ١٩٨٢ •
- محمد عبد الغنى مسعودى - قضايا أفريقية - عوالم المعرفة -  
سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون  
والآداب بالكويت سنة ١٩٨٠ •
- محمد فتوح محمد عثمان - الاختصاص التنفيذى لرئيس الدولة  
فى النظام الفدرالى - دراسة مقارنة - الهيئة المصرية للكتاب  
سنة ١٩٧٧ •
- مصطفى عبد العزيز - التصويت والقوى السياسية فى الجمعية  
العامه للأمم المتحدة - دراسات فلسطينية (٢٥) منظمة التحرير  
الفلسطينية مركز الأبحاث - بيروت سنة ١٩٦٨ •
- مفيد محمود شهاب - المنظمات الدولية - دار النهضة العربية  
الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ •
- نزيه نصيف ميخائيل - النظم السياسية فى افريقيا تطویرها  
واتجاهها نحو الوحدة - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر  
سنة ١٩٦٧ •
- يحيى حلمى رجب - الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة  
الوحدة الافريقية - دار الفكر العربى سنة ١٩٧٦ •

### ثانيا - مؤلفات أجنبية مترجمة الى العربية :

- تونكين ج - أ . القانون الدولي العام - ترجمة أحمد رضا - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٢ .
- جون هادوين وجوهان كوفمان - اتخاذ القرارات فى الأمم المتحدة - ترجمة محمد سعيد الناعم - عالم الكتب - انطبعة الثانية سنة ١٩٦١ .

### ثالثا - رسائل وبحوث ومقالات :

- ابراهيم أحمد نصر ونبيل عبد الحميد - النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا واتجاهاته العدوانية والتوسعية - بحث مقدم من الجمعية الافريقية الى ندوة الخرطوم الافريقية العربية للتحرر والتنمية - مطبوعات الادارة العامة للاعلام بجامعة الدول العربية سنة ١٩٧٥ .
- أحمد أبو شادى - خريطة الوحدة الافريقية بعد عقدها الاول - دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٣٣ للسنة التاسعة يوليو سنة ١٩٧٣ .
- أحمد يوسف القرعى - العلاقات الافريقية العربية بعد حرب ٦ أكتوبر - مقالة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٣٨ أكتوبر سنة ١٩٧٤ .
- اسماعيل صبرى مقلد - وحدة أوروبا السياسية فى الثمانينات - دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية - العدد ٣٤ - أكتوبر سنة ١٩٧٣ .
- الشاذلى العيارى - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا - التعاون العربى الافريقى حافزا ومستقبلا بحث مقدم لندوة الخرطوم الافريقية العربية للتحرر والتنمية - مطبوعات الادارة العامة للاعلام بجامعة الدول العربية سنة ١٩٧٥ .
- الشافعى محمد البشير - أسس تنظيم الدولى العربى والأوروبى - مقالة بمجلة القانون والاقتصاد - كلية الحقوق جامعة



القاهرة - العدد الرابع السنة السادسة والثلاثين ديسمبر

سنة ١٩٦٦ •

- ايهاب زكى سرور - تطور الوحدة الافريقية رسالة دكتوراه.

قدمت الى كلية التجارة جامعة القاهرة قسم العلوم السياسية.

سنة ١٩٦٩ •

- بطرس بطرس غالى - المنازعات الافريقية وتسويتها بالطرق

السلمية - مقال منشور بمجلة السياسة الدولية العدد ١٣

سنة ١٩٦٨ •

- بطرس بطرس غالى - الخلاف الغانى الغينى - مقال منشور

بالأهرام الاقتصادى العدد ٢٨٠ سنة ١٩٦٧ •

- بطرس بطرس غالى - افريقيا وأزمة الحركة الوحشية - مقال

منشور بمجلة السياسة الدولية العدد ٢٧ سنة ١٩٧٢ •

- بطرس بطرس غالى - مناقشة حول المستقبل الأفريقى - مقال

منشور بجريدة الأهرام العدد ٣٢٩٩٨ لسنة ١٠٣ - الصادر

بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٧٧ •

- جلال الحمامسى - هل يمكن للديمقراطية العيش فى إطار محدد ،

ثلاث مراحل مواجهة بين الشعوب ومن يتسلط عليها - باب

اسبوعيات معارض مستقل - جريدة الأحرار العدد ٣٩ السنة

الأولى الصادر بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٧٨ •

- جلال أحمد أمين - الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا من واقع تقرير

بنك التنمية الافريقى عن عام ١٩٧١ - مقال منشور بمجلة رسالة

افريقيا الصادرة عن الجمعية الافريقية بالقاهرة العدد الثانى يناير

سنة ١٩٧٣ •

- حامد سلطان - تفسير الاتفاقيات الدولية - مقال منشور بالمجلة

المصرية للقانون الدولى - المجلد السابع عشر ١٩٦١ •

- حلمى شعراوي - الخريطة السياسية لافريقيا - مقال منشور فى

دليل الدول الافريقية الصادر عن الجمعية الافريقية الكتاب الأول

مارس سنة ١٩٧٥ •

- سمعان بطرس فرج الله - منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الأمم المتحدة - مقال منشور بالأهرام الاقتصادى يوليو سنة ١٩٦٤ •
- سمعان بطرس فرج الله - مستقبل جيبوتى بين أثيوبيا والصومال - دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٧ يناير سنة ١٩٦٧ •
- صلاح الدين حافظ - أزمة التدخل العسكرى الاجنبى أمام القمة الافريقية مقال منشور بجريدة الأهرام العدد ٣٣٤٥٣ - الصادر بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٧٨ •
- عادل أحمد ثابت - التعاون العلمى فى أفريقيا - مقال منشور بمجلة رسالة أفريقيا - الجمعية الافريقية بالقاهرة - العدد الخامس ابريل - مايو سنة ١٩٧٣ •
- عبد الحميد محمد عمارة - نشاط البنك الدولى فى القارة الافريقية عام ١٩٧٦ - نشرة خاصة من الجمعية الافريقية بالقاهرة - العدد السابع السنة الخامسة - أغسطس ١٩٧٧ •
- عبد الرحمن اسماعيل الصالحى - الهيكل التنظيمى لمنظمة الوحدة الافريقية - رسالة للحصول على درجة الماجستير - غير منشورة معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ •
- عبد الرحمن اسماعيل الصالحى - التسوية السلمية للمنازعات فى اطار منظمة الوحدة الافريقية - رسالة دكتوراه غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة سنة ١٩٨٠ •
- عبد الملك عودة - روديسيا بين التسوية السياسية والعنف الثورى دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٢ •
- عبد الملك عودة - تنمية العلاقات الثقافية المتبادلة فى افريقيا مقال منشور بمجلة رسالة افريقيا - الجمعية الافريقية بالقاهرة العدد الثانى يناير سنة ١٩٧٣ •
- عز الدين فودة - الدور التشريعى للمعاهدات فى القانون الدولى

بحث منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي المجلد السابع والعشرين سنة ١٩٧٢ .

- مجدى حمد - الجولة الجديدة فى القرن الافريقى - تقارير وتعليقات - مجلة السياسة الدولية العدد ٥٣ يوليو سنة ١٩٧٨ .

- محمد سامى عبد الحميد - القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر لقواعد القانون الدولى - بحث منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولى المجلد الرابع والعشرين سنة ١٩٦٨ .

- محمد كامل ياقوت - الشخصية الدولية فى القانون الدولى العام - رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ .

- محمود عسران - الانكساد الثالث والاستراتيجية الدولية للتنمية - مقال منشور بمجلة السياسة الدولية العدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

- مصطفى أحمد فؤاد - النظرية العامة للتصرفات الدولية الصادرة عن الارادة المنفردة - رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية الحقوق جامعة الاسكندرية سنة ١٩٨٢ .

- مفيد محمود شهاب - الابارتهايد - والعنصرية فى جنوب افريقيا - مقال منشور بمجلة السياسة الدولية العدد ٣٢ ابريل سنة ١٩٧٣ .

- نازلى معوض أحمد - الدور الجديد لأوروبا بعد مؤتمر التسع - تقرير منشور بمجلة السياسة الدولية العدد ٣١ - يناير سنة ١٩٧٣ .

- نبيل العربى - الآثار القانونية لقرارات الجمعية العامة - بحث منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولى المجلد الحادى والثلاثين سنة ١٩٧٥ .

- نريزة الأفندي - الاطار البرلماني للسوق الأوروبية المشتركة  
دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية - العدد ٥٨ أكتوبر  
سنة ١٩٧٩ .
- نعيم قداح - العلاقات بين الكيان الصهيوني الاستيطاني  
والمستوطنين البيض في جنوب أفريقيا - بحث مقدم الى ندوة  
الخرطوم الافريقية العربية للتحرر والتنمية مطبوعات الادارة  
العامة للاعلام بجامعة الدول العربية سنة ١٩٧٥ .
- يونس أحمد البطريق - السوق الأوروبية المشتركة والدول النامية  
- دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٣٤ أكتوبر  
سنة ١٩٧٣

#### رابعاً - دراسات :

- اختصاصات السوق الأوروبية المشتركة ودورها في صنع القرار  
- جامعة الدول العربية - الادارة العامة للشئون الاقتصادية -  
القاهرة أول مارس سنة ١٩٨١ .



## BIBLIOGRAPHY

- ANDEMICAEL, Berhanykum** (1976) : «The OAU and the UN», A UNITAR regional study, Nr 2, Africana Publishing Company, New York and London.
- ANDEMICAEL, Berhanykum** (1972) : «Peaceful Settlement among African States, Roles of the UN and the OAU», A Study by the UN Institute for Training and Researches, New York.
- ARDYNINA, L.A. and others** (1968) : «A History of Africa 1918-1967» Collection of Articles, NAUKA Publishing House, Central Department of Oriental Literature, Moscow.
- BIPOWN-WOUM, Joseph Marie** (1970) : «Le Droit International Africain», Librairie Générale de Droit et Jurisprudence, Paris.
- BORELLA, F.R.** (1961) : «Les Regroupements d'Etats dans l'Afrique Indépendante» Annuaire Français de Droit International.
- BOWETT, D.W.** (1970) : «The Law of International Institutions», Second Edition, Stevens & Sons Limited, London.
- BRIERLY, J.L.** (1963) : «The Law of Nations, An Introduction to the International Law of Peace», 3rd Edition, Oxford University Press.
- BUXBAUM, Richard M.** (1983) : «Transnational Law» — Background Materials, 1983 Academy of American and International Law, The South-Western Legal Foundation, UTD.
- CAHIER, Philipp** (1966) : «Le Droit Interne des Organisations Internationales, R.C.A.D.I.
- CATHANO, Manuel de Droit des Communautés Européennes** (1965) : 2e édition, Dalloz et Sirey, Paris.
- CERVENKA, Zdenek** (1968) : «The Organization of African Unity and its Charter», Academi Nakladatelstvi Ceskoslovenske, Akademie Ved, Praha.
- COLLIARD, Albert** (1969) : «Institutions Internationales», Précis Dalloz, cinquième Edition, Paris.

- CONSTANTINES, V. (1974) :** «Compétences et Pouvoirs dans les Communautés Européennes, Paris.
- DAVIDSON, A.B. (1968) :** «The Republic of South Africa», an essay published in «A History of Africa», USSR Academy of Sciences, Institute of Africa, Nauka Publishing House, Moscow.
- DAVIDSON, A.B. (1968) :** «South West Africa», an essay published in «A History of Africa», USSR Academy of Sciences, Institute of Africa, Nauka Publishing House, Moscow.
- DAVIDSON, A.B. (1968) :** «Zambia, Malawi, Southern Rhodesia», and essay published in «A History of Africa», USSR Academy of Sciences, Institute of Africa, Nauka Publishing House, Moscow.
- DUPUY, R.J. (1960) :** «Les Droits des Relations Entre les Organisations Internationales», R.C.A.D.I.
- EL-AYOUTY, Yassin (1975) :** «The Organization of African Unity After Ten Years», Comparative Perspectives, Praeger Publishers, New-York, Washington, London.
- ELIAS, T.O. (1972) :** «Africa and the Development of International Law», A.W. Sijthoff, Leiden, Oceana Publishing Inc., Dobbs Ferry, N.Y.
- ELIAS, T.O. (1965) :** «The Charter of the Organization of African Unity», American Journal of International Law, April.
- FAWCETT, J.E.S. (1968) :** «The Law of Nations», Basic Books Inc., New York.
- FRANKEL, Joseph (1973) :** «Contemporary International Theory and the Behaviour of States», Oxford University Press.
- FRIEDMANN, Wolfgang (1964) :** «The Changing Structure of International Law», Columbia University Press, New York.
- GODSPEED, Stephen S. (1967) :** «The Nature and Function of International Organization», Oxford University Press, 2nd Edition.
- GOLD, Joseph (1972) :** «Voting and Decisions in the International Monetary Fund», International Monetary Fund, Washington D.C.
- GORDON, Edward (1965) :** «The World Court and the Interpretation of Constitutional Treaties», A.J.I.L. Vol. 59 Nr 4.

- HADWEN, John G. and Kaufmann, John** (1962) : «How United Nations Decisions Are Made», A.W. Sythoff, Leyden Netherlands, Second Revised Edition.
- HARTMANN, Fredrick H.** (1955) : «The Relation of Nations», The Macmillan Co., New York.
- HASSAN II, King of Morocco** (1978) : «The Challenge», translated by Anthony Rhodes, Macmillan London Ltd., First Edition.
- JENKS, C. Wilfred** (1969) : «A New World of Law», Longmans, Green and Co., Ltd. London.
- JENKS, C. Wilfred** (1954) : «The Legal Personality of International Organizations», B.Y.I.L. Vol. 22.
- JENKS, C. Wilfred** (1962) : «The Proper Law of International Organizations», Stevens & Sons Limited, London.
- JENKS, C. Wilfred** (1965) : «Unanimity, the Veto Weighted, Voting, special and Simple Majorities and Consenses or Modes of Decisions in International Organizations», Cambridge Essays in International Law.
- KELSEN, Hans** (1950) : «The Law of the United Nations», Stevens & Sons Limited, London.
- KIRGIS Frederic L. Jr.** (1977) : «International Organizations In Their Legal Settings» — Documents, Comments and Questions, American Casebook Series, St. Paul, Minn. West Publishing Co.
- LACHS, Manfred** (1956) : «Les Conventions Multilatérales et les Organisations Internationales», Annuaire Français de Droit International.
- LAROUSSE** (1945) : «Nouveau Petit Larousse Illustré», Paris.
- LOCKE, John** (1959) : «The Second Treatise of Government», edited by Thomas P. Peardon, Published by Bobbs — Merrill Co., New-York.
- MAROC et Sahara Marocain** (1982) : «Une Décolonisation Indivisible», Ministère des Affaires Etrangères Marocaines, (Division Presse et Information), Imprimerie El Anbaa, Rabat.
- MENG, Werner** (1982) : «Die Kompetenz der EWG zur Verhängung von



**Wirtschafts-sanktionen gegen Drittländer», Zeitschrift für Ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht, Max Plank. Institut, Sonderabdruck aus Band 42 Nr 4, Verlag W. Kohlhammer.**

**MUNCHEN, Ingo von (1971) : «Völkerrecht in Programmierter Form», Walter de Gruyter, Berlin, New York.**

**MURPHY, J.F. (1968) : «The Trend Towards Anarchy in the United Nations», The American Bar Association Journal, Chicago, USA, Vol. 54.**

**MINCIC, Djura (1970) : «The Problem of Sovereignty in the Charter and in the Practice of the United Nations, Martinus Nyhoff, The Hague, Netherlands.**

**PALMER, Michael and Lambert, J. (1969) : «European Unity : Cooperation and Integration», George Allen & Unwin Ltd., London.**

**PINDIC, D. (1958) : «Opravnoj obavez nosti rezolucija generalne skupstine» U.N.M.P., Vol. III.**

**RUBIN, Leslie and Weinstein, Brian (1974) : «Introduction to African Politics, A Continental Approach», Praeger Publishers, New York.**

**RUBIN, Leslie and Weinstein, Brian (1977) : «Introduction to African Politics, A Continental Approach», Second Edition, Praeger Publishers, New York.**

**SAVARLIEN, Oscar (1955) : «An Introduction to the Law of Nations», McGraw Hill Books Co. Inc., New York.**

**SCHERMERS, Henry G. (1972) : «International Institutional Law» Vol. II, Functioning and Legal Order — A.W. Sijthoff, Leiden.**

**SCHUSCHING, Kurt von (1959) : «International Law, An Introduction to the Law of Peace», The Bruce Publishing Company, London.**

**SCHWARZENBERGER, Georg (1960) : «A Manuel of International Law», The London Institute of World Affairs, Fourth Edition.**

**SEIDL-HOHENVELDERN, Ignaz (1969) : «Völkerrecht», Carl Heymanns Verlag KG, Köln, Berlin, Bonn, München, 2. Auflage.**

**SEIDL-HOHENVELDREN, Ignaz (1971) : «Das Recht der Internationalen Organisationen einschliesslich der Supranationalen Gemeinschaft-**



ten», Carl Heymanns Verlag KG. Köln, Berlin, Bonn, München, 2. vermehrte Auflage.

**SKIMMER, Elliott P.** (1975) : «African States and Israel, Uneasy Relations in a World of Crisis», *Journal of African Studies*, Vol. 2 Nr 1, Spring, University of California Press.

**SLOAN** (1948) : «The Binding Force of a «Recommendation» of the General Assembly of the United Nations», *British Yearbook of International Law*, Vol. XXV.

**SMITH, Stewart** (1974) : «US Neocolonialism in Africa», Progress Publishers, Moscow, First Printing.

**STARKE, J.G.** (1958) : «An Introduction to International Law», 4th Edition, Butterworth & Co. Ltd., London.

**STEIN, Eric, Hay, Peter and Waelbroeck** (1976) : «European Community Law and Institutions in Perspective», Text Cases and Readings, The Bobbs Merrill Company, Inc., Publishers, Indianapolis, New-York.

**TAMMES, A.F.P.** (1958) : «Decisions of International Organizations as a Source of International Law», R.C.A.D.I.

**THOMPSON, W. Scott and Bissel, Richard** (1972) : «Legitimacy and Authority in the OAU», *African Studies Review*, History Section, College of Education, University of Lagos, Nigeria.

**TIMMLER, Markus** (1973) : «Jahre nach der Gründung der O.A.U.» Auszug aus Aussenpolitik.

**TUNKIN, Grigory** (1969) : «Contemporary International Law» Collection of Articles, Progress Publishers, Moscow, First Printing.

**UDECHUKU, E. C.** (1974) : «African Unity and International Law», Africa Press.

**VIRALLY, M.** (1960) : «La Valeur Juridique de Recommendation des Organisations Internationales», *Annuaire Français de Droit International*.

**WAHRIG, G.** (1973) : «Grosses Deutsches Wörterbuch», Verlag für Wissen und Bildung, Rheda, W. Deutschland.

**WEBSTER'S** (1965) : Seventh New Collegiate Dictionary, G & C Meriam Company USA.

**WILD, Patricia Berko** (1966) : «The Organization of African Unity and the Algerian Moroccan Border Conflict», A study of new machinery for peaceful settlement of disputes among African States, International Organ., Vol. XX, 1966, Nr 1.

**WINFIELD, P.H.** (1941) : «The Foundations and the Future of International Law, Cambridge University Press.

## محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
فصل تمهيدي	
تمهيد	١٣
منتظم الوحدة الأفريقية	
أولا : الخطوات السابقة لنشأة منتظم الوحدة الأفريقية	١٧
المنتظمات القارية الأفريقية :	
١ - نظرة سريعة على منتظم الدار البيضاء	١٩
٢ - نظرة سريعة على منتظم الاتحاد الأفريقي الملجاشي	٢١
٣ - نظرة سريعة على مجموعة مونروفييا	٢٤
ثانيا : منتظم الوحدة الأفريقية .. نشأته وأهدافه	٢٦
ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية .. كلمة عامة	٢٩
أهداف المنتظم ومبادئه	٢٩
العضوية في المنتظم	٣٠
ثالثا : أجهزة المنتظم وقواعد التصويت فيها	٣١
مؤتمر رؤساء الدول والحكومات	٣١
مجلس الوزراء	٣٢
الأمانة العامة	٣٣
لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم	٣٣
اللجان المتخصصة	٣٤

القسم الأول

قرارات منتظم الوحدة الأفريقية  
من الناحية النظرية

٣٩

تمهيد وتقسيم

الفصل الأول

المقصود من المقررات في هذا البحث

٤٠

تمهيد

٤١

الرأى التقليدى

٤٢

الاتجاه الجديد فى الفقه

٤٤

رأى الخاص

الفصل الثانى

قرارات منتظم الوحدة الأفريقية  
بالنسبة لأشكالها وطريقة إصدارها

٤٩

تمهيد وتقسيم

٥٠

المبحث الأول : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من حيث الشكل

٥٠

تمهيد وتقسيم

٥١

المطلب الأول : أشكال قرارات المنتظمات الدولية

٥١

أ - العزائم

٥٦

ب - التوصيات

٦٢

ج - اللوائح

٦٦

المطلب الثانى : أشكال قرارات منتظم الوحدة الأفريقية

٦٦

العزائم

٧٠

التوصيات

٧٦

اللوائح



الصفحة

الموضوع

٧٨	المبحث الثاني : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من حيث طريقة اصدارها
٧٨	تمهيد وتقسيم
٧٩	المطلب الأول : القرارات من حيث طريقة اصدارها
٨٠	أولا : اجماع الأصوات
٨٢	ثانيا : مبدأ الأغلبية
٨٦	ثالثا : الاتفاق العام أو الاجماع السكوتى
٨٩	المطلب الثاني : طريقة اصدار القرارات فى أجهزة منتظم الوحدة الأفريقية
٨٩	أولا : التمثيل فى منتظم الوحدة الأفريقية
٩٠	أ - تشكيل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم
٩١	ب - تشكيل لجنة التحرير
٩٢	ثانيا : طريقة اصدار القرار داخل أجهزة منتظم الوحدة الأفريقية المختلفة
٩٣	الأغلبية العادية
٩٤	الأغلبية الخاصة
٩٤	الأغلبية الموصوفة
٩٥	الاجماع السكوتى

الفصل الثالث

قرارات منتظم الوحدة الأفريقية  
بالنسبة للأعمال الدولية

٩٦	تمهيد وتقسيم
٩٨	المبحث الأول : وضع قرارات المنظمات الدولية من الأعمال القانونية الدولية
٩٨	تمهيد وتقسيم

الصفحة	الموضوع
	<b>المطلب الأول : وضع قرارات المنظمات الدولية والأعمال</b>
١٠٢	القانونية الصادرة عن جانبين أو أكثر
١٠٢	<b>أولا : من حيث الأشخاص</b>
١٠٤	<b>ثانيا : من حيث الشكل</b>
١٠٤	أ - المفاوضات
١٠٥	ب - التوقيع
١٠٦	ج - التصديق
١٠٨	<b>ثالثا : من حيث الموضوع</b>
١٠٨	أ - الامكانية والمشروعية
١٠٩	ب - الرضا وغيوبه
١١١	<b>رابعا : من حيث القوة الملزمة</b>
١١٢	<b>خامسا : من حيث الآثار</b>
١١٥	<b>سادسا : من حيث التعديل</b>
	<b>المطلب الثاني : قرارات المنظمات الدولية والأعمال القانونية</b>
١١٧	الصادرة عن الارادة المنفردة
١١٩	أ - التعبير الصريح أو الضمني عن ارادة المنتظم
١٢٠	ب - هل تستهدف قرارات المنظمات الدولية ترتيب آثار معينة ؟
	<b>المبحث الثاني : وضع قرارات منتظم الوحدة الأفريقية بالنسبة</b>
١٢٥	للأعمال القانونية الدولية
١٢٦	<b>أولا : مصدر قرارات منتظم الوحدة الأفريقية</b>
١٢٨	<b>ثانيا : محل قرارات منتظم الوحدة الأفريقية</b>
١٢٨	<b>ثالثا : الرضا في قرارات منتظم الوحدة الأفريقية</b>
١٢٩	<b>رابعا : الشكل في قرارات منتظم الوحدة الأفريقية</b>

الصفحة

الموضوع

خامسا : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية تصدر كتعبير صريح  
عن ارادته ١٣٠

سادسا : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية تستهدف فى ترتيب  
آثار معنية ١٣١

الفصل الرابع

قرارات منتظم الوحدة الأفريقية  
من ناحية قوتها الملزمة

تمهيد وتقسيم ١٣٣

المبحث الأول : قرارات المنظمات الدولية من ناحية قوتها الملزمة ١٣٥

تمهيد : أساس الالتزام فى قرارات المنظمات الدولية ١٣٥

رأى الخاص ١٣٨

أولا : القرارات الملزمة ١٤٢

ثانيا : القرارات غير الملزمة ١٤٦

ثالثا : بعض قرارات المنظمات الدولية التى تتأرجح بين ١٥٠

الالتزام وعدم الالتزام

المبحث الثانى : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية من ناحية قوتها  
المازمة ١٥٢

الفصل الخامس

منتظم الوحدة الأفريقية  
والمنظمات الدولية الاقليمية

تمهيد وتقسيم ١٦٠

المبحث الأول : منتظم الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ١٦١

قرارات جامعة الدول العربية ١٦١

المبحث الثانى : السوق الأوروبية المشتركة ومنتظم الوحدة الأفريقية ١٧١

الصفحة	الموضوع
١٧٢	قرارات السوق الأوروبية المشتركة
١٧٣	أ - اللجنة
١٧٥	ب - مجلس الوزراء
١٧٦	ج - البرلمان الأوروبي
١٧٨	د - محكمة العدل الخاصة بالموادعات الأوروبية
١٧٨	هـ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
١٨٠	أولا : التصرفات الاتفاقية
١٨٠	أ - الاتفاقيات الدولية
١٨١	ب - العقود
١٨١	ثانيا : المبادرات التي توجهها اللجنة الى المجلس
١٨٣	السوق الأوروبية المشتركة وأفريقيا
١٨٤	خاتمة وتعليق

### القسم الثاني

#### بعض تطبيقات لقرارات منتظم الوحدة الأفريقية

١٨٩	تمهيد وتقسيم
-----	--------------

### الفصل الأول

#### الوضع الخاص لمنتظم الوحدة الأفريقية

١٩٤	النتيجة المترتبة على أهمية دور القبة في منتظم الوحدة الأفريقية
١٩٥	أ - النظام الفردي في الدول الأفريقية
١٩٦	ب - محاولة الحفاظ على الاحترام الواجب لشخص ممثل الدولة
١٩٧	المجموعات المختلفة داخل المنتظم
١٩٨	أ - ما يعرف بالدولة الناطقة بالفرنسية أو دول الفرنكفون
١٩٩	ب - الدول الناطقة بالانجليزية أو دول الأنجلوفون
١٩٩	ج - المجموعات الأخرى



## الفصل الثاني

### دور منتظم الوحدة الأفريقية في هيئة الأمم المتحدة

- ٢٠٢ تمهيد وتقسيم
- ٢٠٣ المبحث الأول : التكتل الأفريقي داخل هيئة الأمم المتحدة
- ٢٠٨ المبحث الثاني : أثر المجموعة الأفريقية في قرارات هيئة الأمم المتحدة
- ٢٠٨ ١ - تعديل ميثاق هيئة الأمم المتحدة
- ٢ - عقد دورات خاصة لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة
- ٢١٠ ٣ - قرارات مختلفة
- ٢١١

## الفصل الثالث

### بعض التطبيقات لدور قرارات منتظم الوحدة الأفريقية في بعض المشاكل التي تعرضت لها

- ٢١٤ تمهيد وتقسيم
- المبحث الأول : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية بالنسبة لمكافحة الاستعمار وتشجيع حركات التحرير في أفريقيا
- ٢١٥ تمهيد وتقسيم
- المطلب الأول : قرارات المنتظم لمساندة حركات التحرير ومكافحة الاستعمار
- ٢١٧
- الفرع الأول : حركات التحرير ضد الاستعمار البرتغالي
- الفرع الثاني : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية والاحتلال الاسرائيلي
- ٢٣٥
- المطلب الثاني : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية بشأن محاربة التفرقة العنصرية
- ٢٤٧
- ٢٤٧ تمهيد وتقسيم

- ٢٤٧ ( ٢٤٧ )  
الفرع الأول : مكافحة الاستعمار والتفرقة العنصرية في  
ناميبيا ( جنوب غرب أفريقيا )
- ٢٦٢  
الفرع الثاني : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية بشأن  
مكافحة الاستعمار والتفرقة العنصرية في زمبابوي  
( روديسيا الجنوبية )
- ٢٧٧  
الفرع الثالث : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية ومحاربة  
التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا
- ٢٨٥  
المبحث الثاني : دور منتظم الوحدة الأفريقية في تصفية المنازعات  
التي تنشأ بين الدول الأفريقية ذاتها
- ٢٨٥  
تمهيد وتقسيم
- ٢٨٧  
المطلب الأول : النزاع الجزائري المغربي
- ٢٩٤  
المطلب الثاني : النزاع الصومالي الأثيوبي
- ٣٠٠  
المطلب الثالث : النزاع الصومالي الكيني
- ٣٠٤  
المطلب الرابع : مشكلة الحرب الأهلية في انكونجو
- ٣١٠  
المبحث الثالث : قرارات المنتظم بالنسبة للموضوعات غير السياسية
- ٣١٠  
تمهيد وتقسيم
- ٣١٠  
المطلب الأول : قرارات منتظم الوحدة الأفريقية بشأن النواحي  
الاقتصادية
- ٣١١  
تمهيد
- ٣١٤  
أولا : مؤتمر أبيدجان للتجارة والتنمية الاقتصادية
- ٣٢١  
ثانيا : التصريح الأفريقي بشأن التعاون والتنمية  
والاستقلال الاقتصادي
- ٣٢٥  
بعض القرارات الصادرة في المجال الاقتصادي
- ٣٢٥  
أ - معرض كل أفريقيا الأول التجاري
- ٣٢٨  
ب - جمعية الهيئات الأفريقية لتنشيط التجارة
- ٣٢٩  
ج - توصيات ندوة المعرض التجاري الثاني بالجزائر

الصفحة	الموضوع
٣٣٠	د - قرارات المنتظم بالنسبة للنقل والمواصلات
٣٣٠	أولا : النقل الجوى
٣٣٣	ثانيا : النقل البرى والسكك الحديدية
٣٣٤	التقويم العام لقرارات المنتظم فى المجالات الاقتصادية
	<b>المطلب الثانى : قرارات المنتظم فى المجالات الأخرى غير الاقتصادية</b>
٣٣٨	
٣٣٨	تمهيد
٣٣٨	أولا : قرارات المنتظم بالنسبة لشئون التعليم
٣٤٢	ثانيا : المجال الثقافى
٣٤٢	أ - مهرجان كل افريقيا الثقافى
٣٤٤	ب - انشاء وكالة أنباء أفريقية
٣٤٦	ثالثا : فى المجال الصحى
	<b>الفصل الختامى</b>
	<b>التقويم العام لنور قرارات منتظم الوحدة الأفريقية فى تحقيق أهدافه</b>
٣٥٣	
	<b>أولا : الأهداف السياسية</b>
٣٥٥	أ - القضاء على الاستعمار فى كافة أشكاله
٣٥٦	ب - الدفاع عن سيادة وسلامة أراضيها واستقلالها
٣٥٩	ج - تشجيع التعاون الدولى
٣٥٩	د - تقوية وحدة الدول الأفريقية وتضامنها
٣٦١	<b>ثانيا : الأهداف غير السياسية</b>
٣٦٦	ملاحق الكتاب
٣٦٧	ميثاق منتظم الوحدة الأفريقية
٣٧٧	المراجع باللغة العربية
٣٨٧	المراجع باللغات الأجنبية
٣٩٣	محتويات الكتاب





رقم الايداع ١٩٨٧/٤٩٨٤  
ترقيم دولى ٢ - ٣٥٢ - ١٠٣ - ٩٧٧

---

مطبعة اطلس  
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية  
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة





۸۶۸ / ۲۰